جامعة الجزائر2 – أبو القاسم سعد الله–

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تمثلات النموذج التنموي البديل لدى النخبة الجامعية

دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الجامعيين

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي

إعداد الطالب: **إشراف:**

عبد الحكيم عميرات **أ.د الهاشمي مقراني**

السنة الجامعية: 2017/2016

كلمة شكر

الشكر للّه على أن وفقني لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل

الهاشمي مقراني

على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع.

كما نشكر كل من قدّم لنا يد العون في إنجاز هذه الرسالة

وأخص بالذكر أساتذة وموظفي جامعة خميس مليانة

على صبرهم علينا وتعاونهم معنا

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

أطال اللّه في عمرهما

وإلى الزوجة العزيزة و أبنائي أنيس و محمد

و الكتكوتة سارة

بارك اللّه لنا فيهم جميعا

إلى الإخوة والأخوات

وإلى رفقاء الدرب الجامعي

فهرس المحتويات

- فهرس الجداول
- المقدمة.....01

الباب الأول: الجانب النظري

الفصل الأول: البناء النظري للموضوع

1- الإشكالية.....05
2- أهداف الدراسة.....08
3- خلفية الدراسة ومنطلقاتها.....09
4- المفاهيم الأساسية للدراسة.....17
4-1 التمثلات.....17
4-2 النموذج التنموي.....20
4-3 النخبة الجامعية.....23

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1- لماذا التمثلات ؟.....26
2- السياق العام لتبلور نظرية التمثلات الاجتماعية التمثلات.....27
2-1 المقاربة المعرفية والتمثلات الذهنية.....28
2-2 المقاربة السوسيولوجية والتمثلات الاجتماعية.....31
3- عناصر نظرية التمثلات الاجتماعية.....35
3-1 مدلول التمثلات الإجتماعية لدى رواد النظرية.....38
3-2 مسار تشكل التمثلات الاجتماعية.....40
3-3 وظائف التمثلات الاجتماعية.....42
3-4 نظام و بنية التمثلات الاجتماعية.....43

الفصل الثالث: الجامعة والنخبة الجامعية

1- الجامعة.....45
1-1 السياق الدلالي.....45
1-2 نشأة الجامعة وتطور التعليم العالي.....47

3-1 وظائف الجامعة.....49
4-1 دور الجامعة في تقدم الممم وتطورها.....51
5-1 التعليم العالي والتنمية في الجزائر.....57
6-1 عناصر إصلاح التعليم العالي.....62
2- النخبة الجامعية.....65
1-2 السياق الدلالي.....65
2-2 النخبة والمثقفون.....66
3-2 نظريات النخبة.....67
4-2 النخبة في نظريات التنمية.....68
5-2 الأستاذ الجامعي باعتباره عنصرا في النخبة الجامعية.....69

الفصل الرابع: التنمية: أصل الفكرة و دلالة المفهوم

1- التنمية مضمون من مضامين فكرة التقدم.....73
1-1 عصر النهضة.....74
2-1 عصر الأنوار.....76
3-1 الثورة الصناعية.....78
4-1 الفلسفة الوضعية.....79
5-1 التطورية الداروينية.....79
6-1 الجدلية المادية.....80
2- التنمية معتقد متجدر في النموذج المعرفي الغربي.....82
3- التنمية فكرة متجدرة في الفكر الاقتصادي الغربي.....83
1-3 المرحلة التجارية.....84
2-3 المرحلة الطبيعية.....88
3-3 الاتجاه الكلاسيكي.....91
4-3 الاتجاه النيوكلاسيكي.....94
5-3 الفكر الكينزي.....96

الفصل الخامس: العلوم الاجتماعية والتنمية

1- العلوم الاجتماعية والتحولات الحداثية.....99

2- اتجاهات تحليل علاقة العلوم الاجتماعية بالأشكال الحديثة للدولة.....103
2-1 اتجاه التحليل التطوري الوظيفي.....103
2-2 اتجاه التحليل التاريخي المقارن.....106
3- العلوم الاجتماعية في ضوء الرؤى والمواقف الإيديولوجية.....109
4- العلوم الاجتماعية ونظريات التنمية.....113
4-1 النشأة والتطور.....113
4-2 الاتجاهات النظرية للتنمية.....116
4-2-1 اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية.....116
4-2-2 الاتجاه الانتشاري.....117
4-2-3 الاتجاه النفسي للتحديث.....117
4-2-4 الاتجاه التطوري المحدث.....118
5- التنمية في برنامج الأمم المتحدة.....121
الفصل السادس: النموذج التنموي.
1- السياق الدلالي العام منخلال بعض المقاربات.....127
1-1 المقاربة المعرفية عند طوماس كوهن.....153
1-2 المقاربة الثقافية عند عبد الوهاب المسيري.....129
1-3 النموذج والنظرية.....131
2- النموذج التنموي عند "غي باجوا" Guy.BAJOIT.....133
2-1 نموذج التحديث.....136
2-2 نموذج الثورة.....137
2-3 نموذج المنافسة.....139
2-4 نموذج الصراع.....140
2-5 نموذج الهوية الثقافية.....141
3- النموذج التنموي في التجربة الجزائرية.....142
3-1 المخطط الاستعجالي.....142
3-2 الاستراتيجية التنموية: الخلفية الإيديولوجية و المنطلق النظري.....144
3-3 الإجماع الارسمي على خيارات التنمية في الجزائر.....149

3-4 الإنطلاقة العملية.....150
3-5 مرحلة الثمانينيات: بداية الأزمة ومعالم الفشل.....151
4- عناصر النموذج التنموي في التجربة الجزائرية.....153
5- الأزمة : رؤى و مقاربات.....156

الباب الثاني: الجانب الميداني

الفصل السابع
الإجراءات المنهجية للبحث الميداني
1- التعريف بميدان البحث.....161
2- منهج وتقنيات البحث.....164
3- عينة الدراسة.....165
الفصل الثامن:
تمثل التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين.....176
الفصل التاسع:
تمثل أسباب فشل التنمية لدى المبحوثين.....199
الفصل العاشر:
تمثل أولويات السياسة التنموية لدى المبحوثين.....222
الفصل الحادي عشر:
تمثل الفاعل الأنسب في التنمية لدى المبحوثين.....242
الفصل الثاني عشر:
تمثل الشراكة الأنسب للجزائر في ميدان التنمية لدى المبحوثين.....264
نتائج الدراسة.....282
الخاتمة.....284
قائمة المراجع.....288
الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنـوان	ص
01	يبين توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية.	166
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب الرتبة.	166
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب الكلية و القسم.	167
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب سنة الحصول على البكالوريا.	167
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص عند الحصول على البكالوريا	168
06	يبين توزيع المبحوثين حسب سنة حصولهم على اللّيسانس.	168
07	يبين توزيع المبحوثين حسب سنة حصولهم على الماجستير	169
08	يبرز توزيع المبحوثين حسب سنة حصولهم على الدكتوراه	169
09	يبين توزيع العينة حسب التخصص عند الحصول على شهادة الليسانس	170
10	يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص عند الحصول على الماجستير	171
11	يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص عند الحصول على الدكتوراه	172
12	يبرز توزيع المبحوثين حسب سنة أول توظيف لهم في الجامعة	173
13	يبين توزيع المبحوثين حسب العضوية في هيئة: مهنية، سياسية وعلمية	173
14	يبين توزيع المبحوثين حسب الإصدار العلمي المنجز بالعربية ولغة أخرى	174
15	يبين توزيع المبحوثين حسب مشاركاتهم في التظاهرات العلمية داخل الوطن وخارج الوطن	174
16	يبين توزيع المبحوثين حسب لغة المجلات العلمية والجرائد التي يطالعونها	175
17	يبين تمثل مسألة التنمية لدى المبحوثين حسب القسم.	177
18	يبين التعريف الأنسب لدى المبحوثين حسب القسم .	179
19	يمثل التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين حسب سنة الحصول على البكالوريا	182
20	يبين التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين حسب الشعبة عند البكالوريا	183
21	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف	185
22	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى نقابة مهنية.	186
23	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى حزب سياسي.	188
24	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى فرقة أومخبر بحث.	189
25	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدار العلمي	190
26	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة العلمية	192
27	يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب لغة مطالعة الجرائد	193
28	يبين أسباب عدم الموافقة على تحمل مسؤولية فشل التنمية من قبل المبحوثين حسب القسم	200

29	يبين سبب فشل التنمية في الجزائر في نظر المبحوثين حسب القسم.	201
30	يبين سبب فشل التنمية في الجزائر في نظر المجموعتين حسب سنة حصولهم على البكالوريا.	204
31	يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب الشعبة عند حصولهم على البكالوريا.	206
32	يبين نسب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف	208
33	يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم لنقابة مهنية	210
34	يبين سبب فشل التنمية في نظر المجموعتين حسب انتمائهم إلى حزب سياسي	211
35	يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى فرقة أو مخبر بحث.	213
36	يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة إصداراتهم العلمية	214
37	يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعتهم العلمية	216
38	يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة مطالعة الجرائد	218
39	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب القسم	222
40	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب سنة حصولهم على البكالوريا	225
41	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب شعبة البكالوريا	226
42	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف	228
43	بين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى نقابة مهنية	230
44	بين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى حزب سياسي	232
45	بين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى فرقةأومخبر بحث	234
46	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدار العلمي	236
47	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة العلمية	238
48	يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب لغة مطالعة الجرائد	239
49	يبين الفاعل الأنسب في نظر المبحوثين حسب القسم	244
50	يبين الفاعل الأنسب في نظر المبحوثين حسب سنة الحصول على البكالوريا.	246
51	يبين الفاعل الأنسب في نظر المبحوثين حسب شعبة البكالوريا	247
52	يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف	249
53	يبين الفاعل الأنسب في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى نقابة مهنية	250
54	يبين الفاعل الأنسب في في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى حزب سياسي	252
55	يبين الفاعل الأنسب في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث	254
56	يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدار العلمي	256
57	يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب المطالعة العلمية	258
58	يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة مطالعة الجرائد	260
59	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب القسم	265

60	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب سنة الحصول على البكالوريا	266
61	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب شعبة البكالوريا	268
62	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف	269
63	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى نقابة مهنية	271
64	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى حزب سياسي	272
65	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث	273
66	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدار العلمي	274
67	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب المطالعة العلمية الاعتيادية	276
68	يبين الشراكة الأنسب في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة الاعتيادية للجرائد	277

مقدمة :

إنّ التنمية مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد: ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، بيئية... وفكرة مثقلة بالإيديولوجيا وتقع بين تجادب العلم من جهة والسياسة من جهة ثانية. إذ لا يمكن الحديث عن تنمية بمعزل عن إرادة سياسية ورؤية استراتيجية واضحة وشاملة تعتمد البحث العلمي والتخطيط المنهجي الواعي، اللّذين يشكلان أساس كل فعل تنموي.

التنمية هي السعي المنظم والمقصود بمشاركة جميع القوى الفاعلة وانخراط كافة الطاقات الكامنة، نحو الارتقاء بالمجتمع في شتى مناحي الحياة، عن طريق نهج مجتمعي يرضي الجميع ويؤدي إلى تغييرات نوعية مرغوبة. لا يمكن لتنمية هذا شأنها أن تتم إلاّ من خلال التفكير الواعي والجاد، القائم على قناعة وإيمان بالدور الأساسي والحاسم لمختلف الفاعلين الاجتماعيين، وعلى رأسهم نخب المجتمع، وعلى الخصوص النخبة العلمية وفي مقدمتها، النخبة الجامعية.

إنّ من أسباب فشل الجهود التنموية ومساعي التحديث التي بدلت من قبل الدول المسماة اليوم نامية ومن ضمنها الجزائر، هو افتقار تلك الجهود للانتماء. بمعنى أنها لم تكن جهودا نابعة من تفكير جاد وواعي وفهم عميق وإدراك شامل للواقع المحلي الموصوف بالتخلف أو في أحسن الأحوال واقع متأزم. ولم تكن مؤسسة على إرادة فعل يسعى إلى التغيير انطلاقا من الحاجات الحقيقية للمجتمع وتطلعاته نحو التحرر والإنعتاق من كافة أنواع التبعية. لم تكن الجهود التنموية في شيء من هذا بقدر ما كانت مجرد محاولات لإعادة تجريب نماذج ومنهجيات مستوحاة من رؤى وتمثلات تبلورت ضمن واقع مغاير لواقعنا. لعل الأمر الذي لم تدركه بعد الكثير من النخب السياسية المشرفة على التنمية في العالم الثالث، منذ الستينيات هو أن الفشل الذي انتهت إليه الكثير من التجارب التنموية في هذا العالم إنما يدل على أنّ التنمية ليست مجرد مسألة تخطيط مبني على عمليات رياضية معقدة، أومجرد نقل لتجارب وتقنيات نجحت لدى بلدان العالم الصناعي. إنما التنمية مسألة مجتمعية متسقة ومتوازنة وفعل حضاري وتاريخي مؤسس، يتطلب قيادات فكرية من داخل المجتمع، متشبعة بقيمه، لها رؤية واضحة وفهم صحيح لفكرة التطور ومضامين التقدم، وتختزن تمثلات ناضجة ومنسجمة لعناصر العملية التنموية.

إذا نظرنا إلى التنمية على أنها مشروعا اجتماعيا شاملا، فالأمر يقتضي توفر إستراتيجية ثقافية شاملة. وهذه الإستراتيجية الشاملة لن تكون ممكنة في اعتقادنا إلاّ كحصيلة لتضافر جهود مختلف الطاقات المتوفرة ضمن الجبهة الداخلية للمجتمع. الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالنخبة العلمية على مستوى الجامعات ومراكز البحث التابعة لها ومختلف المؤسسات الوطنية. هذه النخبة التي يجب أن تستشعر الدور ألطلائعي الذي من المفترض أن تقوم به، من أجل إشراكها في

هندسة وتصميم المشاريع المتعلقة بالتنمية، وفق منطلق التفكير العلمي المعرفي المبني على التساؤل حول واقع الأزمة. والتوقف عن الجري وراء الإجابات الإيديولوجية الجاهزة واستنساخ النماذج التنموية الغربية التي أثبت الواقع والتاريخ أنها لن تدفع بنا إلاّ نحو مزيد من الأزمات.

إنّ التنمية في الجزائر لن تتحقق دون استغلال النخب المتشبعة بالثقافة العلمية والخبرة المعرفية والتقنية. ولن يكون أي أمل في الإقلاع الاقتصادي أوإمكانية في اللّحاق بالقوى الصاعدة، ما لم يتم تفعيل الطاقات العلمية والمدّخرات المعرفية والخبرات الكامنة ضمن فضاء الجامعة ومؤسسات البحث، واستثمارها في بناء نموذج تنموي محلي. هي ضرورة لا مهرب منها، والزامية متفق عليها من قبل الكثير من المحللين والخبراء، المهتمين بالوضع التنموي في الجزائر. وحقيقة أثبتها تاريخ تطور المجتمعات ونهضتها وتأكدها يوما بعد يوم تجارب البلدان الصاعدة والقوى الاقتصادية الناشئة، خارج جغرافيا أوروبا والغرب عموما.

ضمن هذه الرؤية وانطلاقا من هذه القناعة جاء اختيارنا لموضوع هذا البحث" **تمثلات النموذج التنموي البديل لدى النخبة الجامعية**". وهي محاولة أردناه أن نقحم من خلالها شريحة من شرائح المجتمع العلمي وفئة من فئاته المثقفة "**النخبة الجامعية**"، في تفكير الأزمة التنموية في الجزائر وتقديم تصورها حول طبيعة الحل الممكن، للخروج منها عبر استجلاء واستكشاف التمثلات التي تحملها عن العناصر الأساسية للنموذج التنموي. وهو الموضوع الذي قمنا بمعالجته من خلال جانبين: الجانب النظري و الجانب الميداني.

الجانب النظري تضمن ستة فصول:

الفصل الأول منه خصصناه للبناء النظري للموضوع، أين قمنا بإبراز الوضعية الإشكالية وطرحنا السؤال المحوري مع الأسئلة الفرعية. ثم أوضحنا الهدف العام والأهداف الفرعية من الدراسة. وبعدها تعرضنا إلى أهم الأسباب التي دفعتنا إلى تناول الموضوع و إثارة هذه الإشكالية، وهو الجزء الذي ارتاينا أن نضعه تحت عنوان خلفيات الدراسة ومنطلقاتها. وفي الأخير، حاولنا تحديد وضبط المفاهيم الأساسية للدراسة.

الفصل الثاني: خصّصناه للإطار النظري للدراسة، أين استعنا بنظرية، بدت لنا على صلة وثيقة بموضوع البحث وتخدم طبيعة الإشكالية المطروحة. الأمر يتعلق بنظرية التمثلات الاجتماعية.

الفصل الثالث خصصناه لمحورلا يقل أهمية ضمن الإشكالية التي طرحناها، الأمر يتعلق بالجامعة والتعليم العالي في الجزائر. ومنه تطرقنا إلى أهم عنصر ضمن الفضاء الجامعي، وأبرز فاعل في نظام التعليم العالي، وهو الأستاذ الجامعي.

الفصل الرابع: تناولنا من خلاله "التنمية" كفكرة من حيث أصولها و مرجعياتها، أين حاولنا وضعها ضمن السياق التاريخي المشكل بالكثير من المتغيرات الفكرية والمعرفية وحتى الإيديولوجية العقائدية، التي أحاطت بنشأة الفكرة وتبلورها. وركزنا في مبحث ضمن هذا الفصل على الفكر الإقتصادي الذي يعد المرجعية البارزة بامتياز للتنمية.

الافصل الخامس: تحت عنوان العلوم الاجتماعية والتنمية، حاولنا إبراز الدور الذي كان لهذه العلوم في مرافقة التحولات التي مست أشكال الدولة الحديثة في الغرب، واسهامها في تبلور الكثير من النظريات التي أخدت على عاتقها الإهتمام بأهم الإشكاليات التي أفرزتها التحولات وعلى رأسها إشكالية المسألة الاجتماعية في المجتمعات الغربية. ثم إشكالية التخلف في العالم الثالث وما استتبعه من تطوير لما يعرف اليوم بنظريات التنمية.

الفصل السادس: خصصناه للنموذج التنموي، أين حاولنا الوقوف أولا على أهم المساهمات النظرية والمعرفية التي تبلور ضمنها مفهوم النموذج، إلى جانب بعض المفاهيم المجاورة له، مثل مفهوم النظرية، البراديغم.. ثم حاولنا استعراض أهم النماذج التنموية التي هيمنت في ميدان التنظير والعمل التنموي في العالم ، مستندين في ذلك إلى محاولة تضمنت قراءة تحليلية قدمها عالم الاجتماع البلجيكي Guy Bajoit، استخلص فيها العناصرالأساسية الحاضرة دوما ضمن ما سماه بالنموذج التنموي. وفي الأخير، تعرضنا بشيئ من الإيجاز للتجربة الجزائرية في التنمية، أين حاولنا إبراز عناصر النموذج التنموي ضمن هذه التجربة.

الجانب الميداني، تضمن في هو الآخر ستة فصول:

الفصل السابع: خصصناه لإبراز أهم الإجراءات المنهجية، أين حاولنا إعطاء صورة نعرف من خلالها بميدان البحث، ثم أوضحنا منهج الدراسة والتقنية المستخدمة في جمع المعطيات الميدانية وفي الأخير تعرضنا للعينة، نوعها، مع ابراز أهم خصائصها من خلال مجموعة من الجداول الوصفية.

أما الفصول الخمسة الأخرى فخصصناها لمعالجة وتحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بتمثلات العناصر الخمسة للنموذج التنموي لدى المبحوثين.

الفصل الثامن: تناولنا فيه تحليل إجابات المبحوثين عن سؤال حول تمثلهم للتنمية، والتعريف الأنسب لها.

الفصل التاسع: عالجنا من خلاله المعطيات المتعلقة بسؤال طرحناه حول تمثل المبحوثين لأسباب فشل المشروع التنموي في الجزائر.

الفصل العاشر: عالجنا من خلاله إجابات المبحوثين حول سؤال بخصوص أولويات السياسة التنموية الأنجع.

الفصل الحادي عشر: تضمن تحليل إجابات المبحوثين عن سؤال بخصوص الفاعل الأنسب والأجدر بقيادة التنمية والإشراف عليها.

الفصل الثاني عشر: تعرضنا فيه بالتحليل للإجابات التي قدمت من قبل المبحوثين عن سؤال بخصوص الشراكة الأنسب للجزائر في مسعاها التنموي و محاولة تحقيق الإقلاع الإقتصادي.

وفي الأخير، تم استعراض أهم النتائج التي انتهى إليها البحث والخاتمة.

الباب الأوّل

الجانب النظري

الفصل الأول

بناء موضوع الدراسة

1- الإشكالية

2- أهداف الدراسة

3- خلفية الدراسة ومنطلقاتها

4- المفاهيم الأساسية للدراسة

4-1 التمثلات

4-2 النموذج التنموي

4-3 النخبة الجامعية

1- الإشكالية

إنّ المتتبع لما تفرزه الساحة الفكرية والإعلامية، يدرك تمام الإدراك، أن هناك إحساس لدى الخاص والعام، ووعي قائم لدى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، بأن الأزمة التي لاحت بوارقها من جديد في أفق الجزائر، إنما هي أزمة بديل تنموي.

لقد أصبح واضحا لكل ملاحظ متتبع للتحاليل والمقاربات العلمية الأكاديمية المتخصصة التي تناولت الأزمة، أنّ هذه الأخيرة هي تعبير صارخ عن عجز ومحدودية النموذج التنموي المجرب إلى اليوم. النموذج الذي استلهمت أسسه ومضامينه من الرؤى والتصورات التي قام عليها النموذج الغربي الشهير في النمو والذي أصبح إنجيلا تسترشد به الأمم والشعوب في بناء ما يسمى بإستراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية، التي بعثت ابتداءا من خمسينيات القرن العشرين. فالأزمة هي في الواقع أزمة رؤى وتصورات لم تعد صالحة لتحريك عجلة التنمية ولا حتى ضمان النمو. والفشل في الأخير إنما هو بالدرجة الأولى فشل الدوائر الرسمية التي أخذت على عاتقها مهمة تطوير المجتمع وانفردت بالدور المركزي في الفعل التنموي.

إنّ الفشل في صياغة رؤى جديدة وبلورة تصورات بديلة، أمام ثبوت محدودية وعجزالنموذج التنموي المجرب إلى اليوم، راجع في جانب كبير منه حسب اعتقادنا إلى عدم استثمار وتوظيف الطاقات المتوفرة والإمكانات المتاحة. بل وتهميش فاعلين آخرين كان يفترض بهم أن يكونوا أساسيين في العملية. الأمر يتعلق خصوصا بالمؤسسات والفاعليات والنخب العلمية القادرة على تفكير الأزمة وتحليل الوضع بعقلانية، ومن تم بلورة الحلول وصياغة البدائل وإيجاد المخارج الحقيقية، في إطار ما يسمى اليوم على مستوى الخطاب بكافة أنواعه بالبحث عن بديل آخر لمرحلة ما بعد البترول. وهي المرحلة التي كان من المفروض التفكير فيها والتهيؤ لها قبل وقوع الأزمة وتعقد الوضع أكثر مع انخفاض أسعار البترول وتراجع مداخيل المحروقات.

أين هي الجامعة اليوم من الأزمة التنموية وأين البحث العلمي الجامعي من الانسداد الحاصل؟ ألم تعد الجامعة تلك المؤسسة التي كثيرا ما أشاد بها الخطاب الرسمي في الجزائر مند اللحظات الأولى للاستقلال باعتبارها الدعامة الصلبة والحامل المتين للمشروع الوطني والخلفية التي تمد المسعى التنموي بالطاقات والكفاءات. أين هي العلوم الاجتماعية التي كان يفترض منها أن ترافق وتوجه بشيء من العقلانية والموضوعية الإختيارات التي تم تبنيها ضمن عملية بعث الإستراتيجية التنموية، وتضفي عليها الشرعية المعرفية الحقيقية بعيدا عن أي اعتبارات ايديولوجية؟ تساؤلات يجب أن تطرح في اعتقادنا، كي نعبر عن القناعة التي على أساسها حاول القائمون على

الأمر دوما تكييف المؤسسة الجامعية وتحيين برامج ومناهج التعليم العالي، لتواكب وتتماشى مع مقتضيات السياق الاقتصادي والاجتماعي المتغير، وتجسد ذلك في سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على التعليم العالي، منذ نشأته. والحقيقة التي لا يمكن نكرانها بأي حال من الأحوال هي أن المجتمعات الغربية التي بلغت قمة التقدم ومستويات عالية من الرقي والتطور في مختلف الميادين، والمعروفة اليوم بالقوى الصناعية، إلى جانب البلدان المسماة اليوم بالقوى الصاعدة، لم تبلغ ما بلغته لولا تعبئة المؤسسة العلمية بكلّ فعّالياتها وتوظيف الذكاء البشري الذي تكتنزه هذه المؤسسة في العمل على تجاوز التحديات أوّلا ثم بلوغ الأهداف التنموية التي رسمها المجتمع لنفسه ثانيا. استطاعت الجامعة في المجتمعات المتقدمة أن تقوم بالأدوار التي أسندت إليها ونجحت في مرافقة المجتمع في الوجهة التي ارتضاها، عندما توفرت لها جملة من الشروط جعلت منها مؤسسة قوية، قادرة وفاعلة، وعلى رأس هذه الشروط، منح الاعتبار والتقدير الفائق للنخبة الجامعية بإشراكها في الشأن الوطني وتوجيه جهودها في البحث والتفكير وفق المتطلبات الوطنية في التنمية والتطور.

لقد بدلت فعلا الكثير من الجهود والمساعي وعبّئ ما كان يكفي لإنجاح التنمية في الجزائر، أو على الأقل لتحقيق الأهداف التي أعلنت، والوعود التي أعطيت في بداية الطريق. ومع ذلك، فالجزائر اليوم تعيش على وقع الفشل الذي تتجلى آثاره وانعكاساته أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة، مع انخفاض أسعار البترول وتراجع موارد المحروقات، التي كانت المصدر الوحيد تقريبا لتمويل التنمية. هذا الفشل في تصورنا راجع بالدرجة الأولى إلى افتقار تلك الجهود والمساعي للانتماء، يعني أن تلك الجهود والمساعي التنموية التي بدلت لم تكن ثمرة لتفكير واقع محلي مأزوم يتطلع إلى التغيير انطلاقا من الحاجات الحقيقية للمجتمع، بقدر ما كانت إسقاطا عمليا لأفكار تبلورت ضمن سياق آخر و واقع مغاير. نتفق في هذا مع ما يذهب إليه الكاتب العربي **جورج قرم** عندما يقول "أنّ فشل العديد من الجهود التنموية في العالم الثالث، يدل على أنّ عملية التنمية ليست مجرد مسألة تخطيط مبني على عمليات رياضية معقدة أونقل لتجارب وتقنيات لمجرد أنها نجحت لدى دول العالم الصناعي. بل إنها مسالة اتساق مجتمعي واتزان حضاري يتطلب وجود قيادات فكرية من داخل المجتمع لها رؤية واضحة لمفهوم التطور والتقدم"[1] إنّ مواصلة العمل وفق ما تمليه وتصر على تمريره الجهات والأطراف الغربية أوالمتغربة التي تطل علينا في كل مرة بطبعة

[1] عزيز خرازي، "الاتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية" الحوار المتمدن، عدد 2175 ،2008 .

جديدة لتنمية لا تخرج أصلا عن منطق النموذج الغربي المتعثر، سوف يعمق من الأزمة أكثر ويفاقم من حدة الاحتقان ويسبب مزيدا من الدمار والخراب في المجتمع.

في هذا الإطار وضمن هذه الرؤية أردنا أن نضم أصواتنا إلى أصوات أولئك الذين أدركوا حقيقة الخطر المتربص بالجزائر واقتصادها في قادم الأيام، ومن تم راحوا ينادون بضرورة البحث عن نماذج بديلة وتفكير استراتيجيات مغايرة في التنمية، من شأنها أن تجيب عن سؤال التخلف وتفهم واقع الأزمة أولا، ثم تستجيب لتطلعات الجزائريين نحو التنمية الحقيقية والإقلاع الاقتصادي، الذي هو اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى. إنّ مهمة البحث عن بناء نموذج تنموي بديل بحق، مهمة في تصورنا لن تتم إلاّ من خلال بعث عملية تفكير واسعة وعميقة تتولاها النخبة العلمية المثقفة المتشبعة بالمعرفة العلمية والمسكونة بقيم الروح الوطنية. هذه النخبة التي طال ما استبعدت عن دوائر صنع القرار التنموي وهمشت عند وضع السياسات الاجتماعية ورسم خطط التطوير. عكس ما يبديه الخطاب الرسمي الذي غالبا ما يؤكد على ضرورة إشراك كافة الطاقات الوطنية وخصوصا إلزامية انخراط المؤسسة الجامعية ضمن مفاعيل المشروع الوطني، في حين يتم اللّجوء إلى الخبرة الأجنبية. ممّا لا شك فيه أن مهمة التفكير والتنظير وصياغة الحلول وطرح البدائل الممكنة لبناء نموذج وطني في التنمية بقدر ما تستلزم إشراك عناصر النخبة الجامعية ويفرض تفعيل كفاءة التفكير والتنظير لدى هذه النخبة، فهو يتوقف على مدى الجاهزية الذهنية والفكرية ومستوى النضج المعرفي لدى عناصر هذه النخبة في التعاطي مع الوضع التنموي المتأزم. وعليه فإنّ أي عمل أو مسعى يحاول إعادة الاعتبار للنخبة الجامعية اليوم وإشراكها في تفكير وبناء أي إستراتيجية أو نموذج في التنمية، إنما ينطلق في اعتقادنا من محاولة معرفة على الأقل ما مدى جاهزية واستعداد النخبة الجامعية للتعاطي فكريا ومعرفيا مع هذه الإشكالية. وهو بالضبط ما نسعى إليه في بحثنا هذا الذي نريده أن يكون محاولة علمية سوسيولوجية ترصد تمثلات العناصر الكبرى للنموذج التنموي لدى عينة من النخبة الجامعية. وعليه فالسؤال الذي سوف تتمحور عليه محاولتنا هذه هو:

كيف تتمثل النخبة الجامعية عناصر النموذج التنموي الذي من شأنه أن يحقق التنمية ويضمن الإقلاع الاقتصادي للجزائر؟

الإجابة على هذا السؤال في اعتقادنا سوف تسمح لنا في الوقت نفسه بالإجابة على أسئلة متضمنة فيه وهي: كيف تتمثل النخبة الجامعية أسباب فشل النموذج المجرب، أي تصورها لأسباب الأزمة؟

ما هي العوامل التي قد تؤثر في تشكل تمثلات النخبة الجامعية؟ ثم إلى أي مدى تتوافق أو تتباين عناصر النخبة الجامعية من حيث تمثلاتها لعناصر النموذج التنموي البديل؟

2- أهداف الدراسة:

قبل الشروع في استعراض جملة الأهداف التي نسعى وراءها في هذا البحث، لا بأس أن نذكر بأنّ هذه الدراسة هي في الحقيقة تندرج ضمن ما يسمى بالدراسات الإستطلاعية أو الإستكشافية التي لا تقل اهمية عن الأنواع الأخرى من البحوث والدراسات في ميدان السوسيولوجيا وغيرها من العلوم الاجتماعية. هي دراسة استطلاعية باعتبار طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، فالموضوع الذي نحن بصدد تناوله يعدّ موضوعا جديدا، نادرة هي الدراسات والأبحاث التي تطرقت إليه. سيما على المستوى الوطني والعربي. إذ لم نكد نجد أعمالا علمية أكاديمية حول الموضوع، سيما على المستوى الوطني والعربي. هذا النقص من حيث الدراسات والأبحاث حول موضوع النموذج التنموي من خلال التمثلات، لم يسمح لنا بمراكمة المعارف النظرية، ولا بتشكيل رؤية منهجية واضحة، من أجل بناء نظري ومنهجي دقيق للموضوع، يمكننا من طرح تساؤلات دقيقة وتلمس الإفتراضات. وفي مثل هذه الحالات، يجد الباحث نفسه مضطرا إلى الإعلان عن الهدف من الدراسة بدلا من صياغة فرضيات من الصعب إن لم نقل يستحيل عليه صياغتها في ظل غياب المصادر المرجعية لها.

من هذا المنطلق، نقول: أن الهدف الرئيسي الذي نسعى إليه ضمن هذه المحاولة التي نسعى أن تكون على مستوى مقبول من العلمية والموضوعية، يتمثل في:

- الرصد بالوصف والتحليل لتمثلات عناصر النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية ممثلة في عينة من الأساتذة الجامعيين في ميدان العلوم الاجتماعية بشكل عام: ما هو التصور الذي تحمله هذه الفئة من النخبة بخصوص العناصر المشكلة للنموذج التنموي الذي قد يجعل من التنمية في الجزائر مسألة ممكنة. ضمن هذا المسعى نحاول معرفة إلى أي مدى تتوافق أوتتباين تمثلات النخبة الجامعية إزاء هذه العناصر؟

ضمن هذا الهدف الرئيسي هناك أهداف يمكننا أن نسميها بالفرعية، نوردها كالتالي:

- نحاول ضمن هذا العمل التعرف على أهم العوامل التي تتدخل في تشكيل تمثلات النخبة الجامعية إزاء عناصر النموذج التنموي.
- محاولة التعرف على تمثل هذه النخبة للدور الذي ينبغي عليها وعلى الجامعة القيام به إزاء التنمية في الجزائر، ومن ثم تمثلها للسبب الذي ربما جعلها في منآى عن هذا الدور.

– محاولة التعرف على آراء ومواقف النخبة الجامعية بخصوص اللّوم الموجه لها سواء من قبل الخطاب الرسمي أوالأكاديمي عندما يحمّلها مسؤولية الأزمة التي انتهى إليها مشروع التنمية.

– محاولة معرفة نقاط التوافق والتباين بين تمثلات النخبة الجامعية فيما تطرحه ضمن النموذج التنموي البديل وبين التمثلات التي أسست للنموذج التنموي المجرب إلى اليوم.

– محاولة نقل الموضوع من فضاءات التفكير العام والمزايدات السياسية والإستهلاك الإعلامي، إلى فضاء التفكير العلمي الجاد الذي من شأنه أن يقود نحو الفهم الصحيح لحقيقة الأزمة والإدراك العميق لخلفياتها. مما سيمكّن على الأقل من تلمس طريقا للحل ومخرجا للإنسداد. وهذا في اعتقادنا يتوقف على مدى الجاهزية المعرفية والفكرية للنخبة الجامعية للتعاطي مع الموضوع. الجاهزية التي من شأنها أن تمكن النخبة الجامعية من استرجاع حقها في تفكير واقع الأزمة التنموية، وتفرض نفسها في ساحة الحراك الفكري و النقاش الدائر حول مسائل المجتمع و قضاياه.

3– خلفية الدراسة ومنطلقاتها:

إختيارنا لهذا الموضوع في الحقيقة جاء ضمن رغبة ملحة للعمل حول إشكالية كنا قد عالجنا جانبا منها في مرحلة التحضير لنيل شهادة الماجستير. أين حاولنا من خلال دراسة نظرية أن نعيد تفكير مفهوم "التنمية" انطلاقا من التشكيك في براءتها كفكرة متجدرة في الفكر الغربي، ومن تم التساؤل فيما إذا كانت النماذج والإستراتيجيات والسياسات العملية التي انبثقت عنها وتبلورت في ضوءها، واستجابت لتعاليم منظريها ومروجيها، في العالم الثالث ومن ضمنه الجزائر بعد عشريات من الجهود والمساعي، هو فشل راجع حقيقة لعوامل ومعوقات داخلية تتعلق ببنية وثقافة هذه المجتمعات، كما صور لنا دوما. أو ربما لتقصير في الأداء التنموي من جانب القائمين على العملية والمشرفين عليها. أم راجع لنقص في الإمكانيات المادية والمالية وغياب الخبرة الفنية والتقنية؟ وهي الأسئلة التي درج الفكر التنموي على طرحها. الأسئلة التي توحي بقناعة لدى هؤلاء بأن التنمية من حيث المبدأ والمنطلق منزهة عن كل تشكيك، فهي الطريق الحتمي للخروج من التخلف. لكن السؤال الذي طرحناه نحن جاء في اتجاه مغاير لهذه القناعة وهو: لما لا يكون الفشل راجع أصلا لكون أن التنمية كفكرة غربية بامتياز صيغت بمنطق يجعلها محدودة إن لم نقل عديمة الفوائد بل وخيمة النتائج، إذا ما تم تطبيق الإستراتيجيات والسياسات المنبثقة عنها في مجتمعات هي في الحقيقة غريبة عنها؟ السؤال الذي عبرنا من خلاله عن قناعة كانت راسخة لدينا بأنّ فشل التنمية بالرغم من الجهود والمساعي التي بدلت في إنجاحها لا يعود بالضرورة إلى

أسباب وعوائق داخلية وهي موجودة بالفعل. بل ربما يعود هذا الفشل إلى طبيعة الفكرة في ذاتها بمضامينها ومعانيها الكامنة ومراميها. هو السؤال الذي حاولنا طرحه ضمن الوضعية الإشكالية، ثم حاولنا الإجابة عنه من خلال كما قلنا إعادة تفكير مفهوم التنمية بارجاعها إلى السياق التاريخي الذي ظهرت من خلاله

إن إعادة النظر في فكرة التنمية وما حملته إلى العالم الثالث من مفاهيم وخطابات تأسست عليها، هي في الحقيقة دعوة إلى إعادة نظر ومراجعة شاملة وعامة للفكر الغربي وخطاب أوروبا عن ذاتها وعن الآخر. ومحاولة جادة من أجل استرجاع وتملك المعرفة الواعية بالواقع المحلي عوض أن يبقى دوما محتكرا من قبل المؤسسات المعرفية الغربية. هي دعوة في الحقيقة نادى إليها المؤرخ الجزائري المعروف والكاتب الديبلوماسي "محمد شريف ساحلي" من خلال كتاب له بعنوان "مناهجي":"تصفية الاستعمار عن التاريخ إذ كتب يقول:"على امتداد أربعة قرون أكدت أوربا تفوقها في كل المجالات، من الاقتصاد إلى مجال النشاط الروحي. إن إسهامها في الإرث الإنساني العام رفيع ولا مراء فيه، لكنها في ميدان العلوم الإنسانية لطخت نفسها بأحكام مسبقة وآراء باطلة، تستدعي رؤية جديدة وإعادة نظر شاملة لما بلغته هذه العلوم"[1]. لقد تبين أن إعادة النظر هذه التي دعا إليها هذا الكاتب ونجدد الدعوة إليها اليوم من خلال هذا العمل، إنما هي في الحقيقة وبالدرجة الأولى دعوة إلى تحرير المعرفة الإنسانية، وبالدرجة الأولى التاريخية من الطابع والصبغة الأوربية الغربية بمركزيتها الإثنو–ثقافية، وافتكاك الحق في التفكير والتعرف على الواقع بعيدا عن نظريات وتداعيات الرؤية الغربية وما تتخللها من أبعاد أيديولوجية متحيزة. باعتبار أن علماء ومفكري البرجوازية في العصور الأوربية الأخيرة، تمحورت قناعتهم وأفكارهم التأسيسية على مسلمة أن أوربا هي مركز العالم ومحور الوجود، وبالتالي فالقيم والقواعد التي تصيغها وتثبتها وترسيها المعرفة التاريخية الأوربية الغربية، وما إليها من مناهج وتنظيرات في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة هي مقياسا لكل موجود. وعلى هذا الأساس من الاعتقاد والنظر جاء إدعاء وزعم العالمية التي تدعيها أوروبا والغرب بصفة عامة لأفكاره وقيمه ومبادئ تاريخيه وثقافته.

إن إعادة النظر في فكرة التنمية بما هي نظرة وتصور ونموذج فكري قبل أن يكون خطة عمل وتطبيق، إنما يقع ضمن إعادة النظر لكل منظومة التصورات أو التمثلات الأورو مركزية، وخرافاتها المؤسسة للإيديولوجيا اللبرالية البورجوازية وامتداداتها الرأسمالية عبر آفاق كل المعمورة.

---

1 فلادمير ماكسمينكو، الانتليجانسيا المغاربية: المثقفون أفكار ونزاعات، ترجمة عبد العزيز بو باكير، دار الحكمة ودار النهضة، الجزائر 1984،ص.ص 156،157 .

العمل حول موضوع التنمية في هذه المرحلة مكننا من الإطلاع الواسع والعميق على الكثير مما كتب حول الموضوع، سواء في شكل أبحاث ودراسات جامعية أكاديمية أو في شكل بحوث ودراسات تطبيقية أو تقارير لمراكز وهيئات وطنية ودولية، وحتى في شكل مادة إعلامية. كما سمح لنا من معرفة أهم الاتجاهات النظرية والإيديولوجية والمواقف الفكرية التي تتجاذب داخل حقل الاهتمام بموضوع التنمية. حيث سجلنا عموما ثلاثة تيارات كبرى:

التيارالأول، يتمثّل التنمية باعتبارها الطريق التاريخي الذي قاد الغرب المتقدم إلى ما هو عليه اليوم، وهي للبلدان المتخلفة بمثابة الحل السحري والمخرج الأكيد من التخلف، الذي أدرك هو الآخر على أنه مجرد تأخر زمني، يمكن تداركه مع الوقت إن التزم المتخلفون بسلوك الطريق الحتمي للاستدراك واللّحاق. هذا التيار ممثل في الدوائر الغربية سواء الرسمية أو الأكاديمية التي تفننت في صياغة وبلورة ما سمي بنظريات التنمية الاقتصادية التي ذهب أصحابها على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية والفكرية والمعرفية نحو محاولة بناء نموذج أونماذج في التنمية تحاكي مسار النمو الذي تحقق في الغرب بموجب عوامل تاريخية عدة لا يمكن استعادتها. وسرعان ما تبنت المؤسسات الدولية والهيئات غير الحكومية هذه الرؤية واتجهت في هذا الطرح. كما انخرط ضمن هذا التيار واستجاب لتعاليمه وتوجيهاته، فريق عريض من النخب السياسية داخل بلدان ما عرف بالعالم الثالث عند الخمسينيات من القرن الماضي، والذين انتهى إلى معظمهم أمر حكم هذه البلدان بعد استقلالها عن السلطة الاستعمارية. كما استطاع أن يستقطب الكثير من الأكادميين.

التيار الثاني متكون من اتجاهات معارضة للتيار الأول، معارضة على مستوى تمثل وإدراك أسباب التخلف الذي سيصبح مشكلة تاريخية ترتبت عن التطور التاريخي للرأسمالية في المركز على حساب الأطراف التي بقيت متخلفة. وليس مجرد حالة طبيعية أو مجرد تأخر زمني على مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات. وهو التيار الذي تمثله مدرسة التبعية التي يبقي أصحابها على فكرة التنمية لكن بآليات ومكنز مات تشتغل مستقلة عن كل ارتباط بالمركز الرأسمالي ومتحررة من كل تبعية تجاه القوى التي كانت بالأمس سببا في التخلف.

التيار الثالث الذي استطاع مع الوقت أن يجد له مكانا في حقل تفكير التنمية، هو التيار الداعي إلى ضرورة إعادة تفكير التنمية وحتمية مراجعة الجذور والمنطلقات الأولى لهذه الفكرة، بغرض الكشف عما تخفيه وتضمره من معاني إيديولوجية ودلالات إثنو مركزية، تجعل من التنمية مجرد تمثل يحمله الغرب عن ذاته وعن الآخر ورؤية يستبطنها عن العالم. في ضوء هذا التصور كما

يعتقد أصحاب هذا التيار، يجب أن نفهم سر تعثر التنمية في العوالم التي صدرت إليها. إذ لم يعد مقنعا بالنسبة لهؤلاء أن يفسر فشل وإخفاق وتعثر التنمية بجملة من العوامل سواء كانت داخلية أوخارجية مع أنها غالبا ما تكون موجودة بالفعل، الأمر الذي كثيرا ما تركز عليه جهود ومساعي القائمين على العملية والمشرفين عليها. إنّما يجب أن نبحث عن التفسير في التنمية ذاتها كفكرة وتمثل ورؤية غربية للعالم و"معتقد غربي"، كما يقول "**جلبرت ريخت**" Gilbert. RIST. والكف عن الاعتقاد في حتميتها كطريق وحيد نحو التقدم، فهي كما صورت ليست مخرجا لأي بلد من تخلفه بقدر ما هي آلية تغريب و تأبيد لهيمن الغرب على عقول ومقدرات العالم على حد تعبير" **سيرج لاتوش**". Serge.LATOUCHE هذا الأخير الذي يعد إلى جانب سابقه G.Rist رائدي التيار الرافض للتنمية أوالمعادي للتنمية، Anti-Développement.

الكثير من المفكرين والمحللين المهتمين بالوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، لم يكونوا من مؤيدي كلمة "**فشل**" أو"**إخفاق**" عند الحديث عن واقع التنمية والنتائج التي تنتهي إليها عادة. إذ الأمر بالنسبة إليهم و في كل مرة، مجرد تعثر تبرره عوامل و أسباب خارجية عن التنمية وعن نجاعة السياسات التنموية التي يتم تطبيقها. وهذا يذكرنا بالسيد **عبد السلام بلعيد** الأب الروحي لخيار الصناعات المصنعة في الجزائر، كما يحلو للبعض أن يلقبه، عندما قال في رده على من شككوا في المسعى التنموي بعد فترة وجيزة من انطلاقته: " إنّه من غير المناسب التحدث عن الفشل، من الأحسن أن نتحدث عن نتائج لم يتم التوصل إليها بعد، عن أهداف يسير إليها بأقل سرعة مما كان متوقعا"[1]. قد يكون الرجل على حق، باعتبار أن العملية تتطلب فعلا مزيدا من الانتظار حينها. إنما الأمر غير المقبول في تصورنا أن يعمّر هذا الانتظار في مدارك وذهنيات الكثير ممن يحسبون اليوم على التنمية، ويمتنعون حتى عن الإقرار بحقيقة فشلها وإخفاق مختلف السياسات التي تم العمل بها إلى اليوم. ليس في الجزائر فحسب، بل في الكثير من بلدان العالم "النامي". وهذا بشهادة من كانوا البارحة وراء الترويج والدعاية والتشهير للتنمية على النموذج والمنوال الغربي. ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن ندرج مقولة لأحد علماء الاجتماع الجزائريين ممن لم يدخروا جهدا ولم يتوانوا في تحليل الأزمة الجزائرية وانعكاساتها من منطلق أنها نتيجة حتمية للفشل والإخفاق الذي مني بهما المشروع التنموي لاعتبارات يتحدث عنها دوما في محاولاته وأعماله التي يقول في إحداها: " أستخدم كلمة **فشل** لنظام وعد منذ 1960 بتنمية

[1] Abdesselem. BELAID; cité par Ali. El KENZ et Mahfoud. BENNOUNE, Le Hasard et L'Histoire, Tome1, Ed,ENAG,Alger,1990,P.179

الاقتصاد وتحديث الثقافة. وها هي الجزائر في عام 2012 بلدا غير متطور، وثقافتها ما زالت ممزقة بين طموحات التحديثيين المثالية وبين تمجيد لماضي دون أي وعي تاريخي".[1]

إنّ أنشغالنا بموضوع التنمية انطلاقا من واقع الفشل والإخفاق اللذين منيت بهما، ومن قناعة بضرورة مراجعة الكيفية التي تم تصورها وادراكها ضمن النصوص المرجعية الأصلية، والنماذج والنظريات التي تبلورت على ضوء هذه النصوص في الغرب، أو من قبل القائمين والمشرفين عليها محليا، إنما يدخل ضمن مسعى تجاوز التفكير التقليدي والفهم القديم اللذين رسختهما تعاليم النموذج الغربي بخصوص تنمية بلدان تتمايز ثقافيا عن المجتمع الغربي. نحو فهم آخر وادراك مغاير وتمثل متجذّر في عمق المرجعية الثقافية. يجد هذا المسعى الذي بدت أولى إرهاصاته عند الثمانينات من القرن العشرين، متزامنا مع بداية وضوح و تجلي أزمة النظرية الإقتصادية التي عبّرت عن نفسها من خلال إخفاق الكثير من التجارب التنموية التي نهلت من تعاليمها واتبعت توجيهاتها. الأزمة التي أوحت لبعض الاقتصاديين المحدثين بأن يبتعدوا نوعا ما عن مبادئ وتعاليم النظرية الاقتصادية باعتبارها تنزع دوما نحو إنتاج أساطير وخرافات تنموية Mythes Developpementalistes عبر مقولات عديدة ومتنوعة منها: "**أسبقية رأس المال**"، "**التحديث عن طريق التصنيع**"، "**التنميةالمستقلة**" بعدما سار مفعول المقولة الرائدة "**التخصص الدولي**" أو ما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل. وهي كلها مقولات أشار إليها "**ميشال فيرنيير**" Michel Vernieres بالنقد والدحض في كتاب له حول اقتصاديات العالم الثالث صدر له عام 1991. بعدما تعرض "بول كورتييه" J. Paul courthier لأسطورة "**الاستثمار**"، "**التطور التكنولوجي**"، "**التحويل شمال جنوب لرؤوس الأموال**" ضمن إصدار له سنة 1990 تناول فيه اقتصاد التنمية لسنوات الثمانينيات أسماه "نهاية الأساطير".

أما"**ماوزس إكونيكوف**" Moises Ikonikov فقد انشغل هو الآخر بنقد وتفنيد خرافة الصناعات المصنعة وغيرها من المقولات التي تدور في فلك التكنولوجيات.

هذه بعض الاهتمامات التي تناولت مظاهر الفشل والأزمة التي انتهت إليها أسطورة التنمية، مبرزة الأكاذيب والادعاءات الوهمية الخيالية التي صيغت من خلالها، وغيرها كثير.

ظهرت المعالم الأولى لأزمة النظرية الاقتصادية للتنمية عند نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات عبر المسعى النازع نحو عزل العوامل المسماة اقتصادية عن العوامل غير الاقتصادية. ربما أول من شرع والتزم بهذا المسعى هو المفكر الاقتصادي السويدي" غونار ميردال" G.Myrdal الذي

[1]Lahouari. ADDI ; Marché, Etat et Société en Algérie.

يعتبر من بين أبرز رواد اقتصاد التنمية حين كتب:"إن الفكرة الضمنية للعديد من النظريات حول البلدان المتخلفة لهي فكرة مغلوطة، فمن وجهة النظر العلمية أن الحد الوحيد المقبول منطقيا في بناء نماذجنا هو الحد الذي يفرق بين العوامل الملائمة والعوامل الأقل ملاءمة"[1]. مشيرا بذلك إلى أنه من الضروري منهجيا وضع نظرية اقتصادية تحاول مسبقا وبقدر الإمكان مراعاة العوامل غير الاقتصادية وتأخذها بعين الاعتبار لتتجاوز نوعا ما الفكرة الضمنية التي أشار إليها والمتمثلة في تغليب بل في إعطاء الأولوية المطلقة للعوامل الاقتصادية والحسابات المادية.

من هذا المنطلق شهدت النظرية الاقتصادية للتنمية حالة مراجعة، تخللها التقليل من الطموح المادي والنزعة الاقتصادوية، وظهرت إرادة في تناول متعدد التخصصات والمشارب المعرفية، كان له الفضل في إدراج العوامل الثقافية. وفي هذا السياق أوضح أحد الذين تبنوا واحتضنوا هذا التوجه بقوله: "إذا أمكن لأربعة عشريات من اقتصاد التنمية أن تعلمنا شيئا ما، فإن هذا الشيء بالتأكيد هو التواضع أمام واقع جد معقد، بعيدا من أن يكيف ويؤلف من خلال مخططات نظرية مزعوم أنها عالمية، صيغت خارج المجتمعات المعنية"[2].

في نفس السياق يعترف "**فريديريك تولون**" Frederic Teulon "أن التنمية ظاهرة معقدة لا نعرف عنها الكثير، والتحليل الاقتصادي لا يمكنه أن يقول لنا لماذا مجتمعا ما يتغير وما هي عوامل هذا المسار(التغير). لأن التحاليل الاقتصادية بطبيعتها جزئية، وفرضياتها هشة، في حين أن عوامل التنمية متنوعة ومتغيرة في الزمن"[3].

خلاصة هذا التوجه تجمع على أن التنمية مسارا معقدا على القدر الذي يكون عليه أي مجتمع في حركيته وتغيره، وبالتالي فإن التفكير في وضع أي خطة أو صياغة مشروع تنمية وتطوير يجب بالضرورة أن يبدأ وينطلق من تحليل عام وشامل يدرج كل المعطيات والعناصر وعلى رأسها العنصر الثقافي في عموميته وعمليته. لينتهي الأمر عند أفق ذا نزعة ثقافية، مديرا الظهر نهائيا عما اعتبر بفخ المركزية الإثنية كوعاء فكري تاريخي وحضاري. نقرأ هذا في عبارة صريحة "لفرانسوا بار" François Bare "التنمية فكرة ومفهوما تحيل حتما على تاريخ البلدان المتقدمة، وهي بالضبط تصادف ظاهرة وحدث تاريخي اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية"[4].

---

[1] Gunnard. MYRDAL,Procès de la croissance,PUF,Paris, p.98

[2] Jacques. ADDAS, Marie. CLAUDE ; La France face au Sud, le miroir brisé, Ed, KARTHALA, CNRS, 1989, p.261

[3] Frederic. TEULON, Croissance, crises et Développement, PUF, Paris, 1992, p.156

[4] J.François. BARE, LaNotion de Développement Comme Catégorie d'un système Sémantique, In Coquery-Vidrovitch et al, 1988, p.262

إن الجانب الكبير من اللّوم والمؤاخذة الموجهة لنظريات التنمية يرجع إلى أنها دوما وباستمرار ترجع الفارق الاقتصادي بين الشمال والجنوب إلى مجرد تأخر زمني. هذا التأخر Retard هو الذي حبس هذه البلدان ضمن تبعية على طريق تنمية خطية متواصلة لكنها وحيدة ومتفردة، هي التنمية الغربية المتمركزة على الذات مدعومة في أصلها ومنشئها بإنجيل "**روشتو**" في التطور التاريخي للمجتمعات.

ضمن هذه الرؤية والتصور الإثنو مركزي تصدعت موجة التيار أو بالأحرى النهج الثقافي إلى درجة أين وصل بالبعض من رواده إلى اتخاذ مواقف يمكننا تسجيلها وبدون أي أدنى تحفظ ضمن الإتجاه الرافض لفكرة التنمية ذاتها "Anti-Développementiste".

لقي هذا التيار مبرراته في ضعف إن لم نقل عقم حجج الخطاب الوضعي الذي تتشدق به بعض المنظمات الدولية المتخصصة التي تفطنت مؤخرا لأمر أهمية الأبعاد الثقافية في التنمية والمكانة الواجب إعطاؤها للإنسان باعتباره الغاية القصوى والهدف الأسمى والأخير من التنمية. على رأس هذه المنظمات بطبيعة الحال، منظمة **اليونسكو** التي أبانت عن هذا التوجه من خلال جملة من التصريحات نذكر منها: "التنمية الثقافية لا ترافق التنمية الاقتصادية فقط، بل تقع في صميمها وعلى رأس اهتماماتها، باعتبارها (التنمية الثقافية) العامل المحرك والمجدد"[1].

وكما قال **بيريس ديكولار** الرئيس الأممي السابق ضمن تصريح له نشر في جريدة "**لوموند**" Le MONDE ، شهر ديسمبر 1992: "في الواقع، الثقافة هي التي تشكل مصدر وغاية التنمية، تستمد منها معناها، قوتها واستمراريتها". هذه التصريحات وغيرها كثير، وإن أظهرت اليقظة المتأخرة للجهات التي اضطلعت بشكل رسمي بالإشراف على بعث التنمية في العالم الثالث، انطلاقا مما تقتضيه الخصوصيات الثقافية والحيثيات الاجتماعية لهذه المجتمعات، إلا أنها بقيت مجرد خطابات نظرية ربما يكون أصحابها قد حققوا من خلالها الكثير من الأغراض السياسية والمرامي الإيديولوجية، لكن المؤكد أنها لم تحقق عمليا أي هدف في صالح القضايا التي زعمت أنها التزمت بها في مجال التنمية وتخفيف معاناة الفقراء "المتخلفين". وبهذا اعتبرت في نظر الكثير من النقاد بمثابة شكل من أشكال التحايل لاستدراج واسترضاء الدول والشعوب المعنية وجلبها لقبول واحتضان مشروع التنمية، المخلد للإرث الفكري الثقافوي للأنثروبولوجيا، ونمطا تجريبيا مفروضا يرمي بالشعوب والبلدان المستهدفة إلى ما يسمى بالعدمية الثقافية.

[1] Xavier. DUPUIS, Culture et Développement de la Reconnaissance à l'évaluation, UNESCO, 1991,p.40

من بين الكتاب والمفكرين المتشبعين بالقناعة الرافضة للتنمية فكرة ومفهوما، انطلاقا من الاعتبارات التي ذكرناها، نجد"**جيلبرت رايخت**" Gilbert rist و"**سارج لاتوش**" S.Latouche. اللذين يتفقان على أن التنمية لا يمكن أبدا أن تكون أي شيء، سوى أنها مؤسسة أو بالأحرى مشروع واسع لتغريب العالم، لهدم ثقافات العالم الثالث ومسخها وتمييعها. بدأ تنفيذ هذا المشروع في نظرهما أولا عن طريق الاستعمار ليستمر اليوم ويتواصل من خلال الامتداد العالمي الكاسح لنظام تجاري يجر نحو تماثل كوني متخيل. وبهذا تكون التنمية المرحلة النهائية والخطوة الأخيرة لتاريخ الإمبريالية الثقافية الغربية الطويل، كيف لا. يقول "لاتوش" والثنائية المتناقضة متقدم/متخلف، أعقبت وحلت محل الثنائيات المتناقضة متحضر/متوحش، مسيحي/وثني، مواطن/بربري[1]، إلى غيرها من المتقابلات التي تفننت جاهزيات الإنتاج المعرفي للأنثروبولوجية والسوسيولوجيا الكولونيالية في تخريجها لأغراض إيديولوجية برغماتية ليس إلاّ. وتبين مع "**سارج لاتوش**، "أن خلاص مجتمعات العالم الثالث لا يمكن أن يكون في تنمية متغربة باستمرار، إنما في الرفض القاطع لكل شكل من أشكال التراكم التقنو– إقتصادي"[2]. هذه قناعة سيرج لاتوش بخصوص خلاص العالم الثالث. لكن من جانبنا نقول أن خلاص الجزائر من الأزمة التي تشهدها، وتحقيقها للتنمية المأمولة والنمو المرجو إنما يكمن في تفعيل ما تتوفر عليه من مدخرات وطاقات وخبرات وطنية ومحلية. وإقحام عناصر المنظومة العلمية والمعرفية وإشراك كافة شرائح المجتمع العلمي ونخبه. وهو ما تتفق عليه معظم التحاليل التي تناولت الأزمة من قبل المختصين والخبراء الجزائريين في الإقتصاد وعلم الإجتماع وعلوم التسيير، وغيرها من التخصصات، بل تذهب في هذا الإتجاه أيضا مداخلات رجال السياسة والقانون والإعلاميين. الأمر الذي يمكننا من القول أن هناك شبه اجماع حاصل اليوم وأكثر من أي وقت مضى بين الجزائريين الرسميين والأكاديميين وغيرهم بشأن واقع الأزمة التنموية في البلاد، ومن تم ضرورة الشروع في تفكير جاد لبناء نموذج تنموي بديل قائم على تنويع مصادر الثروة. نموذج التنمية لجزائر ما بعد البترول كما يجري على لسان الكثير من المحللين والنقاد. وضمن هذا الإطار من شبه الإجماع الحاصل في الساحة الجزائرية بتنوع فضاءاتها و تعدد فاعليها، يأتي اختيارنا لهذا الموضوع.

[1] Serge. LATOUCHE, Faut-il Refuser le Développement ?, PUF, Paris, 1986,p.12

[2] Serge. LATOUCHE, La planète des naufragés, Essai sur l'après Développement, Ed, LADECOUVERTE, Paris, 1991, p.11

4- المفاهيم الأساسية للدراسة:

تعتبر المفاهيم من ضمن الأدوات الأساسية في أي محاولة بسعى صاحبها نحو فهم أو تفسير علمي لأي موضوع في ميدان العلوم الاجتماعية، ومنه علم الاجتماع على وجه الخصوص. ولا يمكن أن تكون المفاهيم أدوات علمية، إن لم يشتغل عليها الباحث، و يهتم بتحديدها وضبطها، ضبطا يزيل عنها كل غموض أو إبهام، و ينقلها من الفضاء النظري العام، إلى الميدان العملي الإجرائي.

من هذا المنطلق والتزاما منا بهذا الإجراء كمبدء وقاعدة في الممارسة السوسيولوجية، سوف نحاول في الجزء الموالي من هذا العمل، تحديد وضبط المفاهيم الأساسية التي ينتظم حولها موضوع بحثنا هذا.

4-1 التمثلات:

من حيث الاشتقاق اللغوي، من فعل"تمثل"، "يتمثل"، "تمثلا" Représenter المشتقة من اللاتينية Repraesentare بمعنى "جعله حاضرا". ما يجعل الأمر متعلقا بفعل تمثل شيء ما عن طريق صورة، إشارة أو رمز"[1]. وفي اللغة العربية، "من مثل الشيء أي تصوره حتى كأنه ينظر اليه، وامتثله أي تصوره، ومثلت له تمثيلا إذا صوّرت له مثالا بكتابة أوغيرها، وتمثيل الشيء بالشيء يعني التشبيه به "[2].

من حيث الاصطلاح، عادة ما يستخدم مفهوم "**التصورات**" كمرادف **للتمثلات**. وبهذا المعنى يمكن اعتبارها كواقع يترجم الرسوخ والطابع الاستعلائي للضمير الجمعي... أوشكل خاص من المعرفة أوالفكر الرمزي الذي له قواعد خاصّة، وهو المعنى الذي اقترحه G. Férreol ضمن معجم العلوم الاجتماعية إلى جانب معنى آخر أعطاه ضمن قاموس علم الاجتماع يقول فيه أنها شكل من أشكال المعرفة الفردية والجماعية المتميزة عن المعرفة العلمية. ويضيف في تعريف آخر ضمن نفس القاموس، أن التمثلات أوالتصورات الاجتماعية صور من الواقع، معتقدات، قيم، نظم مرجعية ونظريات اجتماعية في غالب الأحيان...[3]

---

[1] Pierre claver. MIHILOT : « Approche psychosociale des pratiques traditionnelles de guérison des Envoutes ou des possèdes par les thérapeutes traditionnels : étude des Représentations sociales de Français et de Gabonais, thèse de doctorat en psychologie sociale, Uni Charles DE GAULLE, LILLE 3, Nov 2006, P.21

[2] ابن منظور، قاموس لسان العرب، ج4/ج6، دار المعارف، القاهرة، ص ص.2468-4374

1 بو سنة عبد الوافي زهير: التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطفونيا ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008/2007 ص.9

من حيث الاستخدام، البداية كانت داخل حقل الفلسفة، ثمّ في حقل علم الاجتماع، ليصبح بعدها نظرية رائدة في علم النفس الاجتماعي، بفضل أعمال "**سيرج موسكوفيسي**". Serge MOSCOVICI الذي أسهم أكثر من سابقيه في الإحاطة بالمفهوم من حيث مضمونه ومن حيث بنيته ووظّفه أيما توظيف في أبحاثه وتحاليله ابتداء من عام 1961.

يمكننا القول أن مفهوم التمثلات يعد من المفاهيم الأكثر توظيفا في تحليل ومقاربة الظواهر الاجتماعية في كافة أبعادها. وهذا بالنظر إلى أنها تسمح بتقاطع مختلف مستويات تحليل الواقع. فهي بمثابة العنصر الأساسي المركزي في بنية التفاعل والتداخل بين العلوم الإنسانية على حد تعبير "**ولام دواز**" Doise Willem [1].

التمثل في نظر الفلاسفة بمثابة فعل للمعرفة يربط دوما موضوعا ما للمعرفة بذات عارفة. ومن هنا فإنّه يعد نشاطا أوعملا ذهنيا على موضوع خارجي، أي الواقع. هذا الأخير لا يمكن أن يوجد في نظر الكثير من الفلاسفة إلا من خلال النظرة أوالتصور الذي يحمله الإنسان إزاءه. ضمن هذه الرؤية يمكننا القول: أن التمثل هو بالدرجة الأولى محتوى مضمون تفكير الإنسان حول الواقع الذي يحيط به ويعيش ضمنه. وتعتبر كلّ فلسفة في نظر "**تشارلز بيرس**" فينومينولوجيا، أي تجربة في العالم، يمكن التعبير عنها في مقولات ثلاثة: الكيف، رد الفعل والتمثل. هذا الأخير نجده متضمنا في مفهوم "الذهنية" عند "**لالاند**"عندما قال:"إنها مجموع الاستعدادات العقلية وعادات الروح والمعتقدات الأساسية للفرد"[2].

يبرز مفهوم **التمثلات** في علم الاجتماع وبالضبط عند رائده "اميل دوركايم" عندما يتحدث عن الوعي الجماعي الذي يعتبر في نظره بمثابة آلية رقابة مستقلة ومتعالية تتضمن كلاّ متسقا من المعتقدات (مواقف ذهنية واجتماعية في آن معا تتشكل من أبسط **رأي** "**أعتقد أنّ**" croire que إلى دلالة دينية قريبة من كلمة **إيمان**"**أعتقد في**"croire en، مشاعر، ذكريات، أفكار وتطلّعات وبالتأكيد تمثلات مشتركة ..[3].

يظهر مفهوم التمثلات أيضا في علم النفس وبالضبط مع "**جون بياجيه**" **J . PIAGET** عندما يتحدث في مجال المعرفة عن "بنية الذهنية"، التي يرى أنها نظام تفكير قائم على مبادئ خاصة، تسمى غالبا بمبادئ العقل، وهي "خاصة" من حيث أنها تختلف عن مبادئ العقل المسماة "كلية"

[1] Pierre CLAVER MIHILOT, op-cite, P. 21

[2] Khaled. BENMILOUD, La raison para magique : sous- développement et mentalités, Ed, DAHLAB, Alger, 1993, p. 185

[3] Christine BONARDI, Nicolas ROUSSIAU ; les représentations sociales, DUNOD, Paris, 1999, p.11

principes de raison universelles. ومن ضمن العديد من مجالات التفكير التي تشكل ما يسمى "الذهنية"، هناك في المقام الأول "تمثلات العالم"les représentations du monde[1].

أخذ مفهوم التمثلات أهمية معرفية وتحليلية كبيرة مع "**س. مسكوفيسي**" **S. Moscovici** في حقل علم النفس الاجتماعي أين أكّد فكرة أن التمثلات الجماعية مثل الوعي الجماعي تتبدى مثل صياغات مستقرة، أي شكل من أشكال الحقيقة والمسلم به اجتماعيا، تنتشر مع الوقت بالرغم من التغير الذي يطالها من جيل إلى جيل. وكل تمثل حسب "موسكوفيسي" يشير إلى مجموع أنساق المعرفة، العقائد والرموز(الدين، العلم، الفلسفة، السحر، اللغة..) الناتجة عن انصهار وتغلغل التمثلات الفردية. وفي ضوء هذا التصور الدّاعم للرؤية الدوركايمية أسّس "موسكوفيسي" للتمثلات الاجتماعية كنظرية في تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومقاربة منهجية في محاولة فهم الكثير من موضوعات الواقع الاجتماعي بمختلف مستوياته.

في دراسته الشهيرة حول التحليل النفسي، أين أرسى دعائم نظرية التمثلات الإجتماعية، يعرّف"موسكوفيسي" هذه الأخيرة على أنها "نظريات، علوما جماعية موجهة لغرض التفسير وتشكيل الواقع... إنها أنظمة معرفية لها منطقها ولغتها الخاصة...نظريات موجهة لكشف وتعرية الواقع..."[2].

التمثل الاجتماعي حسب " موسكوفيسي" بنية مستقلة، نشطة تتضمن ثلاثة أبعاد أومستويات:

- **المعلومة:** L'information ممثلة في الكم من المعارف التي تتوفر عليها جماعة من الأفراد كذوات إزاء موضوع اجتماعي جدّ محدّد. هذه العلوم تختلف نسبيا من جماعة اجتماعية الى أخرى ومن مجتمع إلى آخر.
- **حقل التمثل:** champ de la représentation أي الكيفية التي ينبني عليها وينتظم مضمون التمثل من جهة، ونوعية هذا المضمون وخاصيته الانطباعية.
- **الموقف**L'attitude الذي يفسر السلوك الإيجابي أو السلبي ازاء موضوع التمثل.

[1] Ibid, p .186

[2] Christine BONARDI, Nicolas ROUSSIAU, OP .CIT, p.61

4-2 النموذج التنموي:

- **لغة:** تتفق معظم القواميس ومعاجم اللغة العربية[1] على أن لفظة نموذج مفردة جمعها نموذجات أونماذج ومعربة لكلمة (modèle) بالفرنسية. نموذج في العربية تعني مثال يقتدي به، مثال يعمل عليه الشيء. أو صورة مصغرة عن الشيء كما تعني شكلا، طرازا، نمطا..

في السياق اللساني الغربي نجد لفظة modèle بالفرنسية مشتقة من اللاتينية (Modulus) التي تشير إلى القياس الاعتباطي المستخدم في وضع علاقات التناسب بين أجزاء من عمل هندسي. وفي القرن الوسيط، حدث تحول من Modulus إلى Moule بالفرنسية و Mould بالإنجليزية و Model بالألمانية، و Modello في الإيطالية. وفي الأخير تستقر اللفظة في اللسان الفرنسي على(modèle[2].

وجاء تعريف النموذج في الطبعة العاشرة للموسوعة البريطانية ضمن مقال تحت عنوان "Model" لمحرره Ludwig.BOLTZMANN "أنه عبارة عن تمثل حسي لشيء ما له وجود حقيقي، أو بناء قابل للملاحظة والتعريف construction factuelle أو ذهني".

في سياق الاستخدام نجد لفظة نموذج تتعدد معانيها ودلالاتها، وتتوزع على خمسة أصناف يمكننا مطالعتها ضمن القواميس الحديثة حسب ما يذهب اليه "ميشال أرماتي"[3].

- النموذج كمرجع Réferent أوطراز أولي يعاد إنتاجه.
- النموذج كتصميم Maquette لجهاز أوعدة حقيقية.
- النموذج كنمط مثالي Type ideal يطلق على عينة منسجمة و متناسقة من حيث السمات والخصائص، يمكن أن تؤخذ كمثل أعلى نقلده. وفي هذا السياق نجد **النموذج المثالي -L'idéal type** لدى **ماكس فيبر**،الذي يعني حسبه "لوحة أوجدول تفكير" Tableau de pensée، أونموذج مجرد، معدّ انطلاقا من بعض الخصائص الكامنة وراء ظاهرة: حيث يجب على الباحث المحلل لهذه الأخيرة أن يقدر الفارق الموجود بين **الواقع** الذي يلاحظه واللوحة المتخيلة التي كونها.[4]
- النموذج كرسم أوتخطيط Dispositif mécanique يجسد فكرة مجردة.

---

[1] ارجع الى : القاموس المحيط للفيروز آبادي، لسان العرب لابن منظور، قاموس المحيط ، الوسيط و معجم اللغة العربي المعاصرة لأحمد مختار عمرو...

[2] Michel, ARMATTE : La notion de Modèle dans les sciences sociales, Anciennes et Nouvelles significations,in Math et sci-hum N°172,2005,pp.91-123.

[3] Michel, ARMATTE, opcit

[4] فيليب ريتور، الدروس الأولى في علم الاجتماع، تر: محمد جديدي، دار الأمان، ط1 ، الرباط، 2015 ،ص.ص.33،34

- النموذج كما جاء في المذهب الصوري المنطقو- رياضي Modèle de formalisme logico-mathématique. ومن هذا المنظور يصبح النموذج عبارة عن "تمثل" Representation لجهاز أوعدة حقيقية عن طريق نظام صوري أو صريح، مثل نظام أونسق من المعادلات التي تسمح في آن معا بتفكير هذا الجهاز، بدراسة حركته واشتغاله، والتصرف فيه من أجل مراقبته وتطويره. وفي هذا الإطار بالضبط يعرف "**دفيد ويللر**" النموذج، بأنه" تصور لمجوعة من الظواهر، يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي متى تم تحقيقه، أصبح نظرية بالحدود والعلاقات والقضايا"[1].

عندما نعود الى التراث العلمي الفلسفي الغربي القديم نجد من يستخدم لفظة "براديغم" Paradigme التي هي كلمة موجودة منذ القرن السادس عشر مستعارة من اللاتينية Paradigma، وهي بدورها مشتقة من اليونانية Paradeigma وتعني بشكل خالص "Exemple" أو"مثال".[2] وفي الإبستمولوجيا، الحقل الذي أشتهر فيه هذا المصطلح ينظر اليه على أنه "مفهوم نظري مهيمن في عهد أوعصر من العصور، وسط جماعة من العلماء، يؤسس لأنماط التفسير الممكنة وأنماط الظواهر والوقائع المراد إكتشافها ضمن علم من العلوم"[3]. وإذا ما أخذنا في الإعتبار هذا التعريف وغيره أمكننا القول أن لفظة نموذج كما هي ترجمة للكلمة modèle، فهي أيضا ترجمة للكلمة التي سبقتها تاريخيا Paradigme، والتي تصدرت الريادة واحتلت المركز ضمن عمل ابستمولوجي رائد تحت عنوان"بنية الثورات العلمية" لـ"طوماس كوهن"Thomas KUHN. هذا الأخير الذي أوضح معنى الكلمة واعتبر"البرايغم" نوعا من الميتا نظرية métathéorie، أوإطارا للتفكير، يحدد طبيعة الأسئلة المجمع عليها والواجب طرحها في الحقل العلمي في زمن ما. إذن مفهوم النموذج في بعده المعرفي، يقابله من حيث الدلالة الإصطلاحية مفهوم "البراديغم"Paradigme. المصطلح الذي تطوّر في مجال الفيزياء النظرية، لكن سرعان ما أصبح متداولا في حقول معرفية أخرى ومن ضمنها، العلوم الإنسانية والاجتماعية، أين أثار سجالا معرفيا وجدلا بشأن مدى إمكانية توظيفه كأداة تحليل لأصول المعرفة. الأمر الذي زاده نضجا وتماسكا، ليصبح "التحليل وفق النماذج، أداة معرفية إبستمولوجية على درجة عالية من الفعالية والحضور في ميدان تاريخ العلم ونقد أصول المعرفة كما يقول **دوبوا**[4].

---

[1] عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع، الكتاب الأول،دار غريب، الاسكندرية،2001 ،ص.24

[2] Dictionnaire étymologique de la langue Française,1968.

[3] Trésor de la langue Française, 1986

[4] ميشال دوبوا، مدخل إلى علم الاجتماع العلوم،تر: سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008، ص961

إذا ما تأملنا في محاولات ترجمة اللّفظة "براديغم "إلى العربية ، نجد أنها محاولات بالرغم من تباينها، إلاّ أنها تتقارب بل وتتداخل من حيث الدلالة الإصطلاحية، إذ ترد دوما ألفاظ مثل: "النمط"، " المثال"، "النسق"، "النموذج"، "المنظور "،"الرؤية الكونية"..[1] وغيرها من الألفاظ التي عثرنا عليها عندما تعلق الأمر بالمعاني التي قابلت لفظة "النموذج" Modèle.

السياق الدلالي العام لمفهوم النموذج Modèle، يحمله تقريبا المعنى والدلالة الاصطلاحية لمفهوم البراد يغم Paradigme. وكلاهما يشيران غالبا إلى ذلك التصميم الفكري القائم على جملة من الفرضيات والتوقعات..أوإلى مجموعة من الصوّر والنظريات القائمة على خلفية فلسفية... لدى عبد الوهاب ألمسيري. أوإلى كتلة من المعتقدات والتوقعات والإشكالات والقوانين والوسائل المرتبطة بنظرية علمية ما بالنسبة لـ"كوهن". وإذا تأملنا في هذه المضامين كلها نجدها قريبة جدّا من مصطلح النظرية **Théorie**. المتداول عادة ضمن أدبيات الفكر الاقتصادي الغربي، بحيث نجد مثلا عبارة النماذج التنموي أو"نماذج التنمية"Modèles de développement عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مختلف النظريات المفسرة لأوضاع التخلف والمبينة لسبل ومناهج التنمية. وهذا ما نجده واضحا جليا في العمل الذي قدمه **Guy Bajoit**. إذ استخدم هذا الأخير المصطلحين في آن معا، عندما يستعرض مجموعة النماذج المعروفة تاريخيا في مجال التنمية باستخدام مصطلح Modèles. في حين استخدم مصطلح Théories ليعنون المقال الذي تطرق فيه إلى النماذج الخمسة الشهيرة في التنمية. أين يبرز بوضوح الأبعاد التي نجدها حاضرة دوما عندما يتعلق الأمر بمحاولة وضع تصور أو تصميم لما يمكننا أن نطلق عليه في الأخير إسم النموذج التنموي. وهذه الأبعاد هي التي تظفي على المفهوم طابعه الإجرائي، ويصبح قابلا للرصد والوصف والتحليل والتقييم، وتسمح بتمييزه عن النماذج الأخرى ومقارنته معها. فالنموذج التنموي في النهاية ووفقا لهذه الرؤية التي نتفق معها كلية ولا نجد بدا من تبنيها والإستعانة بها، سوف يصبح عبارة عن الإجابات التي يقدمها حول الأسئلة التي يطرحها دوما، والمتعلقة بـ:

- أسباب التخلف أو أسباب حالة اللاّتنمية.
- معنى أومدلول التنمية.
- أولويات السياسة التنموية الناجعة.
- الفاعلون الأجدر بتحمل مهمة التنمية والإشراف عليها وإدارتها.
- نوع الشراكة الواجب الانخراط فيها.

[1] البعزاتي بناصر، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دراسات إبستمولوجية، منشورات دار الأمان، المغرب،ص.111-112

4-3 النخبة الجامعية:

- **لغة :** مفردة النخبة مشتقة من نخب و أنتخب، ينتخب، انتخابا و يقال :نخب الرجل الشيء نخبا وأنتخبه أي اختاره انتقاه بمعنى الانتخاب الانتقاء .بينما عرف ابن منظور النخبة في قاموس لسان العرب بأنها اشتقت من نخب و انتخب الشيء بمعنى اختاره ونخبة القوم هم خيارهم واصطفى الشيء بمعنى اختاره وأستخلصه[1]، كما أن هناك من يرى بأن مفردة" الصفوة "هي نفسها كلمة" النخبة " والصفوة مشتقة من صفا، يصفو، صفوا. ويقال صفا فلان القدر بمعنى أخد واستخلص ما فيها، والمصطفى هو المختار والصفي هو النقي من كل شيء.

- **اصطلاحا :** يرى" توماس بوتومور" أن أقدم استخدام لكلمة " نخبة" في اللغة الانجليزية وفقا لقاموس أكسفورد كان في سنة 1823 حيث أنه تم توظيف مفهوم" النخبة" Elite في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم اتسع هذا المفهوم للدلالة عن الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية العليا أوالمراتب العليا من النبالة[2].النخبة في معناها العام تشير إلى الفئة الاجتماعية التي تتميز ضمن مجتمع معين بمكانتها وثرائها وشهرتها. [3]

أما سوسيولوجيا وحسب المعجم النقدي لعلم الاجتماع فإن" **باريتو** "هو الذي أعطى صيتا لمصطلح النخبة. إذ يرى أن النخبة هم أفراد توفرت فيهم شروط التميز والنجاح في إطار نشاط اجتماعي معين هو يقول في هذا الشأن ".. لنضع إذن طبقة من الذين يتمتعون بالمؤشرات الأكثر ارتفاعا في الفرع الذي يؤدون فيه نشاطهم و لنعط لهذه الطبقة إسم النخبة.."[4] و على هذا الأساس فان النخبة هم طبقة متميزة بخصائص نفسية واجتماعية تبوئها مراكز الطليعة في مجالات اجتماعية، اقتصادية وعلمية وفنية. يقول"**جاك كونن هوتر**"Jacques.COENEN HUTHER ضمن كتابه Sociologie des élites بشأن هذا التعريف: **"**أن التعريف العام للنخبة عند باريتو يتأسس بشكل واضح وبسيط على فكرة السمو والإمتياز Lidée d'excélence والتفوق في نشاط معين. ويضرب لذلك مثلا فيقول: لمن يتفوق في عمله، نعطيه 10، لمن لا ينجح في الحصول على زبون واحد، نمنحه1، بحيث يمكننا أن نمنح علامة صفر0، لذلك الذي يعتبر بحق أبله"[5]. وكلمة نخبة بهذا التعريف العام، لا تأخذ معناها إلاّ ضمن نشاط خاص مهما كان نوعه. وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك

---

[1] إبن منظور، المرجع السابق.

2 توماس بوتومور، الصفوة و المجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي، تر:محمد الجوهري و آخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص.25.

[3] Gilles.FERREOL et Autres,Dictionnaire de Sociologie, 4è Ed,MEHDI, Algerie, 2013,p.89

[4] ريمون بودونو فرانسوا بوريكو،المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،بيروت،ط2،2007 ،ص.553.

[5] Jacques.COENEN HUTHER, Op-cit, p.8

إلاّ "نخب" في الجمع. وضمن مؤلفه "الأنساق الإشتراكية" يقول Jacques.COENEN: نقرأ **"**هذه النخب ليست لها نا هو مطلق، يمكن أن يكون هناك نخبة من قطاع الطرق ، كما تكون هناك نخبة من القديسين**"**[1]. يمكن إرجاع التعريف العام هذا، إلى نموذج مثالي للمجتمع، يلعب الدور نفسه الذي تلعبه المنافسة في ميدان الإقتصاد. وهو المنطلق الذي دفع بالكثير ممن علقوا على مجموع نظرية "باريتو" في النخب إلى القول بأنّها مثل بناء نظري له خاصية النمط المثالي.

إلى جانب التعريف العام القائم على فكرة التفوق و الإمتياز، هناك تعريفا آخر لدى "**باريتو**" قائم على تبسيط ثنائي للتدرج الاجتماعي أين تشبه النخبة بالطبقة الاجتماعية. وهنا يصبح من الضروري موقعة الأشخاص حسب نفوذهم وسلطتهم السياسية والاجتماعية. لننتهي عند التمييز بين طبقتين ضمن المجتمع: الطبقة السفلى وهي الطبقة الخارجة عن النخبة، والطبقة العليا، النخبة[2]. هذا التعريف الذي يتوافق تماما مع استخدام"النخبة" في المفرد يأخذ أبعادا متعددة، إذ لم يعد متوقفا فقط على معيار التفوق أوالتميز، وإنما هناك معاييرأخرى، يأخذ معها اهمية أكثر ضمن سوسيولوجيا "باريتو" ونظريته حول تجوال النخب وحراكهم.

تتفق معظم التعاريف التي تناولت هذا المفهوم على أن النخبة هي فئة متميزة في أي مجتمع، أي متميزة فكريا وتعليميا. الأمر الذي يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها للقيادة وتحمل مسؤولية توجيه المجتمع وتنوير الرأي العام وترشيد عمليات اتخاذ القرار في كافة الشؤون التي تخص المجتمع. والنخبة بهذه المواصفات والخصائص عادة ما ترتبط من حيث تكوينها وتشكلها داخل المجتمع بالجامعة والمدارس العليا. فالجامعة تعتبر بامتياز الفضاء الطبيعي والإطار المرجعي الذي يمد المجتمع بعناصر تتوفر فيهم المواصفات التي تؤهلهم أن يكونوا ضمن النخبة التي سوف تنشط فيما بعد في مختلف مناحي وقطاعات المجتمع ومن هذه القطاعات وحسب طبيعة نشاطها تأخذ اسمها، لتصبح هناك نخبة سياسية ونخبة عسكرية ونخبة إعلامية ونخبة صناعية..

ضمن هذا المسعى يمكننا أن نطلق على خريجي الجامعة الذين يفترض أنهم يتمتعون بالمواصفات والخصائص التي ذكرناها، ومازالوا ينشطون داخل الجامعة أوعلى مستوى فضاءات أخرى على صلة بهذه الأخيرة، إسم "النخبة الجامعية". ومن ضمن النخبة الجامعية هذه، الأساتذة الجامعيين. والأستاذ الجامعي هو ذلك الشخص الذي سمحت له مؤهلاته العلمية (الشهادات) بالالتحاق بالجامعة للاضطلاع بمهام التدريس والتأطير وكافة الأنشطة البيداغوجية والإدارية

[1] Ibid, p.9
[2] Ibid, p.12

التي يتعين عليه القيام قانونيا أوأخلاقيا. بالإضافة إلى نشاط البحث العلمي الأكاديمي الأساسي والتطبيقي، وكل نشاط أو فعل من شأنه أن يفعّل المؤسسة الجامعية ويعزز من أدائها كمؤسسة استراتيجية في نظام وسيرورة المجتمع نحو التطور.

تمهيد:

إنّ أي عمل يسعى أن يكون على مستوى مقبول من العلمية والموضوعية، لا بد من أن يتوفر على سند ومرجعية نظرية، وصاحبه ملزم بأن ينطلق في تصوراته وتخميناته وبناءه الذهني للموضوع، من الأطر النظرية القائمة في مجال البحث وميدان الدراسة والإهتمام. إذ البحث العلمي عموما والسوسيولوجي على وجه الخصوص هو في اعتقادنا عبارة عن اختيارات لا بد على الباحث أن يبررها منهجيا ونظريا، ويضعها ضمن الأطار النظري المفاهيمي الملائم.

من هذا المنطلق، فإنّ المرجعية النظرية التي سوف نستند إليها وندعم بها توجهنا الإشكالي المطروح ونعزز بها رؤيتنا وتصورنا نحو الهدف الذي نسعى اليه، ومن ثم تحليلنا وقراءتنا للمعطيات الميدانية، سنحاول إفتكاكها من داخل نظرية نعتقد أنها الأقرب إلى طبيعة الإشكال المطروح ضمن هذا العمل. الأمر يتعلق بـ: نظرية التمثلات الاجتماعية.

1- لماذا التمثلات؟

في هذا السياق سوف نستعين بأعمال العلوم المعرفية وسوسيولوجيا اميل دوركايم و**سيرج ماسكوفيسي**. هذه الأعمال من شأنها أن تبرز لنا الدور الريادي الذي تقوم به التمثلات في اكتساب المعارف وتحصيلها، بل وانتاجها، باعتبارها وسيط بين الذات وموضوعها للمعرفة، كما هو متفق عليه بين مختلف المفكرين في حقل الفلسفة، أين تم تبلور المفهوم لأول مرة. وباعتبارها أيضا ناقلا بين البنية الدّاخلية للفرد وواقعه الخارجي، وهذا ما يجمع عليه المحللون والباحثون في ميدان العلوم الاجتماعية عموما. إنّ ما يجعل العلاقة قائمة بين موضوع التنمية فكرة ونظريات وسياسات ونماذج عملية، وبين التمثلات، هو أنّه على الرغم من الاختلاف والتباين الإيديولوجي الكبير التي طبع تاريخ الفكر التنموي، وأفرز التنوّع في النظريات والخطابات، ومن تم التعدد في النماذج التنموية، إلاّ أنّ القارئ المتمعن بإمكانه تسجيل تقارب كبيرإن على مستوى المقاربات النظرية لموضوع التخلف والتنمية في العالم الثالث، أو على مستوى الحلول والآليات المقترحة لتحقيق التنمية. هذه الأخيرة التي لم تخرج عن الرؤية التحديثية الميكانيكية، عن طريق نقل التقنية وتكثيف التحويل التكنولوجي. إنّ ما ميز هذه المقاربات النظرية وما أفرزته من رؤى وتصورات حول الحلول الممكنة، هو في اعتقادنا، التناسق التمثلي cohérence représentationnelle بين. هذا التناسق التمثلي لايمكن أن يكون إلاّ "دليلا على أنّ التنمية قبل أن تكون نماذج وبرامج وسياسات هي فكرة متجذّرة في قلب التطورية الحتمية ذات الخط الوحيد التي ترمز إلى العقيدة

الحديثة والتمثل الغربي للعالم[1]. كما يذهب في ذلك **جلبرت ريخت**" G.RIST وهي بهذا المعنى تعتبر المبدأ الذي باسمه تم وضع تراتبية بين بلدان العالم بأسره والتي تبرر كافة الممارسات التي تصب في اتجاه الحداثة، أي الممارسات الساعية نحو تسريع وتيرة النمو عن طريق التصنيع. سواء كان الإطار النظري المرجعي لبرالي أوماركسي، الأمر سيان.

يرتبط عادة لفظ التنمية ضمن الخطاب الذي يدور حولها أو السياسات التي تسعى إلى بعثها بلفظ "النموذج"، Paradigme ou Modéle. هذا الإرتباط من شأنه أن يجعل من تناول التنمية من خلال التمثلات عملا مشروعا الى حدّ ما باعتبار أنّ ما نسميه نموذجا هو في الحقيقة نتاج للتمثلات ومنتج لها في نفس الوقت.

2- السياق العام لتبلور نظرية التمثلات الاجتماعية.

يتميز حقل العلوم الإجتماعية والإنسانية بالتعدد والتنوع من حيث اتجاهاته النظرية الموسومة بطابع التخصص. وبالنظر الى أن مفهوم التمثلات الإجتماعية يقع عند تلاقي وتداخل هذه العلوم على تعدد اتجاهاتها وتخصصاته، فإنّ أي محاولة في تعريفه وضبطه لاتتمّ الاّ ضمن سياق دلالي متشعب، سيصعّب على البحثين والمحللين مهمة قراءة وفهم مختلف المقاربات النظرية والمنهجية التي توظف هذا المفهوم كلاّ وفق وجهة نظرها التخصصية إزاء الموضوع الإجتماعي، بالرغم من أنها تبقى دوما متمحورة حول جملة من الإصطلاحات التي تتقاطع باستمرار في مجال البحث في هذا الموضوع.

هذه الوضعية المعقدة أشار اليها Denis. **JODELET** الذي ارجع سبب هذا التعقيد الى كون التمثلات الإجتماعية واقعة كحد مشترك بين مسارين أوسياقين: السياق النفسي والسياق الإجتماعي.الأمر الذي يستوجب تناولها ضمن هذين السياقين في حركيتهما وتفاعلهما. ومحاولة بلورة نظام نظري سيكون على نفس القدر من التعقيد. اذ يجب الأخذ بعين الإعتبار من جهة العملية المعرفية وعمل الجهاز النفسي. ومن جهة أخرى عمل النظام الإجتماعي للجماعات والتفاعلات، بمقدار ما تؤثر هذه العناصر كلها في نشأة بنية التمثلات وتطورها. وفي سياق آخر يضيف JODELET أنّ التمثلات الإجتماعي ليست بالكامل من ضمن المجال الإجتماعي ولا بالكامل من ضمن المجال الفردي. يمكن القول أنها عملة ذات وجهين أوممرّ بين المجالين[2]. لهذا فان علماء النفس الإجتماعي يرون ان التمثلات الإجتماعية يخلقها الأفراد، لكنها مسقولة ومعدلة

[1] Rist. GILBERT, Le développement. Histoire d'une croyance occidentale, Presses de sciences po, Paris, 2001

[2] Denis.JODELET Représentations sociales : phénomene, concept et théorie, S.Moscovici, Ed, Psycologie sociales Les representations sociales, PUF, Paris, 1989, p.40

اجتماعيا. هذه الوضعية البينية ان صحّ التعبير بالنسبة لـJODELET تعتبر مصدر ثراء للمفهوم وحيويته العلمية.

نفس الملاحظة أبداها"**كلير بيلست**" Claire. BELISLE و"**بيرنار شيكل**"Bernard SCHIELE عندما حاولا فهم وضعية التمثلات داخل حقل العلوم الإنسانية. فهي بين الإيديولوجيا الجماعية وبناء فردي للمعرفة كما يعبر عنها البعض. وبين ادراك وأنظمة ثقافية بتعبير البعض الآخر. لكن مهما كانت هذه الوضعية فإن رصد التمثلات الإجتماعية يستوجب أولا تحليل العلاقات بين المسارات الفردية والمسارات الرمزية الثقافية والإيديولوجية للمعرفة.[1] وهو ما سيدفعنا إلى الإستعانة بالتحليل الإيديولوجي؛ المنهج الذي صاغه وطوره **كارل مانهايم** ضمن إجتماعية المعرفة.

2-1 المقاربة المعرفية ومفهوم التمثلات الذهنية:

في إطار ابستومولوجيا عامة قدمت الموسوعة الفلسفية العالمية تعريفا للتمثل على أنّه:" فعل من خلاله يكون شيئا ما حاضرا أويستحضر في الذّهن ويشكّل المضمون الملموس لموضوع التفكير".[2] التمثل يغطّي بعدين باعتباره يشكّل الناقل بين الذات العارفة وموضوعها للمعرفة. وتعتبر في فلسفة كانط الميزة المشتركة والموّحدة لنمطي المعرفة حسب تصنيفه، الحدس والتفكير. تاريخ نظرية الفن حسب رأيVirginie ESCUDIE تبرز جليا هذه الثنائية، أوبالأحرى العلاقة التي أنتجها التمثل بين قطبي هذه الثنائية، بين "الواقع" الخارجي والبنية الدّاخلية للفرد. مقارنة نظريات الفن الأفلاطوني الجديد l'art néo-platonicienne والتيلوجي théologique مع النهضة الإيطالية في الحقيقة لها دلالتها في هذا الإتجاه. في النموذج الأول، يدرك الفنان على أنّه كائن متفوق أومستعلي، يكمن نشاطه في إعطاء العالم تمثلاته الداخلية للجمال المستتر. في النموذج الثاني، الأمر مختلف ومشروع الفنّان هو إعطاء تمثلا في غاية الكمال الممكن عن الواقع.[3]

إنّ الأعمال المنجزة في ميدان العلوم المعرفية حول موضوع التمثلات الذهنية، وبالأخص منها في علم النّفس المعرفي، سوف تسمح لنا بفهم أفضل لأسباب هذا التنقل أوالتجوّل الذي يطبع التمثلات ويضعها بين فضاءين، الفضاء الخارجي (الإجتماعي) والفضاء الداخلي (النفسي). وهي وضعية طالما كانت مصدرا في الغموض والإبهام لدى المنشغلين بالموضوع.

---

[1] C.Belisle et B.Schiele , les savoirs dans les pratiques quotidiennes, recherches sur les representations sociales CNRS, Paris,1985,p.19

[2] Jacob A, Encyclopédie Philosophique Universelle, Les notions philosophiques, Cité par Virginie ESCUDIE ,opcit, p.19

[3] Virginie ESCUDIE ,opcit, p.19,20

يضع علم النفس المعرفي ضمن مقاربته مفهوم التمثلات الذهنية في مركز اهتمامه. هذه المقاربة المتجددة والتي تتناول الآليات التي من خلالها يصيغ الأفراد معرفتهم بالعالم هي في الحقيقة قائمة على فكرتين أساسيتين: من جهة إكتساب المعرفة وتملكها لا يمكن النظر اليها ببساطة على أنّها فعلا فرديا، وإنّما هي أيضا فعلا إجتماعيا. ومن جهة ثانية، لا يمكن بأي حال أن نشبّه أونماثل بين المعرفة والمعلومة (المعرفة ليست المعلومة).

تندرج هذه المقاربة ضمن تعارض واضح مع علم النفس الكلاسيكي، و بالخصوص مع النزعة السلوكية التي تهتم بشكل أساسي بالسلوك باعتباره نتيجة للمثيرات الخارجية. سعيا منهم الى إقامة علم وضعي للسلوك، تجاهل أصحاب هذه النظرية البعد المتعلق بالإستبطان في التحليل، وراحوا يركزون فقط على العلاقة الأحادية البيئة / السلوك. بينما أصحاب الإتجاه المعرفي في علم النفس، ودون التنكر لتأثير المثير الخارجي على السلوك لدى الأفراد، راحوا أبعد من ذلك، معتبرين أن هذه العلاقة ما هي إلاّ نقطة إنطلاق لتحليل يجب أن يسمح بفهم أفضل للتمثلات، للمعرفة، والمقاصد والتطلعات التي توجه هذه الأفعال. ومن هذا المنطلق، تعرّف التمثلات الذهنية في علم النفس المعرفي كحالات داخلية من خلالها يقوم الفراد بتخزين المعلومات حول بيئتهم. هذه المعلومات التي تخزن من قبل الأفراد عندما تقترن بمقاصدهم تعمل على تحديد تصرّفاتهم.[1] وهكذا تصبح التمثلات الذهنية على نفس القدر من الأهمية مع متغيرات البيئة الخارجية في أي محاولة في فهم وتحليل السلوك الإنساني. ومثل هذه القراءة تفترض إعادة قراءة للعلاقة بين الإنسان والعالم الذي ينتمي إليه.

إنّ علوم المعرفة في الحقيقة تميز بين ثلاثة أنماط من التمثلات الذهنية، التمثلات المتعلقة بالمفاهيم conceptuelles، ثمّ التمثلات الإنطباعية imagées وثالثا، التمثلات المرتبطة بالفعل. كلّ هذه الأنواع من التمثلات الذهنية التي تكتسب طوال مسار التعلّم الذي يمر عليه الفرد، تختبئ في الذاكرة لأمد طويل. وهي تشكّل بنية المعرفة التي على أساسها يرتكز كلّ فرد في فهم أي وضعية، نص، نظام، سؤال...[2] هذه البنية لا يجب أن ننظر اليها على أنها صلبة صمّاء، بل إنّ طابعها الحركي مأخوذ في الحسبان ضمن النظريات المعرفية من خلال مفهومي "التنشيط"activation و"الموازنة" équilibration الذين طورا بهدف فهم مسارات تخزين وتشكيل

[1] Engel P, « La psychologie cognitive peut-elle se réclamer de la psychologie ordinaire ? » Hermès, n°3, CNRS, 1988 pp. 10-22.

[2] Virginie ESCUDIE, opcit, p.21

التمثلات. عندما يطرأ تعديل في المحيط أو البيئة، يتم تنشيط بعض التمثلات بغرض القدرة على تفسير المعلومات المداعة، والتكيف مع مهمة جديدة.

في حقل الإبستمولوجيا الوراثية يأخذ "**بياجيه**" Piaget في الحسبان التفاعل القائم بين بنية المعارف والمعلومات المستقبلة بفضل مفهوم الموازنة. في مسار التخزين سوف تكون هناك آلية أو ميكانيزم للموازنة بين التمثلات المكتسبة وبين الوقائع الملاحظة التي سوف تترجم إمّا عن طريق إدماج المعلومة ضمن قاعدة المعارف الموجودة، أو عن من خلال تعديل هذه الأخيرة. الأمر الذي يسمح في نفس الوقت، بالإجابة على أعراض التنافر المعرفي و إدماج المستجد. يرى "بياجيه" Piaget أن التمثلات بمثابة نظام منسق من أفعال مستبطنة تجعل عملية التداعي أو التذكر أمرا ممكنا. من حيث الأصل فان مفهوم التمثلات في نظر "**بياجيه**" يقع ضمن استمرارية النمو الحسي الحركي (sensori-moteur) الذي يساعد في ارساء العلاقات مع الآخر، التمثل لا يتوقف على المحيط. من هذا المنظور المندرج ضمن المقاربة "**النمو . ذهنية**"، فان الجانب الإجتماعي للتمثلات يظهر بشكل متأخر في المراحل الأولى لنمو الطفل. وفي سياق النقد الذي تعرض له هذا المنظور جاء "**برونر**" Bruner بتعريف آخر للتمثلات باعتبارها نسقا من القواعد التي عن طريقها يقوم نظام معين بحفظ الخصائص الملازمة لبيئته. هذه الوضعية من شانها ان توحي الينا بأن المفهوم المتبنى من قبل هذا أو ذاك يمكنه أن يكون حاملا لبعض العناصر مستقلة عن انتماءها السوسيوثقافي. وهذا ما يجعل التمثل يندرج ضمن اطار منظم من المواقف والمعتقدات بغية خلق عالم من الرموز.

تحليل كهذا لآلية إكتساب المعرفة باعتباره تفاعل بين بنية معرفية مثبتة والمعلومات التي أفرزتها البيئة، من شأنه أن يؤدّي بنا إلى مراعاة جانبا مهمّا في مسار التعلم، وهو الجانب الإجتماعي. إذ في إطار هذا البعد فقط يمكننا النظر إلى عملية أو مسار إكتساب المعرفة وتملكها من قبل الأفراد أنّه أيضا فعلا إجتماعي وليس فقط نشاطا ذهنيا فرديا. وهذا ما تبينه أبحاث "**بياجيه**" Piaget حول نمو الطفل والكيفية التي يعمد إليها هذا الأخير في تأسيس فهمه للعالم، للأخلاق، للمجال والزّمن. كلّ فرد يشيّد بنيته المعرفية إنطلاقا من قوامه العصبوفيزيولوجي son substrat neurophysiologique وانطلاقا أيضا من نسق القيم، المفاهيم والممارسات الخاصّة بمحيطه. أي النسق الذي يسميه موسكوفيسي Moscovici التمثلات الإجتماعية التي تدرك في الآن نفسه كنظام ووسيلة للتواصل، تمكّن الأفراد من التموقع في بيئاتهم ومن التواصل

مع الآخرين ضمن المجموعة بفضل شبكة من الرموز يتقاسمونها. هذه الشبكة من شأنها أن تضمن تناسق التمثلات الذهنية أو التمثلات الفردية بتعبير دوركايم . إزاء العالم الذي ينتمون إليه.

الحقيقة التي خلص إلى تأكيدها كل المهتمين بالنمو المعرفي العصبي للطفل والكيفية التي يشكل من خلالها تمثلاته للعالم وللمحيط الذي يتحرّك فيه، هي أنّه بدون تعلّم مسبق، يستحيل على الطفل رؤية العالم الذي يحيط به. بينما بمجرد ما تبدأ عملية التعلم هناك "نظام ربط" connexions عصبي بأكمله يبدأ في النشاط بحيث يمكّن من إعطاء معنى للمعلومات التي تنقلها الرؤية الحسية. ضرورة التعلم توضح غياب الربط المباشر بين الفرد والعالم الذي يحيط به. وكما يقول B.Jarosson :"الواقع ليس له معنى في ذاته، لأن كل واحد منا يرى العالم من خلال نافذته الصغيرة"[1]. وهي إشارة واضحة إلى الأهمية الفائقة التي تكتسيها البنية الداخلية للمعرفة التي يحوزها الفرد، في تشكيل وصياغة تمثلاته حول الأشياء والموضوعات التي يتعامل معها في حياته اليومية ويجد نفسه مطالب باتخاذ مواقف وأحكام إزاءها. لا أحد يمكنه رؤية العالم كما هو وإنّما بوسع كلّ واحد أن يتمثله وفق ما تمليه تقاطعات البنية المعرفية الداخلية والمعلومات الواردة من المحيط الخارجي.

2-2 المقاربة السوسيولوجية والتمثلات الاجتماعية:

كان أول توظيف لمفهوم التمثلات، من قبل عالم الإجتماع الفرنسي "اميل دوركايم"، عندما تحدث عن التمثلات الجماعية Representations collectives ضمن مقالة شهيرة تحت عنوان: "التمثلات الجماعية والتمثلات الفردية" عام1967. وبالتحديد كان الغرض من هذا التوظيف هو ابراز خصوصيات التفكير الديني. وعليه يعرفها على "أنها أشكال ذهنية منشأة اجتماعيا socialisées، تجمع العديد من العناصر(أساطي، تقاليد وعادات السلف، علوم...). التمثلات الجماعية في رأي دوركايم هي تشكيلات معرفية مهيئة اجتماعيا، على قدر كبير من الإستقلالية وتتمتع بطول الأمد على عكس التمثلات الفردية التي تتميز بأصولها السيكولوجية والمحدودة الأمد في الزمن. التمثلات الجماعية تحيل على كل ما نتذكره، وكل ما يتم انتاجه أو صياغته جماعيا.

استخدم"**لفي بروهل**" Levy. BRUHEL مفهوم التمثلات الجماعية لدراسة التفكير والوظائف الذهنية لدى المجتمعات البدائية. مستلهما في ذلك من فكر اميل دوركايم. ليخلص الى القول:

[1] Jarosson. B, Invitation à la philosophie des sciences, Paris, Éditions du Seuil,1992, p.185.

"بدون شك انّها دراسة التمثلات الجماعية وعلاقاتها في المجتمعات الدنيا هي التي من شأنها أن تسلط بعض الضوء على ظهور ونشأة الأنواع والمبادئ المنطقية"[1].

يجد مفهوم التمثّلات الاجتماعية جانبا من ملاءمته ضمن إلزامية تعميق الروابط الموجودة بين الآراء يمكننا فهمها على أنها نسقا من المعارف التطبيقية (الآراء، الصور، المواقف، الأحكام المسبقة، الأنماط الجاهزة، المعتقدات)، متناسلة ضمن سياقات من التفاعلات بين الأفراد وبين الجماعات. هذا النسق يمكن أن يكون مطبوعا في شكله كما في مضمونه، بطابع الوضعية الاجتماعية أوالإيديولوجية لأولئك الذين يستخدمونها أوينتجونها. العناصر التي تشكلها متمفصلة ومتراتبة فيما بينها. إنها محددة اجتماعيا. ويمكن أيضا أن تكون سببا أوعاملا مؤقتا للسلوك ومتغيرات للانتماء الاجتماعي أوللمكانة التي سيحددها فيما بعد. إنها تتشكل في الوقت نفسه كمجموعة من مضامين (مرجعيات، معارف) وكمسارات (تفكير تطوري، في حركة بنائية خلاّقة). الأمر في الأخير يتعلق بتجميع مبني لمرجعيات سميائية ومعرفية (منتوج أونتيجة مسار أوسياق معين)، مفعّلة حسب غايات ومصالح الفاعلين الاجتماعيين الذين يستخدمونها في التواصل، في فهم المحيط والتحكم فيه (المتشكل في حدّ ذاته من موضوعات للتمثل) وعلاقاتهم مع الآخرين.

ما يجب أن يفهم في التمثلات الإجتماعية هو أنّ هناك معلومات، صوّر، مواقف ومعتقدات مشتركة، تتقاسمها جماعات من الأشخاص ربما لايعرفون بعضهم البعض، لكنهم ورثوا هذه المعرفة الجماعية التي طالما لم نقدّرأهميتها عند انجاز بحوث و دراسات حول الآراء. ففي علم النفس ولأسباب عديدة، على رأسها كما قلنا هيمنة المدرسة السلوكية، طالما ساد الإعتقاد بأنّ كلّ ما يتعلق بميدان النفسي وبالنشاط الإدراكي فإنّه راجع الى الحالة الفردية الخالصة، دون ربطها بالتفاعلات، بالمؤسسات، بالقواعد القانونية، بالممارسات وبالطقوس. وأفظى هذا الإعتقاد إلى تقسيم مزدوج، أعطي لعالم النفس حقل البحث المتمركز حول الفرد في جوهره بمعزل عن الرابط التفاعلي مع سياقه. وأعطى لعالم الإجتماع موضوعا للدراسة يتمحور حول كل ما هو خارجي يتجاوز الفرد. متجاهلا التقاطع والإلتقاء الدائم للتخصصين في رؤيتهما حول الموضوع نفسه. وهو ما فتح الآفاق أمام بروز وتطور حقل علم النفس الإجتماعي، أين يعود الفضل بالدرجة الأولى لـ"**سيرج موسكوفيسي**"Moscovici Serge في تطوير الأعمال النظرية التي أنجزها "**دوركايم**" وتوظيف مفهوم التمثلات ضمن مسعى عملي اجرائي أكثر، الى الحد الذي جعله يطمح الى تخصيص ميدان علم النفس الإجتماعي ككل من أجل دراسة الشبكة المعقدة المشكلة من التمثلات

[1] Virginie ESCUDIE, op.cit, p.22

الجماعية. اذ حسب هذا الأخير أن عزوف ميدان علم النفس الإجتماعي عن الإهتمام بهذا المبحث راجع الى الهيمنة المسبقة للنزعة السلوكية.

سبق أن تطرّقنا إلى أعمال بياجيه حول نمو الطّفل، ورأينا كيف تتدخّل التمثلات الإجتماعية أي الرموز **des codes** والمعايير التي يمكن جدّا أن يكون لها تأثير على تشكّل التمثلات الذهنية للطفل. وإذا عدنا إلى **بياجيه** يمكننا القول أنّ التمثلات الإجتماعية تتدخل وتؤثر في الأفراد باعتبارها واقعا موضوعيا خارجيا. وهي الفكرة التي طوّرها **دوركايم** لكي يفسّر استقلالية التمثلات الجماعية. يعتبر إميل دوركايم أنّ التمثلات الذّهنية، الواعية واللاواعية، لها حياة مستقلّة، غير تابعة للقوام البيوعصبي للأفراد. وهي الفكرة التي يوافقه فيها اليوم المتخصصين في الأعصاب والفيزيولوجيا أنفسهم[1]. هناك كذلك تمثلات ذهنية تتبادل التأثير فيما بينها لكي تفرز تمثلات جديدة، بكيفية مستقلة تماما من خلال تجمع الأفكار أوتفعيل الذكريات. انطلاقا من هذه الملاحظة على المستوى الفردي، يطبق دوركايم نفس الرؤية على المستوى الجماعي. التمثلات الجماعية بالرّغم من أنّها مشكّلة من طرف مجموعة من الأفراد، تتجاوز هذه المجموعة لتظهر على أنها خارجية. العقائد، القواعد، المؤسسات، التقنيات المستخدمة من قبل مجموعة اجتماعية، شاهدة في طابعها الخارجي على تمثلات جماعية هي أنتجتها. التمثلات الجماعية تقدم إذن الخاصية المزدوجة، كونها منتجة ومكتسبة من قبل الأفراد باعتبارهم أعضاء في المجموعة المعنية. هذه الخاصية يفسرها دوركايم من خلال النشاط الاجتماعي الذي هو مصدر هذا البناء. إذا أمكننا القول، أنّ التمثلات الجماعية خارجية عن الوعي الفردي، فهذا يعني أنّها غير متأتية من الأفراد معزولين، ولكن في تجمعهم وتفاعلهم اليومي. وعليه نقول أن الحياة الاجتماعية تكرّس تفاعلا مزدوجا بين التمثلات الفردية والتمثلات الجماعية. وهو التّفاعل الذي يبدأ من اللحظة التي تتوالد أوتتناسل فيها هذه التمثلات من بعضها البعض.

يؤكد كلّ من "**سيرج موسكوفيسي**"، "**مشال لويس**"، "**روكيت**" و"**باتريك راتو**": "أنّ التمثلات تنشأ وتتطور ضمن المحادثات اليومية مرتبطة بالظروف الثقافية والتاريخية. كلّ نقاش حول موضوع مهمّ من موضوعات الحياة الثقافية، العلمية، السياسية أوالاقتصادية يضع في علاقة الأفراد الذين يشكلون أطراف النقاش وهم يبحثون عن معرفة الكلمة الأخيرة وينتهي بهم الأمر الى الإعتقاد في بلوغهم رؤية مشتركة (وفاق او تراضي) يمكن أن تكون محلّ مراجعة وإعادة النظرلاحقا من قبل نفس الفاعلين أوفاعلين آخرين لم يكونوا أطرافا في النقاش والمحادثات

[1] Ibid, p.29

السابقة."[1] وهكذا فالتمثلات تحيل على نمط لبناء المعارف التي يتقاسمها الأفراد والجماعات، كما تحيل على مضامينها المنتظمة في شكل أنساق مفتوحة من الأفكار. انها شكل من التفكير يصاغ ويتبلور شيئا فشيئا انطلاقا من مخزون المعارف السابقة، المعرفة العلمية،التقاليد، الإيديولوجيات والدين. فهي أي التمثلات تتدرج في أزمنة ومراحل التاريخ والتحولات الإجتماعية. إنها متشابكة، متمفصلة، متقاطعة مع بعضها البعض ضمن مركب مفاهيمي ضخم بحيث لا يمكن لأحد بمفرده أولمؤسسة مهما كانت علمية أولا أن تتحكم في فهم نظامها وتطورها.

في نفس السياق يذهب "**سيرج موسكوفيسي**" **S. Moscovici** مؤكدا أن التمثلات الجماعية مثل الوعي الجماعي تتبدى مثل صياغات مستقرة، أي شكل من أشكال الحقيقة والمسلم به اجتماعيا. تنتشر مع الوقت بالرغم من التغير الذي يطالها من جيل إلى جيل. كل تمثل حسب "موسكوفيسي" يشير إلى مجموع أنساق المعرفة، العقائد والرموز (الدين، العلم، الفلسفة، السحر، اللغة...) الناتجة عن انصهار وتغلغل التمثلات الفردية. وفي ضوء هذا التصور الدّاعم للرؤية الدوركايمية أسّس "موسكوفيسي" للتمثلات الاجتماعية كنظرية في تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومقاربة منهجية في محاولة فهم الكثير من موضوعات الواقع الاجتماعي بمختلف مستوياته.

في دراسته الشهيرة حول التحليل النفسي، أين أرسى دعائم نظرية التمثلات الاجتماعية، يعرّف"موسكوفيسي" هذه الأخيرة على أنها "نظريات، علوما جماعية موجهة لغرض التفسير وتشكيل الواقع ...انها أنظمة معرفية لها منطقها ولغتها الخاصة...نظريات موجهة لكشف وتعرية الواقع.."[2]. يركز"موسكوفيسي" على فكرة أن التمثلات الاجتماعية عبارة عن مضامين جدّ مبنية ومنتظمة في المقام الأول. وفي المقام الثاني هي جهد وفعل معرفي يسمح بضبط الواقع وإعادة تشكيله ثم جعله قابلا للفهم. وبالتالي يعطيه معنى. هذا المعنى الذي تنتظم حوله سلوكات الأفراد ضمن عملية تفاعل وتواصل مستمرة.

التمثلات الإجتماعية من هذا المنطلق تعمل على توجيه الأفعال والتصرفات لدى الأفراد من حيث أنها تمكنهم من تمييز ما يجب قوله وفعله، وما هو ممنوع أو محرّم. وهذا بغرض تكيف الأفراد وتسهيل اندماجهم ضمن السياقات الإجتماعية التي يتواجدون فيها.

التمثل الإجتماعي لدى"موسكوفيسي" بنية مستقلة، نشطة تتضمن ثلاثة مستويات[3]:

[1] Jean. Marie SECA : les repreentations sociales ,ARMAND COLIN 2ème éd ,cursus,Paris 2010,p.16

[2] Christine BONARDI , Nicolas ROUSSIAU, OP .CIT, p.61

[3] Ibid,p.61

أولا: المعلومة L'information ممثلة في الكم من المعارف التي تتوفر عليها جماعة من الأفراد كذوات إزاء موضوع اجتماعي جدّ محدّد. هذه العلوم تختلف نسبيا من جماعة اجتماعية الى أخرى و من مجتمع الى آخر.

ثانيا: حقل التمثل champ de la représentation أي الكيفية التي ينبني عليها وينتظم مضمون التمثل من جهة، ونوعية هذا المضمون وخاصيته الانطباعية.

ثالثا: الموقف L'attitude الذي يفسر السلوك الإيجابي أو السلبي ازاء موضوع التمثل.

3- عناصر نظرية التمثلات الاجتماعية:

إرتبط مفهوم التمثلات الإجتماعية في سياق التبلور السوسيولوجي بمفهوم آخر أقدم منه، ألا وهو التمثلات الجماعية les Représentations colléctives، المصاغ من قبل عالم الاجتماع الفرنسي، **اميل دوركايم**. ففي كتابه الشهير حول قواعد المنهج في علم الإجتماع، أوضح هذا الأخير أنّه بإمكاننا، بل يجب علينا أن نتكلم عن وعي جماعي يختلف ويتميز عن أنواع الوعي لدى الأفراد: "المجتمع ليس مجرد مجموع أفراد، لكن النسق المكوّن من تجمعهم يمثل واقعا خاصا له مميزاته الخاصّة. بدون شك، لايمكن لأي شيء جماعي أن يوجد في غياب مجموعة وعي الأفراد؛ لكن هذا الشرط الضروري ليس كافيا. لابدّ أن يكون هؤلاء الأفراد مجتمعين في وعيهم، متوافقين و متوافقين بطريقة معينة؛ إنّه في ظل هذا التوافق تنتج الحياة الإجتماعية، وهذا التوافق هو الذي يفسر الحياة الإجتماعية. بتجمعها وتمازجها وانصهارها تعطي الأرواح الفردية ميلادا لكائن، فيزيقي ان اردنا، لكن يشكل فردية نفسية من نوع جديد (...) الجماعة تفكر، تشعر، تتصرّف بكيفية مغايرة لما يفعله أعضاؤها، لو كانوا منعزلين[1].

وفي نفس السياق نقرأ: "التمثلات، الأحاسيس، الإتجاهات الجماعية لا تكمن أسبابها المولدة في أي حالة من الوعي الأفراد، وانما في الشروط التي يتواجد ضمنها الجسم الاجتماعي في مجموعه. بدون شك لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا كانت طبيعة الأفراد غير عصية، لكن هذه الأخيرة ما هي إلاّ مادة غير محدّدة يقوم العامل الاجتماعي بتحديدها "[2].

بعدها يعطي تحديدا لكلمة "التمثلات الجماعية" ويحاول أن يجعل منها موضوعا لدراسة مستقلّة. كما أراد إبراز خصوصية التفكير الجماعي بالنسبة للتفكير الفردي، هذا الأخير الذي يعدّ ظاهرة نفسية خالصة حتى وان لم يكن من الواجب اختزالها في النشاط الدماغي الذي يؤسس لها. التمثل

[1] E. DURKHEIM, Les règles de la méthode sociologique, Paris, PUF, 20ème édition, 1981. pp.102-103

[2] Op-cite, p.105

الجماعي هو أحد الطرق التي من خلالها تتأكد أسبقية الاجتماعي على الفردي، حتى وان لم تختزل في تجمع تمثلات الأفراد الذين يشكلون المجتمع[1].

في ميدان علم النفس الإجتماعي سوف يتبلور مفهوم التمثلات الإجتماعية في شكل نظرية، وهذا مع أعمال S. Moscovici الذي نشر عام 1961 دراسة حول انتشار التحليل النفسي في الأوساط العامة: "التحليل النفسي، صورته وجمهوره" La psychanalyse, son image et son public. "كان الغرض من هذه الدراسة كما يشير R. M. Farr هو تبيان كيف تنتشر أو تداع نظرية علمية أو سياسية جديدة داخل ثقافة ما، كيف تحولت عبر هذا المسار وكيف تغيرت بدورها الرؤية التي يحملها الناس عن أنفسهم وعن العالم الذي يعيشون فيه".[2] هدف "سيرج موسكوفيسي" اذن كان دراسة الكيفية التي قدمت بها الصحافة نظرية "فرويد" وردّة فعل الجمهور ازاء هذه النظرية. كيف تمثّل الأفراد التحليل النفسي؟ ولهذا الغرض استخدم الإستبيان من أجل تقييم معارف عينة ممثلة للمجتمع الفرنسي حول التحليل النفسي، أشكاله واستخداماته الراهنة. وفي الجزء الثاني من عمله عمد الى تحليل مضمون كلّ المقالات المتعلقة بشكل مباشر وغير مباشر بالتحليل النفسي، والتي ظهرت في 241 جريدة ومجلّة بين جانفي 1952 وجويليا 1956. هذا العمل هوالذي سوف يكون بداية لأوّل نظرية للتمثلات الإجتماعية. و هو عمل علمي تحليلي حاز الكثير من التقدير في أوساط الأكاديميين، إذ وصف بالمحاولة الأكثر أهمية في بلورة مفهوم التمثلات واعطاءه البعد العلمي.

وكتب صاحب هذه المحاولة نفسه يقول: "انّه عند بداية الستينيات من هذا القرن (العشرين) بدا لي ممكنا المعاودة مع دراسة التمثلات وإثارة اهتمام مجموعة صغيرة من علماء النفس الاجتماعي، من أجل إعادة إحياة المفهوم"[3].

تعرّضت النظرية التي بلورها سيرج ماسكوفيسي عام 1961 للنسيان من قبل المجتمع العلمي لفترة طويلة نسبيا، قبل أن يعاد لها الاعتبار لتصبح مرجعا بلا منازع ليس في علم النفس فقط وإنما كذلك في العديد من العلوم الإجتماعية الأخرى. هذا ما يراه J. C. Abric [4] الذي أسهم هو

---

[1] C. HERZLICH, La représentation sociale, in MOSCOVICI S. (Dir.) : Introduction à la psychologie sociale, tome 1, Paris, Larousse Université, 1972, 303 – 323.

[2] FARR R. M, Les représentations sociales, in MOSCOVICI .S (DIR.) Psychologie sociale, Paris, PUF, 1984, 379 – 389,p.381

[3] S. MOSCOVICI. Introduction à la psychologie sociale, cité par christine DOLO : quels determinants pour l'evolution des savoirs scolaires en SES ? L'exemple du chomage, thèse de doctorat, université AIX-MARSEILLE – uni de provence U.F.R. sciences de l'éducation, 2001, p.70

[4] ABRIC J.C. (DIR), Pratiques sociales et représentations, 2ème Ed, PUF, Paris, 1997, p.11

بدوره في إثراء حقل البحث والدراسة حول التمثلات الاجتماعية في مختلف ميادين العلوم الإجتماعية، بالنظرإلى أنّ المفهوم يقع عند تقاطع تخصصين معرفيين يتضمنان كافة عناصر موضوع العلوم الإنسانية والإجتماعية. فهي حاضرة في التحاليل السوسيولوجية، الأنتربولوجية، المقاربات التاريخية، الدراسات السياسية والتحقيقات الاقتصادية...كلّ هذا في علاقاتها بالإيديولوجيا، بالأنظمة والأنساق الرمزية والمواقف الإجتماعية التي تعكس الذهنيات.

ويمكن تصنيف الدراسات التي تناولت موضوع التمثلات الإجتماعية حسب P. Mannoni إلى اتجاهين[1]: الاتجاه الأول متمثل في الأعمال التي تبحث في ضبط ورصد المفهوم وإبراز خصائصه وكيفيات عمله. أمّا الاتجاه الثاني مثّلته منوغرافيات تحليلية تبحث في ضبط النظام التمثلي في بروزه على الساحة الإجتماعية، في علاقته إمّا بتصنيفات أو فئات اجتماعية واضحة مثل المهنة، أومع موضوعات أوظواهر اجتماعية خاصّة: تمثلات المرض،الجنون، التكنولوجيا، المهن، المقاولة...

من جهتها ترى B. Orfali[2] أنّه بإمكاننا حاليا التمييز بين العديد من المدارس التي تهتم بموضوع التمثلات الإجتماعية. هناك التيار"الباريسي" كما أسمته، وينصب انشغاله حول الأعمال المؤسّسة التي أنجزها S. Moscovici و D. Jodelet. وبالضبط حول فكرة النواة noyau figuratif في التمثل الاجتماعي، ويلح أصحاب هذا الإتجاه على العلاقة الوثيقة الموجودة بين التمثلات والمجتمع، ما يعطيها صفة "الاجتماعية".

هناك تيار ثاني نشأ في السنوات السبعينيات في أحضان جامعة "أكس بروفينس"، على إثر الأعمال التي أنجزها كلّ من P. Vergès وC. Flament إلى جانب الحركية التي أحدث J.C Abric حول مفهوم النواة المركزية والعناصر الطرفية.

أما التيار الثالث فهو ما يعرف بتيار"جنيف" الذي يقترح مقاربة مجتمعية للتمثلات الاجتماعية، استنادا لأعمال W. Doise بالأخص، والذي يستخدم القيم والمؤسسات كثوابت للتحليل في إطار دراسات حول حقوق الإنسان.

عموما هناك شبه اتفاق حاصل بين مجموع المتخصصين اليوم على فكرة أنّ نظرية التمثلات الاجتماعية من المفروض أن تتيح توحيد مقاربة جملة عريضة من المشكلات الواقعة عند تقاطع علم النفس والعلوم الاجتماعية الأخرى.[3]

---

[1] MANNONI P, op-cite, p.44-45.

[2] ORFALI B. op-cite.

[3] JODELET. Denis, Représentation sociale : phénomènes, concept et théorie, in MOSCOVICI S. (DIR.) (1984) Psychologie sociale, PUF, Paris, 1984, p.378

3-1 مدلول التمثلات الاجتماعية لدى رواد النظرية.

كافة الأعمال التي تناولت التمثلات الإجتماعية سواء كموضوع في ذاتها، أو كإطار نظري في تحليل و مقاربة أي موضوع اجتماعي ما، حاول أصحابها أن يقدّموا اجابة عن السؤال الذي عادة ما يحتلّ واجهة العمل، وهو ماذا نعني بالتمثلات ؟ أو ماهي التمثلات ؟

الإجابة الأولى بدون شك سوف نجدها ضمن العمل المؤسس لنظرية التمثلات الاجتماعية عند S. Moscovici الذي يرى أنّ التمثلات الإجتماعية "يمكن أن تقارن بنظريات للمعرفة العامّة savoir commun، العلوم الشعبية، التي تنتشر في مجتمع ما.إنها التمثلات المبنية في إطار الممارسات اليومية والمتقاسمة من قبل مجموع جماعة إجتماعية بعيدا عن الخصوصيات الفردية.[1] ضمن هذا الإطار توالت جهود الكثير من المهتمين بحقل التمثلات الإجتماعية، محاولين اعطاء تعريف دقيق لهذا المفهوم. تعدّدت التعاريف وتنوعت بتعدد وجهات نظر أصحابها وتنوع الحقول المعرفية والتخصصات التي يشتغلون فيها. لكن مع هذا يمكننا أن نسجل الكثير من نقاط التوافق والإلتقاء عند قراءتنا لجملة التعاريف.

العنصر الأول الذي يدخل في تشكيل أي تعريف للتمثلات الإجتماعية ، يحيل على فكرة أنّ هذه الأخيرة هي في المقام الأول مشكلة من أفكار، معتقدات، أحكام، رؤى العالم، آراء، وكذلك من مواقف. هذه الأفكار، المعتقدات، أوالآراء... من شأنها أن تفضي الى تشكيل معرفة حقيقية، توصف عادة بأنها معرفة عفوية، معرفة الحس المشترك، أو تفكير طبيعي على حدّ تعبير jodelet أو معارف ضمنية تتناسب مع الحس المشترك كما يصفها J.C.Abric بالنسبة لأغلبية هؤلاء الكتّاب، هذه المعارف الساذجة لا يجب أن نحكم عليها بأنها معارف مغلوطة أو غير صحيحة. انّها مختلفة عادة عن المعرفة العلمية ، لكن لايجب أن ننكر أهميتها، اذ أنها تسهم في "البناء الإجتماعي لواقعنا " حسب تعبير علماء الإجتماع التفاعليين.

هذه المعرفة العفوية، الطبيعية، الضمنية تتميز بخاصية وهي أنها متقاسمة بين أفراد الجماعة الإجتماعية الواحدة. وهي الخاصية التي جعلت من التمثلات الإجتماعية في نظر بعض الكتّاب بمثابة أداة لتمايز و تفرد أي جماعة اجتماعية إزاء الجماعات الأخرى.

في الأخير، البعض من التعاريف التي تقدم بها المهتمين بالتمثلات الإجتماعية، تبرز بدقة ما يمكّننا من توصيف التمثلات بـ"الإجتماعية". وفي هذا السياق يقول Codol :" كونها اجتماعية ليس راجعا الى المرتكزات الفردية أوالجماعية بقدر ما هو راجع الى كونها تشكّلت في سياق

[1] S. MOSCOVICI, Comment voit-on le monde ? Représentations sociales et réalité, entretien avec S. Moscovici, Sciences Humaines, Hors série n° 21, juin/juillet 1998, p.11

التبادلات والتفاعلات"[1]. نفس الرؤية يعبّر عنها Guimelli ضمن السياق التالي: "أي تمثل هو في الأساس اجتماعي: أولا لأنه نتيجة لمجموعة تفاعلات اجتماعية خاصّة... إنه ثراء وغنى التواصلات الدّاخلية للجماعة هي التي تمثّل مرجعية هذه الأنماط، هذه المعتقدات، وهذه القيّم، تنقل، تحوّل وتوجه نشاط إنتاج الأفراد. بتعبير آخر، التمثل دوما وأبدا يولد جماعيا. ثانيا لأنه متقاسم بين أفراد الجماعة الواحدة ولهذا فهو يوصم هذه الجماعة بطابعها الخاص ويساهم في تمييزها عن غيرها".[2] إنّ التمثلات متجذّرة في الاجتماعي من عدة وجوه وجوانب الأمر الذي جعل البعض من الكتّاب يعرّفونها على أنها شكلا من أشكال المعرفة الإجتماعية، إذ الاجتماعي يتدخّل بكيفيات متعددة: بالسياق الملموس أين يتموقع الأفراد والجماعات، بالتواصل القائم بينهم، بأطر التفاهم والإدراك الذي يزودهم به رصيدهم الثقافي، بالرموز، بالقيم والإيديولوجيات المرتبطة بوضعياتهم أوانتماءاتهم الإجتماعية الخاصّة.[3]

3-2 مسار تشكل التمثلات الإجتماعية

يتفق أغلب المهتمين بالتمثلات الإجتماعية حول خاصيتها البنائية. بالنسبة لـ Johsua و Dupin مثلا التمثل هو كلّ مضمون مبني في تفكير أي فرد، وبالتالي فالتمثلات الاجتماعية ليست فقط مجرد رؤى العالم، أنها أيضا بنيات ذهنية حقيقية. "كلّ تمثل هو تهيئة ذهنية لفرد يعيد بناء أشياء محيطه داخل دماغه و بطريقته الخاصّة "[4].

يعود الفضل لـ S. Moscovici في تبيانه للكيفية التي يحوّل الاجتماعي من خلالها المعرفة إلى تمثل، و ذلك بواسطة مسارين: الموضعة l'objectivation والرسو l'ancrage. المسار الأول ضروري لتشكل أي تمثل والمسار الثاني يجعله (التمثل) عمليا أي اجتماعيا. أو كما يقول J. F. Dortier الموضعة تتمثل في تحويل مفهوم مجرّد ومعقّد إلى واقع مبسط، ملموس، قابل للإدراك في شكل مصوّر"[5] إذن الموضعة تفيد التبسيط والإزاحة التدريجية للمعاني الزائدة عن طريق تجسيدها وبالتالي الانتقال إلى الملاحظة التي هي لا مستنتجة ولا مرمّزة. وتصبح التمثلات قابلة

---

[1] S. MOSCOVICI. Des représentations collectives aux représentations sociales : éléments pour une histoire, in JODELET D. (Dir.) Les représentations sociales, 6ème ed PUF, Paris1999 ,p.99

[2] CH. GUIMELLI, Structures et transformations des représentations sociales, Neuchâtel, Delachaux et Niestlé, Textes de base en sciences sociales, 1994, pp.12-13

[3] Denis.JODELET, Représentation sociale : phénomènes, concept et théorie, in MOSCOVICI S. (DIR.) Psychologie sociale, Paris, PUF, 1984, pp. 360-361.

[4] P. RATEAU, Les représentations sociales, in PETARD J. P. (COORD.) Psychologie sociale, Paris, Bréal, 1999, p.163

[5] J. F. DORTIER. Les représentations sociales : l'image de la psychanalyse, Sciences Humaines, n°91, février, 1999, p.45

للتبدل ما بين الإدراك والمعنى، بحيث تأخذ من الصوّر مفاهيم مجرّدة وتعطي تركيبة مادية للأفكار. وهذا ما عبر عنه مالينوفسكي عندما أوضح أن عملية الموضعة تتخلّلها حركتين: تذهب الأولى من النظرية الى الصورة، وتذهب الثانية من الصورة إلى البناء الاجتماعي.

إن عملية الموضعة هذه تتم عبر ثلاثة مراحل:

- **مرحلة انتقاء المعلومات sélection et décontextualisation** التي تدور بخصوص موضوع التمثل، فيتم تفضيل البعض منها على حساب بعضها الآخر بحيث تفصل عن سياقها الاجتماعي الأول، السياق الذي أنتجت ضمنه من قبل الخبراء والمتخصصين ليتم تملكها من قبل الأفراد وإدماجها في بيئتهم ومحيطهم الخاص محاولين التحكم فيها وتحويلها وفرزها وفقا لمعايير ثقافية ولا يتم الاحتفاظ إلاّ بما يوافق النظام المرجعي ألقيمي للجماعة.
- **تكوين النواة الشكلية formation d'un noyau figuratif** انطلاقا من عناصر ومفاهيم تمّ انتقاؤها يحاول الأفراد في مرحلة ثانية بناء النواة الشكلية للتمثل. هذا الأخير سوف يتضمن ببساطة بعض الأفكار المنتظمة والمرتبة بطريقة ما تشكل النواة الأساسية أوالصلبة أوالمركزية للتمثل. بعبارة أخرى، المفاهيم النظرية متكوّنة في مجموع متخيل و منسجم يسمح برصدها فرديا وفي علاقاتها[1].
- **التطبيع:** المرحلة الأخيرة ضمن مسار الموضعة، وبعدما ينفصل المخطط التمثيلي le schéma figuratif تماما عن النظرية الأولّية، يصبح عنصرا متجذرا في الواقع. ويرتقي الى منزلة الأمر المسلم به (طبيعي) لا يقبل النقاش.

بعد عملية الموضعة l'objectivation، يكون الرسو l'ancrage العملية الثانية ضمن تشكّل التمثل الاجتماعي: حيث يرى J. F. DORTIER " أنّه كي يندمج أي تمثل في شبكة التمثلات الموجودة يجب أن يكون لديه مكان ويؤدّي وظيفة، بمعنى أن يكون هذا التمثل وظيفيا fonctionnelle بحيث يعطي معنى لظواهر جديدة[2]. هذا المسار الثاني يتعلق اذن وبالضبط بتجذر التمثل وموضوعه. أما P. VERGES فيميز بين ثلاثة أنواع من المسارات التي من خلالها يتلقّى ويكتسب أي فرد معلومات بخصوص محيطه، و يسميها بـ"المسارات المعرفية"procès cognitifs[3] وهي:

---

[1] Denis JODELET., Représentations sociales : phénomene, concept et théorie, op-cite, p.36

[2] J. F. Dortier, op-cite, p.45

[3] P. VERGES ; l'évocation de l'argent : une méthode pour la définition du noyau central d'une représentation, Bulletin de psychologie,n° spécial, : nouvelles voies en psychologie sociale,405,XLV,203-209,p.411

- **مسار الانتقاء sélection:** عندما يسأل أي فرد عن موضوع معين، فإنّه سوف يبدأ بالبحث عن تعليم وتعيين الميزات المسلّم بها . في نظره . بخصوص هذا الموضوع. و سوف يعمد الى اختيار من ضمنها ما يراه يحمل أكثر السمات الدّالة على الموضوع. وهي العناصر النّاظمة les élements organisateurs للتمثل. وبعدها سوف يحاول هذا الفرد أيضا تعيين عناصر محيطة قليلة الأهمية بالمقارنة مع العناصر الناظمة. ثمّ يضع جانبا كلّ المعلومات والمعارف التي لا تمثل أي أهمية بالنسبة للموضوع.
- **مسارالتوصيف أوالتمييز (procès connotatif):** من خلاله يعمد الفرد المستجوب بخصوص موضوع معين، إلى إلحاق نعوت ومواصفات وخصائص للعناصر التي انتقاها في المرحلة الأول.
- **مسارالتخطيط (procès de schématisation):** في مرحلة ثالثة، سوف يسمح التخطيط لهذا الفرد بتنظيم تمثله للموضوع. وبهذا سوف يبني شبكة، أين يكون كلّ عنصر من عناصر التمثل على علاقة بالعناصر الأخرى. هذه العلاقات هي في المقام الأوّل علاقات تشابه Relations de similitude، قبل أن تكون أحيانا علاقات تعارض، تساوق أو علاقات سببية... وبالنسبة للفرد الذي يعرب عن تمثل، فإنّ هذه المسارات الثلاثة متزامنة ومتلازمة، حسب P. Vergès دائما.

3-3 وظائف التمثلات الإجتماعية

لماذا يبني الأفراد تمثلات إزاء مواضيع و أشياء هذا العالم ؟

عن هذا السؤال أجاب S. Moscovici مؤكدا أهمية التمثلات في العلاقات الإنسانية، لأنّه إذا لم تكن لدينا تمثلات،لا يمكننا أن نتواصل ونفهم الآخر. إنّ التمثلات تتيح أيضا الأنشطة المشتركة. مثلا كي يتسنى لأي حركة اجتماعية أن تتصرف وتفرض وجودها فإنّ الكيفية التي تنظر بها إلى ذاتها و تستبق بها حضورها في المجتمع تصبح مهمة للغاية. التمثلات أيضا مهمة على المستوى الفردي. في الواقع لا أحد يتواصل مباشرة مع الواقع.لا يمكننا تمثل وإدماج المعلومة إذا كنّا لا نتوفر على نوع من التمثلات القبلية. التمثلات الاجتماعية هي الشرط الذي يجب أن يتوفر عليه الفرد أمام معلومة كي يتمكن من تكوين تمثله الخاص حول الواقع.[1] وفي سياق تأكيده على أهمية التمثلات الاجتماعية أشار Moscovici إلى أنّ التمثلات تقوم إذن بأداء أدوار ثلاثة: إعطاء

[1] Moscovici, 1998, p. 12

معنى للوقائع، إدماج المفاهيم أو العناصر المعرفية الجديدة ضمن الأطر المألوفة، و ضمان الحس المشترك الذي تعرف به جماعة معينة .

أمّا D. Jodelet فترى من جهتها أنّنا في حاجة إلى معرفة يربطنا بالعالم الذي من حولنا. يجب علينا التكيف معه، مسايرته، التحكم فيه فيزيقيا أوفكريا، معرفة وحلّ المشاكل التي يطرحها. لهذا السبب نقوم ببناء التمثلات... إنها ترشدنا في الطريقة التي نسمي ونعرّف ونفسر بها كلّ يوم مختلف مظاهر واقعنا وإذا لزم الأمر كيف نتخذ مواقفنا إزاءها وندافع عنها.[1]

من جهته صنّف J.C. Abric[2] الوظائف التي تجيب عنها التمثلات الإجتماعية إلى أربعة وظائف حدّدها كالتالي :

الوظيفة المعرفية: إذ تسمح التمثلات بفهم وتفسير الواقع، وبفضلها يتمكّن الأفراد من تلقي والحصول على معارف جديدة يتمّ استيعابها في اطار قابل للمماثلة وقابل للفهم بالنسبة اليهم، وذلك في تناسق وتلاحم وتطابق مع مرجعيتهم المعرفية والقيّمية التي ينتمون اليها. وهي بالتالي تساهم في تسهيل التواصل الإجتماعي بما تحدد من إطار مرجعي مشترك.

الوظيفة التعريفية: أي وظيفة تحديد الهوية. بحيث تقوم التمثلات بتعريف هوية الجماعات وتحفظ خصوصياتها .

وظيفة التوجيه: تعمل التمثلات الإجتماعية على توجيه وترشيد التصرفات والممارسات. وهذا ما تلخصه العبارة "التمثلات هي بمثابة دليل للفعل".

وظيفة التبرير: إنّ التمثلات الإجتماعية تسمح وبشكل مسبق بتبرير ممارسات الأفراد والمواقف المتخذة من قبل هؤلاء إزاء الوقائع، الأشياء، والشركاء. كما تساهم التمثلات في حفظ وتعزيز المركز الاجتماعي لأي جماعة، كما تديم وتبرر التباين والاختلاف الاجتماعي.

3-4 نظام و بنية التمثل الإجتماعية:

أشارت مختلف التعاريف إلى أنّ التمثلات الإجتماعية مشكلة من مجموع معلومات، معتقدات، آراء، ومواقف إزاء موضوع معيّن. وأهمّ ما يميّز هذا المجموع هو أنّه منظّم ومبني. بمعنى أنّ العناصر المكوّنة للتمثل، منتظمة وفق تراتبية معينة تعطي للتمثل معناه ومكانته ضمن النظام التمثلي العام. يمكننا القول أنّ كلّ الكتّاب والمحللين بداية برائد هذا الحقلS. Moscovici يتفقون حول هذا الرّأي في تعريفهم للتمثلات. ومن هذا المنطلق راح أبرز الكتّاب حول بنية ونظام

[1] D. Jodelet, op-cit , p. 47

[2] J. C. Abric, Pratiques sociales et représentation, PUF, Paris,1994,p.16.17

التمثل J.C. Abric و C. Flament محاولين إثراء الإطار النظري الذي بلوره سيرج موسكوفيسي بتقديمهم لفرضية تتعلق بالنظام الداخلي: وهي الفرضية الشهيرة بفرضية **النواة المركزية** noyau central. فحوى هذه الفرضية هو: كلّ تمثل منتظم حول نواة مركزية متكوّنة من عنصر أوعناصر تعطي للتمثّل معناه ودلالته. هذه النواة هي العنصر الأساسي في أي تمثل، إذ يضطلع بضمان وظيفتين أساسيتين:

وظيفة موّلدة une fonction génératrice: تعدّ العنصر الذي تتناسل من خلاله وتتحوّل دلالة العناصر الأخرى المشكّلة للتمثّل.

وظيفة تنظيمية une fonction organisatrice: النواة المركزية هي التي تحدّد طبيعة الروابط التي تجمع بين عناصر التمثل. بهذا المعنى تكون النواة المكزية العنصر الموحّد والمثبت للتمثل.[1]

ومن أهم خصائص النواة المركزية أنها العنصر الأكثر ثباتا وديمومة من ضمن كافة العناصر الأخرى في أي تمثل. وهي الخاصية التي من خلالها يضمن الديمومة والثبات للتمثل في سياق الحركة والتطور. ومنه فإنّ أي تحول يطرأ على النواة المركزية سوف يجر تحولا على التمثل بأكمله.

يفيد مفهوم النواة المركزية أيضا حسب Moliner في تعريف الأفراد ونسبهم لجماعة اجتماعية. هذا يعني أنّ تقاسم نفس التمثل بالنسبة لعناصر جماعة ما يعني تقاسم مجموعة معتقدات منتظمة حول نواة مشتركة. وعليه فالنواة لها وظيفة باعثة على الإجماع.[2] إنّ أهمية مفهوم كهذا يقول "مولينيه" يكمن بالأخص في كونه يفترض مقاربة وصفية وتفسيرية في آن معا للبنية الدّاخلية للتمثّلات.[3]

إلى جانب النواة المركزية هناك العناصر المحيطة التي تنتظم حول النواة المركزية وتسمى أيضا بالعناصر الطرفية، وهي على علاقة مباشرة بالنواة، بمعنى أنّ حضور هذه العناصر الطرفية، اتزانها، قيمتها ووظائفها كلّها محدّدة من قبل النواة المركزية."تشكّل هذه العناصر أهم ما في محتوى التمثل، جزؤه الأكثر قابلية لدخوله، لكنه أيضا الجزء الأكثر حيوية وواقعية".[4]

---

[1] Ibid, p.21.22

[2] P. Moliner, La représentation sociale comme grille de lecture, Presses universitaire de Provence, Aix-en-Provence, 1992, p. 45

[3] Ibid, p.200

[4] Ibid, p.25

الفصل الثالث

الجامعة والنخبة الجامعية

1- الجامعة

1-1 السياق الدلالي

1-2 نشأة الجامعة وتطور التعليم العالي

1-3 وظائف الجامعة

1-4 دور الجامعة في تقدم الممم وتطورها

1-5 التعليم العالي والتنمية في الجزائر

1-6 عناصر إصلاح التعليم العالي

2- النخبة الجامعية

2-1 السياق الدلالي

2-2 النخبة والمثقفون

2-3 نظريات النخبة

2-4 النخبة في نظريات التنمية

2-5 الأستاذ الجامعي باعتباره عنصرا في النخبة الجامعية

تمهيد:

إن البحث في موضوع تمثلات النخبة الجامعية بخصوص النموذج التنموي الذي من شأنه أن يجيب عن أسئلة الأزمة التي انتهى إليها المجتمع الجزائري بعد عشريات من المساعي والجهود التنموية، هو عمل في الحقيقة يحيلنا مباشرة على الاهتمام بمؤسسة طالما اعتبرت القلب النابض في أي مجتمع يطمح إلى النهوض ويسعى إلى الانخراط في ركب المتقدمين. الأمر يتعلق بالجامعة، الفضاء الذي يتم فيه نقل المعارف وتوريثها للأجيال من خلال التعليم، والصرح الذي داخله تنتج المعرفة وتتوالد بفضل البحث العلمي. وبفضل التعليم والبحث العلمي، أصبحت بامتياز الحضن الذي يعد ويهيئ الطاقات والكفاءات التي تأخذ على عاتقها مهام التفكير والنظر والتأمل العلمي العقلاني في مختلف التحديات التي تعترض سير المجتمع نحو التنمية والتحرر من كل تبعية، بما تتوفر عليه من ذكاء ومعرفة وما تحوزه من أدوات تحليل وكشف، تمكنها من التملك المعرفي للواقع بكل أبعاده، وتفهم أسباب وعلل الأزمات التي يتعرض إليها المجتمع. ومن تم تصور الحلول الممكنة وإيجاد المخارج المناسبة في الأوقات المناسبة. وهذا هو الدور المحوري الثالث الذي تضطلع به الجامعة إلى جانب التعليم والبحث العلمي. إنها خدمة المجتمع.

1- الجامعة:

1-1 السياق الدلالي:

"**الجامعة**" كلمة تقابل بالترجمة الكلمة بالفرنسية « université »، وتعني في التراث الغربي"مؤسسة مرتبطة بالكنيسة في القرون الوسطى، مهمتها ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي"[1]. ثم صارت تعرف بأنها "مؤسسة شعبية رسمية للتعليم والبحث العالي، متميزة بنوع من الحرية والقدرة على التمكين من شهادات ذات صفة وطنية").[2] أما موسعة ويكيبيديا الإلكترونية فتعرف الجامعات على أنها "مؤسسات للتعليم العالي والأبحاث، تعطي شهادات أوإجازات أكاديمية لخريجيها وتوفر دراسة من المستوى الثالث والرابع(استكمال للدراسة الإبتدائية والثانوية). وكلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع.. ففيها يجتمع الناس للعلم"[3] هذه التعاريف وان عبرت حقيقة عن طبيعة أوماهية الجامعة في مرحلة زمنية معينة من تاريخ الغرب، فانها في نظر الكاتب الذي نقلها الينا، تعتبر تعاريفا كلاسيكية، تتميز بالثبات. لا ترقى الى مستوى الحركية والتغير الذي تتمتع بهما الجامعة اليوم ولا تعبر عن التطور الفائق السرعة الذي يشهده المحيط السياسي

[1] محمد موسى بابا عمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، معهد المناهج، دمشق،2007، ص.84

[2] نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

والفكري والعلمي الذي أصبح يحتضن الجامعة، ويطرح عليها وظائف وأدوار جديدة تستجيب لحاجيات ومتطلبات الزمان والمكان. بل حتى مع ثبات وديمومة وظائف وأدوارالجامعة اليوم، حيث يتفق معظم المهتمين بهذا الشأن على الأدوار الثلاث (التعليم ، البحث العلمي وخدمة المجتمع). لكن هذا لا يجب أن ينسينا حقيقة التغير الحاصل باستمرار على مستوى آليات وأدوات أداء هذه الأدوار، والموارد والدعائم المستخدمة. لهذه الإعتبارات، رأى الكاتب أنه من الأجدر أن نعيد تعريف الجامعة، بما يعطي للكلمة معناها الصحيح.

وفي هذا الإطار ساق تعريفا لـ"لازلو بيير" عندما يتحدث في مؤلف له حول الجامعات الأمريكية عام 1996: "فضاء يجمع فئة من الباحثين، لهم الحرية الكاملة لمباشرة البحث العلمي في أي مجال معرفي كان"[1]. الى جانب كونها فضاءا للقيام بوظيفة البحث العلمي بحرية كاملة، يضيف الكاتب:" ضرورة أن تكون الجامعة مجالا خصبا لإيجاد **الحلول المناسبة للإشكاليات التي تعترض المجتمع في جميع مجالات الحياة، بمنهجية علمية واجتهاد ودراية..**"[2].

ويعرفها عالم الإجتماع الجزائري جمال غريد بأنها "منظمة ذات طابع علمي من حيث مهمتها واداري من حيث أساليب العمل والتنظيم.. ووحدة التمفصل الجيد والمحكم بين هذين العنصرين هو الذي يضمن لها تحقيق أهدافها.."[3]. وجاءت في تعريف آخر على أنها" مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة وتتمثل وظائفها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها"[4]. وهناك من عرفها على أساس علاقتها بسوق العمل باعتبارها" مراكز لإعداد المتخصصين ذوي المستوى العالي من المعارف والقدرات، والقادرين على مراقبة الاتجاهات التكنولوجية وتقدير مدى ملاءمتها لتلبية احتياجات سوق العمل".[5]

وفي نفس الاتجاه عرفها كامل الكناني أنها "مكان علمي يهتم بإنتاج المعرفة الإنسانية، وأن أداتها الرئيسية هوالأستاذ الجامعي وما يمتلكه من كفاءة وقدرة علمية على بلورة المناهج العلمية لخدمة التنمية وسوق العمل.."[6]. وهناك من عرفها على أساس الدور المركزي الذي تؤديه خدمة للمجتمع: الجامعة هي المؤسسة التي تهيء الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار

---

[1] نفس المرجع .

[2] نفس المرجع .

[3] Djamel. GUERID ; « L'université dans la société du savoir » savoir et societé en Algerie,cread, Alger,2012,p.24

[4] أحمد أبو ملحم، أزمة التعليم العالي :وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار ، الفكر العربي، بيروت،العدد.98،1999،ص.21

[5] مناور حداد، " دور الجامعات في عملية التنمية الإتصادية و سوق العمل " ورقة بحثية مقدمة لفعليات الملتقى الدولي حول الجامعة والتشغيل الإستشراف ، الرهانات و المحك، جامعة يحيى فارس ، المدية ، ديسمبر 2013

[6] نفس المرجع .

المسؤولين وقادة المجتمع، وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية واتخاذ القرارات الدقيقة أوالقوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة وللمجتمع[1].

2-1 نشأة الجامعة وتطور التعليم العالي:

الحقيقة التي يمكن أن نستمدها من قراءتنا للتراث النظري وللأدبيات التي تناولت موضوع الجامعة والتعليم العالي، هي أن هذه المؤسسة التي أخذت الطابع الحديث مع الثورات العلمية والتحولات الفكرية التي أفرزها عصر النهضة الأوروبية، وأطلق عليها اسم"الجامعة"، ليست وليدة العصر الحديث ولا هي مؤسسة محض أوروبية الأصل، كما يريد الكثيرأن يعرفها. إنماهي امتداد وتطور في التاريخ الطويل لأشكال متنوعة من المؤسسات التي كانت متخصصة في تقديم تعليم راق لبعض الفئات والشرائح، خدمة للكنيسة (رجال الدين والرهبان) أو للدولة (حماة المدن) أوخدمة للمجتمع (تعليم المهن الدنيوية المتخصصة كالطب والقانون...).

ما من حضارة من الحضارات الإنسانية عبر التاريخ إلا وشهدت شكلا معينا مما نطلق عليه اليوم اسم "الجامعة"، وعرفت نشاطا يضاهي ما يعرف في وقتنا المعاصر بـ"التعليم العالي". لهذا عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مسار تطور الجامعة والتعليم العالي من الأجدر بنا أن نستقرى التاريخ في عمقه ونرجع إلى مايمكن اعتباره جذورا لفكرة الجامعة ومقدمات أوإرهاصات للتبلور الحديث للتعليم العالي.

بالعودة الى تاريخ مصر الفرعونية، نجد أولى بدور فكرة التجمع بغرض التعلم وتلقي المعرفة، وهي الفكرة المتضمنة اليوم في معظم التعاريف التي نقرأها حول الجامعة، باعتبارها مكان يجمع الأساتذة والطلبة من أجل العلم والمعرفة. ففي مصر الفرعونية كانت المعابد مكانا يجتمع فيه طلبة العلم حول كبار رجال الدين يتعلمون منهم العلوم والمعارف في العقيدة، ويتلقون معلومات ومهارات تتناسب وما وصل إليه التفكير البشري آنذاك في علوم الفلك و فنون الطب والحكمة والآداب.بل هناك من يتحدث عن التعليم الدي عرفته مصر الفرعونية باعتباره تعليما جامعيا، ويطلق على الأديرة والكتدرائيات التي كانت مسرحا لهدا النشاط اسم "جامعات". ومنه لا يجد أي حرج في القول: بأن "من أشهر الجامعات جامعة "أون" بعين شمس، التي كان يدرس فيها الرياضيات والفلك وعلوم الطبيعة والطب،وألتحق بها الكثير من المفكرين المشهورين في تلك الفترة مثل "صولون" و"أفلاطون" وغيرهما. وظلت عين شمس مركزا للعلم والعلماء الى أن أخدت

1 عمار بوحوش، **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة**، الجزء 2 ، ط .1 بيروت :دار الغرب الإسلامي، 2007 ، ص .633-634

الإسكندرية هذا الدور فيما بعد.."[1]. كما شهدت الصين القديمة أشكالا من التعليم العالي تطورت على ضوئه أساليب انتقاء الموظفين، واعداد الكفاءات التي تفرغت للشؤون الإدارية والمهنية في الدولة. كما ساهم هدا التعليم في اعداد نخبة الجيش وكوادره المتخصصة، ونخبة من البيروقراطيين خدمة لأغراض الدولة وانجاح سياستها العامة. وتولت المدارس الكونفوشية هذه المهمة على اعتبار أنها تمثل أعلى مؤسسات التعليم العالي في الصين القديمة.[2] من جهة أخرى تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المهتمة بتاريخ الجامعة عبر العالم، أنّه في كلّ يوم هناك مزيدا من الأدلّة التي ترجّح فكرة أن البحث في أصل الجامعة يجب أن يعود إلى العصر الإسلامي الوسيط. باعتبار أن أكبر المراكز الثقافية الإسلامية كانت تشتغل مند أكثر من قرن قبل أن تتاسس أولى الجامعات الأوروبية. الأمر يتعلق بالمدرسة الجامع "القرويين" بمدينة فاس بالمغرب الأقصى التي تأسست سنة 859 م، وجامع قرطبة في بداية القرن العاشر الميلادي، وتاسست المدرسة الجامع "الأزهر" بالقاهرة عام 972 م. ثم دار الحكمة بنفس المدينة في القرن الحادي عشر.

كلّ هذه الصروح كانت بمثابة منارات تنشر العلم وتبث المعرفة بالمعنى العام والشامل الذي كان يتلاءم مع سياق العصر وليس بالضرورة المعنى الحديث للكلمة الموغل في التقنوية. وهذا أحد أشهر الشخصيات في ميدان الدراسات الشرقية بانجلترا، الأستاذ "ألفريد غيوم"(Alfred.Guillaume)، كان أكّد في الطبعة الأولى من (The legacy of Islam)، الصادر عام 1931، أنه سوف يمكننا الحصول على دليل حول علاقة الجامعات الإسلامية ونظيراتها في الغرب، إذا تم العثور على شرح مقنع للفظة التي تم استخدامها في العصور الوسطى، وهي"baccalareus" أو"baccalaureus"والتي اشتق منها اللفظ الفرنسي" baccalauréat".[3]

يتم عادة التأريخ لتأسيس أولى الجامعات، تحت مسمى"universitas"عند العصر الوسيط، 1215م بالنسبة للجامعة المسماة اليوم "**السوربون**"، 1249م بالنسبة **لأكسفورد**، و1282 **لكانبريدج**. لكن هذه الرؤية قابلة للنقاش. لأن كل هذه المؤسسات في اللّحظة التي نشأت فيها، كانت مجرد كيانات تضم علماء ورجال دين يدرسون رجال دين أخرين. clercs enseignant

---

[1] سعيد التل ،و آخرون: قواعد التعليم في الجامعة ، ط1، دار الفكلر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان ، الأردن،1997،صص.29،30

2 عبد الله محمد عبد الرحمان،سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الإجتماع التربوي، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1991،ص.13.

[3] Guerfi ;in mhtml://p14/Mes documents/Mustafa Cherif>>Blog Archive>>le savoir,condition du développement. Le 18/03/2011

d'autres clercs ويستفيدون من امتيازات ملكية. وهو ما يبين أن كلّ هذه المؤسسات كانت تابعة بشكل مطلق للكنيسة ومصيرها مرتبط بقوة بالنقاش الديني. أما في ما يتعلق بالجامعات باعتبارها مؤسسات مستقلة مهتمة بنشر المعرفة الراقية، فإنها وليدة المجتمعات الصناعية الحديثة في اللحظة التي أصبح فيها الإبداع والتفوق الاجتماعي يتحددان ضمن مفهوم التطور المثقل بالنبرة التقنوية المفرطة.

1-3 وظائف الجامعة :

الحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان، هي أن الجامعة في الوقت الراهن، وأكثر من أي وقت مضى، أصبحت تحتل قلب ومركز المجتمع الطامح نحوالرقي، التقدم وتحقيق الوجود الحضاري وتسجيل فعله التاريخي.

لقد تعاظمت مهام الجامعة وتضاعفت أدوارها، إن على مستوى التعليم والتكوين العلمي، المعرفي المتخصص أوعلى مستوى التنشئة والتربية والتوعية وغرس قيم الثقافة الجامعية التي لا تنفصل عن قيم ثقافة المجتمع والقيم الإنسانية المبجلة للفكر والعقل، والمعززة للاتجاه نحو الانفتاح على الآخر في إطار تبادل المعارف والخبرات. فضلا على تأهيل مرتاديها من طلبة وأساتذة وباحثين ومسيرين، إلى استيعاب وفهم إشكاليات الواقع الاجتماعي. وبالتالي التعامل معها علميا بعيدا عن كل انفعال، من خلال تشغيل المصفوفة المعرفية بكافة حقولها في اتجاه البحث العلمي الذي يعتبر الرافد الأساسي الثاني من روافد الجامعة. إن لم نقل أنه أهم رافد اليوم يحرك الجامعة و يعطيها مبرر وجودها. وهدا واضح من خلال ما تخصصه الدول المتقدمة . التي تقدر الجامعة حق قدرها . من ميزانيات ضخمة ودعم مالي ومادي وتعبئة للرأسمال والذكاء البشري، من أجل تفعيل نشاط البحث العلمي وتوجيهه نحو تفكير المشاكل وبحث الأزمات وإيجاد الحلول، والمضي قدما نحو مزيد من التقدم والرفاه الاجتماعي. وبهذا يتحقق الرافد الثالث في صلب انشغال ومهام أي جامعة في العالم، وهوالرافد المجتمعي. الرافد الذي يجسد العلاقة بين الجامعة والمجتمع. لأن قيمة الجامعة كمؤسسة مركزية ضمن مؤسسات المجتمع تتوقف على مدى ما تقدمه من خدمات في سبيل تطور ورفاه المجتمع.

إنّ الشعار الذي يرفع اليوم فوق كل صرح جامعي في العالم المتقدم هو" الجامعة في خدمة المجتمع". وبما أن مجتمعاتنا اليوم في حاجة الى مؤسسات تدعمها وتخدمها في تحقيق وانجاح المشروع التنموي، لما لا يكون شعار جامعاتنا " الجامعة في خدمة التنمية".

إذا كان الاهتمام بالجامعة من باب ما توفره للمجتمع من خدمات وما تقدمه له من منافع، فان هده الخدمات والمنافع تتحدد بالنسبة للجامعة وفقا للطلب الذي يطرحه المجتمع وحسب طبيعة الحاجات التي تقتضيها المرحلة ويحتّمها السياق التاريخي أين يتواجد هدا المجتمع. فطبيعة الخدمة التي يفترض أن تقدمها الجامعة للمجتمع في عالم متخلف نسبيا، ليست هي نفسها الخدمات التي تطالب بها المجتمعات الغربية المتقدمة مؤسساتها الجامعية. على الجامعة أن تنخرط ضمن فضاء التطلعات والإنشغالات التي تؤرق المجتمع في أي لحظة من الزمن. من هذا المنطلق يتحدد الدور الملح وتتعين الخدمة المطلوبة من الجامعة في المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات العربية والعالم الثالث، الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالإنخراط في مشروع التنمية وتعبئة كل ما تتوفر عليه من مؤهلات وطاقات، على الخصوص الذكاء البشري، في سبيل ايجاد مخرج لهذه المجتمعات من التخلف الذي ما تزال تقبع فيه.

بعدما عرفنا سبب تعليق المجتمعات آمالها وتطلعاتها على المؤسسة الجامعية، بالخصوص في الأزمنة الأخيرة أين أصبحت السيادة والريادة للعلم والمعرفة والذكاء البشري والتكنولوجيات المتنوعة. وبعد ما تأكد أن المجتمعات الغربية التي بلغت قمة التقدم ومستويات عالية من الرقي والتطور في مختلف الميادين، والمعروفة اليوم بالقوى الصناعية، إلى جانب البلدان الأسيوية المسماة اليوم بالقوى الصاعدة، لم تبلغ ما بلغته لولا تعبئة الجامعة ومؤسسات البحث العلمي وبناء منظومة للتعليم العالي والبحث العلمي في مستوى التحديات والأهداف التي رسمها المجتمع لنفسه.

إستطاعت الجامعة في البلدان المتقدمة أن تقوم بالأدوار التي أسندت إليها ونجحت في مرافقة المجتمع في الوجهة التي ارتضاها. وهذا بدون شك عندما توفرت لها جملة من الشروط جعلت منها مؤسسة قوية، قادرة وفاعلة، بنخبها وخريجيها والقائمين عليها. بعد كل هذا يمكننا أن نطرح السؤال الذي يتمحور حوله اهتمامنا بالجامعة الجزائرية وبالنخبة التي تحتضنها؛ هل الجامعة الجزائرية اليوم قادرة على أداء الأدوار التي يفترض أن تقوم بها في المجتمع؟ الى أي مدى يمكننا أن نعلق آمالنا على هذه المؤسسة في إعداد وتهيئة الطاقات والكفاءات الفاعلة والقادرة على التفكير والتأمل في جوانب الأزمة التنموية والانسداد الحاصل في المجتمع، وتقديم تصور أورؤية لبديل تنموي. ان التساؤل حول مدى قدرة وقوة وفعالية الجامعة عندنا، هو في الواقع تساؤل حول مدى جاهزية الطاقات والكفاءات الجامعية (النخبة الجامعية) في مختلف التخصصات والحقول المعرفية، للقيام بالأدوار التي ينتظرها المجتمع منها. الأدوار المندرجة ضمن المشروع التنموي.

1-4 دور الجامعة في تقدم الأمم و صعودها:

جاء ضمن الميثاق الكبير للجامعات ما مضمونه أنّ مستقبل البشرية يتوقف في أبعد تقديرعلى الثقافة العلمية، التي تصاغ وتتشكل في مراكز المعرفة والبحث التي صارت اليوم الجامعات الحقيقية. *L'avenir de l'humanité (…) dépent dans une large mesure du développement culturel, scientifique et technique qui, lui, se forge dans les centres de culture, de connaissance et de recherche que sont devenues les vraies universités.*[1]

وتؤكد الوقائع التاريخية أن تقدم الشعوب ورقي الأمم ونهضتها متوقف على مدى اهتمامها بالعلم ومدى قدرتها على مواكبة التطور المتسارع على المستوى التكنولوجي. إذ لم تحقق الأمم المتقدمة اليوم ما حققته من تقدم وتطور، إلاّ بالإستثمار في المعرفة وتوظيف واعي ومكثف لأهم منتجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

إنّ التلازم بين العلم والمعرفة العلمية والتكنولوجية، أصبح اليوم وأكثر من أي وقت مضى، قناعة راسخة. ولهذا تجد الدول والبلدان لا تتوانى في العودة باستمرار لتفقد مدى جاهزية المؤسسات التي تضطلع عادة بمهام الإنتاج العلمي والتطوير التكنولوجي، الأمر يتعلق في المقام الأول بالجامعة ومراكز البحث العلمي. إنّ الجامعة في أي بلد يعي أسباب التقدم ويأخذ بها ويحرص على توفير شروط النهضة ومقدمات التنمية، إنما تقع منه موقع القلب من الجسم في الإنسان. بينما البلدان التي لا تعير اهتمام حقيقي بالتعليم ولا تضع الجامعة ضمن أولوياتها في مسعاها نحو التنمية، ما زالت إلى اليوم ترزح في التخلف وتعاني من التبعية.

التاريخ الحديث مليئ بالتجارب التي تدل على صحة التلازم وثبات العلاقة. وفي هذا المقام نذهب مع أحد الأساتذة الباحثين عندما أشار إلى بعض أهم التجارب الحديثة[2]، سوف نحاول التذكير بها. إذ توقف عند اليابان التي صنعت الاستثناء وضربت أرقى مثلا في التحدي من أجل الحضور التاريخي وإثبات الحضور الفاعل ضمن البلدان الرائدة والقوى الإقتصادية المهيمنة على السوق العالمي. فبالرغم من الطبيعة القاسية والأرض الفقيرة وعزلتها في أعالي البحار. إلاّ أنها سرعان ما أدركت أنّ عناصر القوة في الغرب وسر تفوقه الحضاري إنما يكمن في العلم والمعرفة. فعرفت كيف تاخذ هذا العلم وتنفذ إلى تلك المعرفة لتعيد صياغتها ضمن قالب حضاري أصيل، مكّن اليابان من أن تصبح اليوم القوة الإقتصادية في العالم. كما وقف الأستاذ عند تجربة ألمانيا

[1] Djamel. GUERID ; op, cit p .21

[2] حسين تومي؛ "الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر،بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي"، دراسات اجتماعية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 05 جويلية 2010 ص.ص 13-42

الرّائدة التي ضاقت من ويلات الحرب وانهزمت مرتين في أقل من ربع قرن وفرض ما فرض عليها من الحصار والعزلة والقطيعة. فانهارت ماديا واقتصاديا. وما مكنها من معاودة النهوض إلاّ مؤسستها العلمية وتقاليد نظامها التعليمي الراسخ. الأمر ليس فيه ما يدعو إلى التعجب والحيرة، لمّا نعلم أن أول جامعة أسست في التاريخ الحديث هي جامعة **برلين** بألمانيا سنة 1809، على يد "**فون هامبولد**". وأوّل من وضع مشروع لإصلاح التعليم العالي هم الألمان، ضمن ما يعرف بـ"**مشروع هامبولد**" الذي وضع زمام القيادة والتحكم في مصير ووجهة المجتمع في يد الجامعة.

أما التجربة الثالثة التي أستوقفنا عندها صاحب المحاولة فهي الإتحاد السوفييتي سابقا، عندما أدرك لينين مدى التلازم بين التنمية الإقتصادية المادية والتنمية الإنسانية، فعهد إلى زوجته سنة 1915 بالتفكير في وضع استراتيجية للتعليم القومي والديموقراطية، وهي الإستراتيجية التي تضمنت التركيز على ضرورة بناء الإنسان عقلا وخلقا، حيث جاء فيها: " بالتعليم والمعرفة، يمكن أن نروّض المادة، ونقهلر العالم الأكبر والأصغر، ونضع الدعائم الباقية للمجتمع الاشتراكي الجديد.إنّ المادة ستبقى خامدة ومشلولة، إذا عجزت عقولنا وأيدينا عن إخضاعها. وبهذه المعادلة البسيطة حقق الإتحاد السوفييتي سابقا نقلة نوعية وضعته في مقدمة البلدان التي تصنع الخبرة وتصدرها للعالم. وهذا ما تجسّد في النمو الهائل والزيادة الملفتة والمثيرة للإهتمام في عدد الباحثين والمدرسين في جامعاته. إذ ارتفع عدد هؤلاء من 10200 سنة 1914 ليبلغ 240000 سنة 1956، من ضمنهم، 25000 متفرغا للبحث على مستوى المعاهد والمراكز المتخصصة. وما هذا النمو إلاّ نتيجة للجهود التي بدلتها الدولة خلال فترة إمتدت من 1932 إلى 1938 في بناء أكثر من 20000 مدرسة، وأسست إلى غاية 1959، أربعين جامعة، وحينها بلغ عدد الإجمالي للتلاميذ والطلبة ما يقارب 60 مليون.

نحن من جهتنا نشيد بالتجربة الصينية أين أعطيت الأولوية للمورد البشري ضمن إستراتيجيتها التنموية. إذ كانت القيادة المشرفة على العملية هناك على قناعة، بأهمية الرأسمال البشري وبالتالي استحق أن يكون من ضمن التحديات المستعجلة. وتم التركيز في الإهتمام بهذا التحدي على المؤسسة الجامعية ومؤسسات التربية والتعليم بشكل عام. وفي هذا الشأن تجمع الكثير من التحاليل المهتمة بالإستراتيجية الصينية في التنمية، على أن هذا البلد سوف يتوفر على عشر 10 جامعات تصنف من بين ثلاثثين 30 أحسن جامعة في العالم في خلال عشرين إلى ثلاثين سنة المقبلة.[1] وهذا واضح ومحتمل في الحالة الصينية اين ينفق ما نسبته 2 % من

[1] Abdelhak. LAMIRI ; la déccenie de la dérnière chance, émergence ou déchéance de l'économie Algerinne ?, Ed, CHIHAB, 2013, p.94

إجمالي الدخل القومي الخام على تحسين نوعية البحث العلمي والتربية فقط، دون احتساب النسبة من النفقات الموجهة للجانب المادي الكمي، من منشآت وهياكل وتجهيزات.

خلال الثمانينات من القرن الماضي استثمرت الصين بشكل مكثّف من أجل تحديث وتطوير نظامها التربوي والمهني[1]، وهذا الذي عنيناه لما قلنا أنها أعطت الأولوية للرأسمال البشري ضمن استراتيجيتها في التنمية الإقتصادية والتحديث الشامل. وهاهي اليوم تجني ثمار هذا الخيار الذي بدون شك لم يكن ضربة حظ أوإملاء من قبل طرف أجنبي، أو خيار سياسي مرتجل. إنما هو بالتأكيد نابع من تفكير وتأمل الرجل الشرقي، الذي تتكرر مناقبه ونجاحاته في الصعود والإقلاع ويؤكد خبرته في إبداع سبل التقدم من معين الثقافة الشرقية بتنوع مشاربها، بعيدا عن مزاعم عالمية وأبدية النموذج الغربي. وهو ما يحصل في الآونة الأخيرة مع كوريا الجنوبية التي هي الأخرى إختارت طريق التنمية القائمة على المعرفة والاستثمار في الرأس مال البشري، المدعوم بالبحث من أجل التنمية والتسيير العقلاني على كافة المستويات.

كما أن ننسى التجربة الماليزية، وغيرها من التجارب الآسيوية التي أطلعتنا على حقيقة أن التنمية ليست حلم يمكن تحقيقه فقط باتباع توجيهات وتعاليم إنجيل التطور الغربي وإقتفاء أثره. والإلتزام بنموذجه. وإنما هي حقيقة يمكن تجسيدها من داخل الوعاء الثقافي ونمط الوجود الحضاري لأي مجتمع، عندما نعي جيدا سر التخلف وندرك خلفياته. ونطرح الأسئلة الصحيحة بعقلانية وتأمل للمضي في تجارب ضمن رؤية استراتيجية واضحة الأهداف. أليست التجربة في الحقيقة هي بمثابة إجابة عن سؤال، وعلى قدر وضوح السؤال ونجاعته تأتي التجربة؟

لا يختلف اثنان في حقيقة أن الجامعة باعتبارها مؤسسة وطنية من الدرجة الأولى، تحتل المركز في تحريك عملية التنمية ودفع عجلة التطور الاجتماعي، وهذا بسبب كونها فضاءا للتعليم وتحصيل المعارف ومحصننا لتخريج الكفاءات والإطارات التي سوف تنخرط في المشروع التنموي وتدير دواليب الإدارة والتسيير، وهي أيضا المؤسسة المشرفة عادة على مراكز ومخابر البحث العلمي التطبيقي الذي لا يمكن أن يكون هناك تقدما معرفيا وتطورا اقتصاديا أواجتماعيا من دونه.

من هذا المنطلق أصبح اليوم وأكثر من أي وقت مضى من الضروري على كل بلد يرمو التقدم ويبغي الانخراط ضمن دوائر الفعل الحضاري، أن يلج من بوابة التعليم ويتغلغل عبر أقواس المعرفة العلمية، فلطالما كانت هذه البوابة مدخلا للبلدان التي استطاعت أن تصنع ما نسميه اليوم بالتجارب التنموية الناجحة سواء تعلق الأمر بالبلدان الأوروبية الغربية أو بالبلدان الأسيوية

[1] Ibid, p.94

الصاعدة. هذه الأخيرة التي من ضمنها من كان في نفس المستوى من التأخر مع الجزائر، قبيل ما يقارب خمسين سنة. وها هي اليوم من ضمن القوى الاقتصادية التي استطاعت أن تحقق وتنجز ما عجزت عنه الجزائر مع ما تتوفر عليه من إمكانات وعوامل النمو ومحفزات التنمية. الأمر يتعلق بكوريا الجنوبية التي كانت تتوفر فقط على دخل فردي خام (BIP) لا يتعدى 3 مليارات دولار، وهو نفسه الدخل الذي كانت تحرزه الجزائر في نفس الفترة أي الستينيات من القرن الماضي.

لكن في حدود 2011، أصبحت الجزائر تتوفر على 195 مليار دولار كدخل فردي خام، في حين حققت كوريا الجنوبية ما يفوق 1.200 مليار دولار ويعلق صاحب هذه المقارنة، أنها مقارنة مجحفة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كوريا الجنوبية لم تكن تتوفر على الموارد الطبيعية الهائلة التي كانت تتمتع بها الجزائر.[1]

ما يهمنا أمام هذه الوضعية التي تشير إلى التفاوت الكبير في مخرجات التنمية بين بلد لا يملك سوى ما يقدم له من مساعدات خارجية وبلد يملك كافة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية والإقلاع، هو في الحقيقة يدخل ضمن أهمية التعليم بشكل عام والتعليم العالي على الخصوص بما يدره من معارف وخبرات وما يخلقه من ثروة بشرية ومصادر متنوعة للثروة– التراكم والنمو. في هذا السياق كانت كوريا الجنوبية وهي تقف على نفس الخط مع الجزائر، قد اختارت نموذجا في التنمية قائما على المعرفة والرأسمال البشري وزاوجت بين البحث العلمي والتنمية إلى جانب نمط التسيير العقلاني على كافة المستويات، في حين اختارت الجزائر طريقا آخر، وتبنت إستراتيجية مغايرة تماما، أوعلى الأقل، إستراتيجية لم تكن قمة على المعرفة والعلم والتسيير العقلاني.

بالرغم من أن الخطاب التنموي الرسمي، كان دوما يقحم الجامعة كفاعل مباشر في المشروع التنموي. وهو ما يمكن أن نلمسه من جملة المخططات التنموية التي اعتمدتها الجزائر على امتداد فترة زمنية معتبرة، والتي أريد للجامعة أن تلعب فيها الدور الفاعل، المتمثل في تهيئة الإطارات وتخريج الطاقات وتوفير الكفاءات، خصوصا في المجال التقني. استجابة لمتطلبات سوق العمل وسد الفراغ الذي خلفه ذهاب المعمرين، في مجال التسيير والإدارة. كما أريد للجامعة في البدايات الأولى من بعث مشروع التنمية القائمة على خيار التصنيع، أن تلعب دورالحامل المعرفي، من خلال محاولة توجيه الخطاب الأكاديمي المنتج من قبل الفاعلين في حقل العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع، في الاتجاه الذي يبرر هذا الخيار ويضفي عليه نوع من الشرعية. ولهذا

[1] Abdelhak LAMIRI,la décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de léco algérienne, Ed, CHHIHAB 2013 ,p17.

الغرض تم تعبئة الجامعة بكل مفاعلها. وتحقيقا لهذا المسعى تم إطلاق سياسة الإصلاح الجامعة (التعليم العالي) عام 1971، كعنوان لإجراءات التعريب والجزأرة والديمقراطية.

أمام النتائج التي آلت إليها كل تجربة من هاتين التجربتين: كوريا الجنوبية والجزائر، وهي نتائج موسومة بالنجاح والتفوق في الأولى وبينما كانت مخيبة للآمال ومربكة في الثانية، وبالأخص لما تتعرف على السبب الذي قد لا يختلف فيه اثنان. نقول بكل قناعة انه لا يمكن بأي حال توقع نجاح جهود ومساعي أي دولة مهما كانت في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب نظام أكاديمي من شأنه إشراك المؤسسة الجامعية ومراكز البحث والتخطيط في صياغة الخطط ووضع السياسات الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية على غرار ما يحدث في المؤسسات الجامعية الغربية واليابانية، أين أصبحت الجامعة فعلا بمثابة المحرك الحقيقي المولد للنمو الاقتصادي وتفعيل آليات ومحفزات وعوامل التنمية .

إن من الوظائف الأساسية اليوم للجامعة إن لم نقل الوظيفة الرئيسية بين الوظائف، هي الأخذ على عاتقها نقل المجتمع ومرافقته عبر مراحل الرقي والتطور، أي الاضطلاع بعملية التنمية بإشاعة الثقافة العلمية وتوعية الأفراد وتنمية مهاراتهم، وإعداد الكفاءات العلمية المتخصصة. هذه الوظيفة لا يمكن أن تؤديها جامعة دون دعم ولا إسناد من قبل الدولة، ومؤسسات القطاع العام والخاص، فضمان التمويل والدعم المادي اللوجيستيكي هوالذي يحرك عملية البحث العلمي في شقه التطبيقي بالخصوص، الأمر الذي يساعد على تفكير المشاكل والصعوبات التي تواجهها القطاعات المجتمعية الأخرى، ومن ثم إيجاد الحلول لها، وبالتالي الحفاظ على ديمومة واستمرارية الإنتاج وترقيته داخل مؤسسات هذه القطاعات. ولهذا الغرض بالذات فإن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، أي الأساتذة بمختلف رتبهم ودرجاتهم العلمية وبالخصوص منهم من يمتلك مواهب وقدرات يشكلون في العادة مجموعات استشارية لدى القطاعات الإنتاجية المحيطة بالجامعة، فضلا عن تنشيطهم لفعل البحث الجامعة الرامي الى الاكتشاف المعرفي والابتكار التكنولوجي وتحديد مجالات استخدامها في المجتمع، هذا ما يجعل الجامعة بالفعل مؤسسة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يحصل اليوم، في البلدان المتقدمة والدول المتطورة، بل إن هذا التوجه في إدراك وتصور حقيقة ادوار ووظائف الجامعة لدى هؤلاء بدأ مع بروز أولى ثمار النهضة الأوروبية وصعود نمط التفكير العقلاني القائم على العلم واستيعاب المعرفة في توجيه حركة وصيرورة المجتمع بما يضمن دوما تحقيق التنمية والتطور أكثر، ويكسبه قوة تنافسية بين القوى الكبرى والصاعدة.

وفقا لهذا الهدف دوما وحرصا على بلوغه تسعى مختلف البلدان اليوم إلى إصلاح أنظمتها التعليمية وتحاول باستمرار تصويب وتقويم مناهجها وبرامجها وتحيين سياساتها في البحث العلمي والتطوير المعرفي. قرأنا في هذا الصدد ضمن مقال لـ Bradley.SMITH[1] شارك به في نقاش بجامعة السوربون **Sorbonne** على هامش الإضرابات التي نظمت ضد إصلاحات الجامعة الفرنسية آنذاك: "هناك تحولا يحدث تحت أنظارنا في العديد من البلدان، بما فيهم فرنسا، يتعلق بإصلاح أنظمة التعليم العالي مستلهما (الإصلاح) مباشرة وبقدر متفاوت من "النموذج الأمريكي". إن مسار بولونيا bologne الذي بعث 1999، قد وضع ستة وأربعون (46) بلدا أوروبيا على هذا الطريق، وفي هذا الإطار جاء إصلاح فرنسا حاليا لنظامها الجامعي بالخصوص ضمن القانون المتعلق بحريات ومسؤوليات الجامعات، 10 أوت 2007. المسمى بقانون (L R U).

حري بنا أن نتساءل عن فحوى و مضمون ما سمي بمسعى أو مسار "بولونيا" le processus de Bologne حول الجامعة أوالنظام الجامعي بشكل عام والذي استنفر المجتمع العلمي والدوائر الأكاديمية وربما أطرافا رسمية بأوروبا.

إن هذا المسار الذي جمع حوالي 400 رئيس جامعة أوروبية التقو ببولونيا بتاريخ 18 سبتمبر 1988 المصادف لذكرى القرن التاسع لتأسيس أقدم جامعة في التاريخ الحديث[2] وضع الأسس لما سمي بميثاق الجامعة. أي نص تأسيسي يثبت ويضبط تعريفا جامعا للجامعة وتحدد مكانتها ووظائفها في المجتمع. وفي هذا الإطار جاء تعريف الجامعة ضمن الافتتاحية: "أنها مؤسسة مستقلة، تنتج وتنقل الثقافة من خلال البحث والتعليم"[3] و يواصل النص التأسيسي بالتدقيق في أن "مستقبل الإنسانية مرهون بشكل كبير بالتنمية الثقافية، العلمية والتقنية، التي تتشكل في مراكز الثقافة المعرفة والبحث التي أصبحت جامعات حقيقية..."[4].

إن أهم عبرة يمكننا أن نستلهمها من مسار "بولونيا" وميثاق الجامعة الأوروبية، هي أن أوروبا في مسعاها ومسيرتها نحو الاتحاد والتوحد وبحثها عن الاستقراء والتفوق، لم يحدث أبدا أن غيبت التربية بشكل عام والجامعة على وجه الخصوص، كانت الجامعة ومؤسسات التربية والتعليم وكافة مراكز الإشباع العلمي والمعرفي والثقافي، مدعوة دوما من اجل الانخراط والمساهمة في مهمة البناء. إذا كان هذا هو الشأن بالنسبة للجامعة في أوروبا وهي ما عليه من تقدم وتطور ورقي في

[1] - Bradley.SMITH, « le modèle américain des universités : change we can't bélière, in Paris 15 mai 2009.

[2] -Djamel GUERID, l'université dans la société du savoir in savoir et société en Algérie, cread, Alger 2012,p 24.

[3] – Ibid,p25

[4] - Ibid.

كافة المجالات، فما بالنا نحن في العالم الثالث؟ أليست أوروبا والغرب بشكل عام قبلتنا ومرجعيتنا في مزاعم التحديث وادعاءات التنمية؟ أليست من نقتني منه أساليب الحياة وقيم الاستهلاك وأنماط العيش واللباس؟ حري بنا أن صح هذا أن نستلهم من أوروبا ومن صدى حدودها أنماط التفكير والعمل. وأن نستنسخ عنها نظرتها ورؤيتها لأهمية الجامعة ونظام التعليم في استيعاب الماضي وبناء الحاضر واستشراف المستقبل.

إن الإصلاح الجامعي الذي افرزه مسار "بولونيا" في أوروبا وشرع في وضع معالمه على مستوى جميع الأنظمة الجامعية في هذه البلدان، إنما جاء لوضع حد للخلل الذي لوحظ على مستوى أداء الجامعة في عالم تغير ومستمر في التغير أوبالأحرى في أوروبا تغيرت بشكل عميق في حين مازالت الجامعة كما كانت عليه. أن جامعة القرن التاسع عشر وجدت لتلبية الطلبات التي طرحها المجتمع الصناعي، إنها ليست مؤهلة لان تستجيب لطلبات مجتمع المعرفة في القرن الواحد والعشرون(21). ومن هنا أصبح لزاما إصلاح حال الجامعة وإخراجها من عزلتها وتكييفها مع متطلبات العالم كما هو عليه وتمكينها من استدراك تأخرها.

1-5 التعليم العالي والتنمية في الجزائر:

المستقرئ لتاريخ التعليم العالي وتطوره في الجزائر، إنطلاقا من المراحل الأولى للاستقلال، سوف يقف بدون شك على حقيقة ربما يتفق بشأنها الكثير إن لم نقل كل المهتمين والمنشغلين بالموضوع. تتمثل هذه الحقيقة في الإرتباط الوثيق والتلازم الدائم بين هذا القطاع (التعليم العالي) وبين الإشكالية الكبرى التي فرضت نفسها لتحدي جديد أمام السلطة الجزائرية ألا وهي إشكالية "التنمية" التي اعتبرت بمثابة المعركة الثانية (معركة البناء والتشييد) وسميت أيضا بالثورة التي من شانها تحقق التحرر الاقتصادي واستكمال مشروع الاستقلال الشامل والقضاء على التبعبية بكل صورها. وقبل هذا وذلك، هي نضال آخر من أجل الخروج بالجزائرمن الوضعية الكارثية التي ورثها الإستعمار، بعد سنين طويلة من السلب والنهب والتفقير والتهميش. وضمن التوجهات السياسية التي تبنتها الجزائر في هذا الإطار، جاء الاهتمام والتركيز على التعليم عموما، والتعليم العالي بشكل خاص، باعتباره القطاع القادر على حمل مشروع التنمية ومرافقة مسعى البناء والتطوير، من خلال تخريجه للإطارات والكفاءات المؤهلة لقيادة التنمية. لكن قبل البدء في تعبئة هذا القطاع والاستثمار في مخرجاته لصالح المشروع التنموي، كان لزاما على السلطة الجزائرية أن تبذل الجهود والمساعي لتصفية ما تبقى من الاستعمارعن الهيكل الأكاديمي الجامعي، الذي بقى خاضعا من الناحية التنظيمية والبيداغوجية ومن حيث المناهج والبرامج إلى النظام الأكاديمي

للمتربول. بالرغم من أنه أصبح تحت وصاية الدولة الجزائرية، منذ الخامس من جويلية 1962 وبالضبط تحت سلطة وزارة التربية الوطنية. وهو الانشغال الذي حرك السلطة الجزائرية الجديدة ابتدءا من 1965 نحو تجسيد إرادتها في احتواء المجال الأكاديمي واسترجاع المؤسسة الجامعية وتكسير الأسس الإيديولوجية، التي كانت تقوم عليها الممارسة الأكاديمية الموروثة. الأسس التي كانت تعتبر بعيدة كل البعد عن المستوى العقائدي الذي يقوم عليه واقع الجزائر المستقلة[1]. بل الأسس والمرتكزات الإيديولوجية التي لم تكن تسمح بإقحام الجامعة الجزائرية التي مازالت على النموذج الفرنسي، ضمن التوجهات السياسية الكبرى لدولة تطمح الى بناء الاشتراكية.[2]

وبفضل إيديولوجية شعبوية لا تؤمن بأي حق في التمايز والاختلاف والمعارضة، وتدفع دفعا نحو إفشال كافة الفاعلين الاجتماعيين للواقع السياسي الجديد، أصبح الحقل الأكاديمي والهيكل الجامعي خاضعا للخط الإيديولوجي والاختيارات المتبناة، بعد أن تم احتواء قوى المعارضة بالخصوص في الوسط الطلابي، وهو ما يشير إليه مضمون الفقرة التالية من خطاب الرئيس هواري بومدين في العاشر من أكتوبر 1969 بمناسبة افتتاح مؤتمر اتحادية عمال التربية والثقافة: "هناك ثورة في هذه البلاد ومن العار أن يبقى إخواننا الطلبة في معزل عنها، وعليهم أن يشرعوا في تنظيم شؤونهم بعقد مؤتمرهم وتكوين اتحادهم ، فهناك سلطة ثورية في البلاد لا تريد منهم إلا المشاركة في تطبيق سياستها الاشتراكية، وهناك حزب واحد لابد أيضا من العمل ضمن صفوفه على أساس وحدته وبدأ الرجوع إلى القاعدة ،فبدون تنظيم الطلبة سيبقى هؤلاء بعيدين كل البعد عن هذه المعركة الشعبية التاريخية".[3]

مضمون هذه الفقرة من الخطاب السياسي للسلطة الجزائرية، يؤكد الإرادة القوية والإصرار على تجنيد الحقل الأكاديمي والمؤسسة الجامعية بكل فعالياتها وفاعليها كأدوات للدعاية والترويج والتعبئة الجماهيرية حول المشروع الوطني الاختيارات الإيديولوجية، قبل الانطلاق في تهيئة وتعزيز وتوسيع البنية القاعدية للجامعة الجزائرية لتكون المؤسسة الرائدة والدافعة لصيرورة التنمية ومسار التطور والقاعدة الامدادية للمشروع التصنيعي الذي سوف يبعث عما قريب.

---

1 سعيد سبعون، السوسيولوجيا الأكاديمية و المشروع التنموي في جانبه التصنيعي في الجزائر، رسالة ماجيستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1997–1998، ص. 85

2 Mohamed. Ghalamallah, l'Université algérienne de la réforme de 1971 à la réforme LMD In repenser l'université 26-27Mai 2012, El Arak .Alger 2014, P 39

3 سعيد سبعون، المرجع السابق، ص.86

إن ضرورة إصلاح التعليم العالي بالرغم من أنها قناعة كانت قائمة قبل 1965 ،بل قبل الحصول على الاستقلال وذلك ضمن برنامج طرابلس ،لكنها لم تبرز بإلحاح ولم تتجسد عبر إجراءات ملموسة الاحتلال الفترة الممتدة بين 1965– 1971 الفترة التي طرحت ضرورة تكوين إطارات سامية وكفاءات عالية بوتيرة مستعجلة لتدارك النقص المسجل آنذاك على مستوى المؤسسات التعليمية والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهو ما دفع الدولة إلى اعتماد سياسة التخطيط المركزي ،بهدف توحيد الجهود وبلوغ الأهداف المسطرة في آجال قصيرة.

وفي إطار هذه السياسة تم اعتماد المخطط الثلاثي الأول 1967–1969 ،الذي كان عنوانا لبحث سياسة التوازن الجهوي وديمقراطية التعليم ، وفي سياق تطبيق هذه السياسة وتجسيدها ثم إنشاء مؤسستين للتعليم العالي: الأولى جامعة وهران والثانية جامعة قسنطينة.

أما عن الأهداف التي سطرت لهذا المخطط فهي:

– زيادة أعداد الطلبة والمتخرجين بما يناسب حاجات الجزائر من الإطارات .

– توجيه الطلبة إلى مجالات التكوين التي تحتاجها التنمية.

– لا مركزية شبكة قطاع التعليم العالي وذلك بتخصيص الجامعات حسب متطلبات التنمية والتوازن الجهوي مع إضافة هاتين المؤسستين الجامعيتين، ارتفع عدد الطلبة المسجلين في السنة الدراسية 1967/1966 بنسبة بلغت 174,42 %[1] عما كان عليه في السنة الدراسية التي سبقت، إذ بلغ 7478طالبا وطالبة، ثم قفز هذا العدد إلى 12243 طالبا في السنة الدراسية 1970/1969، الأمر الذي تسبب في عجز هياكل الاستقبال، لكن السلطة سرعان ما استدركت هذا العجز حينما دفعت وزارة الدفاع الوطني إلى التنازل عن بعض ثكناتها لاستغلالها كهياكل جامعية جديدة لاستقبال الطلبة ،لكن بالرغم من ارتفاع أعداد المتخرجين من الإطارات إلا أن الجامعة لم تستطع تغطية الطلب المتزايد على هذه الأخيرة في سوق العمل. و بقي عجز مسجل على مستوى تلبية حاجيات الكثير من القطاعات الاقتصادية، وعليه اضطرت السلطة السياسية في البلاد، إلى فكرة الإصلاح الشامل والعميق لقطاع التعليم العالي. إصلاحا يمس الهياكل والبرامج. وهي الفكرة التي تؤكد فعلا أهمية الدور الحاسم الذي يجب على الجامعة أن تضطلع به ضمن الثورة الثلاثية(الصناعية، الزراعية، الثقافية). هذا الدور الذي لم يكن في تصور الفاعل السياسي بالأمر الممكن، إن لم يكن هناك إعادة النظر في النظام الدراسي وفي الهياكل التي تتولى مهمة التدريس

1 مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962–1980)ديوان المطبوعات الجامعية،

والتوجيه. وفي هذا السياق تم تصور طبيعة الجامعة التي بإمكانها أن تستجيب للأهداف الشعبية، وهذه قطيعة مع الطابع النخبوي الذي كانت تتميز به هذه الجامعة قبل الإصلاحات.

ضمن هذا التطلع تم أحداث وزارة التعليم العالي سنة 1970 وهي السنة التي شرع فيها تنفيذ المخططين بالرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني(1974-1977) وعليه سوف يتماشى الإصلاح مع الأهداف التي تضمنها هذين المخططين في التنمية. ويبقى الغرض الأول هو الإسراع في تكوين وتخريج أكبر عدد من الإطارات الوطنية المؤهلة بأقل تكلفة. وذلك بتوفيرأربع نقاط أساسية هي: الديمقراطية، التعريب،الجزارة. وكذا تثمين التوجه العلمي والتكنولوجي، من خلال تكوين الطلاب القادرين على استيعاب مجموعة الأفكار العلمية والتقنية الضرورية لإنشاء الصناعات الثقيلة.[1] هذا التوجه الأخير بالخصوص تم تجسيده من خلال إنشاء العديد من الجامعات المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا عبر الوطن، نذكر منها:

جامعة العلوم والتكنولوجيا، هواري بومدين في العاصمة، جامعة عنابة، جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا **U.S.T.O**، جامعة باتنة، جامعة البليدة، جامعة تيزي وزو..

أما على صعيد نظام الدراسة تم إحداث ودراسات ما بعد التخرج في فبراير 1976، وإدخال شعب جديدة تستجيب لمتطلبات القطاع الاقتصادي.[2]

وهنا بالضبط نلمح الارتباط العضوي بين نمط التنمية المتبنى من قبل السلطة الجزائرية والقائم على الخيار التصنيعي وبين الأسس والمرتكزات والأهداف التي وجه إليها نظام التعليم العالي في الجزائر. هذا الأخير أصبح ملزما في تصور القائمين على الإصلاح أن يساير وينقاد في الخط التنموي الاقتصادي." إن توسع مؤسسات التعليم لابد أن يكون في طليعة النمو الوطني.."[3]

هكذا تم أدراك ضرورة إصلاح التعليم بشكل عام والتعليم العالي على الخصوص من قبل الهيئة الأمريكية ADL التي كلفت بتحضير دراسة حول المخطط الاستراتيجي الذي سوف يسمح بتلبيته على أحسن وجه ممكن لحاجيات الجزائر، من حاملي دبلوم في المستوى ما بعد الثانوي خلال عشر سنوات مقبلة. إذن الإستراتيجية التي سوف تترتب عن هذه الدراسة الجانبية تستعمل طابعا تقنويا يستجيب للمتطلبات التي طرحها الخيار التنموي، الذي يضع الاقتصادي فوق جميع الاعتبارات، بل الاقتصادي هو الذي سوف يحدد الفلسفة التي يقوم عليها النظام التربوي عموما

---

1 عمر صخري ومرايمي،نقلا عن شهرزاد زغيب ووفاء تنقوت" التعليم العالي والتنمية بين الاقتراب النظري والواقع ،حالة الجزائر "المستقبل العربي الجزائر ،إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2013،ص64.

2 نفس المرجع.

3 نقلا عن سعيد سبعون، مرجع سبق ذكره،ص112

ويضبط الرؤية التي تقود توجهات التعليم العالي وترسم للجامعة آفاقها. وبالتالي سوف لن يكون جهاز التربية والتعليم تابع ومنقادا لجهاز الإنتاج فقط، وإنما سيصبح هو في حد ذاته منظور أليه وتصور على أنه جهاز إنتاج، يخضع لمعايير الفعالية المردودية في معناها وبعدها الاقتصادي.[1]

إن الأفكار القاعدية التي أسفرت عليها الندوات الوطنية التي تناولت موضوع "التكوين والتنمية" التي انعقدت في نوفمبر 1968، جانفي1970، ثم مارس1971، والتي جمعت المكونين ومستخدمين اليد العاملة المؤهلة، سوف تشكل الأساس المذهبي لكل المشاريع التي سوف تبع فيما بعد والآخر يتعلق بمعاهد التكنولوجيا، إصلاح التعليم العالي والمدرسة الأساسية المتعددة التقنيات، وضمن هذا التصور ستعتبر الجامعة كوحدة إنتاج مثل أي مصنع بحيث من انطلاق من مادة أولية خام (الطلبة) يتم تصنيع سلطة أو بضاعة (إطارات).[2]

أسفرت سلسلة الندوات الوطنية السالفة الذكر عن انعقاد ملتقى دولي حول إصلاح تعليم العلوم الاجتماعية، جرت وقائعه بالجزائر بين 19و23 أفريل 1971، وخصصت أشغاله لمعالجة جانب جد مهم من جوانب التعليم العالي وفرع أساسي من فروع المصفوفة المعرفية الجامعية ألا وهي العلوم الاجتماعية، وبالرغم من أن الهدف من عقد هدا الملتقى هو البحث عن الآليات البيداغوجية التي من شانها أن تعطي الفعالية للعلوم الاجتماعية وربطها بالديناميكية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وإقحامها ضمن المسعى التنموي، وهو ما جاء على لسان وزير التعليم العالي آنذاك في معرض اقتحامه لأشغال الملتقى حيث قال:" إن موضوع المناقشة الكبرى التي تبدأ اليوم..هو بنظر في تعليم العلوم الاجتماعية وإدراجها في التنمية." اتضح جليا سواء على مستوى الخطاب الرسمي للسلطة المشرفة على مسارالإصلاح أوعلى مستوى الكثير من القراءات الإعلامية والتحاليل العلمية التي تناولت مضمون الكلمة الافتتاحية للملتقى أومضامين الجلسات والمناقشات والتوصيات التي خرج بها أن الأمر لم يكن متعلقا بإدخال إصلاحات بيداغوجية على دائرة العلوم الاجتماعية بالرغم من أنه كان واردا، إنما يتعلق بمحاولة تكييف العلوم الاجتماعية من حيث برامجها ومناهجها بما يتوافق ويتماشى مع الغاية الكبرى في تكوين الانسان القادر على تنمية بلده وخلق ثروات جديدة لصالح الجميع[3].

---

[1] –Djamel Guerid, L’université dans le société du savoir In savoir et société en Algerie, Cread, Alger 2012,P :37

[2] - Ibid, p.38

[3] سعيد سبعون، مرجع سبق ذكره

1-6 عناصر إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

أ- ديموقراطية التعليم العالي:

تجسدت سياسة ديموقراطية التعليم العالي في الجزائر ضمن ثلاثة مبادئ :

- توفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري حاصل على شهادة الباكالوريا، ويرغب في مواصلة الدراسة في إحدى المؤسسات التابعة للتعليم العالي.
- مراعاة مبدأ التوازن الجهوي في إنشاء وإقامة هياكل التعليم العالي عبر كافة جهات الوطن، بغرض إتاحة فرص متكافئة لكل أبناء الجزائر.
- تقديم المنح الدراسية للطلبة، مع ضمان الإطعام والإقامة الجامعية للطلبة القاطنين بعيدا عن الجامعة، وتوفير النقل الجامعي، وغيرها من الخدمات.

ضمن هذا المسعى الديموقراطي حرست الدولة على أن تشمل هذه السياسة الجنسين معا، فبدلت مزيدا من الجهود في تقريب المؤسسات التعليمية أكثر وتمكين الإناث من الإلتحاق بالجامعات ومواصلة تعليمهن على قدم المساواة مع الذكور.

بفضل هذه السياسة التي لم تكن ممكنة لولا الأموال والموارد التي توفرها صادرات المحروقات استطاعت الجزائر أن تكسب رهان التعليم العالي، لكن على مستوى الكم فقط. حيث باتت تتوفر على شبكة واسعة من المؤسسات الجامعية بلغت سنة 2010 ما يناهز 77 مؤسسة للتعليم العالي بين جامعة ومركز جامعي ومدرسة عليا ومعهد وطني، موزعة على 43 ولاية. لكن الإشكالية التي باتت مطروحة أمام الجزائر اليوم في ظل هذا الكم الهائل هي كيف يمكن ضمان منصاب شغل للأعداد الهائلة من الخريجين الحاملين لشهادات، في سوق العمل الذي تبين أنه غير قادر على الإستجابة لطلبات التوظيف المتزايدة من قبل الخريجين في كافة التخصصات. وهو ما تدل عليه النسب الكبيرة من البطالين في صفوف حاملي الشهادات الجامعية بالمقارنة مع غيرهم من المستويات التعليمية.

هذا راجع بالدرجة الأولى حسب الكثير من الخبراء والمحللين، إلى المنطق السياسي الذي مازال يهيمن بقراراته على الجانب العلمي والتقني. إذ يعتقد أن خيار ديموقراطية التعليم وتوسيع شبكة المؤسسات الجامعية بهذا الشكل، هو في الواقع خيار ايديولوجي، نابع من رؤية سياسوية، مسكونة بهاجس الكم والأرقام. وليس خيارا علميا نابعا من رؤية استراتيجية مؤسّسة على المعرفة والخبرة والإستشراف. صحيح أنّ هذا الكم من المنجزات وهذا العدد الهائل من الخريجين والإطارات، مكسب حقيقي ومؤشر يضاف إلى باقي مؤشرات التنمية البشرية في منطق برنامج الأمم المتحدة

للتنمية PNUD. وكان من الممكن لهذا الكم أن يخدم التنمية الإقتصادية ومسار التطور الاجتماعي للجزائر ويساهم في خلق النمو، لو بدلت الجهود نفسها وسخرت الإعتمادات نفسها أوعلى الأقل جزء منها، في سياسة خلق ودعم وترقية المؤسسة الإقتصادية الوطنية المنتجة. لتكون سوقا عارضا للعمل والشغل، يستوعب الخريجين الجامعيين ويدمجهم ضمن حركية الإنتاج الوطني.

ب- الجزأرة: تدخل هذه السياسة ضمن مسعى الجزائر نحو الإستيلاء على الهيكل الأكاديمي وتحرير المؤسسة الجامعية من كل ما هو أجنبي خصوصا إذا كان هذا الأجنبي من بقايا الكولون أوالمعمرين الفرنسيين. وهذا قصد جعل التعليم العالي جزائريا في محتواه وأساليبه، أي في البرامج والمناهج. وأيضا أهدافه التي يجب أن تتماشى والواقع الجزائري. وتم إدراك وتصور جزأرة التعليم العالي في النقاط التالية:

- إضفاء الصبغة الجزائرية على نظام التعليم العالي من حيث برامجه ومناهجه، وتجنب قدر الإمكان الإستعانة بالأجانب، إلاّ للضرورة.
- جزأرة إطارات التعليم العالي من أساتذة وإداريين بصورة تدريجية، وفتح المجال شيئا فشيئا أمام الكفاءة الوطنية .

- وضع استراتيجية للتعليم العالي وفق ما يقتضيه واقع البلاد وتطلعاتها المستقبلية، وطبقا لما يخدم التنمية ويدعم الإستقلال الإقتصادي. وفي هذا الإطار تكثفت جهود الدولة الجزائرية مند الإستقلال في تكييف مقررات وبرامج التعليم على مستوى كافة المستويات والأطوار، مع مقومات الشخصية الجزائرية ومتطلبات التنمية واحتياجات البلاد من الإطارات والكفاءات المؤهلة لمرافقة المشروع التصنيعي .

ج- التّعريب: شكل هذا المبدأ هاجسا للسلطة الجزائرية مند الاستقلال. وفرض وجوده على كافة النقاشات الدائرة حول التعليم مهما كان مستواه. ولهذا فهو يعد في مقدمة المبادئ التي قام عليها التعليم العالي في الجزائر وتمحورت عليها إجراءات الإصلاح الجامعي التي شرع فيها ابتداء من 1971. أدرك التعريب على أنه مبدءا يدعم مقومات الشخصية الجزائرية ومعنى من معاني الحرية والإستقلال الذي طالما طمح إليه الشعب الجزائري. لقد أدركت السلطة في الجزائر أن التعريب حتى وإن كان مطلبا ملحا وضرورة لا بد منها لإقحام مؤسسات التعليم وعلى رأسها الجامعة، في التنمية. إلا أنه لا يمكن تحقيقه في الآجال القريبة بل هو عملية ممتدة على المدى الطويل. عملية تتطلب حسب ميثاق الجزائر، تهيئة وإعداد الطاقات التي سوف تستلم مهام التدريس والإدارة

على مستوى مؤسسات قطاع التعليم، و بالخصوص منها التعليم العالي الأمر يتعلق بإعطاء فرص لأكبر عدد ممكن من الجزائريين للإلتحاق بمقاعد الدراسة في كل المستويات."التعليم الشامل هو هدف مستعجل... لكن تعريب التعليم عمل طويل المدى ومهمة من أهم المهام، لأنها تتطلب وسائل ثقافية عصرية، لا يمكن أن تتم في ظل التسرع."[1]

إستطاعت مسألة التعريب أن تحتل الصدارة ضمن إنشغال القيادة الجديدة للدولة الجزائرية بعد 1965، وأعتبرت مطلبا ملحا وضروريا لإستكمال عناصر السيادة الوطنية. إنها قضية من قضايا الدولة على حد تعبير الرئيس هواري بومدين، الذي تساءل هو الآخر عن الكيفيات الواجب استعمالها للوصول إلى الهدف في أسرع وقت.[2] هذا على مستوى القناعة التي كان يحملها الجانب الرسمي الجزائري، والتي لم يتوانى في التعبير عنها والتصريح بها ضمن خطاباته. أما على المستوى العملي الإجرائي، كان لا بد من انتظار بداية الثمانينات أين تمّ فعلا تقرير تعريب العلوم الإجتماعية.

د- اعتماد نظام ل.م.د: النظام التعليمي العالي الذي بدأت الجزائر في إدخاله على المنظومة الجامعية بشكل تدريجي منذ الموسم الجامعي2005/2004، وذلك في إطار محاولة تكييف الجامعة والتعليم العالي مع السياق الدولي، من جهة. وربط المؤسسة الجامعية من حيث مخرجاتها بسوق العمل وجعلها في علاقة متواصلة ودائمة مع المحيط الخارجي بكافة مؤسساته الإقتصادية والاجتماعية والخدماتية. وضمن هذا التحول الجديد، يفترض من الجامعة أن تلعب الدور المركزي في تفعيل آليات التنمية ودعم مسار التطور باعتبارها فضاءا لإنتاج المعرفة وترقيتها، المعرفة التي تعد اليوم عصب التنمية الشاملة وقاعدة الإقلاع الإقتصادي.

كلّ هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطة السياسية تدخل ضمن محاولة تكييف الجامعة، حتى تقوم بالأدوار المطلوبة منها في المسعى التنموي ومسار التطورالإجتماعي. وإعطاء الطابع العملي لنظام التعليم العالي، من أجل الإستجابة لمتطلبات التنمية وفق الرؤية و التصور اللّذين تأسست عليهما.

1 ميثاق الجزائر؛ نقلا عن سعيد سبعون، مرجع سبق ذكره، ص. 145

2 خطاب الرئيس هواري بومدين: نقلا عن سعيد سبعون، نفس المرجع، ص.145

2- النخبة الجامعية

2-1 السياق الدلالي:

- **لغويا :** مفردة النخبة مشتقة من نخب وإنتخب، ينتخب، انتخابا و يقال: نخب الرجل الشيئ نخبا وإنتخبه أي اختاره انتقاه بمعنى الانتخاب والانتقاء. بينما عرف ابن منظور النخبة في قاموس لسان العرب بأنها اشتقت من نخب وإنتخب الشيء بمعنى إختاره نخبة القوم هم خيارهم إصطفى الشيء بمعنى إختاره و إستخلصه[1]، كما أن هناك من يرى بأن مفردة" الصفوة "هي نفسها كلمة" النخبة "و الصفوة مشتقة من صفا، يصفو، صفوا .و يقال: صفا فلأن القدر بمعنى أخد وإستخلص ما فيها، والمصطفى هوالمختار والصفي هو النقي من كل شيء. الذي يعني قطف و (Ex-legree) فإنها مشتقة من الأصل اللاتيني Elite أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة النخبة إختار وجمع. ويميز قاموس اللغة الفرنسية الواسع الاستخدام بين معنيين من معاني كلمة " نخبة"Elite ، الأمر يتعلق بأشخاص يعتبرون الأكثر أهمية أوشهرة أوحظوة، ضمن مجموعة معينة من جهة، ومن جهة أخرى أولئك الذين لإعتبارات أولأخرى يحتلون الصف الأول ضمن مجموعة ما. في كلتا الحالتين، نحن أمام فئة صغيرة أوضيقة نسبيا من أفراد يتميزون بشكل أوبآخر عن أولئك الذين لا ينتمون إلى النخبة، والذين يمثلون في المقابل الجمهور أوالعامة من الناسLa masse.[2]

- **إصطلاحا:** يرى" توماس بوتومور "أن أقدم إستخدام لكلمة" نخبة "في اللغة الانجليزية وفقا لقاموس أكسفورد كان في سنة 1823 حيث أنه تم توظيف مفهوم" النخبة" (Elite) في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم إتسع هذا المفهوم للدلالة عن الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية العليا أو المراتب العليا من (النبالة)[3].

أما سوسيولوجيا، حسب المعجم النقدي لعلم الاجتماع فإن" باريتو "هو الذي أعطى صيتا لمصطلح النخبة فهو يرى بأن النخبة هم أفراد توفرت فيهم شروط التميز و النجاح في إطار نشاط اجتماعي معين و هو يقول في هدا الشأن "... لنضع إذن طبقة من الذين يتمتعون بالمؤشرات الأكثر إرتفاعا في الفرع الذي يؤدون فيه نشاطهم لنعط لهذه الطبقة إسم النخبة.."[4] وعلى هذا الأساس فان النخبة

---

[1] إبن منظور، لسان العرب،ج4/ج6،دار المعارف، القاهرة،ص ص.2468-4374

[2] Jacques.COENEN HUTHER, Sociologie des élites, ARMAND COLIN, Paris, 2004, p.1

2 توم بوتومور، الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماعالسياسي، تر:محمدالجوهري و آخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،دط،1988،ص.25.

[4] ريمون بودونو فرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،بيروت،ط2،2007 ،ص.553 .

هم طبقة متميزة بخصائص نفسية وإجتماعية تبوئها مراكز الطليعة في مجالات إجتماعية وإقتصادية وعلمية وفنية.

2-2 النخبة والمثقفون:

تبرز مكانة النخبة المثقفة في أي مجتمع، باعتبارها مقوما من مقومات نجاحه و تطوره، بما تتمتع به من قدرة على انتاج الأفكار. وحمل قيم الإبداع و التغيير وهي الفئة المعول عليها من قبل المجتمع في بلورة الحلول وايجاد المخارج من الأزمات وتجاوز العقبات. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نرجع إلى فكر مالك بن نبي الذي يركز كثيرا على الدور المحوري للنخبة في المجتمع. إذ يقول أنه "يترتب على النخبة أن تقوم بدورها في بناء المجتمع الجديد، إن عالم الأفكار عندنا يجب أن تبنيه تلك النخبة، تلك هي مهمتها الأساسية.."[1] ومهمة البناء التي يحملها بن نبي للنخبة المثقفة يتوقف نجاحها من فشلها على مستوى الفعالية في منهج التغيير المستخدم من قبل النخبة.

من جهته إدوارد سعيد يرى في النخبة، الفئة الاجتماعية التي تقوم بكافة الأدوار الاجتماعية وعلى رأس هذه الأدوار، إنتاج وإعادة إنتاج الأفكار و الإيديولوجيات. و يركز سعيد كما الشأن بالنسبة لبن نبي على محورية الأفكار ضمن مهام المثقف أوالنخبة المثقفة إذ يحذر من مغبة تحول المثقف إلى مجرد مهني. المثقف يقول إدوارد سعيد: هو فرد في المجتمع له دور علني محدد لا يمكن تصغيره إلى مجرد مهني لا وجود له، أوعضو كفؤ على مجموعة أو بقة ما، لا بهمه سوى أداء مهامه..[2] وفي سياق شجبه وانكاره لفكرة تحول النخبة المثقفة إلى مجرد مهنيين، يستند إدوارد سعيد إلى عمل "راسل جاكوبي" عندما يتحدث عن آخر المثقفين، العنوان الذي أراد من خلاله أن يثبت أن المثقف الأكاديمي قد إختفى نهائيا من الو. م . إ و لم يخلف وراءه سوى مجموعة من الأساتذة الرعاديد ممن تستحود عليهم اللغة الإصطلاحية. ولم يعد المجتمع يعرهم أي اهتمام، وقد حل محلهم جيل تقنيو غرف التدريس، متحفظون لامبالون، مستخدمون لدى لجنة، تواقون إلى إرضاء جهات معينة ...[3]

وهناك مفكر جزائري آخر، عرف عليه اهتمامه بالنخبة المثقفة في العالم العربي الإسلامي وهو محمد أركون. هذا الأخير الذي يذهب أيضا إلى أن المثقف مسؤول وليس مجرد باحث في ميادين المعرفة، "ينبغي على المثقف أن يكون منتجا للبحوث العلمية الناضجة، وأن ينخرط كذلك

---

[1] مالك بن نبي ، من أجل التغيير، دار الفكر المعاصر،2000، ص.22

[2] إدوارد سعيد، صور المثقف، تر:غسان غصن،النهار للنشر ش.م .ل بيروت،1996، صص27..28

[3] نبيل حليلو وطارق مخدان، "دور النخبة المثقفة في المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع07 ، سبتمبر 2013 ص.ص. 173-204

في الهموم العامة لمجتمعه، خصوصا إذا كان المجتمع يعاني من مشاكل حارقة كالمجتمع العربي الإسلامي.."[1]

تتنوع النخب وتتمايز حسب تنوع ميادين وقطاعات الواقع الاجتماعي وتمايز الأنشطة الإنسانية. ففي كل قطاع من القطاعات، هناك فئة يمكنها أن تتميز وتتفوق وتنال الرفعة والحظوة، بما حباها الله من مؤهلات واستعدادات، وما استطاعت أن تكتسبته من معارف وخبرات طوال مسارها في التعلم والتكوين. وعليه نتحدث عادة عن: النخبة السياسية، النخبة الثقافية، النخبة العسكرية، النخبة الدينية، النخبة الرياضية، النخبة الإقتصادية، النخبة العلمية.. وغيرها. أما من حيث الخصائص فعادة ما تشير الأعمال المهتمة بموضوع النخبة أو النخب في الجمع إلى ثلاثة منها[2]: الإنسجام من حيث السن والتنشئة و المنحدرات، الوحدة والقلة.

2-3 نظريات النخبة:

تقسم النظريات التي تناولت النخبة عادة إلى ثلاثة نظريات[3]:

- **النظرية القائمة على السلطة:** أي النظرية التي يرى أصحابها أن لفظة النخبة تطلق عادة على الفئة من الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول إلى سدة الحكم باعتبارهم تفوقوا في الصراع الدائر دوما بين الأفراد والجماعات.
- **النظرية القائمة على أساس أخلاقي قيمي:** و هي النظرية الوفية للنظرة الفلسفية الكلاسيكية الأفلاطونية والأرسطية، التي تعتبر أن هناك مزايا و مؤهلات ذاتية تميز فئة معينة تجعل منها نخبة، وتؤهلها لممارسة الحكم. وما يميز بالتحديد هذه الفئة حسب تصور "كارل مانهايم"هو قدرتها على خلق وتجسيد قيم جديدة، تعبر عن المجتمع الجديد وتعمل في نفس الوقت على توجيهه. ما يجعل منها أمرا حتميا للمجتمع.
- **النظرية الوظيفية:** التي تركز على أدوار الفاعلين الاجتماعيين داخل النخب التي يرغبون الإنتماء إليها، وكيف يتمكن من الإنتماء إليها حتى ولو لم يكن منها.هذا الإنتماء الذي يفرض بالضرورة الإنتماء إلى الحقل العام الذي توجد فيه النخبة. بمعنى أنه حتى يمكن لشخص ما أن يصبح ضمن نخبة مثقفة جامعية مثلا، يجب أن ينتمي أولا إلى مجال الفكر والثقافة الجامعية.

---

[1] محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد،تر: هاشم صالح،المؤسسة الوطنية للكتاب،1993، ص.4.

[2] فرجي إياد، نظرية النخبة، مجلة الحوار المتمدن،العدد 2878، السنة 2010

[3] نفس المرجع.

2-4 النخبة في نظريات التنمية[1]:

عند ظهورها بع الحرب العالمية الثانية، تأثرت نظريات التنمية بشكل واضح بنظرية النخبة بالنظر إلى أنها تسمح بدراسة المجتمع المتخلف انطلاقا من دراسة الفرد الذي يعد العامل المحايد الساسي للتنمية، دون إدماج هذا الفرد في نطاقه الاجتماعي والسياسي، مما يسمح تجنب التعرض إلى قضايا جوهرية، مثل طبيعة هذه التنمية، و ما هي الفئات الاجتماعية التي ستستفيد حقا منها؟ قدمت النظريات الغربية، التنمية في البلدان المتخلفة على أنها عملية تحديث مكثف من أعلى، بمعنى عن طريق النخبة التي تتكون عادة في البلاد المتخلفة من ثلاثة عناصر:

- **النخبة السياسية:** تزعم النظريات الغربية في أن التحديث هو من أوجد شروط التنمية في البلدان المتخلفة، في إشارة إلى المصانع والمنشآت القاعدية وغيرها. كما كان عاملا في تشكل ونشأة نخبة من الأهالي بجانب قرينتها من الأوروبيين، تتولى تسيير وإدارة القطاعات الحديثة. هذه النخبة من الأهالي استطاعت مع مرور الوقت أن تهيمن على النخبة التقليدية من كبار ملاك الأرض والتجار وبعض رجال الثقافة التقليدية بسبب تحول السلطة إلى المدينة وبفضل الممارسات السياسية للأحزاب. واستطاعت أن تتولى توجيه وقيادة الحركات الوطنية والسياسية وتحولت إلى نخبة سياسية، تولت قيادة المجتمع المستعمر بفتح الميم في مناهضته وحربه ضد القوة الإستعمارية. بعد الإستقلال وبفضل الشرعية التي اكتسبتها هذه النخبة في الكفاح، نجحت في فرض برنامجها السياسي والاقتصادي مستغلة في ذلك أوضاع الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه الاستعمار.

- **النخبة المثقفة أوالمثقفون:** لا يمكن لأي تنمية أن تتحقق إلاّ في ظل التربية الحديثة والعلم والفئه المتشبعة بهذين العنصرين، تعتبر بدون منازع الفئة القادرة على إدارة وتطبيق البرامج وتنفيد المخططات التنموية ووضع السياسات التطويرية موضع العمل. وإذا كانت هذه الفئة هي فئة المثقفين، فإنّ المثقف إذن هو ذلك العنصر المستقل المحايد التقدمي الذي يأخذ على عاتقه تطبيق التنمية بتقنيات اجتماعية،اقتصادية، محايدة للخروج من التخلف.

- **النخبة الصناعية:**

النخبة التي يحظى باهتمام أكثر ضمن قاموس النظريات الغربية للتنمية، باعتبار أن التنمية هي في الأساس حلاّ و مخرجا من التخلف، وهذا الأخير في نظر أصحاب هذه النظريات هو مشكل تقني بالدرجة الأولى إن لم نقل بشكل مطلق.أي راجع في الأساس إلى غياب التكنولوجيا

[1] رشيد ميموني، التنمية في نظريات التنمية، مقال غير منشور.

ونقص في رؤوس الأموال. وعليه ينبغي بناء قاعدة صناعية من شأنها أن تكون دعامة وركيزة للتنمية. وهذا لن يتم إلاّ بفضل نخبة صناعية ينبغي تكوينها ودعمها. بمعنى فئة من رجال أعمال أقوياء يتولون مهمة تطوير القطاع الصناعي بفضل تحويل التكنولوجيا من منشئها في البلدان المتقدمة نحو البلدان المتخلفة.

2-5 الأستاذ الجامعي باعتباره عنصرا في النخبة الجامعية

بالرغم من أن الكلمة لا تمثل أي غموض أو إبهام من حيث مدلولها اللغوي، إذ الجميع سواء في الوسط الأكاديمي المثقف أوفي الأوساط العامة، متفقون على معنى واحد تشير إليه العبارة. أوعلى الأقل هذا هو اعتقادنا. إلا أنه من باب عدم ترك أي لبس قد يتسلل إلى ذهن القارئ، والتزاما منا بمبدأ الوضوح والدقة في ضبط المصطلحات والمفاهيم، سيما لما يتعلق الأمر بالبحوث الاجتماعية مثل هذا الذي نحن بصدده. تعين علينا ولو من باب التأكيد أن نستعرض بعض التعريفات التي نرى أنها فعلا أعطت للكلمة المدلول الذي تختزنه عندما يتم تداولها و استخدامها ضمن الخطاب الشفوي والمكتوب على الصعيد الإعلامي والعلمي. من هذا المنطلق نقول أن لفظ "**الأستاذ**" يشير إلى ذلك المثقف الذي ارتبط ظهوره تاريخيا بالجامعة كمؤسسة علمانية حديثة، المكان الذي يمارس فيه العقل نشاطه، والموقع المؤسساتي بامتياز بالنسبة للمثقف، كما قال "بارسونز"[1] **PARSONS**. جاء تعريف الأستاذ بأنه: " ذلك الشخص الذي يشترك مع طلابه في تحقيق النمو الذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة "[2] ويشترط في هذا الشخص باعتباره يشغل مركزا هاما في المؤسسة الجامعية أن يكون على قدر رفيع من التأهيل العلمي والبيداغوجي، تعكس بالفعل حقيقة الشهادات التي حازها نظير الدراسات العليا التي زاولها، وربما الأبحاث المعمقة التي أنجزها طوال فترة التكوين (ليسانس، ماجيستر والدكتوراه..). يفترض من الأستاذ الجامعي التي يتوفر على هذه المؤهلات وتلقى هذا النوع من التكوين أن يضطلع بمهام التدريس والإشراف والتأطير والبحث العلمي. وهي المهام التي تحدد حقيقته ويتعرف بها وتعطيه هويته سواء داخل الجامعة أوفي المجتمع بشكل عام.

يطلق على الأستاذ الجامعي في بعض الجامعات إسم"عضو هيئة التدريس" التي تعتبر من أهم مدخلات التعليم الجامعي، وأهم عناصر الكفاية والجودة فيه. والطاقة التي تشتغل في أداء الوظائف والأدوار التي تناط بالجامعة كمؤسسة قائدة، رائدة ومخبر لتجديد وتطوير المعارف التي

---

[1] جيرار ليكلرك: سوسيولوجيا المثقفين، تر: جورج كتوره، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008 ، ص. 44

[2] إجلال محمد سري . مرجع سابق. ص 129

من دونها لن يتسنى لأي مجتمع أن يتقدم ويزدهر. إن وظائف ومهام الأستاذ الجامعي في الحقيقة لا تخرج عن طبيعة المهام والأدوار التي يلقيها أي مجتمع على عاتق الجامعة التي أنشأها. الأمر يتعلق بالوظائف التقليدية المعروفة منذ القدم والتي لازمت المؤسسة الجامعية في بداياتها الأولى ثم في تطورها عبر التاريخ. أو بالوظائف والأدوار المستجدة التي فرضتها التحولات المجتمعية نحو عالم يتميز أكثر من أي وقت مضى بالنزعة نحو تنصيب المعرفة العلمية سيدة للموقف والتطور التكنولوجي والكثافة المعلوماتية الضابط الموجه لأي مسعى نحو إثبات الذات وحضورها ضمن المجتمعات التاريخية التي تتوفر على مستوى مقبول من القدرة على إعادة إنتاج ذاتها بذاتها كما يقول "ألان تورين".

إذن نستطيع القول أن وظائف الأستاذ الجامعي تتحدد وتتضح مباشرة بمجرد انتمائه وانخراطه والتحاقه بالمؤسسة التي يشتغل فيها، أي الجامعة. يؤديها بكل التزام وفق ما يمليه الواجب الأخلاقي والقانون المنظم، داخل الحرم الجامعي أوخارجه. نقول هذا بالنظر إلى كون بعض الوظائف قد يؤديها الأستاذ من خارج الجامعة، سواء تعلق الأمر بوظيفة البحث العلمي الأساسي الموجه لإنتاج المعارف وتطويرها أوالبحث التطبيقي الموجه لمعالجة المشاكل وخدمة السياسات العامة والإصلاح الإجتماعي.أو القيام بمهام متعلقة بتقديم الإستشارة والخبرة لمختلف المؤسسات المحتاجة اليها. وفي ما يلي نستعرض ولو بشيئ من الإيجاز لمختلف وظائف ومهام الأستاذ الجامعي . لكن قبل المضي في الحديث عن وظائف الأستاذ الجامعي، دعنا نذكر بحقيقة ربما يغفل الكثير عنها لما يتعلق الأمر بالجامعة وكل العناصر التي تدور في فلكها. وهي أنه يجب أن نفرق بين الجامعة كفكرة لازمت تقريبا كافة المجتمعات أو بالأحرى الحضارات الإنسانية عبر التاريخ كما سبق أنرأينا. وفي هذه الحالة تكون الجامعة هي الجامعة نفسها بالرغم من تعدد واختلاف الأطر الاجتماعية، أي المجتمعات التي تنتمي اليها. وبين الجامعة كمؤسسة أوجدها مجتمع بعينه لخدمة أهدافه وتطلعاته في الرقي والتطور. وفي هذه الحالة تصبح الجامعة، جامعات تختلف وتتنوع بلحسب اختلاف وتنوع المجتمعات التي أوجدتها.

أثرنا هذه الحقيقة أو لنقل الملاحظة لأن الوظائف والأدوار التي يفترض من الجامعة ومن خلالها الأستاذ الجامعي القيام بها، منها ما هو مرتبط بالجامعة من حيث كونها فكرة وبالأستاذ من حيث كونه رجلا مثقفا مرتبطا بها. وهي الوظائف التي يلتزم هذا الأخير بتأديتها بعيدا عن كل الإعتبارات القانونية والتنظيمية والمهنية. انما الواجب الأخلاقي أو"أخلاقية الإعتقاد الراسخ" كما يقول "**ماكس فيبر**" عندما أراد أن يشير إلى تلك الروح التي يمتلكها المثقف وتقوده عادة إلى

الإلتزام بأدواره كمثقف واعي بمسؤوليته تجاه المجتمع الذي ينتمي اليه.[1] هذه الروح فقط هي التي تمليها عليه، بحكم ما يتوفر عليه من معرفة ودراية في علم من العلوم أوفن من الفنون أوغيرها من الصنائع التي يتحتم عليه نقلها للآخرين من بني جنسه لتعميم الخير والمنفعة واتقاء الشر. وهناك وظائف استحدثت مع تحول الجامعة من كونها فكرة مجردة إلى مؤسسة من ضمن الكثير من المؤسسات التي استحدثها المجتمع ليستجيب من خلالها لمتطلباته ويحقق بها أهدافه وغاياته، ضمن السياق التاريخي الذي يتواجد فيه. ولهذا فهي وظائف يحددها المجتمع للجامعة أولا، باعتبارها مؤسسته، و للأستاذ ثانيا باعتباره موظفه في هذه المؤسسة.

ضمن علاقة قائمة على اعتبارات تنظيمية قانونية ومهنيه. انطلاقا من هذه الملاحظة يمكننا القول أن الوظائف التي نسميها عادة بالتقليدية والتي لازمت الجامعة في طورها كفكرة، هي الوظائف نفسها التي مازالت الجامعة كمؤسسة حديثة متمسكة بها لكن ضمن توجه برغماتي أكثر يستجيب لمقتضيات التطور ومطالب المجتمع ضمن مسعاه نحو التنمية الشاملة. الأمر يتعلق بوظائف: التعليم أوالتدريس وما ارتبط به من مهام بيداغوجية، البحث العلمي المستهدف انتاج المعرفة العلمية حول الواقع. وفي الأخير كنتيجة منطقية خدمة المجتمع وتنميته وتطويره. وهي المهام أوالوظائف التي تتطلب مؤهلات يجب أن يتوفر عليها الأستاذ، مؤهلات علمية بالدرجة الأولى متمثلة في الشهادات والألقاب التي أحرزها طوال مشواره التعليمي، في التدرج وما بعد التدرج (الليسانس،الماجيستير، الدكتوراه..) وما اليها من الشهادات التي تخوله شغل منصب الأستاذ في المؤسسة الجامعية ومن ثم القيام بمهامه البيداغوجية. مؤهلات معرفية ومنهجية تجعله يتولى هذه المهام ويقوم بهذه الأدوار على أحسن وجه بروح المرشد والمربي القدير. وتمكنه من أن يكون حقيقة الفاعل المركزي والعنصر الحاسم ضمن عناصر المكون الجامعي. الذي في استطاعته أن يجسد في الواقع شعار الجامعة في خدمة المجتمع. من خلال انحيازه الدائم واللامشروط للشأن العام والتزامه اللامحدود بهموم مجتمعه والقضايا الكبرى والمسائل المصيرية لأمته.

[1] Redha . MALEK ; tradition et Révolution, le véritable enjeu, Ed,BOUCHAINE, Alger,1991,p.163

الفصل الرابع

التنمية: أصل الفكرة و دلالة المفهوم

1- التنمية مضمون من مضامين فكرة التقدم.

1-1 عصر النهضة

1-2 عصر الأنوار

1-3 الثورة الصناعية

1-4 الفلسفة الوضعية

1-5 التطورية الداروينية

1-6 الجدلية المادية

2- التنمية معتقد متجدر في النموذج المعرفي الغربي

3- التنمية فكرة متجدرة في الفكر الإقتصادي الغربي

3-1 الفكر التجاري

3-2 الفكر الطبيعي

3-3 الإتجاه الكلاسيكي

3-4 الإتجاه النيوكلاسيكي

3-5 الفكر الكينزي

تمهيد:

بعد الاطلاع والقراءة بشيء من التحليل والنظر في الكثير مما كتب حول التنمية عبر كل أزمنتها زمن الانبعاث والرواج، مرورا بأزمنة الفشل الإخفاق والتأزم، إلى زمن النقد والمراجعة وإعادة النظر الذي انتهى في غالب الأحيان إلى مواقف الرفض النسبي أحيانا والمطلق أحيانا أخرى إزاء التنمية. خلصنا من خلال كل هذا إلى استنتاج هو بالنسبة لنا اليوم قناعة مفادها: أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هناك تنمية غير مموقعة ثقافيا ولا منغرسة في سياق تاريخي معين. لا سيما إذا تكلمنا عن التنمية كمسار تحول اجتماعي شامل يتضمن مشاريع، سياسات، استراتيجيات تعتمد في إحداث قطيعة مع واقع يوصف بالتخلف نحو واقع حداثي متقدم. وهو الشأن بالنسبة للتنمية التي نحن بصددها. إذ لم نعثر ونسمع عن تنمية أخرى هذا شأنها وهذه التزاماتها في تاريخ الإنسانية، إلا التنمية التي أوحى بها النظام الغربي وتمخضت بها ثقافته وجاد بها فكره وتطورت في خضم مساره التاريخي الحافل بالإبداع والإنجازات، ثم وردت من خلال علماءه وساسته وجنوده إلى كل بقعة من باقي العالم الذي وصف وحكم عليه بالتخلف.

من هذا المنطلق، سوف نحاول في هذا الفصل أن نعيد هذه الفكرة إلى محاضنها الفكرية الأولى، أين تبلورت كرؤية وتمثل لإحدى أنجع الطرق في التقدم.

1- التنمية مضمون من مضامين فكرة التقدم

إن التنمية فكرة، مفهومها، ومشروعا واستراتيجية عمل، تجد أصلها ومبررها الأول ضمن الإشكالية التاريخية الكبرى التي ظلت ومازالت الشغل الشاغل للفكر الإنساني على مر العصور والأجيال ألا وهي إشكالية التقدم / التخلف.

جاءت فكرة التنمية أولا وأخيراً لتجيب عن السؤال: كيف نحقق التقدم ؟

وهو السؤال المحوري الذي يتضمن في نفس الوقت كيف يتم تجاوز التخلف؟

ومن منطق معرفي مؤداه أن تصور الإجابة أو الحل يقوم أساساً على تصور الإشكال، يمكننا أن نقول أن أي تفكير يريد أن يتناول التنمية بشكل علمي منهجي، حري بصاحبه أن يعرج أولا وقبل كل شيء على فكرة التقدم. كيف نشأت الفكرة وتطورت عبر التاريخ. ثم ما هو الفهم أوالتطور الأخير الذي أخذته الفكرة والذي استندت إليه في تصور التخلف ومن ثم التنمية.

يجمع فلاسفة ومؤرخي الفكر على أن التقدم فكرة حديثة نسبيا. بمعنى" أنه لم يقم حتى العهد الحديث من صاغ فكرة شاملة تقول بالتقدم الإنساني عبر التاريخ من الماضي البعيد امتدادا إلى المستقبل اللاّ محدود ثم تدعو إلى الانسياق في مجراه "[1].

إذا رجعنا إلى قاموس "**أكسفورد**" للغة الإنجليزية وجدنا أن أول استعمال لكلمة (Progress) بمعنى السياق أوالحركة يعود إلى القرن الخامس عشر وأنها لم تتخذ معنى السير نحو ما هو أحسن قبل أوائل القرن السابع عشر. إشارة إلى بعض التغيرات التي طرأت على المصطلح من جراء التحولات والتقلبات الفكرية التي حصلت بين القرن الخامس عشر والسابع عشر.

وفي قاموس"**روبير**" للغة الفرنسية, نجد أن أول استعمال للفظة Progrès بمعنى التقدم يعود إلى عام 1532.

أما في اللغة العربية فلا توجد لفظة التقدم لا في القرآن الكريم ولا في مجموعات الحديث ولا في كتب الفقه والكلام والفلسفة والعلم, ولا حتى في المعاجم اللغوية الاصطلاحية، الشيء المؤكد هو أن هناك ألفاظ عديدة استخدمها العرب والمسلمون تطابق معانيها المعنى المتضمن في لفظة التقدم[2]. بناء على هذه المعطيات اتضح بالنسبة لمعظم المفكرين والعلماء المحدثين أن التقدم، لفظاً ومعنى يرتبط بالدرجة الأولى بتاريخ الفكرالغربي الحديث. وبالتالي فإذا أردنا تتبع تطورها فإن الأمر يتطلب استعادة هذا التاريخ بكامله وهو ما لا يمكننا القيام به في هذا المجال. فكل ما نستطيع القيام به هو الإشارة إلى التحولات الكبرى والمعالم الفكرية البارزة التي مهدت وأعطت الدفع لظهور وتبلور فكرة التقدم.

بالنسبة للتحولات الكبرى، فالأمر يتعلق بـ:

1-1 عصر النهضة : تلك الحركة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي لاحت في ربوع أوروبا الغربية، لم تولّد هذه النهضة فكرة التقدم كما نعرفها اليوم وإنما مهدت لها. وذلك بما أنتجته من تحولات أساسية في الفكر الإنسان , لم يكن لهذه الفكرة أن تنشأ وتتبلور بدونها.

من أهمها:

– التحول من النظرة الأزلية والأبدية المتعالية للكون إلى الكون ذاته. ومن هذا التحول أحرزت الطبيعة استقلالا ذاتياً، سمح بالدعوة إلى إمكانية كشف أسرارها وقوانينها.

---

1 قسطنطين زريق، في معركة الحضارة، دراسة في ماهية الحضارة و أحوالها في الواقع الحضاري دار العلم للملايينن ط4 بيروت1981، ص.122

[2] فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث،المؤسسة العربية للدلااسات والنشر، بيروت، د.س، ص.26

– الانعطاف أوبالأحرى الانحراف عن التوجه الذي كان شبه مطلقاً نحو الله مبدع الكون ومصدر الواقع والحقيقة، وعن محاولة معرفة ذاته وصفاته وتقصي أوامره ونواهيه، إلى الاهتمام بشؤون الإنسان الذي بدأ أيضاً كالطبيعة يحرز قدراً من القيمة الذاتية يجعله حرياً بالعناية لذاته. ومن هنا معنى من معاني النزعة الإنسانية التي التصقت بالنهضة "والتي كرست إلى أبعد الحدود رؤية مركزية للإنسان, تجعله كغاية للتقدم ومحور الوجود وكل القيم ومركز العالم"[1].

– تحول من تبعية العقل للوحي في إدراك الحقيقة إلى استقلاله وانفراده كأداة وسبيلاً موثوقاً به في فهم الطبيعة ومعالجة قضايا الإنسان. إن هذه التحولات الهامة والحاسمة في أشكال التفكير الإنساني والرؤى والتصورات الكلية, لم تكن حاسمة كل الحسم ولم تذهب إلى المدى أو الحد الذي ستذهب إليه وتبلغه في العصور اللاحقة.

إن النهضة كانت تمثل ثورة على المفاهيم الوسيطية. لكنها لم تتخلى عن هذه المفاهيم بشكل مطلق فالإيمان بالمشيئة والإرادة الإلهية ظل قائماً. والتعليل التاريخي الأوغسطيني لم يختف من أذهان مفكري تلك الحقبة اختفاءً تاماً. يضاف إلى ذلك, أن النهضة كانت بالرغم مما أفرزته من تحولات وقد نسميها ثورات معرفية في الفهم والتفكير، إلا أنها" كانت تنطوي على نزعة مناقضة لفكرة التقدم المستمر"[2]. والسبب في ذلك على أكبر تقدير يعود إلى إعجاب رواد هذه النهضة الفائق بالأدب الكلاسيكي اليوناني والروماني ودعوتهم إلى إحيائه واحتدائه وهي فكرة جديرة بالإشارة, حيث "أن فكرة النهضة مؤسسة على دعوة إلى الأصول اليونانية والرومانية القديمة من فوق العصور الوسطى، لكنها عودة مستقبلية تنبع من إلزامات الحاضر وشروطه واحتياجاته التاريخية، بدلالة التقدم المستقبلي وليست استعادة ماضية تهدف إلى تبرير الجديد باسم القديم وبالتالي الحفاظ على القديم والتقليدي، واستيعاب الجديد وفق مقاييسه ومنطقه"[3]. كما هو الحال اليوم مع التيارات الفكرية العربية الداعية إلى التراث والأصول.

إن دعوة النهضة الأوربية للعودة هي دعوة لاستعادة صاحية واعية للجوانب الإنسانية العميقة التي كانت تطبع العصور القديمة وفق رؤية عقلانية، تهدف إلى إبراز المكونات الإنسانية في الماضي لوضعها في سياق نهظوي جديد."رافقت هذه العودة إلى الأصول على الصعيد الفكري والأدبي والفني بعودة مشابهة على الصعيد الديني، عودة إلى بدايات المسيحية ومنابعها الأولى،

[1] E. GARIN : Moyen Age et Renaissance, GAllimard, Paris 1969, P 93

[2] H. VIDRINE : Les philosophies de la Renaissance, P.U.F, Paris, 1971, P .81

[3] نور الدين حاطوم:تاريخ أوروبا في العصر الوسيط, دار الفكر، دمشق، 1982, ص 37.

تحمل نفس المضمون وذات الدلالات العقلانية والمستقبلية"[1]. وهي العودة التي برزت معالمها أكثر مع حركة الإصلاح الديني.

ومن بين التحولات التي أعطت الدفع لفكرة التقدم والتي تضمنتها حركة النهضة أوعصر النهضة الأوروبي ضمن إفرازاتها وانعكاساتها الممتدة في المكان والزمان، نجد الدعوة إلى انتهاج العلم سبيلاً إلى المعرفة والخير والسعادة الإنسانية. لاحت بواق هذه الدعوة الصريحة في القرن السابع عشر. وهي دعوة قامت أساساً على فكرة ثبات قوانين الطبيعة وقدرة العقل الإنساني على اكتشافها. الفكرة التي أكّدها على الخصوص،"**فرنسيس بيكون**" F.BICON و"**رنييه ديكارت**" .R DESCART. أبرزت هذه الدعوة، أهمية العلم بوجهيه النظري والاختباري، في مسعى التقدم البشري. وعليه شدد "بيكون" على النهج الاستقرائي الاختباري وعلى الفائدة العملية المستمدة من العلم في توفير قدرة الإنسان وسعادته.

صاحبت هذه الدعوة الصريحة إلى انتهاج العلم سبيلاً للمعرفة وتحقيق سعادة الإنسان حركة من الفتوحات والاكتشافات الجغرافية الجديدة. ثم انتعاش التجارة وانتشار المخترعات وغير ذلك من التطورات التي أخذت تشد من عزيمة الإنسان الغربي وتبث فيه روح التفاؤل، وأوحت إليه بامكانية الإمتداد والتوسع عبر المكان والزمن بفضل التقدم الذي سيحققه في مجال العلم والمعرفة.

إلاّ أن فكرة التقدم ظلت إلى ذلك الحين محصورة في هذا الميدان العلمي ولم تتسع لتتناول الحياة البشرية بجميع جوانبها. إلا أن هذه التحولات وعصرالنهضة بصفة عامة عملت على فتح مسارات وتطلعات جديدة أمام الإنسان الغربي، أدت فيما أدت إليه, إلى نضوج فكرة التقدم وامتدادها في الأزمنة الموالية. وعلى الخصوص عند ما أطلق عليه بعصر التنوير.

1-2 عصر الأنوار: العصر الذي بلغت فيه ثقة الإنسان الغربي بذاته وبقدرته على إمتلاك المعرفة وبقدرة هذه المعرفة على تحقيق خيره ذروتها، في هذه الذروة نضجت فكرة التقدم وصيغت صياغة شاملة وأصبحت بمثابة السمة والخاصية الأساسية للفكر الأوربي الغربي في ذلك العصر والعصور التي تلته إلى يومنا هذا.

على أساس هذه الفكرة التقدمية التي أصبحت ناضجة ومكتملة، بدأ العمل واقترحت عدة مشاريع للإصلاح الاجتماعي والسلام العالمي. وتميز هذا العصر بأفكار الفلاسفة الموسوعيين وسواهم ممن دعوا إلى الإصلاح عن طريق تبديل الشرائع والنظم والدساتير، على ضوء العقل ومن أجل

[1] نفس المرجع، ص.37

الأجيال القادمة. وهو السياق الذي يقول بشأنه "**ديدرو**"، أحد كبار التنويريين ومحرر الموسوعة الشهيرة: "أن الاجيال القادمة هي للفيلسوف كالعالم الآخر لرجل الدين"[1]. ولا يخفى ما لهذه النظرة المستقبلية بتطلع من علاقة بفكرة التقدم المستمر على امتداد الأزمنة والأجيال بفعل التطور العقلي والجهد الإنساني. وهو ما يبين من جهة أخرى أهمية الجهود التي بذلت من قبل فلاسفة ومفكري التنوير، في تكريس الاتجاه العقلاني في النظر إلى الشؤون الإنسانية وسبل معالجتها، أومن حيث تعليل التاريخ تعليلا طبيعيا أواجتماعيا ووضعهم للصورة الكاملة للتطور البشري عبر مراحل معينة من التقدم العقلي، تقود حتما إلى الاكتمال التام في المستقبل.

إن هذه الروح التفاؤلية المنبثقة عن الإيمان شبه المطلق، بقدرة الإنسان على تدبير شؤونه والتحكم في مصيره وخلق وتحقيق سعادته، كانت من بواعث الثورة الفرنسية وامتدادها إلى أصقاع أوروبا، حيث حملت هذا الإيمان وبثته في صفوف الشعوب الغربية. وهوالحدث الذي استغله "**دوي كوندورسيه** "D.CONDORSIER عام 1793 في إخراج مخطط للوحة تاريخية لتقدم العقل الإنساني. أين صاغ فكرة **التقدم** بوضوح، وعبر بجرأة فائقة عن الإيمان بالعقل قائلا في مقدمته: "هذا هو مقصد الكتاب الذي وضعته". وستكون نتيجته استنادا إلى الاستنتاج العقلي وإلى الوقائع، أن الطبيعة لم تضع حدودا لاكتمال الملكات الإنسانية، وأن اكتمالية الإنسان هي حقا غير محدود، وأن تقدم هذه الاكتمالية الذي غدا من الآن مستقلا عن أية قوة، قد ترغب في إيقافه. لا يحده أي حد غير دوام هذه الكرة التي ألقتنا الطبيعة عليها"[2].

أما في ألمانيا، فهناك كذلك جيل من المفكرين ساهم في بلورة وصياغة وتشكيل فكرة التقدم وبعض للرؤية التقدمية بأساليب مباشرة وغير مباشرة من أمثال هؤلاء المفكرين نذكر:" **ليبنتز**" LEIBNIZ الذي اعتبر هذا العالم المؤلف من وحدات صغرى أومونادات، أفضل عالم ممكن. ثم "**إمانوئيل كانط**" E.KANT، الذي لم يعن بفكرة التقدم عناية مباشرة، لأن اهتمامه كان منصبا على تحرياته الميتافيزيقية والأخلاقية. ولكنه تعرض لها في أواخر حياته، وبناها على أساس مفهومه للقوانين السارية في الطبيعة وفي العالم الإنساني. تلك القوانين التي لا يمكن في نظره أن يكون لها معنى، إلا إذا اتجهت إلى تحقيق الإمكانات المغروسة في الطبيعة وفي الإنسان نحوالخير والكمال. وجاء بعده بل وفي زمنه بالضبط تلميذه "**يوهن هردر**". Y.HERDER، الذي استعرض في كتابه أفكارا عن فلسفة تاريخ التطور البشري، مبينا تقدمها الواحدة بعد الأخرى نحو الأحسن

1 قسطنين زريق، المرجع السابق، ص.131

[2] نفس المرجع، ص.132

بتجاوز الحتمية الساذجة لدى سابقيه من التنويريين وطارحا للمرة الأولى قضية تحديد معايير التقدم ومقياس التحسن.

ولم يكن عصر التنوير غائبا في إنجلترا. إلا أن هذه الأخيرة لها شأن في ميدان آخر في الفترة الممتدة بين المنتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، وهو الميدان العملي الصناعي. حيث يتجلى التحول الثالث ضمن هذا السياقن الأمر يتعلق بـ:

1-3 الثورة الصناعية: المنعطف التاريخي الذي فتح للإنسان الغربي آفاقا جديدة، سواء من حيث إمكانات تحسين أحواله المعيشية واتباع رغباته، أو من حيث إثبات قدراته على الطبيعة وانطلاقه من هذه القدرات لمد وجوده وأثره على العالم، للاستيلاء على الموارد، والأسواق، والتحكم بالشعوب الضعيفة واستغلال هذا كله في سبيل سيادته وثرائه. وهنا جانب مهم من جوانب العلاقة التي تربط الثورة الصناعية بظاهرة الاستعمار التاريخية. حيث كانت للثورة الصناعية وما أفرزته من تطور تقني أثرا مباشرا في النموالاقتصادي والتراكم المادي السلعي الذي مهّد شيئا فشيئا لفكرة التوسع التي تجسدت عبر طريق الإستعمار.

أشار إلى هذه العلاقة "**سيرج لتوش**" SERGE.LATOUCHE، حين قال في تحليله للعامل الصناعي الذي ظل دوما القاعدة التي تقوم عليها عمليات التنمية في العالم الثالث: "إن الكولونيالية وليدة الحركة التصنيعية"[1]. وقد زاد من حدة الأثر الإيجابي للثورة الصناعية في أوربا الغربية بالدرجة الأولى ارتباطها بثورات أخرى زراعية اقتصادية، سياسية، إدارية. وقد استند تقدم الصناعة على التقدم العلمي والتقني. لقد حولت هذه الثورة حجرة الحياة في البلدان الصناعية اليوم وجعلتها في الوقت ذاته في موقع السيادة في العالم المعاصر.

ويلاحظ أن التسابق على السيادة الاقتصادية في العالم اليوم، يستند إلى مزيد من التقدم الصناعي. فالبلدان الأكثر تصنيعا تستطيع أن تحتل مكان السيادة في الاقتصاد العالمي. وفضلا عن هذا المظهر ذي البعد العالمي، فإن الثورة الصناعية حققت في داخل البلدان التي قامت فيها تحولات، ابتداء من المهن التقليدية التي تطورت بفعل العامل التقني الذي بفضله تحققت الزيادة في الإنتاج. الشيء الذي انعكس مباشرة على مستوى المعيشة وحياة السكان التي أصبحت تقسم بالمتعة والرفاه المادي والاجتماعي بالرغم من النمو الديموغرافي الذي حدث في تلك البلدان آنذاك وكان عاملا من عوامل نموها وتطورها.

[1] SERGE. LATOUCHE : L'occidentalisation du monde, Ed, LA DECOUVERTE, PARIS, 1989, p.24.

إن النجاح الباهر الذي حققته أوروبا من خلال الثورة الصناعية، أوهم الكثير من بلدان العالم الثالث والدول المتخلفة بعدها أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية لا يقوم ويستحيل الوصول إليه إلا عن طريق التنمية الصناعية، وهو في الحقيقة تصور واعتقاد وقناعة نقلتها إليهم الأوساط الغربية المفكرة التي هي ذاتها أصبحت تفهم التقدم على هذا المنوال. بمعنى أن الثورة الصناعية ومن بين النتائج التي أحدثتها على مستوى الفكر أنها بدأت تحصر فكرة التقدم في الفضاء الاقتصادي القائم على العامل الصناعي وبالتالي يمكن اعتباره معلما ساهم في تحويل وإعادة تشكيل هذه الفكرة حسب منطق التطور الاقتصادي الصناعي.

أما بخصوص المعالم الفكرية التي صاحبت هذه التحولات وعززتها فنذكرمنها:

1-4 الفلسفة الوضعية: التي من خلالها يلقي إلينا "**أوجست كونت**" A. COMTE بنظرية تاريخية، تقدمية، كان لها أثرا واضحا في توجيه مجرى الفكر المعاصر. ينقلنا "**كونت**" عبر هذه النظرية، من التأمل النظري في الحقيقة الجوهرية للكون والتاريخ، إلى مراقبة الإنسان ذاته وتتبع تطور نظرته إلى الأشياء وإدراكه لها. ويسجل في هذا السياق ثلاثة مراحل كبرى، تتجلى في مختلف الحضارات الإنسانية ككل. ورتبها على هذا المنوال: المرحلة اللاهوتية التي ترد الأشياء والوقائع إلى علل الطبيعية الخارقة، ثم المرحلة الميتا فيزيقية أين تنسب العلل إلى قوى مجردة تحل في الأشياء والأحداث ولكن تبقى مستقلة عنها. وأخيرا المرحلة الوضعية التي ينظر فيها إلى الأشياء الأحداث والوقائع، من خلال علاقاتها وترابطها بعضها ببعض. ويتبع فيها البحث سبيل الملاحظة والافتراض والأختبار ثم اكتشاف القوانين. هذه المرحلة التي تقف عندها البشرية المتقدمة اليوم وهي أيضا المرحلة التي ينبغي أن يبلغها القسم المتخلف من النوع البشري في نظر "**كونت**".

من هنا نلاحظ أن الفلسفة الوضعية التي جاء بها "كونت" تؤكد على أن المسار التقدمي للإنسانية ليس مساراً دورياً أو انحدارياً، بل هو مسار يجري حسب قانون المراحل الثلاثة إلى الأمام ومرتبطاً بنمو العلم ومتوجهاً نحو خير الإنسانية.

1-5 التطورية الداروينية: إشارة إلى الدراسات الدقيقة والاختبارات المتقصية التي أجراها عالم الأحياء, "**تشارلز داروين**"، و التي تبين له من خلالها أن الأنواع الحية القائمة في هذا العالم لم تكن كذلك منذ أول وجودها ولا هي ستبقى كذلك في مستقبل الزمن. وإنما قد تطورت خلال الآماد البعيدة من نوع إلى آخر حسب قابليتها للتكيف والقدرة على البقاء. إذن هناك تطور تقدمي في

عالم الأحياء سائر على سنة تنازع البقاء وبقاء الأنسب. ومع أن **داروين** حصر همه في عالم الأحياء الطبيعي, ولم يتقدم به إلى عالم التاريخ الإنساني, فلقد كان من أثره بحوثه التي هزت التفكير الغربي هزاً عنيفاً بعث فكرة التقدم بزخم جديد وإضفاء عليها معنى الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى ومن الضعف إلى القدر ومن الأنقص إلى الأكمل. وجاء"التطوريون" بعده ليجعلوا من هذه النظر أساسا لفلسفة شاملة في الوجود. على رأس هؤلاء، الفيلسوف الإنجليزي"**هربرت سبنسر**"H.SPENCER، الذي جعل مذهب التطور أوالارتقاء في مجال الطبيعيات والأحياء، محورا للمبادئ التي تقوم عليها العلوم كلها، بما فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية. ضمن ما أصبح يعرف بالداروينية الاجتماعية. وكتب في هذا الباب كتابا يستعرض بشكل متتابع هذه المبادئ سماه من"**مبادئ علم الأحياء**" إلى"**مبادئ علم الأخلاق**".

1-6 الجدلية المادية : التي تفسر مجرى الكون والحياة عبر مراحل تاريخية متعاقبة غايتها ونهايتها المجتمع الشيوعي الخير ولقد تبنى ماركس في نظريته هذه حركية جدلية "**هيجل**"، ولكنه رفض مضمونها. فالمضمون عنده – الكائن الفعلي والفاعل ليس العقل الكوني أو الروح المطلقة, وإنما هي المادة المحتوية في ذاتها القدرة على التطور.

فيما يخص المفكرين العرب المحدثين فإنهم نادرا ما يستخدمون مصطلح "**التقدم**" إذ ثمة مصطلحات أخرى مكافئة له تماما من حيث المضمون والمعنى مثل مصطلح "**الترقي**" الذي نجده أوسع انتشارا في القرن العشرين وكذلك مصطلح " **التمدن**" الذي يشير في أغلب الأحيان إلى ما يعبر عنه اليوم " **بالحضارة** ". لكنه يشير في بعض الأحيان إلى ما يفهم عادة من "**التقدم**" حين يجرد من حتمية الحركة الغائية، نحو الأفضل وحين ينطوي على معنى الفعل الحركي، لا الانفعالي السكوني أو الوضع الثابت.

ختاما لكل ما تقدم عرضه، يمكننا القول: أن فكرة **التقدم** تعبر في جوهرها عن مفهوم اجتماعي تاريخي. بمعنى أنها حصيلة عملية اجتماعية تاريخية ذات صلة وثيقة بمفهوم "**التطور**" في الفلسفة "الداروينية" والمتصل بوجه خاص بالكائن البيولوجي الحي، وبمفهوم "**التغير**" الذي يتعلق أساسا بالظواهر الفيزيائية وهو مجرد من كل مضمون أخلاقي، وحتى حين ينقل إلى حقل الظواهر الاجتماعية والتاريخية المتصلة بالطبيعة والقوى الكونية فإنه يظل كذلك خال من كل حكم قيمة.

يمكننا اعتبار **التقدم** مظهرا جزئيا من مظاهر التغيير، لكنه تغير مرتبط بقيمة. وذلك حين يقبض الوعي الإنساني على واقعة من الوقائع ويدرك معنى خاصا لها، يعلق عليه أهمية إنسانية

خاصة للفرد والمجتمع. وهو ما يخلص إليه أحد المفكرين العرب المحدثين إذ يقول: "إن مفهوم التقدم هو بالدرجة الأولى مفهوم معياري أخلاقي وإذا ما جرد من هذا الطابع فإنه لا يبقى لوجوده أي مسوغ، ويصبح مصطلحا "**تغير**" و"**تطور**" قادرين آنذاك على تغطية ما يدل عليه"[1]. نفهم من هذا أن **التقدم** كمفهوم ينطوي على ذاتية نسبية بالمقارنة مع مفهومي التطور والتغير اللذين تحدوهما الموضوعية العلمية، لاسيما وأنهما يصوران حركة الواقع كما هو في أحواله المختلفة الطبيعية أوالاجتماعية. ويعكسان حياذا انفعاليا في التفكير العلمي. في حين أن مفهوم **التقدم** بعيد كل البعد على أن يكون علميا وهو لا يبدو كذلك إلا في الفلسفات "الداروينية " والوضعية "الكونتية" والفلسفة " الماركسية".

وفي سياق التقلبات الاجتماعية والسياسية، وما أفرزته على الساحة الفكرية من تطورات للرؤى والتصورات، لاسيما في المجتمع الغربي، ابتداء من القرن الثامن عشر وما شهده من ثورات علمية وفكرية تمخضت عنها حركة صناعية وصعود تكنولوجي متسارع، في ظل هذه الظروف، شهد مفهوم التقدم عملية إعادة تشكيل، ليأخذ معنى بل معاني ذات صلة قوية بمعالم المجتمع الصناعي الغربي وثقافته "التكنوعلمية". فأصبح حينها يعني الحصول على قدر أكبر من اللذة الدنيوية وحينا آخر يساوي انتشار ديانة إيديولوجيا معينة مع تحقيقها لإنجازات كبرى وسريعة. ويعني بالنسبة للبعض، غزارة الإنتاج الإقتصادي والمادي والتوسع في استغلال مصادر الطبيعة باسم مصلحة الإنسان، الذي أصبح سيد الوجود ومركز الاهتمام. وفهمه آخرون بأنه مزيدا من التحرر من قيود التقاليد... لينتهي في الأخير إلى مفهوم علمي تكنولوجي خالص، في عصر أصبح يعادل ويساوي بين طبيعة العقل وجوهره وبين العلم بالمعنى الحديث للمصطلح. وبالتالي فالتقدم العلمي مرادف للتقدم الإنساني. بمعنى أن الإنسان يساوي العقل يساوي العلم وفقط. في حين أن الإنسان أكبر من ذلك وأبعد وأعمق.

يمكن اعتبار هذا الفهم فهماً خطيراً وصلت إليه العقلية الغربية، تحت سطوة الاتجاه المادي الحسي في رؤية وفهم الأشياء والظواهر وهيمنة العقلانية الاقتصادانية القائمة على منطق التراكم والتوسع.

في ضوء هذا المنطق ومن رحم هذه العقلانية ظهرت وتوالدت معارف الحداثة الغربية كإطار عام استوعب كل محاولات الفهم والتفسير ومن ثم توجيه مسار التغيير والتحول الاجتماعي الذي شهدته المنطقة الأوروبية والعالم الغربي إثر حركة النهضة وما أفرزته من ثورات فكرية, علمية

[1] فهمي جدعان، مرجع سابق، ص.13

توجت بثورة صناعية بلغت آثارها وانعكاساتها الآفاق, ليست آفاق المجتمع الغربي وحده والعالم بأسره وتمثلت معارف الحداثة هذه بصفة عامة في العلوم الاجتماعية.

2- التنمية معتقد متجدر في النموذج المعرفي الغربي:

إذا تأملنا في الأصول الفلسفية لمفهوم "التنمية"، نجده مفهوما مرتبطا بالمرجعية الغربية في رؤية العالم والأشياء. ومؤسسا على نموذج معرفي خاص، تبلور ضمن السياق التاريخي الأوروبي منذ عصر النهضة، وأخذ صورته النهائية مع اكتمال مسلسل التحديث والعلمنة وعلاقتها بالطبيعة. تأسس هذا النموذج المعرفي على مواقف الإنسان الغربي عموما من القضايا الكبرى الثلاثة: الإله، الإنسان والطبيعة.[1]

الإنسان الغربي الأوروبي يعترف بوجود إله، لكن بموجب الرؤية الإلحادية التي هيمنت عليه زمن التأسيس لتصوره، جعلته يحصر هذا الإله في مجال الأحوال الشخصية للأفراد بينما يبقى بعيد ومستعليا عن الشؤون العامة للمجتمع، أين تدخلت الوضعية منصبة إله جديدا ممثلا في العلم وقوانينه التي اعتلت عرش الحكم والتحكم في الطبيعة وموضوعاتها، استنادا لتعاليم العقل باعتباره المصدر الوحيد لأي معرفة في المجتمع. وهكذا أصبح الإقتصاد مجالا خاضعا للمعايير والقيم الإقتصادية الصرفة، كالربح والمنافسة، بعيدا عن كل قيمة أخلاقية.

أما عن الموقف من الطبيعة فإنّ الإنسان الغربي كان وفيا إلى أبعد الحدود لتعاليم ووصايا المعلم الأكبر" ديكارت" الذي دعا هذا الإنسان بالتحديد إلى أن يكون سيدا على الطبيعة يمتلكها بفضل العلم و يحكمها ويتحكم فيها ويخضعها لرغباته ويستغلها لغاياته بفضل العقل والتقنية. وبموجب هذه الدعوة لم يتوانى الغرب منذ بزوغ النهضة وامتلاك أسباب التفوق، في السعي الحثيث نحو الإستغلال المطلق لموارد الطبيعة وثرواتها لم توقفه في ذلك الحدود الجغرافية ولم يعر أدنى اعتبار لحق الشعوب في أراضيها وثرواتها.*

أما عن موقف الإنسان الغربي من الإنسان فهو امتدادا للعلاقتين السابقتين. فبالرغم من صعود النزعة الإنسانية التي رافقت عصر التنوير، أين هيمن تصور جديد للإنسان، قائم على مبدأ الحق الطبيعي والقيم الإنسانية المشتركة، إلا أنّه سرعان ما ظهرت الداروينية الاجتماعية التي

---

1 هشام المكي وآخرون، سؤال التنمية في الوطن العربي، مداخل علمية ورؤى نقدية، ملركز نماء للبحوث والدراسات، ط1 بيروت، 2014، ص.32.

* في إشارة إلى الحركة الإستعمارية و الغزو الذي تم على ثلاثة مراحل متتالية: التحضيرية، التجارية والعسكرية ، كلها كانت حلقات للنهب والسلب والبحث عن المادة باعتبارها ثابتة من ثوابت الغرب، و فتحا لأسواق جديدة.

فاضلت بين الطبيعة والثقافة لتقصي هذه الأخيرة، بدعوى أنها لا تتلاءم مع قوانين الطبيعة التنافسية التي تعطي الغلبة للأقوى. تدعمت الداروينية في رؤيتها هذه برؤية مماثلة قائمة على مفهوم جديد للإنسان صاغه "نيتشه" F.NIETZCHE، يميز فيه بين الإنسان الخارق الذي أخذ مكان الإله بعد موته والإنسان الضعيف. هذه الرؤية التي تزاوجت مع الداروينية الاجتماعية فتمخض عنها رفض ونكران للثقافة والأخلاق، كونهما يجعلان من الإنسان الأشقر مدجنا وخاضعا لسلطة الضعفاء على حد تعبير"نيتشه" ضمن مؤلفه الشهير La Généologie de la morale. مكنت هذه الرؤية أصبحت لعلاقة صراع بين بني البشر. صراع قائم على المصلحة والتنافس ومنتظم حول قيم مادية تعاقدية محكومة بمبدأ المنفعة المشتركة.

إذا ما عدنا لمفهوم التنمية باعتباره مفهوما غربيا بامتياز، بطبيعة الحال سوف نجده "متشبعا في مضامينه ودلالاته ومعانيه الظاهرة والخفية بالقيم التي قام عليها النموذج المعرفي الغربي، فهي تاسست على منطق إقتصادي، مادي محض، قائم على مراكمة الثروات والأرباح لرفع الناتج الخام، يعكس التصور السابق والرؤية التي حملها الإنسان الغربي عن الطبيعة و لعلاقته بها.'ذ تعتبر مصدر خير ينبغي استغلاله مهما كان الثمن ومهما كانت النتائج (استنزاف للموارد وتلويث البيئة)".[1]

3- التنمية فكرة متجدرة في الفكر الاقتصادي الغربي

كانت الثورة الصناعية في بريطانيا والثورة السياسية في فرنسا عهدا أعطى الدفع القوي للاقتصاد السياسي كي يتبلور ويخطو خطواته الحاسمة ليحدث بعد ذلك نقلة نوعية حاسمة في تكوين الفكر الحديث الذي لم يعد يبحث في القوانين الاجتماعية للتطور من باب الفضول كما كان الشأن ربما في أيام ابن خلدون ومنسكيو، بل أصبح ضرورة من أجل إدارة الاقتصاد وفق الرأسمالية كإيديولوجية مهيمنة تحدد كيفية الاستفادة من المعارف العلمية ومنتجاتها وتقوم بتوظيفها بغرض تحقيق أهداف اجتماعية معينة في ظل نظام قيمي ورمزي مميز.

لازم تبلور الاقتصاد السياسي اكتمال انتصار البورجوازية على سلطات الماضي وبدد حركة تعميم العمل الأجير كشكل مهيمن للعمل فانتقل مركز الاهتمام من مجال الميتافزيقيا إلى مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع وصار الاقتصاد والبعد الأساسي للإيديولوجيا المهيمنة.

إن الاقتصاد السياسي البورجوازي هو أول العلوم الاجتماعية التي تصدت لموضوع التنمية وقضايا التخلف في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في العالم الثالث وقد أثر ذلك أيما تأثير

[1] نفس المرجع

في كتابات عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والأنتربولوجيا وعلم النفس عندما اضطلعوا سواء من منطلق أكاديمي أورسمي ببلورة وصياغة رؤاهم وتصوراتهم حول واقع التخلف ومن تم تخريج ووضع نماذج أو حلول تنموية.

أخذ هؤلاء بمختلف تخصصاتهم ببعض إن لم نقل بكل مقولات رواد الاقتصاد السياسي الغربي كمسلمات أكيدة وبديهيات لا تناقش ولا يعتريها الشك، وأصبحت بالنسبة إليهم بمثابة مقاييس ومعايير يقيّمون بها الأحوال والمتغيرات الاجتماعية والمادية والنفسية، في مجال التنمية. ومن هنا حدث انزلاق نحو مغالطة كبيرة في تاريخ الفكر التنموي، تمثلت في الخلط بين مفهوم النمو الذي كان الها جس الأول والأخير للمجتمع الغربي في خضم الثورة الصناعية وإفرازاتها المتواصلة، وبين مفهوم التنمية وبقيت هذه المغالطة سيدة الموقف وناظمة وموجهة لكل ما أنتج وصيغ من نماذج وسياسات تنموية للإجابة على مشكل التخلف في العالم الثالث.

من هذا المنطلق فإن أي بحث أو قراءة في أسس ومنطلقات فكرة التنمية ومرجعيات وخلفيات والمبادئ التي قامت عليها مختلف النماذج والخيارات التنموية حري به أن يرجع إلى بدايات ومثابت الفكر الذي اهتم بالنمو الاقتصادي.

3-1 المرحلة التجارية:

شهد الوضع في أوروبا في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر الميلادي أهم التطورات التي كان لها صدى وتأثير حاد على الصعيد السياسي والاقتصادي داخليا وخارجيا.

يأتي على رأس هذه التطورات، بروز الدولة بمعناها الحديث، أي قيام حكومات مركزية تعتمد السلطة الإدارية في تسيير شؤونها، في الوقت الذي تراجعت فيه سلطة الأمراء الإقطاعيين وحدث فصل في سلطات الدولة والكنيسة بحيث استقلت الأولى بأمور الدنيا وشؤون الاجتماع والتزمت الثانية بأمور الدين.

ارتبط بهذا التطور انبثاق فكرة " القومية " أي الولاء لدولة معينة بإقليم وحدود جغرافية معينة، وضمن هذا السياق من التطور تبلورت آراء "**ماكيافيلي**" Machiavilli صاحب كتاب" الأمير" وآراء "**جان بودان**" Jean Bodin، اضطلعت آراء الأول بتحقيق الفصل الكلي بين السياسة والدين والأخلاق على قاعدة الغاية السامية تبرر الواسطة المرزولة بمعنى الغاية تبرر الوسيلة، علما أن الغية التي يلتزمها الأمير تتمثل في قوة دولته وعظمتها وبسط نفوذها، وسيادتها بصرف النظر عن طبيعة الوسائل والطرق التي يستخدمها في سبيل ذلك ن أما الثاني فقد عمل بآرائه على تزويد

الدولة الصاعدة بفكرة السيادة باعتبارها السلطة العليا التي تمارسها الدولة على رعاياها دون خضوع أواعتبار لأي قيد من شأنه أن يعيق ممارسة تلك السلطة.

ترتب على هذه التطورات المدعومة بتلك الآراء والتوجيهات قيام وحدات سياسية كبرى في أوروبا الغربية لا تؤمن إلا بمصلحتها القومية الخاصة ولا يهمها إلا العمل على مد سلطانها وتوسيع رقعتها حتى وإن كان ذلك على حساب البلاد والأقاليم الأخرى، إنه منطق الإمبراطوريات الذي أعطى النور للفصل الأول من قصة الاستعمارية في ظل صراع وتناحر شديد بين القوى العظمى الممثلة في بريطانيا، فرنسا، هولندا، إسبانيا والبرتغال. ووجد هذا التناحر مرتعا خصبا في الدنيا الجديدة أين اكتشفت مناطق جديدة، كان هذا التوسع الإمبراطوري سريعا في نتائجه حيث وضعت كل قوة يدها وأسدت سلطانها على جزء العالم وأقامت معه نظاما تجاريا يتلاءم مع طموحاتها عبر شركات انفردت بالتعامل مع المستعمرات كمصدر للمواد الأولية اللازمة من جهة وسوق لمنتوجاتها الصناعية من جهة ثانية.

بفضل اكتشاف عوالم جديدة بمثابة مجالات ومواقع خصبة بثروات زراعية ومعدنية طائلة تضاعفت فرص التجارة الدولية مما ساعد على اتساع رقعة السوق.

كان تدفق المعدن النفيس من المناطق المكتشفة حديثا باتجاه بلاد أوروبا الغربية عاملا هاما في اتساع دائرة التبادل النقدي"مما دعم توجه التجارة الدولية، اكتشاف طريق الرجاء الصالح الذي فتح الطريق بحرا إلى الهند وجزر الهند الشرقية ... ولا ننسى الحروب الصليبية التي أتاحت الفرصة أمام الغرب لاكتشاف ومعرفة ثروات العالم الإسلامي وإمكانية الاقتصادية ومن ثم فقد كان انتهاء هذه الحروب إيذانا بقيام صلات تجارية وثيقة بين أوروبا والعالم الإسلامي"[1].

في ظل هذه الظروف والتطورات أصبحت التجارة مصدرا للثروات الطائلة وأصبح التاجر يطال النبيل، واقتضى ذلك انتهاج سياسات اقتصادية جديدة تستهدف استغلال الفرص الجديدة في مجال التجارة الدولية والداخلية وكان ذلك بمثابة فجرا لعهد اقتصادي يختلف اختلافا كليا عما عرف في ظل النظام الإقطاعي يتضمن عناصر الرأسمالية الصاعدة كنظام جديد محوره التجارة، يقوم على مجموعة من الأفكار سميت فيما بعد "بالتجارية" Mercantilisme، مهمتها هي محاولة البحث عن السياسة الاقتصادية التي تلائم حاجات"الدولة الصاعدة" أو كما سماها الاقتصادي الألماني" شمولر"Schmoller اقتصاديات بناء الدولة Statbilding بعيدا عن نغمة الحلال والحرام التي كانت سائدة في العصور الوسطى وأفكار القديس"**توماس**" لأن المسألة لم

[1] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت، 1973،ص.27

تعد رضاء الرب وإنما رضاء الدولة: إليزابيث في إنجلترا ولويس الرابع عشر في فرنسا وفيليب في إسبانيا "[1] .

قام الفكر التجاري هذا على جملة من المبادئ تمثلت في:

_ الأهمية الكبرى المولاة للذهب والفضة كمعدن نفيس وعماد ثروة الأمة واعتناء الدولة، إلى درجة أن بعض المفكرين وشراح تاريخ الفكر الاقتصادي راحوا يطلقون اسم المعدنيين على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة منهم إلى الأهمية الخاصة والتبجيل الفائق للمعدن النفيس في نظريتهم إلى الثروة.

ففي نظر التجاريين "أن المعدن النفيس والثروة توأمان لا ينفصلان إن وجد وجدت وإن ضاع ضاعت"[2]. وقد عبر" **كولوبوس**" عن روح هذا العنصر عندما قال: "إن الذهب شيء سحري من حازه فقد حاز كل عزيز بما في ذلك وصول الجنة "[3] .

_ السعي نحو تحقيق ميزان تجاري موافق وباعتباره المعدن النفيس هو أنجح الوسائل لدعم وتقوية الدولة، فإن التجاريين يرون أنه على الأمة التي تملك هذا العنصر النفيس أن تستغله أيما استغلال وبكل الوسائل لصالح قوتها وسيادتها.

فإذا لم يتوفر لديها فإن الوسيلة الوحيدة للحصول عليه هي التجارة الدولية، بمعنى أن تدخل البلد في علاقة تبادلية مع العالم الخارجي ببيع سلعا بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه وبالتالي يحقق فائضا في ميزانه التجاري، حيث أن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس الأمر الذي بإمكانه أن ينمي كمية هذا الأخير ويزداد شراء البلد، وفي هذا السياق يقول "**مسيلدن**" Misselden: " إذا زادت قيمة السلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائما هي أن المملكة تصبح أكثر غنى وانتعاشا، حيث أن الفائض لابد أن يأتي إليها بالمعدن النفيس"[4].

ويقول" **توماس مان**": إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حين يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة "[5]. وقد تجسدت هذه السياسة والأساليب التبادلية بشكل آخر سهل المهمة بكثير مما كان يتصور

---

[1] نفس المرجع. ص.27

[2] نفس المرجع، ص. 27

[3] نفس المرجع، ص.30

[4] نفس المرجع،ص.32

[5] نفس المرجع، ص.32

التجاريون وذلك ضمن سياسات التصنيع التي أوهمت الرأي العام المحلي والعالمي أنها تهدف إلى تطوير وتحديث وتنمية المجتمعات المعينة في الوقت الذي كانت تستخدم التصنيع في المزيد من الاستغلال والنهب لثروات ومعادن البلد المستعمر، وقد كتب في هذا الصدد " **كريستيان أمبروزو**" Christian Ambrosi: " إن فقر فرنسا من حيث المعادن وكذا الحديد وغيره دفع بها إلى الالتفاتة أكثر نحو المصادر المعدنية، حيث كان استغلال هذه الأخيرة حسب ما يحقق مصالح وحاجيات المركز والإنماء السعيد لرأس المال المستمر، في حين لم يكن هناك تصنيع بمعنى الكلمة"[1].

_ تزايد حجم السكان: الحقيقة التي لا يجب إغفالها والتي اعتمدها الفكر التجاري كمبدأ من مبادئه الأساسية هي أنه ما دامت الغاية الأولى والأخيرة من السياسة الاقتصادية في منطق التجاريين هي قوة الدولة وعظمتها بغض النظر عن رفاهية الفرد وما دامت قوة الدولة ينظر إليها من حيث حجم الثروة التي تمتلكها، إذ تعتبر دعامة النمو الاقتصادي فإن الحاجة إلى الزيادة في حجم السكان من الأهمية بمكان في منطق هذا الفكر، فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش للبحث والتنقيب عن الثروة في مواطنها وكذا توفير اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة فقد اعتبر النمو الديمغرافي كأحد الأسس المادية للنمو في القارة الأوروبية وشمال أمريكا وحتى في الوقت والأزمنة التي افتقدت إليها هذه البلدان إلى اليد العاملة اضطرت إلى أن تسلك مسالك أخرى للحصول على هذه اليد من خلال حركة أو سياسة الاسترقاق والعبودية التي مورست على الأفارقة وغيرهم من الأقوام حين تطور منطق الرأسمالية التجارية من تجارة المواد والسلع والمصنوعات إلى تجارة الإنسان في شكل عبودية واسترقاق.

هذه بعض أهم المبادئ الأساسية للفكر التجاري والتي نقرأها لا على لسان مفكر واحد بل على ألسنة العديد من المفكرين الذين عايشوا الوضع طوال الفترة التي اكتملت فيها أفكار التوجه التجاري، وكانت قاعدة وأساس السياسة الاقتصادية في بلاد أوروبا الغربية، الباحثة دوما عن النمو من خلال القوة والثروة.

لا بأس في الأخير أن نستعرض آراء بعض أهم مفكري هذا الاتجاه :

- " **توماس مان**" Thomas MUN (1541- 1671): صاحب كتاب "ثروة إنجلترا" England Treasure الصادر عام 1964، أي بعد وفاته والذي أصبح أهم مرجع للفكر التجاري للسياسة الاقتصادية في أوروبا وإنجلترا على الخصوص.

[1] Christian.AMBROSI, L'apogée de l'europe :1871-1918,Ed , MOSSON et cie, Paris,1975,p.190

يوجز صاحب هذا الكتاب موقف التجاريين والسياسة الواجب اتباعها فيقول:" أن ثروة إنجلترا أساسها التجارة الخارجية والمعدن النفيس هو عماد هذه الثروة فإذا لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فإن التجارة الخارجية تمثل الطريق العادي والكفيل لضمان اكتسابها وامتلاكها ...حيث يتعين علينا دائما أن نراعي تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة وذلك أن جزء من مصادراتنا الذي لا يعود إلينا في صورة سلع لا بد أن يعود إلينا في صورة معدن نفيس"[1].

أما فيما يتعلق بالتصنيع الذي هو الآخر يعد من مبادئ الفكر التجاري فإن هذا المفكر يميز بين الثروة الطبيعية والثروة المصنوعة أي بين إنتاج الطبيعة وإنتاج عمل الإنسان والمصلحة كل المصلحة في رأيه تكمن في تحويل الثروة الطبيعية إلى ثروة مصنوعة قبل تصديرها، بحيث تتضمن الصادرات الحد الأقصى من الثروة المصنوعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية أي عكس تماما ما كان معمولا به في المستعمرات وما زال إلى اليوم، بحيث تجبر هذه الأخيرة على تصدير الحد الأقصى من مواردها الطبيعية واستيراد الحد الأقصى من المصنوعات في إطار نظام تقسيم العمل الدولي.

_ دي مونكارتيان أنطوان Antoine DE MANCHARTI (1576–1621):

أحد ممثلي الفكر التجاري الفرنسي وضع هذا الأخير أفكاره في كتاب بعنوان Traité de L'Economie politique سنة 1615، ويعتبر أول من أطلق اسم الاقتصاد السياسي على حقل التفكير الاقتصادي لتلك الفترة. سار هذا المفكر على سنة التجاريين من حيث تمجيد المعدن النفيس، إذ يقول: أن الذهب اكثر قوة من الحديد، بالرغم من أنه يختلف مع التجاريين في أن ثروة البلد لا ترجع إلى وفرة المعادن النفيسة أوالأحجار الكريمة وإنما إلى وفرة الأشياء التي تعتبر ضرورية للحياة. وليست المعادن النفيسة إلا وسيلة للحصول على هذه الأشياء "[2] .

3-2 المرحلة الطبيعية:

بالنظر إلى أن النظرة التجارية القائمة على التوجه الصناعي لم تكن تتلاءم مع الخصائص العامة التي ميزت النظام الاقتصادي في فرنسا عند منتصف القرن الثامن عشر والذي كان قائما إلى حد بعيد على الزراعة ربما هذا يعود أيضا إلى فقر فرنسا من حيث المعادن والثروة المنجمية كما سبق وأن أشرنا سابقا – وكان لا بد من نظرة أخرى تستمد أصولها من هذا النظام والتوجه

[1] سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص.39

[2] نفس المرجع، ص.43

وتخدمه في خصائصه وأبعاده، وهي النظرة التي تبلورت عند المفكر الفرنسي "**فرانسو كيسني**" F. Quesnay الذي نجح في التأثير على عدد من رجال الفكر في زمانه، فقاموا بإرساء أسس مدرسة فكرية جديدة، عرفت باسم "المدرسة الطبيعية". استلهمت أفكارها من القوانين الطبيعية من منطق القناعة بوجود قوانين طبيعية تحكم البشر ولا دخل للإنسان فيها. وأن تغييرها غير ممكن. يبقى على العلماء ورجال الفكر إيجاد قوانين تحكم المجتمع. وهو ماكان بالفعل عندما جرى التأكيد على مبادئ يجب احترامها والعمل من أجل تكريسها والدفاع عليها في كل الأنظمة الاجتماعية. على اعتبار أنها بمثابة قوانين ثابتة. الأمر يتعلق بـ:

– **المنفعة الشخصية:** باعتبارها المخضر الفاعل والدافع نحو النشاط الاقتصادي لأن الإنسان بطبعه ينزع باستمرار نحو تحقيق مصالحه قبل مصالح غيره وهذا أمر إيجابي يجب استغلاله، لأن المجتمع يتطور عندما تتحقق منافع الناس ومصالحهم، وعن هذا القانون يتوالد قانون آخر هو:

– **قانون المنافسة:** في سياق التنافس في الحصول على أكبر نفع ممكن يزداد النشاط ويتضاعف ليعم التطور الاقتصادي للمجتمع وهذا لن يتم كما يتصور الطبيعيون إلا في حدود القانون الاجتماعي الثالث وهو:

– **الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة:** أما عن الرهان الأساسي لأي سياسة اقتصادية ناجمة في رأي الاتجاه الطبيعي فهو النشاط الفلاحي باعتباره المحرك لكل القطاعات الأخرى وعلى هذا الاعتبار قسم "**كيسني**" المجتمع إلى طبقات ثلاث: ملاك الأرض، المنتجين أي الزراعيين المباشرين ثم الطبقة العقيمة الممثلة في الصناع. عقم هذه الأخيرة راجع إلى كون أن الزراعة هي قطاع الإنتاج الحقيقي الذي بإمكانه أن يزيد في الثروة ويساهم في النمو. في حين أن الصناعة هي مجرد قطاع تحويل من مواد طبيعية أولية إلى مواد مصنعة، لا عاقة لها بالإنتاج والثروة. وهنا بالضبط يكمن المدلول الخاص الذي أعطاه الطبيعيون لفكرة الثروة. إذ على خلاف التجاريين الذي كانوا ينظرون إلى الثروة من خلال ما للبلد من المعدن النفيس، فإن الطبعيين رأوا أن المعدن النفيس، ليس إلا ثروة مالية أو ثروة رمزية Représentative. أما الثروة الحقيقية فلا يمكن أن تكون معدان ولا بد من ارتباطها بالمتعة وإشباع الحاجات " فمن يقول ثروة يقول بالضرورة وسائل المتعة" Qui dit Richesse,dit moyen de joie"[1]. كما قال أحد هؤلاء الطبيعيين، محددا بذلك الصفة أو الميزة الأولى التي يجب أن تتوفر في الثروة الصلاحية لإشباع الحاجات والمتعة المتماشية مع قانون المنفعة الشخصية.

[1] نفس المرجع، ص.57

تتحدد الثروة عند الطبيعيين من جانب آخر على أساس ما نستطيع استهلاكه دون أن نفتقر إليه، ومن هنا جاء قياسهم للثروة وحسابها من خلال الناتج الصافي Produit Net أي القيمة الفائضة التي يمكننا استهلاكها مع بقاء القدرة الإنتاجية للبلد على ما هي عليه، إذا زاد الناتج الصافي زاد شراء البلد وزادت قدرته على الاستهلاك والعكس بالعكس وبهذا يصبح الناتج الصافي عند الطبيعيين يعادل الناتج القومي في منطق التجاريين وإذا كان الناتج القومي عند أصحابه يصدر أساسا عن التجارة الخارجية المدعمة بالصناعة فإن الناتج الصافي عند الطبيعيين ليس من خصائص النشاط الاقتصادي بصفة عامة وغنما مقصورا على الزراعة دون غيرها وحتى التجارة فهي في نظرهم لا تزيد عن كونها تبادل قيم متساوية قد يستطيع طرف تحقيق أرباح في التجارة لكن ذلك لا يعني أكثر من أن طرفا آخر قد تحمل خسارة بنفس القدر، ومن هنا كان هذا النشاط عقيما بمعنى لا يخلق قيمة جديدة ولا يضيف إلى ثروة البلد بما أنه لا يتولد عنه ناتج صافي.

بالرغم من الاختلاف الموجود بين المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية بالنظر إلى اختلاف الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي الذي كان يطبع الواقع الذي انتعشت فيه كلا المدرستين لا سيما أن الأفكار الاقتصادية كغيرها من الأفكار الأخرى تتطور بالضرورة وفقا لتطور النظم التي تستهدف تفسيرها، إلا أن هناك عددا من المفكرين الاقتصاديين الذين يصعب على أي باحث إدراجهم تحت لواء مدرسة أو أخرى، لكنهم مهدوا بأفكارهم لبزوغ علم الاقتصاد كما نعرفه اليوم وساهموا إسهاما معتبرا في تطور الفكر الاقتصادي ولا سيما في تشكيل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي سنتطرق إليها لاحقا. من بين هؤلاء :

ـ "**وليام بيتي**" William Petty من أوائل الاقتصاديين السباقين إلى رمي نظرة التجاريين إلى الثروة بالبطلان وضيق الأفق وحاول أن يعطي نظرة بديلة يراها حقيقية للثروة، عندما يربطها بعنصري الأرض والعمل. حيث أكد ذلك من خلال مقولته الشهيرة في هذا الصدد: "الزراعة هي الأب والنشاط الأساسي، كما أن الأرض هي الأم"[1]. ولا ريب أن الطبيعيين أخذوا عنه فكرة الأرض هي عماد الثروة وأساسها، في حين أخذ عنه التقليديون والاشتراكيون عنصر العمل.

على خلاف التجاريين يرى بيتي أنه ليس هناك تلازما بين كمية المعدن النفيس وبين ثراء البلد، إلا أنه يتفق معهم في وجود إخضاع التجارة الخارجية لقيود من شأنها أن تحقق ميزان تجاري موافق. كما أنه ينظر إلى التجارة على أنها أداة لحصول البلد على المعدن النفيس. وهذا

[1] نفس المرجع، ص.78

هو دورها الوحيد في زيادة ثروة البلد. وفوق هذا لا يجد مانعا من أن يضع المعدن النفيس في أرقى مراتب أنواع الثروة باعتباره ثروة عالمية دائمة.

قدم "**وليام بيتي**" خدمة جليلة للفكر الاقتصادي إذ يعتبر بامتياز واضع الطريقة الإحصائية والرياضية في الدراسات الاقتصادية، وكان يضيق بالتعميمات النظرية المجردة الخالية من الأرقام والأوزان والتكميمات الحسابية، وأفصح عن هذا التوجه أكثر من خلال كتاب له عام 1690، فتح به آفاقا جديدة في علم الاقتصاد، محاولا قياس الدخل القومي ورأس المال القومي لإنجلترا عنوانه:"الحساب السياسي" Political Arithmetic. ولم يتوقف "**بيتي**" عند الطريقة الحسابية، إنما ومن خلالها استطاع أن يتعرض إلى مسألة النقود، حيث يرى أن كمية النقود في ذاتها ليست ذات أهمية في زيادة ثروة البلد ذلك أن قدراً قليلاً منها يمكن أن يسير قدراً كبيراً من التجارة والصناعة، فالأمر لا يتوقف في النهاية على الكمية وإنما على سرعة تداول هذه النقود وحركيتها .

_ "**كانتيلون ريتشارد**" Cantillon Richard: المفكر الذي أعطى صورة للفكر الاقتصادي من خلال كتابه " بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة " والذي كان مصدر وحي وإلهام لعدد غير قليل من رجال الفكر الاقتصادي. وبالنظر إلى شمولية تفكيره وأصالته وسعة أفقه، صعب على المفكرين من بعده تصنيفه، فمنهم من يصنفه مع الطبيعيين كما فعل"جون فريد بيل" J. F.Bell في كتابه " تاريخ الفكر الاقتصادي"، ومنهم من صنفه ضمن التجاريين، كما فعل "**روني جونار**" René Gonnard في كتابه " تاريخ المذاهب الاقتصادية " ولعل ما يفسر صعوبة تصنيفه هو تأثره من جهة بالفكر التجاري لا سيما عندما يتكلم عن نظرية التجارة الدولية، أين يرى أن النفع الأكبر والفائدة العظمى من التجارة ترجع إلى البلد الذي يصدر سلعا تتضمن القدر الأكبر من عمل الإنسان والقدر الأقل من ناتج الطبيعة. وأن قوة الدولة تقاس بمقدار ما لديها من المعدن النفيس. ومن جهة أخرى فهو قريب من الطبيعيين بل إن أصول النظرية الطبيعية مستمدة من كتابه، لا سيما في تعريف الثروة وتداولها وكذا فكرة الناتج الصافي. يعرف "**كانتيلون** الثروة فيقول: " الأرض هي المصدر أوالمادة التي نستمد منها الثروة، عمل الإنسان هو شكل إنتاجها، والثروة في ذاتها ليست سواء الغذاء، الرفاه والراحة ومتاع الحياة"[1]، فالأرض والعمل هما أساس الثروة، إذ يتفق في هذا مع " **بيتي**". إلا أن "**كانتيلون**" يفرق بين جوهر العنصر وصياغته، فالأرض عنده تمثل مصدر الثروة وجوهرها، وعمل الإنسان يضفي تلك الصياغة التي يعطيها معنى الثروة.

3-3 الإتجاه الكلاسيكي :

[1] Richard. CANTILLON, Essai sur la nature du commerce en géneral,Ed, INED, Paris,1952,p.131

يعتبر كتاب "**آدم سميت**" " ثروة الأمم" الخط الفاصل بين الاقتصاد كمجموعة من الآراء المتفرقة في شتى المسائل وبين الاقتصاد كتحليل جامع شامل متماسك للظاهرة الاقتصادية، ويذهب بعض المفكرين إلى القول بأنه مثل ما فعله " **نيوتن**" في علم الطبيعة حين وضع يده على المبادئ العامة التي تحكم الظاهرة بعيدا عما يشوبها من خلل منطقي ويعتريها من نزعة عاطفية، الأمر نفسه قام به " آدم سميت " في عالم الاقتصاد. وبالرغم من أن آدم سميت لم يكن يهتم بالنمو ولا بالتنمية بصفة خاصة، إلا أنه في نظر الكثير من المفكرين يعتبر أول من كتب في التنمية الاقتصادية من خلال كتابه المشهور الذي سبق ذكره حين بين أهم العوامل التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وحددها في أربعة عوامل[1]: **تجميع رأس المال، نمو السكان، رفع إنتاجية العمل** و **حرية التجارة الدولية**.

يولي آدم سميت أهمية كبيرة للقطاع الزراعي في دفع حركة النمو، إلا أنه لا يوافق رأي الطبيعيين في الاعتقاد المطلق بأن القطاع الوحيد المنتج دون غيره من القطاعات، حيث يرى أن أهمية القطاع الزراعي لا تكون إلا باستخدام التقدم التقني من عتاد وآلات ومعدات حديثة، إشارة منه وبشكل غير مباشر إلى أهمية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، بل أنه يرى أنه بإمكان القطاع الصناعي أن يحل محل القطاع الزراعي لا سيما في حل مشكلة البطالة التي ربما يسببها إدخال الآلة والتقنيات الحديثة، وضمن هذا المبدأ وفي ضوء هذه الفكرة تبلورت الفكرة الرئيسية لنظرية الصناعات المصنعة لـ" **دو بيرنيس**" G. Debernis والتي أخذت بها التجربة الجزائرية .

عرف **آدم سميت** كيف يستغل أهمية القطاع الزراعي للمرور إلى التركيز أكثر على أهمية القطاع الصناعي باعتبار هذا الأخير مجالاً أكثر حيوية لتزايد الغلة الذي بدوره ينتج عن مبدأ التخصيص في تقسيم العمل في القطاع الصناعي، هذا القطاع الذي يرى فيه أنه بعيد عن المؤثرات السلبية التي من الممكن أن تحدثها الطبيعة والمناخ .

ولكن التخصص في تقسيم العمل محدود بدوره بسعة السوق، ومنه الدعوة إلى فكرة التجارة الخارجية وحرية حركة رؤوس الأموال والأشخاص .

يتشكل نموذج **آدم سميت** في النمو الاقتصادي في النقاط التالية:[2]

_ إن الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصرالإنتاج: العمل، رأس المال والموارد الطبيعية (الأرض) والتقدم التقني. ويمثل تكوين رأس المال حجر الزاوية.

---

[1] سعيد النجار، مرجع سابق، ص.82

[2] فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، عمان شؤون المكتباتن جامعة الملك سعود،ط1 ،1985 ،ص. 22

_ إن التخصص في تقسيم العمل سيعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف ذلك على سعة السوق.

_ يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات النشطة الفاعلة التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي في المجتمع نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل بالإضافة على قدرته على تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات (تكوين رأس المال) وبالتالي يرتفع الطلب على العمال و يلقى إجابته في زيادة معدل النمو السكاني.

_ يعتمد كل من معدل التقدم الفني ومعدل نمو السكان والإنتاج وإنتاجية العمل جميعها على معدل نمو تراكم رأس المال أي بعبارة أخرى أن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في المجتمع هو تراكم رأس المال.

2 ديفيد ريكاردو David Ricardo: انطلق هذا الاقتصادي الإنجليزي الأصل والجنسية في وضع مبادئ وأسس نظريته في النمو الاقتصادي من فكرة تناقص الغلة في القطاع الزراعي الذي أولاه اهتماماً خاصاً، ولتفادي هذا النقص وتداركه فكر لما فعل مواطنه آدم سميت في الدعوة إلى استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج الأمر الذي ينتهي به إلى الاهتمام والدعوة ثانية إلى التركيز على القطاع الصناعي، ومن هذا المنطلق فهو يرى أن الرأسماليون كطبقة فاعلة في أداء الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي بصفة عامة، باعتباره أي الرأسمالي يقوم :

– بالبحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية المحققة لكبر ربح ممكن .

– إعادة الاستثمار لهذه الأرباح من خلال بعث مشاريع جديدة مما يؤدي إلى توسيع وتنمية راس المال .

3 "**روبرت مالتس**" Robert Malthus : من أوائل الاقتصاديين الذين أوضحوا التغيير البنيوي Changement Structual الذي تحدثه عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع حيث أكد بأنه مع تقدم المجتمع ونموه يتضاءل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ويزداد دور القطاع الصناعي، ومن خلال هذه الملاحظة توقع تكرس نظام الثنائية الذي يطبع عادة الدول السائرة في طريق النمو كما يعبر عنها عادة: أين يتعايش قطاعين قطاع زراعي بطيء وقطاع صناعي متقدم وحيوي وهي الفكرة التي تبناها فيما بعد الاقتصادي"**أرثرلويس**" A. Lewis وأرسى من خلالها دعائم نظرية اقتصادية للتنمية"[1]. واعتبرت هذه الثنائية لدى معظم الكتاب الذين اهتموا بالتنمية

[1] André. GHUICHAOUA, Yves.GOUSSAUL, Sciences sociales et Développement, ARMAND- COLIN, Paris, 1993, p.11

وقضايا التخلف في العالم الثالث بأنها مؤشرا من مؤشرات التخلف كما سنرى لاحقا عند التطرق إلى هذه المسألة.

إن التقدم التكنولوجي في نظر "**روبرت مالتس**" يمكن تطبيقه واعتماده في القطاع الصناعي بأكثر فاعلية ونفع لأنه يتميز بتزايد الغلة، في حين القطاع الزراعي يتسم بتناقص هذه الأخيرة، لهذا فإن النمو الاقتصادي يتحقق باستغلال تراكم رؤوس الأموال المتوافرة في القطاع الصناعي، كما أن القطاع الصناعي الذي يمكن تنميته بمعدل سريع هو الأمل الوحيد لامتصاص الزيادة السكانية التي يقول عنها أنها تحدث بمنطق متوالية هندسية على عكس الإنتاج الذي يسر وفق منطق متوالية حسابية وهي المعادلة التي أقلقت كثيرا هذا المفكر وغرست فيه روح التشاؤم الذي دفعه إلى اعتماد مبدأ الندرة في تحليله إذ يرى أن حاجات البشر غير محدودة وقدرات الاستجابة والإشباع محدودة ولا شيء يقلل من هذا الفارق والتفاوت إلا النمو الاقتصادي القائم على الصناعة والتكنولوجيا.

3-4 الاتجاه النيوكلاسيكي :

ابتداء من عام 1870 ونظرا للظروف التي تكرست جراء التقدم الكبير في وسائل الإنتاج وارتفاع في مستوى الأجور والأرباح فإن الاهتمام الاقتصاديين بصفة عامة لم يعد يركز على البحث في موضوع النمو الاقتصادي باعتبار هذا الأخير أصبح ضمن تحصيل الحاصل حيث أصبح يهتم بالاقتصاد كعلم له مبادئه وأصوله .

واستمر هذا الوضع إلى أن جاء الاقتصادي النمساوي "**جوزيف شومبير**" في القرن العشرين ليضيف عام 1911 إلى النظرية الاقتصادية في النمو، أين يعرّف النمو الاقتصادي" بأنه ظاهرة تتم عن طريق قفزات غير متناسقة في مجرى الناتج القومي تأخذ شكل دورات اقتصادية تتسم بحالات ازدهار قصيرة الأجل ثم حالات كساد قصيرة الأجل على التوالي"[1]. وتقوم نظرته إلى النمو على عناصر ثلاثة رئيسية تتمثل في: **دور المنظم** باعتباره المحرك الرئيسي لعملية النمو **ودور الابتكارات** الناتجة عن التقدم الفني، ثم **دور الاستثمار** من خلال الادخار.

أما عن المنظم في نظرية شومبيتر فهو ليس بالإداري العادي وليس بالضرورة صاحب رأس المال بل هو الذي يقدم شيئا جديدا في التوجيه والاستغلال، بمعنى ادخار طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها، مما يسهل في الأخير تجاوز المخاطر والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وكشف الغموض عن المستقبل، باتخاذ قرارات جزئية وحاسمة

[1] فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص.43

بشأن الاستثمار. بمعنى أن المنظم هو شخص لا ينتظر فرص الربح وإنما يفتش عنها ضمن مسعى مستمر ودائم يكتنفه التجديد والاستنباط. ولهذا فهو عنصر ضروري لعملية النمو في ظل الرأسمالية، يبقى السؤال المطروح هو ما هي العوامل التي من شأنها أن يبرز بموجبها هذا الشخص؟ فيجيب شومبيتر أنها تتلخص في المناخ الاجتماعي الذي تنعكس فيه كل النواحي الاجتماعية، السياسية والنفسية. إنها القيم والعادات والنظم السائدة في المجتمع بالإضافة إلى نظرة المجتمع ومدى استعداده لاستيعاب التغيرات والتجديدات التي يفرزها دور المنظم.

أما فيما يخص الابتكارات فهي تتعلق بأي تغيير في دالة الإنتاج يقود إلى زيادة الناتج الكلي، وقد عدد شومبيتر عددا من الأشكال التي يطلق عيها الابتكارات وهي:[1]

- إدخال أو اختراع سلعة جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج .
- إضافة أسواق جديدة .
- اكتشاف موارد جديدة من المواد الخام أو المواد النصف مصنعة.
- إحداث تنظيم جديد في الصناعة مثل تكوين احتكار أو حل احتكار قائم .

وفي تحليله لأهمية الابتكارات يعرض **شومبيتر** فكرته التي لا تخرج عن فكرة القطاع الرائد الذي له قوة الدفع للأمام وللخلف وهي نفس الفكرة التي اعتمدها **هيرشمان** Hirshman في عرض إستراتيجية عن النموغير المتوازن فيقول:"عندما تأخذ الابتكارات شكل إقامة صناعة جديدة، إن هذه الصناعة لا بد وأن يكون لها تأثير على الصناعات القائمة لتمشي مع نمط الطلب الجديد كما ستعمل على إنشاء صناعات جديدة تخدمها في إنشاء السكك الحديدية تتطلب بناء المدن حولها وإعادة توزيع الصناعات المحيطة بها والتوسيع في صناعة الحديد والصلب ...كذلك صناعة السيارات أدى إلى قيام الصناعات الأخرى المغذية لها كصناعة الإطارات وصناعة البطاريات، والاهتمام بإنشاء الطرق.. ومن ثم فإن مثل هذه الابتكارات الكبيرة كالسكك الحديدية والسيارات سوف ينتج عنها استثمارات كبيرة يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الداخلي.[2]

عن الاستثمار الذي كان مصدره الرئيسي الادخار في الفكر الكلاسيكي فإن شومبيتر يماهي بين الاستثمار والادخار فيعرف الادخار على أنه استهلاك في المستقبل أواستثمار، ومن ثم لا تبقى الطبقة الرأسمالية هي وحدها التي يمكنها أن تستثمر لأنها وحدها التي تدخر في نظر الكلاسيك إنما الطبقة العاملة كذلك بإمكانها القيام بالادخار وبالتالي الاستثمار في نظر شومبيتر.

[1] نفس المرجع، ص. 46
[2] نفس المرجع، ص. 47

3-5 الفكر الكينزي :

بالرغم من أن" **جون كينز**" ركز في كتاباته على اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة في ظروف الكساد الكبير وبالتالي جاءت تحليلاته عن سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية في النمو لكن على أساس هذه السياسات وبفضل هذه الأدوات صاغ الكينزيون من بعده نظرياتهم في النمو الاقتصادي.

نادى كينز بسيادة نظام السوق وأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد القومي مع تدخل ولو قليل للدولة لتعويض ما يحدث من نقص في الطلب الفعال باعتباره المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي وحجم العمالة، وهو أي الطلب الفعال لا يقتصر على الطلب على الاستهلاك كما في فكر "مالتس" ولكن يشمل كذلك الاستثمار إذ أن الطلب الفعال يعتمد على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار معا والميل للاستهلاك وبدوره يعتمد على الدخل والميل الجدي للاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك ولكن نسبة الميل للاستهلاك تكون عادة أقل من نسبة ارتفاع الدخل وهي ما تسمى بالميل الحدي للاستهلاك ويظل الاستهلاك يرتفع مع الارتفاع في الدخل تبعا للميل الحدي للاستهلاك حتى يصل إلى نقطة معينة يبقى الاستهلاك عندها ثابتا وتذهب الزيادة في الدخل بعد ذلك إلى الادخار.

العنصر الثاني المؤشر على الطلب الفعال هو الاستثمار الذي يعتمد على سعر الفائدة وعلى الكفاية الحدية لرأس المال من جهة أخرى أي معدل العائد الصافي على رأس المال، فمع انخفاض سعر الفائدة يرتفع الاقتراض من أجل الاستثمار.

يرى "**كينز**" أنه كلما انخفض سعر الفائدة كان ذلك مفيدا للاقتصاد القومي لأنه يساعد على زيادة الاستثمار.

وجدت هذه الأدوات التحليلية والسياسات التي صاغها "كينز" استحسانا وقبولا كبيرين من قبل واضعي ومنفذي **برامج التنمية** لا سيما في الدول المسماة نامية خاصة في جانبها المتعلق بالتمويل عن طريق العجز في الميزانية والاتفاق الحكومي لتعويض النقص في الطلب الفعال ...وهو الدور والمهمة التي تضطلع بها المؤسسات المالية والبنك الدولية للتنمية وعلى الخصوص صندوق النقد الدولي.

في الأخير وبعدما استعرضنا ولو بشيء من الإيجاز، أهم الاتجاهات التي أطرت الفكر الاقتصادي في أوربا وهي ببحث وتفتيش عن الأساليب والسبل الكفيلة بمطاردة هاجس الندرة، وتحقيق مقابل ذلك الوفرة بما هي نمو اقتصادي وتراكم رأسمالي وتجميع للثروة المادية في سبيل

إنجاز مشروع الدولة القومية في كنف العز والقوة والتوسع وبسط النفوذ، لا بأس أن نقف عند أهم المحددات التي تضافرت في صياغة وتخريج هذا الفكر في منطلقاته وأبعاده، الأمر الذي بدون شك سيسمح لنا بفهم علمي موضوعي أفضل ومنهجية أكثر، مضامين هذا الفكر في مختلف مراحله حتى وغن كنا قد أشرنا إلى بعض هذه المحددات في سياق عرضنا لأهم الاتجاهات.

ننطلق في ذلك من قناعة معرفية تتعلق بحقيقة أن الفكر، أي فكر لا يولد في فراغ ولا يأت من العدم وإنما هو عبارة عن محاولات لفهم الواقع وتفسيره، الواقع في تعقيداته وتشابكه وتداخله كمادة أولية، وكمعطى مباشر.

تتبلور الفكرة الاقتصادية على غرار كل الأفكار ولدى كل مفكر وهو يحاول تنقية الواقع باستبعاد ما ليس له صلة، واستبقاء ما يعتقده ضروري لفهم وكشف أبعاده ومشكلته ويكون ذلك عادة ببناء **نموذج Modèle** في ذهنه عن الحياة الاقتصادية ككل، وهو النموذج الذي يرجع إليه باستمرار في استخلاص الأحكام الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يتشكل هذا النموذج ضمن ما أسميناه بالمحددات الواقعية. وأولى هذه المحددات، هناك الخصائص الجوهرية لما يمكن أن يسمى بالنظام الاقتصادي القائم أو بالأحرى نمط الوجود الاقتصادي الساري المفعول، ومقتضى ذلك أن تكون الأفكار الاقتصادية متطورة وفق تطور النظم التي تستهدف تفسيرها، ووفق هذه النظرة وفي ظل هذا المبدأ العام يجب أن تقرأ الاختلافات، بل وحتى التناقضات إن وجدت بين جيل وآخر من الاقتصاديين أومدرسة اقتصادية وأخرى.

إلى جانب الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي أو بالأحرى النمط الاقتصادي، هناك القيم الاجتماعية السائدة، التي تعتبر بامتياز أساسا ومنطلقا لأي اختلاف بين الأفكار والتصورات ومرجعية قبل ذلك لكل رؤية وتوجه عندما يتعلق الأمر بمحاولة بناء نماذج أو صياغة نظريات، أو حتى وضع معالم لسياسة إقتصادية، أو رسم خطة استراتيجية للتنمية و التطوير.

فالفكر الذي يتبلور في ظل الإيمان بالحرية الفردية مهما كانت حدودها، لا يمكن أن يتطابق مع الفكر الذي يمكن أن يصدر من معين الإيمان بالدولة كحقيقة اجتماعية وسياسية مستقلة عن الفرد وأكبر منه. ففي القرن السابع عشر حين استقرت فكرة الدولة الإقليمية وسادت النزعة القومية واتجهت بلاد أوربا الغربية إلى بسط نفوذها السياسي خارج حدودها الإقليمية، مما أخضع البحث والتفكير الاقتصادي لمسار ومنطق من شأنه أن يحقق الغاية الكبرى التي تمثلت في دعم سلطات الدولة وتعزيز قوتها واستكمال أسباب مجدها، فكانت هذه هي الروح العامة التي طبعت أفكار المدرسة التجارية التي كانت حينها تمثل قوام الفكر الاقتصادي الذي عارض فكرة الاستهلاك لأنه

كان يتعلق برفاهية الفرد، وهو ما يتعارض مع فكرة قوة الدولة، في حين اعتبر حجم السكان عنصراً جوهرياً في منطق الفكر التجاري لأنه يشكل جانبا من قوة الدولة، الأمر الذي جعل زيادة السكان فكرة وتوجه محبذ.

هذا في القرن السابع عشر، أما في القرن الثامن عشر عندما سادت فكرة الحرية الفردية فقد تكرست نزعة جديدة ترى في الثروة كوسيلة لرفاهية الأفراد، وليست مجرد أداة لدعم سلطات الدولة، مما أدى إلى تغيير مفهوم الثروة ذاتها. فبعد أن كانت ذهبا وفضة أو ما يسمى بالمعدن النفيس في ظل التوجه التجاري، أصبحت سلعا ومنتوجات، قصد إشباع حاجات الفرد. ولما أصبحت رفاهية الفرد هي الغاية من كل تفكير أو نشاط اقتصادي، تغيرت النظرة الاقتصادية إلى حجم السكان، هذا الأخير لم يعد ينظر إليه من حيث ملاءمته ومتطلبات الدولة في استجماع أسباب القوة من أجل التوسع وبسط النفوذ، وإنما أصبح ينظر إليه في ضوء ما يترتب عليه من زيادة ونقصان في مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد بالطبع ودوما تحت وطئ هاجس الندرة.

ولما كانت الفكرة الاقتصادية لا تعد أن تكون تفسيرا مفترضا للوقائع فقد يوجد من هذه الوقائع ما يؤيدها ويدعمها أويهيأ لنا أويقضي عليها نهائياً. بمعنى أنه إضافة إلى الخصائص الجوهرية للنظام القائم والقيم الاجتماعية السائدة، كمحددات للفكر الاقتصادي هناك محدد ثالث يتمثل في الأحداث والمستجدات الجارية.

الفصل الخامس

العلوم الاجتماعية والتنمية

1- العلوم الاجتماعية والتحولات الحداثية

2- اتجاهات تحليل علاقة العلوم الاجتماعية بالأشكال الحديثة للدولة

2-1 اتجاه التحليل التطوري الوظيفي

2-2 اتجاه التحليل التاريخي المقارن

3- العلوم الاجتماعية في ضوء الرؤى و المواقف الإيديولوجية

4- العلوم الاجتماعية ونظريات التنمية

4-1 النشأة والتطور

4-2 الاتجاهات النظرية للتنمية

4-2-1 اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية

4-2-2 الاتجاه الانتشاري

4-2-3 الاتجاه النفسي للتحديث

4-2-4 الاتجاه التطوري المحدث

5- التنمية في برنامج الأمم المتحدة

تمهيد:

إنّ تناول موضوع النموذج التنموي من خلال تمثلات النخبة الجامعية، يفرض علينا بالضرورة التطرق إلى العلوم الاجتماعية. باعتبار أن التنمية فكرة ومفهوما وسياسات وبرامج ونماذج ونظريات، تبلورت ضمن السياق التاريخي العام لتطور الفكر الاجتماعي، الباحث دوما عن أفضل الطرق وأمثلها نحو التقدم، والساعي باستمرار إلى تمثل النماذج المثالية لما يمكن أن يكون عليه النظام الاجتماعي. ولما هيمن الإقتصاد كبعد اجتماعي ناظم للنسق المجتمعي، أصبحت التنمية والنماذج التنموية المسألة التي شغلت المفكرين والمبتغى الذي تمحورت عليه جهود المنظرين والميدانيين.هذا من جهة. ومن جهة أخرى باعتبار التنمية أن التمثلات سيما في بعدها الاجتماعي، وثيقة الصلة بالعلوم الاجتماعية، الحقل المعرفي الذي تبلورت ضمنه كنظرية في تحليل الكثير من المواضيع الاجتماعية اليوم. كما هو الشأن بالنسبة لدراستنا هذه.

فضلا عن أننا في هذا البحث سوف نتعامل مع النخبة الجامعية ممثلة في عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية. يصبح لزاما علينا أن نخصص الفصل الموالي لعلاقة العلوم الاجتماعي بالتنمية.

1- العلوم الاجتماعية باعتبارها خطابا حول تحول خصائص وأشكال الدولة.

إن العلوم الاجتماعية لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال عديدة للبحث الاجتماعي وحقلا من حقول المعرفة التي قامت الحاجة إليها قبل قيام التشكل الحديث للمجتمعات في حد ذاتها. وأول ما تجدر الإشارة إليه في مدخلنا هذا هو أنه ثمة علاقة وارتباطا وثيقا لا ينفصم بين العلوم الاجتماعية والدولة الحديثة بصورة تتجاوز بكثير حدود الاستعارات والنماذج التي تقوم عليها معظم تحليلات السياسة. وفي هذا الصدد، نذكر بأن دور العلوم الاجتماعية يقتصر على تقديم مساهمات محددة بوضوح لي عمليات صنع واتحاد القرارات والبرمجة والتخطيط فحسب، ولا على تقديم أسلوب للخطاب يتدرب عليه المهنيون العاملون في أجهزة الإدارة العامة والخاصة. إنما هي فوق هذا وذاك تعتبر بمثابة الشكل السائد من أشكال البحث في الظواهر الاجتماعية القائم على أسس مؤسسة، وبالأخص على أسس معرفية علمية منطقية مطردة ومنسقة. وقد نشأت العلوم الاجتماعية وتطورت في تفاعل وثيق ومستمر مع تطور الدولة الحديثة بالضبط مع بدايات التحول العلماني للمجتمعات الأوروبية من الطور قبل الصناعي في ظل النظام الإقطاعي إلى الطور الصناعي في ظل النظام الرأسمالي. ومن الطور الريفي إلى الطور الحضري ومن التقليد إلى الحداثة والعصرنة. وهكذا تعد العلوم الاجتماعية اللازمة العلمية المنطقية للتضخم الهائل في القدرات الإدارية الإتصالية الذي ميز الطور الجديد للدولة والذي ظهر في أوروبا وأمريكا الشمالية

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي الأثناء التي ظهرت فيها إشكال جديدة للدولة تختلف عن نظيرتها في عهود الحكم المطلق الذي ميز القرنين السابع عشر والثامن عشر.

كانت هذه الأشكال الجديدة تستعين بالضرورة بطرائق للخطاب تعجل للمجتمع القائم أو بالأحرى للنظام القائم حجية وشرعية وأسسا قوية تدعمه وتسير فهمه وإدراكه من قبل الأفراد وقد أبرز "مانهايم" بعبارة بليغة هذه السمة عندما قال :" أن الدولة الاستبدادية بادعائها لنفسها حق طرح تفسيرها الخاص للعالم اتخذت خطوة صارمة فيما بعد مع اصطباغ المجتمع بالصبغة الديمقراطية تعتبر بصورة متزايدة سابقة يعتد بها. فقد برهنت على أن التشكيلات السياسية تستطيع أن تستخدم تصورها للعالم كسلاح وعلى أن السياسة ليست مجرد صراع على السلطة. ولا تكتسب أهمية أساسية إلا بعد أن تشرب أهدافها نوعاً من الفلسفة السياسية من خلال تطور سياسي للعالم. وقد كان من نتيجة هذا الخلط بين السياسة والتفكير العلمي أن أصبح كل ضرب من ضروب السياسة, على الأقل في الشكل الذي يقدم به نفسه للناس, يكتسي مسحة علمية "[1].

الواقع أن الأزمة العلمية المنطقية للتحولات في شكل الدولة كانت لها أهميتها حتى قبل ظهور الدولة الاستبدادية. ومن ذلك ما يشير إليه الباحثون كثير" من أن نظريات السيادة التي وضعها فلاسفة السياسة والقانون الفرنسيون في أواخر القرن السادس عشر كانت في الأساس انعكاسا لتوسع تدريجي لدولة القومية الفرنسية في ذلك الوقت. وسند لها في آن معا"[2]، وربما حتى التقاليد البلاغية لأنصار المذهب الإنساني في عصر النهضة من أمثال إبراز موس ورموس, لم تكن حافزا على انتشار الدراسات الإنسانية بوجه عام, بل كان لها أيضا تأثير على الأشكال المبكرة لعلم السياسة أو لعلم الدولة الذي وضع لتدريب الدبلوماسيين وكبار الإداريين. ونفس الشيء يمكن أن نقوله عن النظريات التعاقدية المختلفة التي حلت في القرنين السابع عشر والثامن عشر محل نظريات المصدر الإلهي لشرعية سياسة الدولة, وتشبيهها بالحكم الملكي, فهذه النظريات كانت بمثابة السند العلمي والتطورات التي طرأت على الدولة وتضمنت عدة مفاهيم جديدة مثل سيادة الشعب, وتستوي في ذلك الدولة القومية القائمة على القسر مثل فرنسا الثورية أو الدولة الغير قائمة على القسر مثل الجمهورية الأمريكية في عهدها الأول[3] .

الواقع أن ما سمي بعلوم سياسة الرعية وإدارة الدولة التي ظهرت في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كانت أقرب إلى الخصائص المنطقية العلمية والإدارية لتشكيلات الدولة.

[1] K . MANNHEIM : Op.cit , p. 36
[2] P. CLAVAL : Les Mythes fondateurs des sciences sociales, 2ème ED P.U.G, 1992, p.21
[3] Ibid. p. 22

فكانت تلك الأشكال المبكرة من البحوث المتوجهة نحو خدمة السياسات، ذات علاقة واضحة بالسياسات والجهود الإدارية للأمراء في أوروبا قبل المرحلة الصناعية،"وكانت غايتها النهائية هي تأسيس المراسيم واللوائح التي يصدرها هؤلاء الحكام، على أسس اكثر فعالية ومقبولة "[1].

وكان التحول الأساسي لتلك الدولة قبل الصناعية التي كانت في معظمها تجارية ذات صبغة بوليسية إلى دولة حديثة. صناعية ودستورية، سواء في شكل دول لبرالية رأسمالية متاجرة، أو دول محافظة كدخيلة وإقليمية. كان ذلك التحول نذيرا باختفاء هذه الأشكال المبكرة من بحوث السياسات لأنها في نظر البرجوازية الليبرالية الناشئة، كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بخصائص الدولة البوليسية البائدة. أما عن المحافظين المثاليين الذين أصبح لهم نفوذا كبيرا في الدول الأوربية, فإن علوم السياسة والدولة كانت تبدوا لهم وضعية وعقيمة, وعاجزة عن إدراك جوهر الدولة وعلتها الأولى, وأما عن أنصار الاشتراكية, على الأقل في صيغتها الماركسية, فإن نفس هذه العلوم كانت تعد, على حد التعبير ماركس ذاته "تعيسة"، وتقليدا هزيلاً للدراسة العلمية الحقيقية وانعكاس للتخلف العام الذي كان المجتمع الألماني يعاني منه في القرن التاسع عشر.

دائما في إطار العلاقة التفاعلية الوثيقة بين العلوم الاجتماعية. في نشأتها وتطورها وبين الدولة الحديثة، يضاف عنصر آخر لا يقل أهمية من حيث دعمه وتوطيده وتأكيده على هذا الارتباط. الأمر يتعلق بما سمي بمعارف الحداثة.

في هذا الإطار يمكن قراءة العلوم الاجتماعية، باعتبارها نشاطا علميا ذا طابع مؤسسي يمارس في إطار عدة فروع تخصصية. ترجع نشأته إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما سبق أن أشرنا. هذا النشاط العلمي في الحقيقة كان يعكس بطريقة أو بأخرى الاهتمامات التي كانت تشغل الأذهان والإشكالات التي كانت تطرح، جراء الآثار الواسعة للتحولات والتغيرات البنيوية التي مست البلدان الأوروبية، ضمن ما أطلق عليه باختصار اسم أو لفظ "الحداثة". هذه الأخيرة أثارت" المسألة الاجتماعية" على جدول أعمال اللجان البرلمانية والحكومية والجمعيات الإصلاحية وكل المؤسسات الاجتماعية، التي أصبحت شيئا فشيئا تسلم بأن العمل السياسي لحل المسألة الاجتماعية ينبغي أن يقوم على أساس من تحليل معمق ومنهجي وإمبريقي للمشكلات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس تعتبر العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع عند نشأتها مباشرة من مقومات الرصيد الواسع النطاق للتطور الاجتماعي الذي زاد من مهام الدولة وواجباتها وخلق عندها الحاجة الضرورية واللازمة للمعارف المتعلقة بالعمليات البني

[1] S.E.LIEDMAN, Sciences sociales et projets politiques ED : SOCIALES , PARIS 1968,p. 135

الاجتماعية لتسهيل عمليات التدخل. وقد استجابت العلوم الاجتماعية فعلا في أطوارها المبكرة لكثير من متطلبات الدولة. ووفرت المعارف اللازمة والمعلومات والمعطيات الضرورية. وهو ما يتضح بجلاء من خلال التسميات التي أطلقت عليها حينها "سياسة الرعية" و"علم الدولة".

ساهمت هذه المعارف التي قدمتها العلوم الاجتماعية استجابة لطلب سياسي على الخصوص في تطوير منهج وأسلوب دراسة المجتمع و تحليل المشاكل الاجتماعية من الأسلوب التقليدي الفلسفي المباشر إلى النهج العلمي القائم على معارف علمية واقعية. وهو ربما من أهم الظواهر الفكرية التي لازمة ظهور الدولة الحديثة.

إلى جانب المسألة التي زادت من حدة الطلب على معارف ومعطيات العلوم الاجتماعية في ظل الدولة المتدرجة في مراتب الحداثة, هناك المسألة الثقافية المتعلقة بالقوميات

الذاتية الثقافية والقومية والتي أصبحت من الشواغل الملحة. وقد تخلل السعي إلى إيجاد مدخل لهاتين المشكلتين الأساسيتين في تاريخ أوروبا كله خلال القرن التاسع عشر مشروع الدولة القومية الذي يعتبر نقطة الالتقاء بينهما. مثلما تعتبر الدولة بالنسبة لفروع العلوم الاجتماعية الناشئة بؤرة خطابها, الصريحة أحيانا والضمنية أحيانا أخرى.

ساعد على ظهور الأشكال الجديدة من خطاب الحداثة الانهيار التدريجي للسلطات الفكرية الدينية التي سيطرت في وقت من الأوقات, وهو الانهيار الذي لولاه لما كان من الممكن نشوب الثورات البورجوازية التي اندلعت في القرن التاسع عشر"فما من شك في أن القرن التاسع عشر شهد تغيرات واسعة النطاق في تفسير لفلسفة الوعي أو الذات سواء في صيغتها الهيغلية أولا الابتعاد عن فكرة الوعي الموحد غير المرتبط بالزمن للأخذ بتطورات مختلفة تقوم على افتراضات تاريخية وعرقية متباينة, كان لها بالطبع تأثيرات سياسية جد مختلفة"[1].

على أساس هذه التأثيرات وكإفراز لها ساد القرن التاسع عشر تطور يحيل التحولات الاجتماعية أوبالأحرى التجميعية إلى تطورات منعكسة على الذات."وهو التطور الذي كان بمثابة السند العلمي المنطقي للجهود التي بذلت من أجل النهوض بالبحث الامبريقي في محاولة تغيير الأحوال الاجتماعية والسعي إلى مزج هذا البحث بنوع من الفهم التاريخي والفلسفي لتلك التحولات"[2]. وكانت القوة الدافعة والمحركة للبحث عن معارف جديدة غالباً ما تأتي من الفئات

[1] H.MARCUSE : Raison et révolution , Hegel et la naissance de la théorie sociale, Ed, MINUIT, Paris, 1968, p.203 .

[2] Ibid.p.203

السياسية والاجتماعية الداعية إلى التحديث والمحبة لمسار التصنيع والمطالبة بإصلاحات اجتماعية بعيدة المدى.

2- إتجاهات تحليل علاقة العلوم الآجتماعية بالأشكال الحديثة للدولة:

بناءً على هذه المقدمات التي أبرزنا من خلالها بشيء من الإيجاز العلاقة التي كانت تربط العلوم الاجتماعية عند نشأتها والدولة في تطوراتها يمكننا الآن محاولة التعرض إلى بعض الرؤى والتحاليل التي تناولت هذه العلاقة بغرض إعطاء نظرة تفسيرية تصورية حول طبيعة ودور العلوم الاجتماعية والخلفيات التي تطورت من خلالها.

2-1 اتجاه التحليل التطوري الوظيفي:

ينظر أصحاب هذا الإتجاه إلى العلاقة الوثيقة بين العلوم الاجتماعية والدولة الحديثة باعتبارها مجرد متطلبات وظيفية للتحولات المجتمعية، فهي إذن لا تعد مجرد استجابة آلية من جانب قوي اجتماعية مجردة، بل هي نتاج أفعال وتفاعلات بشر لهم أهداف وتطلعات محددة.
والفكرة الرئيسية التي يهتدي بها هذا الاتجاه في نظرته وتحليله لهذه العلاقة تتلخص في مقولة : " أن ظهور أي مشروع للتحديث يستتبع حتما توفير المعارف اللازمة لتقدمه"[1] .

توالدت عبر الزمان عدة دراسات وأبحاث تستند إلى هذه الرؤية الحتمية الوظيفية كلها تأكد هذا الطرح وتتبناه وهذا "**دانيال ليرنر**" D.LERNER أحد كبار ممثلي هذا الاتجاه يؤكد: "أن جذور العلوم الاجتماعية ترجع إلى استجاباتها لاحتياجات المجتمع الحديث من المعلومات الإمبريقية والكمية والمتصلة بالسياسات"[2]. الأمر نفسه أشير إليه من قبل أحد المحللين البريطانيين عندما قال: "أن الفروع الأساسية للعلوم الاجتماعية قد وضعت باعتبارها استجابات المسألة الاجتماعية. في القرنين التاسع عشرة والعشرين وأنه ثمة علاقة بين الدراسة العلمية للأحوال الاجتماعية والتصنيع والتوسع الحضري المكثف"[3]. وقدم "جيش كولمان" Cole-MAN مثلا جيداً على تحليل تطور العلوم الاجتماعية من تلك الواجهة التطورية الوظيفية عندما أبرز التفاعلات بين "بنية المجتمع وطبيعة البحث الاجتماعي. وكان المثل الإمبريقي الرئيسي الذي استند إليه يتمثل في تطور علم الاجتماع في الولايات المتحدة في القرن العشرين. أما الحجة الرئيسية التي ساقها فهي أن ذلك التطور تشكله الأنماط المتغيرة للتفاعل المجتمعي ويعكس تلك الأنماط على نحو لا

[1] BYORN VETROCK : « Sciences sociales et l'évolution de l'état » - changements dans le discours de modernité, In Revue internationale des sciences sociales N° = 122, NOV / 1989, UNESCO, P. 07

[2] Ibid,p.7
[3] Ibid,p.7

يمكن للباحثين الأفراد ولا للمدارس البحثية أن تقاومه بصورة فعّالة".[1] واستدل على ذلك بارتفاع نجم مدرستي شيكاغو وكولومبيا وأفوله النسبي فيما بعد.

يفترض في كل هذه الحالات، وبصورة أوضح في الأمثلة التي ساقها "كولمان" Cole-MAN، أن التطورات المجتمعية تترجم بشكل ما بحكم الضرورة الوظيفية إلى بحوث في العلوم الاجتماعية. وهو الافتراض الذي لاقى انتقادات عديدة ومتنوعة بحكم أن الجهود التي بذلت في سبيل التحديث في أواخر القرن التاسع عشر بمساعدة من البحوث الاجتماعية الامبريقية كانت لها أثار جدية مختلفة على التطورات العلمية، تبعا طبعا للتقاليد الفكرية السائدة فيما يتعلق بمدى انفتاح الجامعات على المجتمع ومدى استعدادها هي وغيرها من مؤسسات التعليم العالي لاحتضان محاولات تطوير بحوث جديدة. و فضلا عن ذلك، أن طرائق تحقيق ذلك حتى في المجتمعات ذات الأنماط المتشابهة من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، و ذات المشكلات المجتمعية المتشابهة، كثيراً ما تختلف اختلافاً جذرياً تبعا لظروفها السياسية والمؤسسة، فضلا عن مدى الرغبة في الاستعانة بمعارف العلوم الاجتماعية، ومدى القدرة على ذلك. لأن هذه الاختلافات لا محال ستؤثر تأثير ملحوظاً على تطور فروع العلوم الاجتماعية، ليس فقط من حيث دورها الاستشاري. وإنما أيضاً باعتبارها مشروعات فكرية طويلة الأجل.

لقد برهن "ويرسكوكبول" W. SKOCPOL وهو محلل بريطاني بطريقة تبدو مقنعة على:" أن المشكلات الاقتصادية الناجمة عن الكساد الكبير قد ترتبت عليها تحديات واضحة في مجال السياسات والنظرية الاقتصادية، عولجت بطرق جد مختلفة في الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد، وعلى أن مدى رغبة صناع السياسات أو عدم رغبتهم في اشتراك علماء الاقتصاد واستشاراتهم كان له تأثير عميق لا على السياسات التي تقرر اتباعها فحسب، وإنما أيضا، وبصورة أقل وضوحا للعيان، على تطور الدراسات الاقتصادية في تلك البلدان"[2]. وهكذا كما يقول أحد المحللين السويديين: "نجد أن الاستعانة في وقت مبكر بمشورة أتباع مدرسة "ستكهولم " Stockholm ذات النظريات التجديدية، من خلال عدد من العلماء وعلى رأسهم عالم "**ميردال**" G. MYRDAL، قد ساهم بلا شك في إعادة صياغة السياسات الاقتصادية في السويد. ولكن هذا معناه أن الاقتصاديين من أتباع هذه المدرسة لم يجدوا مبرراً قوياً ولا أتيح لهم وقت كاف لتطوير إطار

[1] Ibid,p.9
[2] Ibid, p.10

نظري عام كذلك الإطار الذي عمل "كنز"KENZ على وضعه والذي لم يكن له تأثير كبير على السياسات الاقتصادية البريطانية في ذلك الوقت"[1].

هذا المثال وغيره كثير يبرز إمكانية، بل ضرورة تجاوز حدود التحليلات القائمة على الحتمية التطورية الوظيفية، وكذا التصدي لدراسة الخصائص السياسية والسياسات الموروثة التي تحدد شكل العلاقات بين العلوم الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية.

إنّ أهم شيء يبرزه هو في الحقيقة انه لا ينبغي قصر تحليل العلاقة بين العلوم الاجتماعية والدولة على دراسة الصلات السياسية المؤسسة بين الخطاب العلمي ورسم السياسات. فلابد من توسيع نطاق التحليل ليشمل أيضاً التقاليد الفكرية والعلمية وخصائص المؤسسات التي لا تجمل ان تنشأ او تتناقل منها مثل هذه التقاليد." ولا شك في ان الجامعات المتوجهة نحو البحوث التي تطورت في اواخر القرن التاسع عشر (19) تعد ذات أهمية كبيرة في فهم أسباب النجاح او الفشل النسبي الذي صادفته الجهود التي بذلت من اجل إرساء مثل هذا الأساس الدائم للعلوم الاجتماعية الجديدة في مختلف البلدان"[2].

لاحظ كثير من الباحثين عند مقارنتهم بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " فشل الجهود المبذولة لإقامة العلوم الاجتماعية الأكاديمية على أسس مؤسسية في بريطانيا إلا عند وقت متأخر"[3]. وأبرز باحثون آخرون الأسباب العلمية والمؤسسة للفشل في تطوير علم الاقتصاد داخل القارة الأوربية على غرار ما حدث في الولايات المتحدة وبريطانيا واسكندنافيا." والواقع أن هذا التباين لا يمكن تفسيره إلا بتوسيع نطاق التحليل الذي قام به " وبر سكوكبول" w. skocpol، بحيث يتجاوز حدود التحليل السياسي المؤسسي البحث. ومن باب أولى الحتمية التطورية الوظيفية, مع التركيز على أوجه تفاعل بين ممارسات العلمية المنطقية وتطور الدولة.

الواقع أن عملية تحديد بنية الخطاب إنما تهدف على وجه التحديد إلى وضع مثل هذا الإطار التحليلي "[4]. إذن في ختام عرض التوجه التطوري يمكننا القول بأنه حقيقة أن العلوم الاجتماعية قد أدركت في أطوارها المبكرة وعند بدايتها الأولى العلاقة الوثيقة بين تطور الدولة وطرائق الخطاب التي تدعي تقديم معارف صحيحة إمبريقيا عن المجتمع، وهو ما يتضح جليا من خلال التراث

[1] B. HANSSON : Ecole de Stockholm et Développement de la méthode d'analyse dynamique, traduit de l'anglais par Albert Paul : Ed. Minuit Paris, 1972, p.75
[3] Byorn. Vetrock : Op. Cit p.11
[2] Ibid,p.11
[2] Ibid,p.12

السوسيولوجي الذي خلفه كل من "ماكس فيبر" M. Weber وإميل" دوركايم" E .DURKHEIM وهما دعامتين من دعائم السوسيولوجيا الغربية. من الملاحظ عند هذين العاملين أنهما لم يهتما في تحليلاتهما بخصائص الدولة فحسب، ولا يمكننا أن نفهم فهما صحيحا جهودها إلا في ضوء السياسات المتوارثة، وطبيعة مؤسسات التعليم العالي التابعة للدولة والانقسامات السياسية في المجتمعات الأوروبية التي كانت تحاول تنفيذ مشروعات مختلفة لتشكيل الدولة أو إعادة تشكيلها وهو ما ينطبق بدرجات متفاوتة على معظم إن لم نقل كل علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى في القارة الأوروبية والولايات المتحدة.

2-2 إتجاه التحليل التاريخي المقارن:

يهدف هذا الإتجاه إلى تجاوز حدود الطرح التطوري الوظيفي ذي الصبغة السياسية المؤسسية البحتة. يطلق هذا التوجه في تحليله لبنية الخطاب الاجتماعي بتأكيده على أن ظهور العلوم الاجتماعية وتطورها "قد اعتمد بصورة حاسمة على قدرتها على اكتساب الشرعية العلمية وإرساء أسس معرفية متينة في ظل التقاليد الفكرية التي يعتد بها، وإيجاد الطرق التي تسمح لها بإرساء أشكال الخطاب الخاصة بها وتطويرها مؤسسيا في إطار مؤسسات تعمل على إنتاج المعارف وإقامة صلات بينها وبين المؤسسات السياسية الإدارية، والاعتماد على نوع من التقارب السياسي المعرفي بينهما وبين التقاليد السياسية العامة ذات الأهمية في المجتمع "[1].

يبين التحليل المقارن هذا أن تطور العلوم الاجتماعية الحديثة لم يكن سهلا ولاحتميا كما يدعى أصحاب الاتجاه التطوري الوظيفي الحتمي "وإنما كان محفوفا بمشكلات عميقة، ولم يسر على وتيرة واحدة، بل كان متقطعا في كثير من الأحيان "[2]. وهكذا يأخذ التحليل في الحسبان المشاكل والصعوبات والإمكانيات المرتبطة بالتقاليد والمؤسسات الفكرية المختلفة إلى جانب المشاكل والإمكانيات السياسية والإدارية. وسمة هذا التحليل أنه لا يهدف إلى الوصول إلى تعميمات شاملة للفترة التاريخية على اختلافها وإنما يلزم نفسه بتبيان أهم الخصائص والمشكلات التي ميزت العلوم الاجتماعية في تفاعلها مع المؤسسات المجتمعية في مراحل تاريخية معينة وهي السمة التي أعطته البعد والصبغة التاريخية.

يرى المنظور التاريخي أن العلوم الاجتماعية مرت في تطورها بمرحلتين أساسيتين شهدت فيهما تحولا جذريا. أما المرحلة الأولى فهي مرحلة ظهور العلوم الاجتماعية الحديثة وتشكلها .

[1] Ibid, p.12
[2] Ibid, p.12

فالعلوم الاجتماعية باعتبارها شكلا من أشكال الخطاب المنصب على المجتمع قد تبلورت في دول أوربا الدستورية والليبرالية ذات النزعة التدخلية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وتلك هي الفترة التي شهدت قيام الدول القومية والنظام الدولي اللذان تجاوز تدريجيا وحتميا في الوقت نفسه, حدود النمط المثالي لنظام حرية التجارة والدولة اللبيرالية غير التدخلية. ولا مراء في أن العلوم الاجتماعية التي بدأت في الظهور في تلك الفترة كانت من نتائج تلك التحولات المؤسسية.

إن القائلين بإمكانيات قيام خطاب علمي مهني عن المجتمع, كانوا يحاولون في مناظراتهم المحتدمة, أن يبرهنوا على قدرة العلوم الاجتماعية على في البقاء والاستمرار, وكان عليهم للوصول إلى غرضهم أن يحددوا ادعاءاتهم إزاء الطوائف الأربع من الظواهر المجتمعية التي أشرنا إليها آنفا. فكان عليهم أن يثبتوا أن أشكال الخطاب الجديد لها شرعيتها العلمية والفكرية.

الواقع أن أزمة النظريات الاقتصادية الكلاسيكية قبل ظهور المدرسة الحديثة، وعجزها عن إيجاد تفسير للاتجاه المطرد نحو إخضاع النظام الاقتصادي الوطني والدولي لضوابط تنظيمية متزايدة ومفرطة, كان بمثابة فرصة سانحة لطرح أشكال جديدة من الخطاب الذي يتناول المجتمع بشرط إثبات أن تلك الأشكال تلتزم معايير الدراسة العلمية بها وهي الإستراتيجية التي اختلف فيها كل من "ماكس فيبر" M. weber و"إميل دوركايم" E.Durkheim في البحث عن اكتساب الشرعية "[1].

إن المشروعات الفكرية الجديدة للعلوم الاجتماعية لم ترسخ أسسها وتوحد مفاهيمها من الناحية الفكرية فحسب, بل أنها استطاعت أيضا . وهذا لا يقل أهمية – أن تعتمد على قدراتها النقدية الذاتية في اكتساب الشرعية المؤسسية في الدوائر العلمية. وزاد من دعم قاعدة نجاح العلوم الاجتماعية في تحقيق المؤسسية في عدد من البلدان الأوربية ظهور الجامعات الحديثة المتوجهة نحو البحث المؤسسي ومعه تحولت أشكال خطاب العلوم الاجتماعية بدورها من صورتها الإصلاحية في إطار الجمعيات الخاصة إلى أشكال مهنية تخصصية.

استطاعت العلوم الاجتماعية, في بعض الحالات أن تحقق لنفسها شرعية سياسية مؤسسية من خلال عدد من الهيئات المختلفة التي تربط خطاب العلوم الاجتماعية، بأنشطة الإصلاح السياسي وعلى رأس هذه الهيئات اللجان الحكومية الخاصة، لكن للأسف أن هذه الشرعية سريعة الزوال، وهذا ما يفسر عدم اعتماد معظم علماء الاجتماع الأوائل في الدول الأوروبية إلا نادرا هذا النوع من الشرعية بالنظر لمشروعاتهم الفكرية الطويلة الأجل الأمر الذي لا يتطابق مع هذا النوع

[1] V. KARADY : " Stratégies de réussite mode de faire – valoir de la sociologie chez les Durkheimiens "in Revue Française de la sociologie , VOL 20. 1979 PP . 49-82

من الشرعية "وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الوحيد الذي استقرت فيه العلوم الاجتماعية على نطاق واسع في المؤسسات الأكاديمية في أوائل القرن العشرين، وإن اتخذت صورة معارف مهنية تخصيصية تختلف اختلافا جوهريا من المشروعات الفكرية التي طرحت في أوروبا وخاصة في ألمانيا "[1].

هكذا يتضح أن الطور الأول من تاريخ العلوم الاجتماعية الحديثة كان بمثابة تحول متقطع من مرحلة الدراسات الاجتماعية الإصلاحية في إطار الجمعيات الخاصة إلى مرحلة التبلور المؤسسي في صورة علم للمجتمع.

أما المرحلة الثانية في التطور التاريخي للعلوم الاجتماعية تتمثل في عملية الترسيخ المؤسسي الواسع النطاق للعلوم الاجتماعية الامبريقية والمتوجهة نحو خدمة السياسات ابتداء من الستينيات، ذلك أن العلاقات بين العلوم الاجتماعية والمؤسسات الإدارية السياسية لم تعد قليلة متقطعة كما كانت من قبل، بل أن العلوم الاجتماعية أصبحت مرتبطة بعالم رسم السياسات والتخطيط بشكل ثابت ومستمر وهذا من خلال المؤسسات والأدوات الجديدة.

على الرغم من تأخر اكتساب العلوم الاجتماعية للطابع المؤسسي في المؤسسات الأكاديمية الأوروبية بوجه عام، فإننا نستطيع أن نقول أن السياسات أصبحت من العناصر الرئيسية في البحث الاجتماعي منذ منتصف الستينيات، سواء داخل المعاهد الأكاديمية أو في عدد من المؤسسات الجديدة خارج الجامعات. بل "إن جوهر العلوم الاجتماعية الأكاديمية كما يقول عدد من الباحثين أصبح متأثرا بالاهتمامات المجتمعية والسياسية إلى حد أنه لم يعد من المنطقي التحدث عن وجود علاقات تقارب من حيث الموضوعات والمفاهيم لأن علاقات التقارب باتت ذات طابع تقنوقراطي عملي وفي ظل هذه الظروف لم تعد العلوم الاجتماعية في حاجة إلى الاجتهاد في إثبات شرعيتها العلمية ... بل أصبحت تحتاج إلى الالتزام بمعايير معينة كي لا تؤدي الاختلافات الوظيفية دون مبرر إلى تفتيت لا داعي له للجهود العلمية "[2] .

في الأخير يمكن القول بأن العلوم الاجتماعية في سياق تطورها وتفاعلها مع المؤسسات المجتمعية المختلفة وقعت في حيرة بين أن تهتم بالشؤون والقضايا والمسائل الاجتماعية للمجتمع وبين أن تحافظ على استقلاليتها ونزاهتها العلمية، ذلك أن عملية رسم السياسات الإصلاحية التي كانت من الشواغل الرئيسية لدولة الرفاهية الدخيلة في الستينيات كان يستند إلى حد كبير إلى

[1] P. MANICAS, Histoire et philosophie des sciences sociales, In Revue internat des sciences sociales vol : xxv n° : 4, 1979 . pp : 102 – 111.

[2] Ibid

تصور مسبق لهذه العملية الأمر الذي يجعل دور العلوم الاجتماعية ليخسر في الدور الاستشاري البعدي إن صح التعبير. أما بعد أن حل تعدد الخبرات محل الرسم العلمي للسياسات المنصبة على المجتمع استنادا إلى احتياجات أجهزة السلطة العليا وأصبح على المتخصصين في تلك العلوم أن يقيموا شرعيتها على أساس من حجيتها العلمية ذاتها ومن احتياج الأفراد إلى الاستعانة بخطاب علمي عن المجتمع والالتزام الدقيق به.

غير أنه لم يعد يكفي في مثل هذا الخطاب أن يصف مجموعات شتى من التفاعلات بل صار من الضروري أن يتناول بالوصف والتحليل أفعالا ذات تاريخ وذات تأثير على البشر وعلى البيئات الموروثة والمستخدمة التي يتعين أن تعمل العلوم الاجتماعية المعاصرة على فهمها، مثلما كان على العلوم الاجتماعية الناشئة في القرن التاسع عشر أن تطرح فهما وتفسيرا للتحولات المجتمعية العميقة التي كانت تميز آنذاك عملية الانتقال إلى العصر الحديث.

نستخلص من كل ما سبق من أنّ العلوم الاجتماعية تعد في الأساس مرآة للمجتمعات التي تطورت في إطارها وأن المفاهيم التي تنطوي عليها وتعتمدها في بحوثها وتحليلاتها وإنتاجها للمعارف العلمية مهما كانت أغراضها وتوجهاتها. هي مفاهيم تعكس بنى و نظام وسيرورة المؤسسات السياسية لهذه المجتمعات، وأن هناك قدرا كبيرا من التجاوب بين بنى و أنظمة المجتمع وضروب الخطاب المشروع بشأنه (المجتمع) وأن هذه العلاقة يمكن فهمها على أنها حتمية سياسية أو مطلب وظيفي على الصورة التي يراها الاتجاه التطوري الوظيفي، كما يمكننا فهمها على أنها وليدة تفاعلات معقدة بين التقاليد الفكرية من جهة وتأثير البنى السياسية من جهة أخرى، كما يتصورها اتجاه التحليل المقارن.

النتيجة بالنسبة لنا واحدة وهي أن هناك تبعية متبادلة بين التطورات العلمية والتطورات المجتمعية وأن الفاعل السياسي في الأخير هو الذي يحدد أبعاد هذه التبعية ويخضعها لتوجهاته وأغراضه بحكم مراعاة السياقات الاجتماعية والنتيجة الثانية التي يمكننا أن نشير إليها والتركيز عليها بحكم أهميتها في تحليلنا لتطور العلوم الاجتماعية وعلاقاتها بالبنى السياسية والسياقات الاجتماعية كنظام معرفي ومؤسسات بحث علمي في ارتباطها بالسياسي يعني ضمنا أنها كانت تستفيد من المصالح السياسية وفي الوقت نفسه كان يحدها الطابع المميز لتلك المصالح.

3- العلوم الاجتماعية في ضوء الرؤى والمواقف الأيديولوجية :

يرجع الفضل في ظهور العلوم الاجتماعية بطبعها المؤسسي بالدرجة الأولى إلى التحول الأيديولوجي الذي تبلور في الثورة الفرنسية، ومهد أو بالأحرى أسس لفكرة اعتبار التغيير

الاجتماعي عملية طبيعية الأمر الذي يجعل دراسته ورصده من أجل التحكم فيه أمرا هاما وممكن في آن معا بل وملحا. ومن هنا نشأ علم التاريخ والعلوم الاجتماعية التي اصطلح فيما بعد على تقسيمها إلى فروع واقترحت لكل فرع تسميته وحدد بعض الخطوط الفاصلة بينهما وبدا حينها أن ثمة خمسة فروع مسلم بها عموما لدراسة العمليات الاجتماعية، أطلق عليها اسم الأنتروبولوجيا أو(علم الإنسان) والاقتصاد، والتاريخ، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع. وانتشر هذا النمط من التقسيم بصورة تكاد تكون موحدة في جميع أنحاء العالم، وأصبح القاعدة المعتمدة ابتداء من الخمسينيات.

يستند هذا النمط من التقسيم على الخصوص في العالم الغربي المعاصر إلى افتراض سياسي مفاده أن النشاط البشري المشترك يتم ضمن ثلاثة ميادين مختلفة أوعلى ثلاث مستويات: الاقتصاد (السوق)، والدولة (السياسة) والمجتمع (الثقافة). ولما كان من المفترض أن هذه المجالات الثلاثة تعالج عمليات سرمدية، ولكنها تبحث في الواقع عمليات جارية أوحديثة في المقام الأول، فقد نشأ بالضرورة مجال مستقل لدراسة التاريخ باعتباره مجال دراسة الأحداث الماضية. ولما كانت هذه المجالات الأربعة تقتصر عمليا على دراسة العالم المتحضر أوالحديث فقد أصبح مجال علم الإنسان هو دراسة "العالم الآخر" وهو المجال الذي أسندت مهامه إلى الباحثين والمعتمين بمجال الاستشراق الذي انصب على دراسة الحضارات والثقافات غير الغربية. واستحدث كل من هذه الفروع والمجالات طرقا وأساليب معينة لجمع البيانات، أصبحت ترتبط بها وتعتبر في نظر كثير من الأخصائيين سمة مميزة للفرع المعني، لا سيما في عهد الوعي المنهجي الذي ساد في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ومن ذلك مثلا الأنتروبولوجيا وملاحظاتها بالمشاركة، علم الاقتصاد والرياضيات أو الإحصاء وعلم التاريخ والبحث في المحفوظات، علم الاجتماع والمقابلات والاستخبارات... مع العلم أن جانبا كبيرا من المناقشات دار حول المنهجية الأساسية للعمل الفكري التي ركزت على ما يسمى بالتمييز بين وصف الحالات الفردية واستخلاص القوانين العامة.

عموما دافع جميع أخصائي الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع تقريبا في الجدل الذي ثار بهذا الخصوص عن منهجية استخلاص القوانين العامة، وأكدوا على الطابع العلمي لنشاطهم وعرفوه بأنه يتمثل في البحث عن القوانين العامة، في حين اختارعلماء التاريخ منهجية وصف الحالات الفردية وأكدوا على أهمية الطابع السردي لنشاطهم ورفض الكثير منهم أن يعتبروا التاريخ "علما اجتماعيا " وأعلنوا أنه مادة من مواد" العلوم الإنسانية" واتخذت كل المدارس

الأيديولوجية الكبرى الثلاث التي نشأت في القرن التاسع عشر(المحافظين، اللبراليين والماركسيين) موقفا محددا إزاء تطور هذا النمط من الدراسة المنهجية العلمية للسلوك الاجتماعي البشري، فأبدى المحافظونعدم ارتياحهم لهذه الدراسات وذلك بسبب الأسس الفلسفية النابعة من عصر التنوير التي تستند إليها. وقد أفضى بهم عدم الارتياح هذا إلى اتخاذ مواقف رافضة لأي محاولة تسعى إلى تحويل القوانين التي تحكم العالم الاجتماعي إلى ظواهر أساسية كقواعد بيولوجية وأنكروا إمكانية تحديد السلوك الاجتماعي على مستوى اجتماعي بطرق وأساليب علمية ربما تفضي حسب رأيهم إلى التلاعب بهذا السلوك الاجتماعي.

أعرب اللبراليون في المقابل عن ارتياحهم إزاء الشكل الفكري والتنظيمي الذي اتخذه علم التاريخ والعلوم الاجتماعية وراق لهم افتراض وجود ثلاثة ميادين شبه مستقلة للسلوك البشري – وهذا طبيعي نظرا لأن هذا الافتراض يمثل جزءا لا يتجزأ من مذهبهم، وطاب لهم البحث عن قوانين عامة يمكن أن تستمد منها تطبيقات اجتماعية سياسية. وأعجبهم الاعتقاد بأن جميع الطرق تفضي إلى مستقبل تقدمي تؤدي فيه العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجال التكنولوجيا دور المرشد والأخ الأكبر والنموذج بالنسبة للعلوم الاجتماعية التي بدأت تحطم الحصون الأخيرة لأفكار القرون الوسطى اللاعقلانية السابقة على العصر الحديث، واستهواهم فصل علم الإنسان عن العلوم الاجتماعية الأخرى، مما أضفى شرعية على تطبيق شكل خاص من حركات التعزيز والحماية للأجناس المتخلفة، وحبذوا سرد تاريخ العالم الغربي بأسلوب يتيح له تفسيره على نحو لبرالس، والحقيقة أن اللبراليين لم تستهويهم العلوم الاجتماعية فقط بل كانوا هم المسيطرين عليها.

أما الماركسيون فكان موقفهم يتسم بأكبر قدر من التناقض بين المذاهب الثلاثة، فماركس اعتبر نفسه في نهاية الأمر ناقدا للاقتصاد السياسي(أي العلوم الاجتماعية)، وبالرغم من أن الماركسيين قد ابعدوا وابتعدوا عن الجامعات منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية1945 على الأقل أين ظهرت بدائل ماركسية لكل فرع من فروع العلوم الاجتماعية وشارك الماركسيون في جميع الأقسام الجامعية بعدها يشير "آدم شافت" Adam Shafft أن الماركسيين وخاصة داخل الإطار الرسمي للأممية الثانية والثالثة كانوا يشاركون الليبيراليين كلما تطوروا تاريخيا. في العديد من الأسس الفلسفية نظرا لتراثهم المشترك النابع من عصر التنوير"[1]. وعلى ذكر التراث المشترك الذي يجمع بين الاتجاهات الايديولوجية للفكر الاجتماعي الغربي يجدر بنا أن نعرج على ذكر

[1] Adam SHAFFT : " Marxisme et Sociologie de la connaissance " In Revue de l'homme et la société OCT. NOV. DEC. 1968. N° 10 ED ANTHROPOS , PARIS ,PP. 74-83

المقدمات المنطقية الأساسية التي تجسد من خلالها هذا التراث المشترك كما ضبطها وحددها Emanuel WALRCHTEIN:[1]

المقدمة المنطقية الأولى، ممثلة في عنصر اتفقت بشأنه الآراء بين الماركسيين واللبراليين وهو التقدم أو بالأحرى نظرية التقدم، التي تجسد الشعور العام بأن التاريخ له معنى قوامه أننا نتجه من عالم اجتماعي أسوأ نحو عالم أفضل (بل نحو عالم مثالي) وهو الشعور الراسخ في أعماق التصور التطوري الذي تستند إليه جميع نظريات ومفاهيم العلوم الاجتماعية الغربية وهو شعور كذلك غالبا ما نلمسه في الاهتمام بالجديد، وفي الإهمال المتكرر لدعاة أوجه الاستمرار وحده وهذا بطبيعة الحال ما أدى دائما إلى ظهور صور مختلفة لنظريات المراحل التي يفترض فيها تحديد نقطة مكانية معينة " **س**" في زمن معين "**ص**" من شأنه أن يبين لنا الوجه المحتمل للوضع في المكان "**د**" والزمان "ر" وهذه هي الصيغ الأولى الساذجة لنظرية التطور التي مثلت المنطلق والقاعدة لكثير من الأعمال والدراسات المعتمدة في رسم سياسات الإنماء والتطوير (نظريات التنمية) لا سيما في العالم الثالث، وقد تعرضت لانتقادات شتى نتيجة انعكاساتها ومخلفاتها السلبية عمليا، وسوف نرى لاحقا أن فكرة ومفهوم التنمية الذي اعتمد في الخطاب التنموي بكل نظرياته وتوجهاته استند أساسا وبشكل مطلق إلى نظريات المراحل التي تجد أصلها في فلسفة التقدم كما هي محددة لدى اللبراليين والماركسيين.

المقدمة المنطقية الثانية المشتركة بين اللبراليين والماركسيين فهي وجهة القوة الموجهة للتقدم، هذه الوجهة التي يتفق عليها أنها تتحرك من البسيط إلى المركب ومن الجزء إلى الكل باعتبار أن الصغير والبسيط والجزء يسبق الكل الكبير والمركب على الصعيد البنيوي والمنطقي والزمني وتعتبر هذه الوجهة التي تتجها قوة حركة التقدم في الحقيقة وجهة تتحرك نحو تحقيق التجانس، الأمر الذي بحث على عملية الترشيد التي تكفل سيطرة قوة الإبداع على الطبيعة ومن ثم على التقدم.

المقدمة المنطقية الثالثة هي النزعة العلمية التي تتمثل في الاعتقاد بأن العمليات الاجتماعية يمكن إدراكها وفهمها ورصدها كأي نوع من أنواع العمليات الطبيعية ولعل بنفس الطرق والأساليب

[1] E. WALRCHTEIN : " Les Concepts des sciences sociales au 19ème siècle " In Revue Internationale des sciences sociales N° 118, NOV 1988 , ENISCO , pp .85-91

وكان على اللبراليين والماركسيين أن يؤمنوا بذلك وإلا اصبح من الصعب على الإنسان أن يتدخل في هذه العمليات الاجتماعية ليحدث فيها التطور المنشود والحتمي على حد سواء.

المقدمة المنطقية الرابعة، تشمل حتى أصحاب النزعة المحافظة، قائمة على الاعتقاد في أن الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يتم في إطارها النشاط الاجتماعي هي الدولة/المجتمع، مفهومين لهما صلة وثيقة بحكم ترابطهما وتلازمهما تاريخيا، إلى درجة أن العلاقة التي تربطهما مثّلت الإشكالية الرئيسية للعلوم الاجتماعية بامتياز، طوال النصف الثاني للقرن التاسع عشر والقرن العشرين.

إذا أمعنا التفكير في هذا الموضوع اتضح لنا أن موقف اللبراليين والماركسيين والمحافظين إزاء الدولة متشابهة إلى حد غريب، فجميعهم يكره الدولة ويرفضها نظريا، وجميعهم يعتمد عليها لتحقيق غاياته ويدعم أجهزتها ويعطيها الأولوية الفكرية في تحديد معالم وأبعاد التغيير، ولا ريب في أن اللبراليين يريدون نظريا التقليل من أهمية دور الدولة، ولا سيما بالنسبة للسوق بمعنى شؤون الاقتصاد، فالدولة تكون في أحسن صورها عندما ينحسر دورها كأداة للحكم، ولا يتمثل دور الدولة في رأيهم إلا في كفالة حد أدنى من النظام الداخلي والخارجي وفي تهيئة المناخ الملائم لإتاحة نمو المبادرات الفردية.

4- العلوم الاجتماعية ونظريات التنمية

4-1 النشأة والتبلور :

كما جاءت العلوم الاجتماعية كاستجابة معرفية مؤطرة ومرافقة للحداثة التي أفرزتها حركة النهضة وما أنجر عنها من تحولات على مستوى الدولة والمؤسسات في الغرب، أريد لها أيضا أن تكون كذلك أمام تحديات التحديث والتنمية التي ظهرت التطلعات إليهما مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالضبط في عز نشوة الاستقلال السياسي عن السلطة الاستعمارية التقليدية. حيث برز حينها توجه يسعى إلى إيجاد إطار جديد لتحليل وإدراك الوقائع الاجتماعية والاقتصادية لما أجمع على تسميته بالعالم الثالث من قبل الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية، مستغلة في ذلك نية وطموح قادة وزعماء وشعوب الدول المستقلة حديثا نحو تجاوز التخلف باعتباره المسألة الإشكالية التي انطرحت في الدرجة الأولى في برنامج عمل وانشغال مرحلة ما بعد الاستقلال. حيث كان هذا الأخير أي الاستقلال بما هو استقلال وتخلص من روابط التبعية السياسية غير

كافي ولا معنى له إذا لم يكتمل ويلحق باستقلال اقتصادي واسترجاع السيادة وفك روابط التبعية الاقتصادية تجاه المركز الرأسمالي.

باركت الأوساط الأكاديمية هذا الطموح وشجعت هذا التوجه من خلال تخصيصها ضمن حقل العلوم الاجتماعية لفرع يهتم بشؤون وقضايا العالم الثالث والتخلف على وجه الخصوص. وهو فرع العلوم الاجتماعية للتنمية Development Studies، الذي أصبح بمثابة القاعدة المرجعية ومصدر إلهام كل الرؤى والتصورات حول واقع التخلف من حيث التحليل والتفسير وصياغة الحلول وبلورة الخطط والمشاريع العملية لبعث عملية التنمية.

استطاعت العلوم الاجتماعية للتنمية أن ترى النور وتتبلور من خلال منعرجين تاريخيين، تمثل الأول في الأزمة التي تعرضت لها في الدول الغربية مع صعود النظم الشمولية وبروز تيار القوميات الوطنية من جهة وعهد التحولات السياسية في ظل حركات التحرر الوطني في مجتمعات العالم الثالث من جهة ثانية.

هذا من الناحية التاريخية. أما من الناحية المعرفية الإبستيمولوجية، وبما أن الأمر كما قلنا يتعلق بمحاولة إيجاد تصور جديد للوقائع الاجتماعية والاقتصادية للعالم الثالث. فإن هذه العلوم تحددت ابتداء ضمن فضاء حقلين سابقين لها: السوسيولوجيا وعلم الاقتصاد.

عند نقطة تلاقي حقلي السوسيولوجيا وعلم الاقتصاد تبلورت العلوم الاجتماعية للتنمية وهي بهذا أصبحت تعني جوامع سوسيولوجيا التنمية أو بالأحرى سوسيولوجيا التخلف[1] ، والاقتصاد السياسي للنمو، في تداخلهما وتكاملهما المنهجي والمعرفي.

لكن وبالرغم من الإحترازات التي يمكن تقديمها أو ذكرها فيما يتعلق بالمصطلحات والتسميات فإننا ومن باب منهجي، لا بأس أن ندخل الاهتمام بقضايا العالم الثالث من جانب العلوم الاجتماعية في ما اصطلح على تسميته أكاديميا بـ"سوسيولوجيا التنمية". الإطار المعرفي الذي حاول من خلاله الكثير من الباحثين الوقوف على السمات العامة الديمغرافية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية التي تشترك فيها مجتمعات العالم الثالث. وذلك قبل المضي في صياغة ووضع أطروحات ونظريات لتفسير هذه الأوضاع، ومن ثم اقتراح نماذج ورسم استراتيجيات مضبوطة من شأنها أن تحسن وتطور هذه الأوضاع نحو الأفضل.

2 باعتبار أن مضمونها ركز أكثر على التخلف من حيث المعاني و المؤشرات و الأسباب، فاتحا المجال بذلك لعلم الإقتصاد ممثلا في الاقتصاد السياسي ليضطلع في صياغة نظريات التنمية

ضمن هذا الأفق الإشكالي قدم "جورج بالنديه" G. BALANDIER، باعتباره صاحب أول خطوة في هذا التوجه، ورائد سوسيولوجيا التنمية، أربع شروط ومستلزمات لأي مسعى علمي يريد أن يصب في سوسيولوجيا التنمية.

– البحث عن الخصائص البنائية للمجتمعات التي توصف بالتقليدية.

– إبراز آليات العمل الفاعلة داخل هذه البنى، بما هي مصدر القدرة على التحول.

– البحث عن إبراز عمليات التنظيم الاجتماعي والثقافي الفاعلة.

– تحديد العلاقات الخارجية التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل هذه المجتمعات وهي تتحول وتسير نحو النمو والتطور.

هذه هي المنطلقات الإبستمولوجية والقواعد المنهجية التي أسست لحقل السوسيولوجيا في مجال التنمية كما أراد لها مؤسسها. وهي في الحقيقة منطلقات تبرز قطيعة نوعية إلى حد ما مع طروحات وتحاليل الكولونيالية ممثلة في نتائج واستخلاصات الدراسات الاستكشافية للإتنوغرافيا العسكرية والإتنولوجيا الأكاديمية. بمعنى أن ما أصبح يسمى بسوسيولوجيا التنمية جاءت بمثابة بديل معرفي للرؤى والتحاليل الأنثروبولوجية وعلوم الإناسة التي اجتهد أصحابها في دعم وتعزيز النظرة المتمركزة ذاتيا للغرب وإرساء القناعة والقبول المبدئي بتفوق هذا الأخير وضرورة القيام بواجب الرسالة التمدينية المزعومة اتجاه العوالم المتخلفة.

ظهرت السوسيولوجية التنموية كما يقول أحد المفكرين: "من خلال التقاء مزدوج للحركة التاريخية: التحولات التي طرأت على السوسيولوجيا–ضمن العلوم الاجتماعية عامة– وتصاعد العالم الثالث. وهكذا جلبت نهاية الحرب معها فشل بعض أشكال السوسيولوجيا الواثقة جدا من ذاتها، في ظل الوثوق التام في الضمير الأوروبي الطيب، الذي يمثل مركزا ومرجعا لكل ما يمكن أن يحققه الإنسان من جمال وعظمة "[1] .

مع مرور الأيام وتقدم مسعى الانشغال بقضايا العالم الثالث انزلقت هذه السوسيولوجيا عن منطلقاتها الإبستمولوجية التي وضعها "جورج بالنديه" والمتميزة كما قلنا بنوع من الموضوعية والملاءمة المنهجية لواقع مجتمعات العالم الثالث، انزلقت وعلى غرار العلوم والمعارف المهتمة بالتنمية إلى ما أصبح يطلق عليه باتجاه التحديث، الاتجاه الذي يستند إلى مرجعية ليبرالية تبلورت وصيغت وفق السند المنهجي لثلاثة اتجاهات فكرية هي:

– الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي المقارن الإمبريقي.

[1] Abdelouahab. BOUHDIBA, « La sociologie du développement africaine », Current sociology, La sociologie contemporaine, n°2, Vol.XVIII, 1970, p.5

–النظرية الكتزية الحديثة للنمو.

– النظرية التطورية الكلاسيكية الحديثة للتجارة الخارجية.[1]

يعتمد التحليل اللبرالي عند تناوله لإشكالية التحديث في البلدان التي سميت بالنامية على الأسلوب الوصفي المقارن المفرق في النزعة الأمبريقية المغالية، إذ يكتفي بالمعطيات الميدانية الكمية دون مراعاة البعد التاريخي للظواهر والوقائع موضوع الاهتمام والبحث. وعند تناوله لحالة التخلف يلجأ أصحاب هذه النزعة إلى توصيف وإبراز الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المتخلفة ومقارنتها، مقارنة شكلية مع تلك التي تطيع البلدان المتقدمة. ولذلك أطلق على هذا الأسلوب اسم "طريقة المعالجة من خلال "التفاوت" أو "أسلوب الفجوة" على حد تعبير "شارل كندلبرج" C. Kindleberger أو طريقة "الروبورتاج" كما يقول رمزي زكي[2].

وقبل أن نتعرض لمختلف التوجهات والطروحات التي ساهمت في إيضاح مسار التحديث في مجتمعات العالم الثالث لتجاوز التخلف يجدر بنا أولا أن نعرج على مصطلح العالم الثالث كمجال للتخلف، كيف ظهرت التسمية وما وكيف يتم عادة تصنيف المجتمعات ضمن هذا العالم؟ بمعنى ما هي المؤشرات التي تعتمد في معرفة ما إذا كان مجتمعا متخلفا أم لا ؟

4-2 الإتجاهات النظرية في التنمية:

4-2-1 اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية:

الاتجاه الأكثر انتشارا إن على مستوى الأعمال الأكاديمية العلمية والأكثر قبولا لدى المنظمات الدولية والمؤسسات المالية. يتفق أصحاب هذا الاتجاه في الكشف عن ظاهرة التخلف وتشخيصها من خلال الكشف عن جملة من السمات والخصائص الملازمة للمجتمعات التقليدية المتأخرة. السمات التي كانت السبب الرئيسي إن لم نقل الوحيد –حسب هذا الطرح– في تخلفها أو بالأحرى إعاقة ومنع تطورها. ثم لا يلبث أصحاب هذا الاتجاه أن يقرروا وبشكل مباشر ومبسط، أن تنمية أوبالأجرى تحديث هذه المجتمعات، يكمن في ضرورة التخلص من هذه السمات والتحلي بسمات التقدم، كما هي متمثلة ومجسدة لدى المجتمعات الحديثة. مما يجعلها بمثابة مؤشرات ونماذج مثالية، يجب أن يحتدى بها عند تصميم أي نموذج تنموي، ووضع أي برنامج في التطوير. وهذا بالضبط ما ذهب إليه "**شارل كيندلبرج**" عندما قال: "يمكننا عزل السمات النموذجية

[1] Pierre. JACQUEMOT et Autres, Economie et sociologie du Tiers-monde,Un guide bibliographique et documentaire, Paris,Ed.L'Armathan,1981,p.19

[2] رمزي زكي، فكر الأزمة: دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي الغربي، مطبوعات مدبولي،القاهرة،1987، ص.77،78

المثالية المعبرة عن التقدم، بحيث تبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية، والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات"[1].

4-2-2 الاتجاه الانتشاري:

كغيره من اتجاهات التحديث والتنمية يرجع هذا الاتجاه أسباب التخلف إلى هيمنة القيم التقليدية المتعارضة بشكل مطلق كما يدعي مع القيم الحديثة. وإلى هذه القيم التقليدية ترجع معوقات الجهود والمساعي الممكن القيام بها في ميدان التنمية والتطوير.

إن أنصار هذا الطرح الانتشاري كما صورهم الحسيني يميلون"إلى إبراز المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثل التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب. وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائياً أو ثقافياً، أي أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعي- السياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة"[2].

في ضوء هذه الرؤية يصبح التحديث بما هو تنمية وتجاوز للتخلف ممكنا من خلال انتقال القيم الثقافية والتقنية الغربية إلى البلدان النامية، وكذا انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحويل التكنولوجي الذي من المفروض أن يكون مصحوبا بالمعرفة والمهارات والخبرات التقنية ورؤوس الأموال باعتبارها وسائل وأدوات للتنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تشغيل نموذج التنمية بالانتشار هو الحل الأمثل والأنجع. وذلك لأنه أساسا يساعد على تجاوز مشكلتين: الأمر يتعلق أولا بالثنائية التي تتصف بها اقتصاديات العالم المتخلف والخلقة المفرغة للفقر، المتاهة التي يتخبط فيها هذا العالم.

4-2-3 الاتجاه النفسي للتحديث:

الممثل في"**دافيد ماكليلاند**" D.McLelland و"**إيفرت هيجن**" Everet Hagen و"**دانيال ليرنر**" D.LERNER. هؤلاء الذين انطلقوا من أفكار "**ماكس فيبر**"M.Weber من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" من بعدما جردت من طابعها البنائي التاريخي لتصبغ بصبغة "فرويدية" حد قول"**جاندر فرانك**" G.Frank.[3]

---

[1] السيد الحسيني، التنمية و التخلف،دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، ط2، القاهرة،1982، ص.39

[2] السيد الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص.58

[3] نفس المرجع، ص.58

لخص أحد المتشبعين بهذا التوجه الخطوط العريضة له بقوله: "إن ما تحتاجه البلدان المتخلفة هو تحرير طاقات الملايين من الرجال ذوي القدرة والفاعلية والحسم ... لابد من جو يعطي الأفراد أكبر قدر من الفرص ويحفزهم"[1].

التخلف حسب أصحاب هذا الاتجاه يكمن بالدرجة الأولى في غياب الدافعية نحو الإنجاز وضعف وفتور النزعة نحو الاهتمام والعمل وانعدام التحفيز وهذه الخصائص كلها انطبعت بها شخصية رجل أو إنسان العالم الثالث فأصبحت شخصية غير خلاقة، لا إبداعية. يقول "ماكليلاند" "إن القضية العامة التي ينهض عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، هي أن المجتمع الذي يشهد درجة عالية من الإنجاز يؤدي إلى ظهور طبقة نشيطة من أصحاب المشروعات تسهم بدورها في الإسراع بالتنمية الاقتصادية.. إن الدرجة العالية من الإنجاز تؤدي بالناس إلى القيام بسلوك يحقق لهذه المشروعات أقصى نجاح ممكن."[2]

من هنا يأتي الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به المقاول (المنظم)، ذلك النموذج المثالي من الشخصية الفاعلة في عملية التنمية. هذا المقاول المنظم أو لنقل المسير الكفء الذي أصبح هاجس الهيئات الدولية التي تبنت وبشكل غير واعي تقريبا طروحات هذا الاتجاه. هذا ما نقرأه في تقرير التنمية في العالم الصادر من قبل البنك العالمي لسنة 1987: "إن تكوين طبقة من المقاولين والمسيرين الأكفاء وبناء مؤسسات ملائمة يمثل المرحلة الأولى التي ينبغي على البلدان المتخلفة أن تنجزها"[3].

4-2-4 الإتجاه التطوري المحدث:

باعتباره وليد النظرية الكلاسيكية التي شكلت بواكير الفكر السوسيولجي المعاصر، فإن هذا الاتجاه يطرح مشكل التنمية ويعالج مسألة التخلف من خلال مفهوم التحول والسيرورة Transformation et processus.

يعدّ "**والت روستو**" W.Rostow من أبرز رواد هذا الاتجاه باعتباره أثر تأثيرا فائقا ولو بطريقة غير مباشرة على نظريات التخلف والتنمية. وأصبح كتابه "**مراحل النمو الاقتصادي**" تقريبا، المرجع الوحيد والسند النظري الأول المعتمد من قبل منظري التنمية والمصممين لنماذجها العملية. ضمن إتجاه ايديولوجي يعارض الرؤية الماركسية، أو بالأحرى ينصب نفسه بديلا لها، باعتبار أن ظهور

[1] André.GUNDER FRANK, « Sociologie du Développement et Développement de la sociologie, Etudes critiques, Cahiers internationaux de sociologie, Jan-Juin, p.104

[2] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص.74

[3] Pierre. JACQUEMOT et Autres Op-cit,p.28

نظرية المجتمع المنجز في أوائل الستينات من القرن الماضي كما يقول أحد الكتاب تزامن مع تزايد حدة الصراع الإيديولوجي.[1]

يقدم روستو تصور عام للتنمية الاقتصادية ضمن مقاربة تاريخية خطية مستلهمة من رؤية تصنف المجتمعات من حيث مستواها على خط النمو أو التطور إلى خمسة أنواع. و هي الرؤية التي في الحقيقة انبثقت عن مقاربة وصفية تتبعية للمسار التاريخي لتطور المجتمع الغربي عموما. المسار الذي هيأ عوامل النمو الإقتصادي الذي تحقق لهذا المجتمع ليصل إلى ما اعتبره روستو بالمرحلة الأخيرة على خط التطور. مما يجعل نظرية التنمية من هذا المنظور مجرد نظرية في النمو.

أما عن المراحل التي تنتقل عبرها المجتمعات في تطورها التاريخي فهي:

. **المجتمع التقليدي:** الذي يتسم بمحدودية الأنشطة الإنتاجية التي تقوم على معارف علمية وتقنية في ظل سيادة الرؤية الميتافيزيقية للعالم والطبيعة والإنسان. وحسب "**روستو**" فإن التأريخ لهذه المرحلة، يمتد إلى ما قبل عصر"**نيوتن**". ونظرا للمحدودية الإنتاجية التي تتسم بها هذه المجتمعات التقليدية في ظل غياب الوسائل التقنية "اللازمة"، فإن جهودها وقدراتها تتوجه بالضرورة نحو القطاع الزراعي. ولهذا السبب يقترن دوماً توصيف التقليدية بالزراعية.

كما تحتل الأسرة والعشيرة مكانة مركزية و تلعب الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي. ثم يذهب "**روستو**" إلى تحديد المجتمعات التي يمكننا أن ندخلها ضمن هذه المرحلة التقليدية فيقول أن الصين القديمة، إلى جانب حضارة الشرق الأوسط والحوض المتوسطي والعالم الأوروبي في العصور الوسطى كلها تنتمي إلى هذه المرحلة. بل حتى المجتمعات المعاصرة التي لا تتوفر على الشروط الكفيلة بتسخير الطبيعة والوسط الفيزيقي ككل في تحسين شروط الحياة الإنسانية، تدخل في خانة المجتمعات التقليدية.[2]

– **مرحلة تهيئة شروط الانطلاق:** أو مرحلة ما قبل الإقلاع، باعتبارها المرحلة الانتقالية أين تبرز الملامح والشروط الأولية للانطلاق أوالإقلاع من قيود الثقافة التقليدية. يحدث ذلك عندما تحاول الدولة المتخلفة اقتصاديا ترشيد أوعقلنة اقتصادها، بالعمل على توفير الهياكل القاعدية الضرورية، التي من شأنها أن تعي حركية لقطاعات أساسية ثلاثة: النقل، الزراعة والتجارة. إلى جانب وجود قطاع بنكي. طبعا هذا لن يتم في نظر **روستو** إلاّ في ظل وجود طبقة من المفكرين المتحررين من قيم وعادات التفكير التقليدي. كما حدث في أوربا ابتداءا من القرن السابع عشر، في ظل

[1] فتحي أبو العينين، "الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية و التخلف و المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث"،مجلة الشؤون الاجتماعية،ع38،1993،ص.ص 152

[2] W.ROSTOW, les étapes de la croissance économique,Ed, du SEUIL, Paris,1963,p.33

الاكتشافات التقنية التي أعطت النور لانبعاث وظائف إنتاجية جديدة، امتدت على مستوى القطاع الزراعي ومنه الصناعي على وجه الخصوص. وفتحت آفاقا واسعة أمام البلدان التي كانت مسرحا لهذه التطورات وعلى رأسها إنجلترا بحكم موقعها الجغرافي و"مواردها الطبيعية" وبناءها الاجتماعي والسياسي ولا سيما نظامها الاقتصادي ذو الطابع التجاري الخارجي.

– **مرحلة الإقلاع:** المرحلة التي يتم القضاء فيها على رواسب المجتمع التقليدي المتخلف باعتبارها عوائق أمام النمو الذي يصبح الوظيفة العادية للاقتصاد. تكون هذه المرحلة عادة من إفراز حركة تغييرية أو بالأحرى ثورة على المستوى التكنولوجي بالدرجة الأولى. كما يمكن أن تتحقق من خلال ثورة سياسية. حدثت بالشكل الأول في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وحدثت بالشكل الثاني في ألمانيا سنة 1848[1]. بمعنى أن نقطة التحول التي تحددها هذه المرحلة، تكون إما بانطلاقة اقتصادية من خلال تكون رأس المال اجتماعي بإحلال تطوير تقني في الزراعة والصناعية، أو بإرساء حكم مجموعة من رجال ذوي توجه تحديثي. بمعنى ينظرون إلى تحديث الاقتصاد على أنه قضية سياسية في المقام الأول. إشارة إلى الإرادة السياسية في بعث الانطلاقة الاقتصادية. وللجانبين معا أهمية كبيرة ودورا حاسما في هذه المرحلة، أين تعتبر التكنولوجيا العامل الحاسم.[2]

– **مرحلة النضج:** أو مرحلة الاكتمال كما يحلو للبعض أن يسميها وتأتي عادة بعد فترة طويلة من التقدم المطرد وتفوق ثابت في الإنتاج على النمو السكاني. تثمر في الأخير بتعميم تكنولوجي وسيادة تقنية حديثة في كل القطاعات ويحدد حجم الاستثمارات حسب "روستو" ما بين 10% و20% من الدخل الوطني، على نحو يصبح معه الإنتاج كما قلنا يفوق نسبة الزيادة السكانية. هذا من الناحية الاقتصادية.

أما من الناحية التاريخية فإن المجتمع يصل إلى هذه المرحلة في مدة يقدرها "روستو"بستين(60) سنة منذ بداية مرحلة الانطلاق..[3]

– **مرحلة الاستهلاك الوفير:** يطبعها ارتفاع متوسط الدخل الفردي وازدياد الاهتمام بتوفير الاعتمادات الكبيرة من أجل الرفاهية الاجتماعية والإقبال على المواد الاستهلاكية الدائمة والاستفادة من الخدمات التي تصبح من ضمن القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

---

[1] Ibid, p.21

[2] فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص.1.

[3] W.ROSTOW,OP-cit,p.21,22

إعتمد "**روستو**" مستوى النمو الاقتصادي كمؤشر رئيسي في التمييز بين المجتمعات من حيث تقدمها في سلم التطور الخطي الصاعد. وبناء على هذا المؤشر قام بتصنيف المجتمعات وترتيبها بحيث وضع البلدان المتخلفة أو النامية في أسفل سلم التطور، ووضع البلدان المتقدمة في أعلاه. ومن هذا المنطلق النظري انبعثت فكرة أن التخلف الذي تعاني منه البلدان الواقعة أسفل السلم التطوري، مجرد "**تأخر زمني**" يستوجب سياسة تنموية من شأنها استدراكه. سياسة تسعى بالدرجة الأولى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. وعند هذه الفكرة بالضبط وقع اختزال فكرة التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي. الأمر الذي أعطاها الطابع الاقتصادي البحت وأفقدها شموليتها. نظرة "**روستو**" هذه عبرت وبشكل صريح على انحيازه للرؤية الغربية المتمركزة على الذات، والتي ترى في النموذج الغربي، النموذج الأوحد الذي يتعين على الجميع الوصول إليه وتمثله. الأمر الذي يفسر لماذا في كل مرحلة من مراحل التطورالاقتصادي، يشيد بتجربة بلد من البلدان الغربية الصناعية التي حازت كافة أسباب وشروط النمو الاقتصادي في مرحلة ما من التاريخ. مدعومة بالحملة الاستعمارية التي شنتها القوى الغربية التي أصبحت اليوم قوى اقتصادية، وما حصدته من موارد وثروات على أرض الشعوب المستعمرة.

غيب "روستو" هذه الحقيقة ونسي أن نمو البلدان الصناعية المتقدمة لم يكن في معظمه إن لم نقل بشكل مطلق بفضل مواردها الخاصة وجهودها الذاتية، "وإنما على حساب موارد وبفضل أسواق البلدان التي استعمرتها"[1].

غيبت هذه الحقيقة عن فكر ووعي "روستو" وأمثاله كثير، وغابت في أذهان المنظرين وصائغي النماذج التنموية في العالم الثالث، فراحوا يقيمون الخطط ويضعون الاستراتيجيات والنماذج على ضوء الرؤية الغربية اللبرالية التي مثلها "روستو" على الخصوص في "مراحل النمو الاقتصادي". ومثلها آخرون ضمن تطوريات لا تختلف عنها إلا في المسميات ليبقى المضمون والمغزى واحد "الامتثال للنموذج الغربي" لا بديل عنه. وحتى ضمن التوجه الاشتراكي فإن نموذج التنمية قائم على نفس مبادئ التطورية وثوابتها ومضامينها إنما الاختلاف يكمن في تسمية الأطوار والمراحل حيث أن تطورية ماركس يستهلها بالمجتمع البدائي الاستبدادي وينهيها بالمجتمع الشيوعي، وبين هذا وذاك الرأسمالية مرحلة إجبارية لا مفر منها. وفي الأخير نقول أنه مهما اختلفت التطوريات فإن النموذج الداعية له والمروجة له نفسه "النموذج الغربي المتمركز ذاتيا".

5- التنمية في برنامج الأمم المتحدة :

[1] A.GUNDER FRANK,Op-cit,p.114

استعملت عبارة الأمم المتحدة "Nations Unies" لأول مرّة على لسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "**فرانكلين. روزفيلت** "Franklin ROSVELT في الفاتح من جانفي عام 1942 ضمن بيان أجمعت عليه وأعربت من خلاله ستة وعشرون دولة عن تحالفها ضد قوى المحور، ويسمى البيان حينها "بيان الأمم المتحدة" Déclaration Des Nations Unies.

عقب هذا البيان وفي غضون شهري أوت وأكتوبر من سنة 1944 اجتمع ممثلو ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد السوفياتي سابقا وذلك بمدينة " DUMBARTON OAKS" وخرجوا إثرها بمقترحات وتوصيات اعتمدت كأرضية لميثاق صادق عليه ممثلو خمسين(50) دولة في اجتماع انعقد بتاريخ 26 جوان 1945 "بسان فرانسيسكو " الأمريكية وهو ميثاق الأمم المتحدة. الميثاق الذي يعتبر أداة قانونية للمنظمة وآلية دستورية تحدد وتضبط من خلاله حقوق وواجبات والتزامات الدول الأعضاء كما يعتمد كخلفية مؤسساتية لبعث وإنشاء المؤسسات الفرعية والسهر على تنظيمها وتسييرها. كما يعد بمثابة اتفاقية دولية تحدد وتبين المبادئ الكبرى للعلاقات الدولية ابتداء من المساواة في السيادة الوطنية لكل دولة إلى منع استعمال القوة والعنف فيما بين الدول.

وككل ميثاق تضمن ميثاق الأمم المتحدة الأفكار الرئيسية والأهداف العامة المشتركة بين جميع شعوب الأمم الممثلة في المنظمة ونستطيع قراءة هذه الأفكار والأهداف من خلال وقفة على نص افتتاحية هذا الميثاق كما جاءت في إحدى المنشورات الإعلامية الخاصة بالمنظمة.

" **نحن شعوب الأمم المتحدة، عازمون على حفظ أجيال المستقبل، ضد نكبة الحرب التي عانت الإنسانية مرارتها مرتين في حياتها. معلنون مرة أخرى عن إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان في ظل قيم العزة والكرامة الإنسانية، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وكذا بين الأمم الكبيرة والصغيرة. جاهدون لخلق الشروط الضرورية للحفاظ على العدل واحترام الالتزامات الواردة ضمن مواثيق حقوق الإنسان. مشجعين التطور الاجتماعي وعاملين على إرساء ظروف أحسن، للحياة في ظل حرية أكبر، ومن أجل ممارسة التسامح والعيش في سلام، جنبا إلى جنب في جو جواري لائق، نجمع قوانا لحفظ وصيانة السلام والأمن الدوليين، بقبول المبادئ وإرساء مناهج، تضمن عدم استعمال قوة الأسلحة إلا للمصلحة العامة والاستعانة بالمؤسسات الدولية لدعم التطور الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب... قررنا توحيد جهودنا لتحقيق هذه المقاصد، إثر الإجماع الذي خرجت به حكومتنا المحترمة من خلال ممثليها الذين اجتمعوا بمدينة سان**

فرانسيسكو، وأعربوا بكل إرادة وحرية عن تبنيهم لهذا الميثاق، "ميثاق الأمم المتحدة " شكلا ومضمونا إيذانا لميلاد منظمة دولية تسمى منظمة الأمم المتحدة".[1]

- عشريات التنمية:

اندرجت مسألة التنمية ضمن فلسفة ومنطق وبرامج الأمم المتحدة بموجب قناعة مبدئية ورؤية استيراتيجية آمنت بها وتبنتها هذه المنظمة في سياق القيام بالمهام والالتزامات التي تعهدت بها وبلوغ الغاية الكبرى والهدف الأسمى الذي نص عليه ميثاقها: "حفظ الأمن والسلام الدوليين ". إرتأت الأمم المتحدة أن هذه المهمة غير ممكنة ولن تتحقق إلا بضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع، وكان هذا هو المنطق في كل الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المنظمة في أي جهة عبر العالم.

وباعتبارها مركزا عالميا لتشكيل الوفاق والإجماع بهدف التعاون الدولي، قامت الأمم المتحدة بضبط الأولويات والأهداف ورسم برامج عمل تسهل من خلالها للشعوب أن تتعاون جميعا من أجل محيط اقتصادي دولي، يتسم بالرفاهية والازدهار.

غالبا ما ترجع جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت على مستوى العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة، في إيجابياتها طبعا وعلى الخصوص من قبل التصريحات الرسمية إلى الجهود والتوجيهات والمساعي التي تبدلها الأمم المتحدة باعتبارها مركز دولي للبحث وتشكيل يسمى بالتراضي الدولي ضمن وضع اقتصادي يتسم بالتعاون والشراكة لأجل القضاء على الفارق والهوة بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة.

وهي الجهود التي حاولت الأمم المتحدة تجسيدها من خلال عشريات التنمية Décennies Internationales Pour le Développement التي نعرضها مختصرة كالآتي:

العشرية الأولى :(1961– 1970): وتضمنت الخطوط العريضة لأي سياسة تنموية من شأنها أن تنتج للدول المتخلفة تحقيق نمو اقتصادي بمعدل سنوي لا يقل عن 15%، وبالنظر ربما إلى كون هذه المرحلة ركزت أكثر على الجانب الاقتصادي المحض فإن هذه المرحلة توجت عام 1969 بإعلان تضمن تنبيها إلى ضرورة ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

العشرية الثانية: (1981– 1980) : تضمنت هذه المرحلة استراتيجية تنموية أوصت وألحت على ترقية التعاون الاقتصادي الدولي يجب أن يكون على أسس من العدالة والمساواة، وتخللت هذه

[1] A.B.C des Nations Unies, Département de l'information des Nations Unies, NEW-YORK, 1998, p.04

العشرية وبالضبط عام 1974 دورة استثنائية للجمعية العامة لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، يشترط أن يكون للدول الحق في ممارسة السيادة التامة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

العشرية الثالثة: (1981– 1990) : أوصت بضرورة الحوار والتشاور أمام تحولات اقتصادية جديدة، وفي نهاية المرحلة أي في سنة 1990 انعقدت دورة استثنائية للجمعية العامة، تبنت خلالها إعلانا حول التعاون الاقتصادي الدولي وبالخصوص حول إنعاش النمو الاقتصادي وتنمية الدول السائرة في طريق النمو، وألحقت بتبني الإعلان عن الاستراتيجية الدولية للتنمية في عشريتها الرابعة.

العشرية الرابعة: (1991– 2000) : التي أعطت الأولوية لأربعة ميادين :

- القضاء على الفقر والجوع .
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المؤسسات .
- المسألة السكنية .
- مشكل البيئة .

– صيغ التعاون من أجل التنمية :

القناعة المبدئية التي قامت عليها برامج الأمم المتحدة عبر هذه العشريات التنموية هي ضرورة حتمية للتعاون الدولي من أجل تعميم التقدم والسماح للبلدان المتخلفة بأن تستدرك التأخر بواسطة تركيز الجهود حول تكثيف وتجميع عناصر النمو الاقتصادي من رأس المال وتحديث وتكنولوجيا، وضمن هذا الأفق ارتبطت فكرة التنمية والإنماء بمقولة التعاون وأصبحتا فكرتين متلازمتين إذ لا إنماء ولا تنمية بدون تعاون ولا تعاون إلا إذا كان بهدف إلى تعميم الإنماء وبالتالي إلى هناء البشرية وسعادتها وتجسد هذا التعاون ميدانيا من خلال عدة صيغ نذكر أهمها :

– **المساعدات العمومية للتنمية (A.P.D)** : لصالح الدول والشعوب والمناطق الأكثر خطرا وتخلفا في العالم والتي لا تتوفر إطلاقا على إمكانيات تعتمدها في التنمية. وتأتي هذه المساعدات من قبل مختلف وكالات الإعانة والمؤسسات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للمنظمة.

ومع مرور السنين وتطور الأوضاع الاقتصادية تراجعت هذه المساعدات في ظل تدخل مؤسسات الاستثمار الخاص التي أصبحت تستحوذ على جانب كبير من حجم المعاملات وعندها تحول الحديث من المساعدة إلى الحديث عن :

– **القروض الموجهة للتنمية Prêts au Développement:** اضطلع البنك الدولي بإدارة هذه العملية لكن هذه المرة وفي هذه الحالة فإن البنك لا يقدم مساعدات على شكل هبات بجانبه، إنما

يقوم بتقديم إعانات مالية على شكل قروض يتم تسديدها لاحقا بالأسلوب والصيغة التي يقع الاتفاق حولها مع الطرف المعني، يتعلق أمر الإعانات أو القروض المالية هذه عادة بتمويل الحاجيات التقنية وكذا المعارف والاستشارات السياسية والفنية اللازمة. مع مرور الأيام لم تعد القروض المقدمة من قبل البنك الدولي تتعلق فقط بالتمويل بل شملت أيضا المساعدة والدعم التقني للمشاريع بل والإشراف على إنجازها، يتعلق الأمر بالمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والمنفعة العامة على الخصوص.

– **القروض من أجل الاستقرار والتوازن Prêts pour la Stabilité** : وهي القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي FMI عندما تلجأ إليه أي دولة عضوة بغرض معالجة الاختلالات التي تقع في ميزان مدفوعاتها جراء عوامل داخلية أو خارجية تنعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو جراء أحداث مفاجئة أو كوارث طبيعية.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المعاملات التي تدخل ضمن ما يمكن أن نسميه بالتنمية في العشرية الأخيرة، أوكلت إلى **صندوق النقد الدولي** FMI الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية حينما بادرت بعض الدول صاحبة القرار في المنظومة الدولية باتخاذ إجراءات من شأنها أن تنظم التجارة العالمية، وكذا المدفوعات الدولية على أساس عقلاني حر، وتقرر حينها إنشاء مؤسستين دوليتين، تهتم إحداهما بالجانب التجاري والمسائل المتعلقة به. في حين تسهر الأخرى على حل المشاكل النقدية وتمثلت في صندوق النقد الدولي الذي بفضله تكرس الاستقرار النقدي على الصعيد الدولي بعد النزاعات الحادة التي أفرزتها المبادلات وفق قاعدة الذهب.

جاءت فكرة إنشاء مثل هذه المؤسسة الدولية استجابة مباشرة للتوقعات التي أبداها الإنجليزي **اللورد كينز** بشأن الاحتياجات الضخمة والحتمية والطلب المتزايد على رأس المال من أجل دعم النهضة الاقتصادية لأوروبا. وما من شك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الآخذة بزمام المبادرة في مثل هذا الإجراء نظرا لكونها البلد الوحيد الذي كان يعرف اقتصادا متطورا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن تم كانت المرة الأولى في تاريخ النظام الرأسمال أين يتم تسيير وتنظيم المبادلات الدولية وفق نصوص قانونية مقترحة من طرف الاقتصاد المهيمن ويفرض على الدول الأخرى التعامل في إطارها.

فبالإضافة إلى مخطط "**كينز**"الإنكليزي والذي أعده سنة 1943 ليكون ورقة عمل في مؤتمر برتيون ووذر عام 1944 هناك مخطط "**هوايت**" H. WHITE الأمريكي بمثابة مشروع يهدف إلى وضع شروط تسمح للدولار بأن يصبح وسيلة للتسوية الدولية وهو ما يعكس وجهة نظر الأمريكيين. ومن

أجل إنجاح هذا المشروع وتحقيق أغراضه فإنه يقترح في مخططه تعهد الولايات المتحدة الأمريكية تمويل هذا الصندوق بقسط أكبر لامتلاكها لأكبر احتياطي من الذهب النقدي في العالم. وبالرغم من أن هناك تضاربا بين مشروع كينز وهوايت، إلا أن هذا يعتبر أثرا طبيعيا إذ يعكس السباق الذي نشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث كانت هذه الأخيرة تسعى لاستعادة هيبتها وموقعها على الصعيد الاقتصادي العالمي الجديد آنذاك.

إن المخطط الذي تقدم به كل من " **كينز**" و"**هوايت** " والذي انبثق عنه إنشاء صندوق النقد الدولي، ما هو إلا ترجمة لأطروحتيهما في التجارة الدولية والتي تنطلق من فلسفة ليبيرالية تعد امتدادا لأطروحات الرأسمالية في هذا المجال.

وضعت اتفاقية "**بريتون وودز**" في غياب أغلبية الدول، لا سيما دول المحيط بالرغم من أن بعضها حضر المناقشات ووقعت الاتفاقية، الأمر الذي يؤكد نية الدول الكبرى صاحبة القرار بالعمل بمنطق الإمبريالية والهيمنة وإرساء علاقات التبعية المفروضة على الأطراف من خلال فرض الانضباط المالي الإمبريالي عليها تحت غطاء تعددية الأطراف والكفاءات التقنية وهكذا سيشمل مفهوم ومنطق الهيمنة المجالات الاقتصادية بشقيها المالي والتجاري.

خلاصة القول أن التنمية من خلال تدخل المؤسسات المالية الدولية وعلى راسها صندوف النقد الدولي والبنك العالمي لم تعد تنمية بالمفهوم المتعارف عليه من قبل. إنما أخذت شكل آخر عرف بسياسات التصحيح الهيكلي، التي كانت بمثابة ورقة تضغط بها الجهات المشرفة على هذه الهيآت المالية، بتوجيه من القوى الإقتصادية ومراكز الراسمالية العالمية التي تسعى دوما لمحاولة توجيه وضبط السياسات الإقتصادية للدول المتخلفة أوالسائرة في طريق التنمية، وفق ما يخدم مصالحها التوسعية، التجارية ويفتح فضاءات العالم المتخلف أسواقا واسعة أمام جحافل الشركات المتعددة الجنسيات. وهذا ضمن منطق الربح بأي ثمن، في ظل مبادئ السوق الحر وعدم تدخل الدول والحكومات في الشأن الإقتصادي في زمن أصبح الإقتصاد هو القطاع الناظم للمجتمع. وهو المنطق الذي جاء به النمودج التنموي، أوبالأحرى نموذج النمو الشهير، الذي لا تتوانى القوى الرأسمالية والمنظومة الإمبريالية في السعي من أجل فرضه والتمكين له غبر العالم. إنّه نموذج اللبرالية الجديدة الذي افضت إليه إتفاقية واشنطن وباركته الكثير من الدول واعتمدته ضمن سياساتها الإقتصادية على الرغم مما فيه من مساوئ وما انجرّ عنه وينجر من خسائر، وما خلفه ويخلفه من دمار، ليس على المستوى الإقفتصادي فحسب بل على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية. إنه باعث على التبعية الدائمة والبقاء ضمن حضيرة المتخلفين.

الفصل السادس

النموذج التنموي

1- السياق الدلالي العام من خلال بعض المقاربات

1-1 المقاربة المعرفية عند "توماس كوهن"

1-2 المقاربة الثقافية عند عبد الوهاب المسيري

1-3 النموذج والنظرية

2- النموذج التنموي عند "غي باجوا" Guy .BAGOIT

2-1 نموذج التحديث

2-2 نموذج الثورة

2-3 نموذج المنافسة

2-4 نموذج الصراع

2-5 نموذج الهوية الثقافية

3- النموذج التنموي في التجربة الجزائرية

3-1 المخطط الإستعجالي

3-2 الإستراتيجية التنموية: الخلفية الإيديولوجية والمنطلق النظري

3-3 مرحلة الإجماع الرسمي

3-4 الإنطلاقة العملية

3-5 مرحلة الثمانينات: بداية الأزمة ومعالم الفشل

4- عناصر النموذج التنموي في التجربة الجزائرية

5- الأزمة : رؤى ومقاربات

تمهيد:

سبق أن أشرنا عند تحديدنا للمفاهيم أنّ السياق الدلالي العام لمفهوم **النموذج** Modèle، يحمله تقريبا المعنى والدلالة الاصطلاحية لمفهوم **البراديغم** Paradigme. وكلاهما يشير غالبا إلى ذلك التصميم الفكري القائم على جملة من الفرضيات والتوقعات..أو إلى مجموعة من الصوّر والنظريات القائمة على خلفية فلسفية... لدى عبد الوهاب ألمسيري. أوإلى كتلة من المعتقدات والتوقعات والإشكالات والقوانين والوسائل المرتبطة بنظرية علمية ما بالنسبة لـ"كوهن". وإذا تأملنا في هذه المضامين كلها نجدها قريبة جدّا من مصطلح **النظرية** Théorie. المتداول عادة ضمن أدبيات الفكر الاقتصادي الغربي. بحيث نجد لفظة **النماذج التنموي** أو"**تماذج التنمية** " Modèles de développement عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مختلف النظريات المفسرة لأوضاع التخلف والمبينة لسبل ومناهج التنمية. وهذا ما نجده واضحا جليا في العمل الذي قدمه **Guy Bajoit**. هذا الأخير الذي استطاع أن يقدم لنا المفهوم ببعد اجرائي واضح.

من هذا المنطلق سوف نتعرض في هذا الفصل، إلى أهم الأعمال التي أعطت حركية معرفية وفكرية لمفهوم النموذج، وساهمت في بلورته واكتماله، كي يصبح جاهزا للإستخدام كأداة معرفية في قراءة وتحليل التجارب التنموية. ومنها التجربة الجزائرية أين نكتشف لفظة أخرى تظاهي لفظة النموذج، وهي لفظة **الإستراتيجية**، التي تصدرت الخطاب حول جهود ومساعي الجزائر في التنمية تحت مسمى "الإستراتيجية الجزائرية في التنمية".الإستراتيجية التي حددت العناصر الأساسية وقواعد ومنطلقات وأهداف المشروع التنموي، وآليات انجازه.

1- السياق الدلالي من خلال بعض المقاربات:

1-1 المقاربة المعرفية عند "توماس كوهن"Thomas. KUHN:

بدأت اهتمامات كوهن المعرفية حول موضوع فلسفة العلم والإبستومولوجيا، وهو طالب في مستوى الدراسات العليا، وبالضبط في الأثناء التي كان بصدد تحضيره لأطروحة الدوكتوراه في مجال الفيزياء النظرية. الأمر الذي سمح له أن يراكم الكثير من المعارف النظرية والتطبيقية بفضل الملاحظات التي كان يجريها في مخابر الفيزياء. استطاع من خلال هذه الملاحظات المتسقة أن يطور ويبلور عددا من الدراسات المعرفية أسست لمدرسته الفكرية. تمحورت هذه المدرسة على فكرة" البراديغم والجماعة العلمية، وعلاقتهما ببناء المعرفة الانسانية"[1] وهي الفكرة

[1] طه كوزي، النماذج المعرفية في فكر طارق رمضان، المناهج بحوث ودراسات، ط1 ، الجزائر ، 2014، ص.18

التي مكنت توماس كوهن من أن يحتل الصدارة ضمن قائمة العلماء الدين ينسب إليهم عادة مفهوم "البراديغم". ومن هذا المنطلق أصبحت أي محاولة في تعريفه والوقوف على دلالاته، ملزم صاحبها أن يرجع إلى هذا المصدر الأصيل.

فما هي الدلالة التي يضفيها كوهن على البراديغم؟

يعرّف كوهن البراديغم بأنّه "مصفوفة ذات إطار نظامي". ويشترط أن يحصل إجماع و التزام جماعي بهذه المصفوفة، في اشارة إلى أن البراديغم مرتبط أساسا بالجماعة العلمية التي تتبناه؛ فهو يؤطر عمل هذه الجماعة ويوجه أفرادها ويزودها بلغة علمية مشتركة.[1]

يرى كوهن أنّ "البراديغم" هو: "كتلة من المعتقدات والتوقعات والإشكالات والقوانين و الوسائل المرتبطة بنظرية علمية ما"، يمارس بها ومن خلالها الباحثون المنضوون ضمنها نشاطهم العلمي وأعمالهم البحثية.[2] وفق هذا التصور يصبح من الصعب أو بالأحرى من غير الممكن أن نتحدث عن قيام علم أو نضجه واكتماله وتبلور أي نظرية علمية دون وجود هذا الإطار المعرفي (البراديغم).

إذا أخذنا البراديغم بهذا المفهوم وهذه الدلالة، يصبح من واجبنا التسليم بوجود براديغمات في الجمع. وهذا ما تقره الفكرة الأساسية، المفصلية المتضمنة في "البراديغم" بهذا المعنى. مفاد هذه الفكرة: أنّ تاريخ المعرفة الانسانية ليس تراكما متواصلا للمعلومات والمعارف، بل هو نتاج تعاقب "براديغمات" متنوعة ومختلفة عن بعضها. سبب هذا التعاقب راجع حسب صاحب "بنية الثورات العلمية"، إلى الأزمة المعرفية التي يتعرض لها عادة البراديغم وتصيّره عاجزا عن التفسير والفهم، بشكل جزئي أو كلي. فيحل محله براديغم أو نموذج تفسيري جديد. وبالرغم من أنّ نظرية كوهن تبلورت من خلال تطبيقات فيزيائية خالصة، إلاّ أنه استطاع بفضل التفسير العميق للثورات العلمية، تشكيل براديغم في حقل التخصصات والمعارف الإنسانية والاجتماعية. وقد أوضح ذلك من خلال تأكيده أنّ الخط الرفيع الذي يشدّ المعارف البشرية، امبريقية كانت (معارف العلوم الطبيعية) أوإنسانية إلى بعضها، ابتداء من الفيزياء النظرية وثوراتها المعرفية، وانتهاء بالثورات السياسية هو: "**البراديغم**".[3]

---

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع،ص.ص18،19
[3] نفس المرجع، ص.19

خصائص البراديغم عند كوهن:

للبراديغم كما يتصوره و يدركه صاحب "بنية الثورات العلمية"، جملة من الخصائص يتميز بها:

- الإنفتاح والتغير: البراديغم ليس نسقا نهائيا مطلقا، بل إنّه قابل للتعديل والمراجعة والنقد والتقييم.
- البراديغم هو في الحقيقة واحد من البراديغمات المتنافسة في أي حقل من الحقول المعرفية، وليس البراديغم الوحيد.
- مفتوح لحل مختلف أنواع المشكلات العلمية لمجموعة جديدة من المشتغلين به.[1]

في الأخير يضيف كوهن أنه من الصعب تصور شخص "عالم" أورجل علم، يشتغل خارج ما يسميه "جماعة علمية"، ودون "براديغم" ينضبط به ويعمل وفقه ويبحث من خلاله. كما أنّه من المستحيل تصور أنّ المعرفة نتاج فرد أوثمرة شخص بل هي"عصارة فعل جماعي"و"جماعة علمية" أو"متحد علمي".[2]

1-2 المقاربة الثقافية عند عبد الوهاب المسيري:

بفضل الدراسات الأدبية التحليلية والمقارنة بين الأدب الإنجليزي والأدب الأمريكي، إلى جانب رحلاته الأكاديمية ومسيرته الفكرية الطويلة، انطلاقا من مجتمع تقليدي تراحمي في مصر، إلى مجتمع مادي تعاقدي فرداني في الولايات المتحدة أللأمريكية. ومن متحيز لفكر ماركسي ورؤية مادية إلى صاحب رؤية إنسانية إيمانية. استطاع المسيري أن يطوّر فكرة البراديغم أوالنموذج التفسيري، وتشغيلها ضمن نسق فكري مغاير تماما، هو الفكر الإسلامي.

قاعدة ومنطلق فكرة البراديغم عند المسيري، هي قناعته بأنّ كلّ المعارف الإنسانية تضمر "براديغمات" تؤطر البنية الفكرية للإنسان وتوجهها.[3] بناء على هذه القناعة سوف تتحدّد دلالة مفهوم النموذج أوالبراديغم عند المسيري، إذ يعتبره "أداة تحليلية للظواهر والوقائع والأحداث وفق نسق كامنا يدرك الناس من خلاله واقعهم ويتعاملون معه ويصوغونه..

ويضيف: "النموذج بنية فكرية تصورية، يجردها العقل الانساني من كم هائل من العلاقات والتفاصيل، فيختار بعضها ثم يرتبها ترتيبا خالصا، بحيث تصبح مترابطة بعضها ببعض، ترابطا

---

[1] نفس المرجع،ص،ص.19،20

[2] نفس المرجع، ص.ص20،21

[3] نفس المرجع ،ص.21

يتميز بالاعتماد المتبادل. وتشكل وحدة متماسكة يقال لها أحيانا "عضوية"".[1] ويضيف في سياق آخر "أن البراديغم يحدد مجال الرؤية ويوجه مسار البحث".[2] ويتشكل من مجموعة من المعتقدات والتصورات والمعايير والفروض والمسلمات.[3] مجموع هذه المعاني والدلالات التي يضفيها ألمسيري عل مفهوم النموذج التفسيري أوالبراديغم، هي التي جعلته بالنتيجة يرى أنّ استيراد المناهج البحثية وتطبيقها تلقائيا في سياق مختلف، خطأ منهجي عميق. و يعبّر عن هذا لما يقول:" فالمناهج المستوردة من الغرب مثلا تحمل في ثناياها رؤية مختلفة للواقع، ومن ثم فإنّها لا تصلح مبدئيا لبيئة غير البيئة الغربية".[4] و بنفس الحدّة التي يجزم بها كوهن، بخصوص عدم إمكانية قيام علم دون براد يغم ينتظم فيه، يجزم ألمسيري بعدم إمكانية الحديث عن معرفة إنسانية بعيدا عن نماذج معرفية. وهي القناعة نفسها نجدها عند "بول فاليري" الذي قال في الكثير من المناسبات: أننا نفكر دوما انطلاقا من نماذج.

يتحدث المسيري بشكل خاص عن نوع من أنواع النماذج المشهورة في ميدان الفكر والثقافة، وهي"النماذج التفسيرية". يقول المسيري محاولا إبراز معنى النموذج التفسيري: "عندما يتجه الإنسان إلى ظاهرة ما مستهدفا تفسيرها، فانه يقوم بعدة خطوات حتى يصل إلى هذا التفسير، وحينما يرى الإنسان ظاهرة ما، فعليه التعامل مع عدد كبير من العلاقات والتفاصيل والحقائق والوقائع، وعندئذ يقوم العقل باستبعاد بعضها لأنه يعتقد أنها لا دلالة لها من وجهة نظره ويستبقي البعض الآخر (وهذا هو التجريد) وتأتي بعد ذلك خطوة الربط بين العلاقات والوقائع والحقائق التي أبقاها فينسقها تنسيقا خاصا بحيث تصبح حسب تصوره مماثلة للواقع، أي أن تكون قادرة على تقديم صورة معبرة بشكل صحيح عن الواقع، وما ينتج عن عملية التجريد وتصور العلاقات بين عناصر الظاهرة يسمى "النموذج" فهو بناء يماثل الواقع لكنه افتراضي، أي متخيل ومع هذا تشبه العلاقات بين عناصره العلاقات الموجودة بين عناصر الواقع".[5]

النموذج التفسيري في نظر المسيري يتأسس وفَقْاً لعمليات التجريد والتنسيق وهي عمليات تدخل ضمن اختصاصات العقل التوليدي، ومعنى هذا أن العقل ليس آلة فوتوغرافية صماء دورها الأساسي تسجيل الصورة ونقلها كما هي بدعوى الموضوعية، بدون أدنى عمليات التنسيق والربط .بل، إن للعقل

---

2 أحمد إبراهيم خضر: النظرية و النموذج، www.elmassiri.com/encyclopedia/JEWISH/…/MOOOO.HTM,le 17/10/2015

[2] عبد الوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، نقلا عن طه كوزي ،المرجع السابق، ص.22

[3] عبد الوهاب المسيري،الثقافة و المنهج، نقلا عن طه كوزي، المرجع السابق، ص.22

[4] عبد الوهاب المسيري، العالم من منظور غربي، نقلا عن طه كوزي المرجع السابق، ص.22

[5] عبد الله إدالكوس : " النماذج التفسيرية، دراسة في الأدوات التحليلية لعبد الوهاب المسيري الملتقى الفكري للإبداع، 2011

دورا فعالا في عملية إدراك الواقع .وبالتالي فهم الظاهرة في حالتها الكلية، وتتحقق عبر تفكيك الظاهرة إلى مفاهيمها الأساسية .ثم، مرحلة التركيب، أي تركيب المفاهيم وكشف متغيرات الظاهرة وتفاعلاتها عبر الزمن .وتكون بذلك خلاصة هذه العملية اكتشاف النموذج الأكثر قدرة على التفسير.

النموذج التفسيري أو البراديغم عند المسيري يتميز بالذاتية من حيث أنه لا يقف عند حدود مجال معرفي معين، إنما هو وحدة تصورية تجريدية، تتسم بالإنفتاح. كما أنّه حزمة من المعتقدات والمسلمات والفروض التي تحدد وجهة البحث وتوجه الباحث. ويتميز البراديغم أيضا بالموضوعية من حيث أنّه مرتبط بالواقع ونابع منه. ويختلف عنه (عن الواقع) ومتحرر من معطيات الزمان والمكان بما أنه نتيجة لملكات عقلية (منطقية وتخيلية).[1] وفي حين يتسم الواقع بالتشابك والتركيب، يتتمتع البراديغم أو النموذج بالاتساق و التماسك، السمة التي تجعله يساعدنا على إدراك الواقع و بلورة صورة ذهنية عنه (تمثله). هذا الإدراك الذي لايمكن أن يكون مجرد عملية تسجيل عمياء، بلهاء للمعطيات، وإنما هي عملية واعية، عاقلة، لا تكتفي بتسجيل المعلومات ورصدها المعطيات وإنها تعيد صياغتها وترتيبها. من هذا المنطلق يخلص المسيري إلى حتمية توظيف النماذج في تحليل الظواهر والوقائع. التفكير والتحليل ومحاولة الفهم والتفسير من دون نموذج يؤطر الباحث ويوجهه يعني خضوعه عن وعي أوعن غير وعي لنماذج الآخرين.

يؤكّد المسيري أيضا على خاصية يتميز بها النموذج، ألا وهي خاصية "التحيز". هذه الخاصية التي يعتبرها الكاتب بمثابة البعد المعرفي للنموذج ومرجعيته الكلية والنهائية والقيمة الحاكمة له، و معاييره الداخلية.[2] بموجب هذه الخاصية يصبح النمودج غير محايد إنما هو مثقل بتحيزات صاحبه ومنضبط بمعايير ومعتقدات ومسلمات وفروض ليست نتاج علمي فقط وانما هي أيضا ثمرة خبرة وتجربة تشكلت ضمن سياق تاريخي معين. وتعبر عن بنية عقل انساني.

1-3 النموذج والنظرية:

من السياق الدلالي العام لمفهوم النموذج Modèle ، رأينا كيف أن هذا الأخير، يأخذ تقريبا نفس المعنى والدلالة الإصطلاحية مع مفهوم البراديغم Paradigme. وكلاهما يشيران غالبا إلى ذلك التصميم الفكري القائم على جملة من الفرضيات،و التوقعات..أو إلى مجموعة من الصوّر

---

1 عبد الوهاب المسيري، الإنسان و الحضارة،عن طه كوزي، المرجع السابق،ص.23

2 نفس المرجع،ص. 24

*مفكر سياسي تركي متخصص في الفلسفة الإسلاميةو النظريات السياسية و أحد أبرز المنظرين للسياسة الخارجية لتركيا و وزير خارجيتها منذ 2009إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

والنظريات القائمة على خلفية فلسفية. بالنسبة لأحمد أغلو. أويشيران إلى مجموعة من المعتقدات والتصورات والمعايير والفروض والمسلمات.. لدى عبد الوهاب المسيري.وأخيرا إلى كتلة من المعتقدات والتوقعات والإشكالات والقوانين والوسائل المرتبطة بنظرية علمية ما، بالنسبة لكوهن. وإذا تأملنا في مضمون هذه التحديدات والتعاريف نجدها قريبة جدّا من مصطلح النظرية Théorie بالحرف العريض. باعتبار أن النظرية أيضا تتضمن نفس العناصر المتضمنة في النموذج أوالبراديغم كما جاءت به التعريفات لدى مختلف المصادر المعرفية التي تعرضنا إليها، إنها نسق أو نظام فكري تتخلله مفاهيم وفرضيات، وله دوما خلفية فلسفية، بالإضافة إلى أنّه في اعتقادنا، لايمكن الحديث عن علم أو ممارسة علمية دون الإنطلاق من إطار نظري، أي نظرية أونظريات، يستند إليها ويحدد وجهته في البحث. إلاّ أنّ البراديغم أشمل من النظرية، وأكثر قدرة على التفسير والتحليل. إذ يمكننا القول أنّ البراديغم أوالنموذج في العلم يمكن أن يكون متشكلا من مجموع نظريات أثبتت قدرتها على التفسير في مجال علمي أوحقل من حقول المعرفة. من جانب آخر، البراديغم لا يتعدد ضمن جماعة علمية واحدة في حين نجد عدة نظريات ضمن الجماعة العلمية نفسها. والتباين الأخير الذي يمكننا تسجيله بين البراديغم والنظرية متمثل في كون النظرية لا تتجاوز الحقل المعرفي الواحد، بينما البراديغم يتجاوز حدود التخصص أوالحقل الواحد.

لكن مع هذا الإختلاف من حيث الجوهر يبقى التقارب قائما من حيث الإستخدام والتداول. نلمس هذا التقارب بالخصوص عندما نطالع أدبيات التنمية كما جاء في الفكر الإقتصادي الغربي، بحيث نجد مثلا عبارة النماذج التنموي أو"نماذج التنمية"Modèles de développement عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مختلف النظريات المفسرة لأوضاع التخلف والمبينة لسبل ومناهج التنمية. وهذا ما نجده واضحا جليا في العمل الذي قدمه Guy BAJOIT الذي سنتعرض له لاحقا. إذ استخذم هذا الأخير المصطلحين في آن معا، يستعرض مجموعة النماذج المعروفة تاريخيا في مجال التنمية باستخدام مصطلح Modèle ، في حين استخدم مصطلح النظريات Théories ليعنون المقال « pourquoi sont- ils si pauvres ? cinq théories sur le mal- développement ».

2- النموذج التنموي عند "غي باجوا ". Guy BAJOIT

يتحدّد مفهوم النموذج عند هذا المحلل السوسيولوجي باعتباره نسخة مثالية يتم الرجوع إليها وتقليدها. النموذج هو أيضا خطاطة نظرية Schéma Théorique لنظام أولواقع معقد. ومن هنا يصبح النموذج التنموي عبارة عن مخط يتبع بغرض النهوض بتقدم شعب من الشعوب.الأمر يتعلق بإطار مرجعي يستند إليه أولئك الذين يرجع لهم أمر وضع السياسات العمومية لبلد ما. ولهذا، عندما يراد بناء نموذج تنموي أووضعه موضع التطبيق، فإنّ الحكومة تبحث بالدرجة الأولى على تحسين الوضعية الإقتصادية والمهنية للساكنة، وضمان الإستفادة من الخدمات الصحية والتربوية، وتوفيرالأمن وغيرها من الخدمات الضرورية لأي فرد أوجماعة. الهدف من أي نموذج في التنمية هو تحسين نوعية العيش.ثم يشيرأنّ نجاح أو فشل أي نموذج في التنمية يتوقف علىالعديد من العوامل. وحتى وإن نجح في بلد ما فهذا لا يعني أن نفس النموذج سوف ينجح بالضرورة في بلد مغاير.

ينطلق "غي باجوا" من قناعة بأن التنمية في الأساس كانت ظاهرة غربية، وعندما يراد تنمية الجنوب، أي البلدان غير الغربية، فالعمل يتم من خلال النماذج المستوردة من الشمال. وحسب التقسيم المزعوم للعالم إلى مناطق نفود وتأثير، فإنّالشرق والغرب كانا يفرضان الشيوعية والرأسمالية كطريقين أومنهجين لا ثالث لهما، كلما تعلق الأمر بتحديث وبالتالي تصنيع مناطق الجنوب. ولكن هذا لم يعط إلى اليوم نتائج مقنعة. ولم يستجبلتطلعات الشعوب هناك. وتبعا للأزمة الإقتصادية ما بين 1975 و1985، انتهى النموذج إلى الإنهيار والتلاشيز وتم التخلي عن النموذج الرأسمالي الوطني لصالح النموذج الرأسمالي بثوب اللبرالية الجديدة. هذا النموذج الآخذ في الإمتداد عبر العالم كله.النموذج الذي يسعى نحو تحقيق التنمية عبر الخوصصة وخلق المؤسسات والمقاولات، في إطار قانون السوق. وجدت بلدان الجنوب نفسها ملزمة بتبني هذا النموذج، كي تلقى الدعم والمساعدة من طرف صندوق النقد الدولىFMI والبنك العالميBM والمنظمة العالمية للتجارة OMC باعتبارها مؤسسات راعية. هذا النموذج مازال يهيمن اليوم، بالرغم من أشكال الإضطراب السياسي و الإجتماعي التي برزت هنا وهناك عبر العالم، والتي تعبر عن رفضها الإستمرار في العمل بهذا النموذج والرغبة في البحث عن بدائل أخرى.

يرى **غي باجوا** [1] بنظرة سوسيولوجي متخصص، أربعة نماذج يمكننا أن نسميها تقريبا بالكلاسيكية. والتي أضيف لها في السنوات القليلة الأخيرة نموذج خامس. في غاية الأهمية إذ يفترض أنّه يعارض كلّ النماذج الأربعة السابقة.

فيما يتعلق بالنماذج الأربعة الأولى، كتب هذا المحلل ضمن دراسة له عام 1990 بأنّ نظريات التغيرالاجتماعي التي يتوفر عليها علماء الاجتماع ويستندون إليها في تحليل وومحاولة فهم وتفسير الوقائع الاجتماعية، هي نظريات أقل ما يقال عنها انها تتلاءم مع ايديولوجية التصنيع، انها تقدم لنا التنمية في المجتمعات وفق رؤية معيارية خطية وإثنومركزية. أي وفق رؤية غربية متمركزة على الذات، وتمثل مشبع بالروح والقيم الرأسمالية الصناعية المتنامية. ويضيف باجوا قائلا سواء تعلق الأمر بتفسير أومعرفة كيف استطاعت المجتمعات الصناعية اليوم، أن تحقق التنمية في حين عجزت مجتمعات أخرى، ولم تخرج من أزماتها إلا بصعوبة ؟ لماذا تاخرت مجتمعات عن اللّحاق بركب التصنيع إلاّ مؤخّرا وببطئ ؟ و لماذا بقيت مجتمعات إلى اليوم عاجزة عن الإقلاع و الإنخراط في ركب المجتمعات الصناعية ؟ مهما كانت الأسئلة في هذا الإتجاه، فإن علماء الإجتماع حسب باجوا، عادة ما يرجعون إلى نظريات التغير الاجتماعي التي تستند إلى الأطر النظرية أوالبريديغمات السوسيولوجية الأربعة الكبرى. كلّ نظرية بامكانها أن تخبرنا عن المعنى والإتجاه الذي يأخذه التغير الاجتماعي، ما هي الصعوبات أو المعوقات التي يمكن أن تبطئ أوتوقف مسار التغير وحركيته. ما هو المبدأ المحرك الذي من شأنه أن يقحم المجتمع ضمن مسعى التغير نحو الهدف المرجو. ومن هم الفاعلون الذين تسند اليهم مهمة الإشراف وتأطير هذا المسعى.

يجب التأكيد على حقيقة أنّ النماذج المقدمة من قبل "**باجوا**"، تمثل وجهة نظر سوسيولوجية، أي وجهة نظر رجل متخصص في علم الاجتماع حول التنمية، على الأقل فيما يخص النظريات الكلاسيكية الخمسة. نقول هذا لأنّ النظريات التي نسميها بنظريات التنمية نشأت في حقل علم الإقتصاد على الخصوص والعلوم السياسية بشكل أقل. وهذا راجع لاعتبارات كثيرة، متعلقة بطبيعة موضوع التنمية الذي أصطبغ مبكرا بالصبغة الإقتصادية، واحتكر من قبل أصحاب هذا التخصص بالتناول والتحليل. في الوقت الذي إهتمّ علماء الاجتماع بمسألة التغير الاجتمعاعي،

[1] **Horizon Local 1997 http://www.globenet.org/horizon-local/**

الذي هو في الغالب نتيجة للمساعي والجهود الرّامية إلى التنمية في معناها وآليتها معا والمتمثلة في" التحديث".

ينطلق "**باجوا** " بجملة من التساؤلات التي يفترض أن يطرحها كل نموذج تنموي، ويجيب عنها في نفس الوقت. وبالنتيجة فإن النموذج التنموي في نظر هذا الأخير يتحدد ويعرف من خلال عناصر الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

- ما هي أسباب التخلف (sous- développement)؟
- ما هو التعريف الذي نعطيه للتنمية أو ماذا تعني التنمية ؟
- أية سياسة تنموية يجب أن نضع أو نتبع ؟
- من هم الفاعلون ؟
- ماهو نوع الشراكة الواجب الانخراط فيها؟

عن كلّ سؤال من هذه الأسئلة نجد إجابة تقدمها كل نظرية من النظريات الأربعة التي هيمنت على الفكر التنموي على أنها أطرا لوضع السياسات ورسم الخطط وبلورة الإستراتيجيات من أجل الإقلاع نحو التنمية، أحيانا حتى قبل أو دون تفكير التخلّف (في العالم الثالث). والنظريات التي هي موضع قراءة و تحليل وفق الشبكة التساؤلية السابقة هي: نظرية التحديث، نظرية الثورة، نظرية المنافسة فنظرية الصراع وأخيرا نظرية الهوية. نظريات كلها ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، أي على وقع الإنقسام الإيديولوجي للعالم؛ قطبين متصارعين، وبحث مستمر عن أشكال ممكنة للتوازن والإنسجام. هذا هو المتغير أوالمعطى الحقيقي الذي سوف يؤثر لا محال على المبادئ والتوجهات التي تنتظم حولها كل نظرية في إجاباتها عل الأسئلة المطروحة بخصوص التنمية.

قبل الثلاثينيات من القرن العشرين أي قبل 1930 لم ترد كلمة "التنمية للحديث عن المجتمعات. والنظريتين اللّتين هيمنتا على الفكر التنموي (التحديث والثورة) بداية من الخمسينيات إلى غاية نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات(1978–1985)، كلاهما تمحورت على فكرة أنّ الدولة لها دور مركزي تؤديه. أما النظرية الثالثة والرابعة(المنافسة والصراع) فظهرتا عند نهاية السبعينيات، وكان رهانهما على فكرة المجتمع المدني كمحرك للتنمية. ويمكن أن نعتبرهما كردة فعل للنظريتين التين سبقتا وشكل من المعارضة والرفض. ثم ظهرت نظرية الهوية الثقافية عند الثمانينيات. وهي النظرية التي وإن تأخرت نوعا ما في الظهور، إلاّ أن عناصرها المهمة والأساسية كانت مضمونا للكثير من الأعمال والدراسات الإثنولوجية والأنثربولوجية عند بداية

السبعينيات أو قبل ذلك بقليل. وأنّ هذه المضامين كانت عبارة عن رفض ضمني وصريح لما جاء في النظريات السابقة. قبل أن نتعرض بشيء من التحليل إلى هذه النماذج لا بأس أن نقدم للقارئ بطاقة واصفة لمسار تطور الفكر التنموي على شكل نماذج، كما تمثله "غوي باجوا" Guy Bajoit.

2-1 نموذج التحديث:

بالنسبة لأصحاب هذا النموذج، على غرار أصحاب النماذج الأخرى، التنمية هي مسألة متعلقة بالثقافة – حتى لا نقول مسألة ثقافية – بمعنى أن الأمر يتعلق بالمرور أوالإنتقال من الثقافة التقليدية إلى الثقافة الحديثة. والتخلف على ما يبدو في تصور أصحاب النظرية سببه المقاومة التي تبديها عناصر الثقافة التقليدية أمام قيم الحداثة والتغيير من جهة، وعدم قابلية أنظمة القيم التقليدية للتكيف مع التطور في كلّ مظاهره (إنغلاق منظومة القيم التقليدية)، من جهة ثانية. من الواضح أن جذور هذا النموذج التنموي راجعة إلى فلسفة الأنوار و في السوسيولوجيات التي انبثقت عنها.

بالنسبة للسوسيولوجيا التي ألهمت أصحاب نموذج التحديث، فإنّ المجتمع، أي مجتمع كلما كان على درجة عالية من الحداثة، كانت القيم التي تحكم سلوكاته وتضبط توجهاته تتميز بالعالمية و ليس بالخصوصية، واحتلال المكانة والمواقع متأتّي من الإستحقاق و الكفاءة و ليس بالوصية أوالميراث.كما أنّ المعايير تكون على درجة مقبولة من الحيادية وليست مشحونة بالعواطف، والأدوار متمايزة وموزعة بشكل عقلاني يمليه مبدأ التخصص. وما اليها من السمات والخصائص التي تشجع على بروز معالم المجتمع الصناعي، الطبقية الحادة، ودعم حراك الأفراد وارتقائهم حسب ما تسمح به قدراتهم وامكاناتهم، تشجيع قيم الفردانية، والتنافس وبالتالي الإتجاه نحو التعلم أكثر والتكوين المستمر.

من أجل الإستجابة أكثر لمستلزمات العقلانية الحديثة ، التي تعطي الإعتبار والتقييم الفائق لما يسمى باقتصاد الموارد(l'économie des ressources) الممثلة في الوقت، النقود، الطاقة، العمل والمواد. الأمر الذي يولّد تسلطا لفكرة الإنتاجية، إستغلالا مكثفا أو مفرطا للعمل ومفهوما خطيا للوقت أوالزمن، ضمن مسعى التطور القائم على أفكار وتعاليم المعلمين الأوائل "ديكارت" ومن حدى حدوه ،الفكرة الدّعية إلى امتلاك الطبيعة واستغلالها بلاحدود والحق المطلق للإنسان في أن يمارس سلطانه وسيادته عليها، بفضل العمل والعلم والتقنية. ومع الرغبة الجامحة في الإستجابة لهذه الدعوة، تبين للملبين أنّ هذه الفكرة تقتضي علمنة مطلقة للمجتمع وفصل تام بين

الدين والدنيا، بين المقدس والمدنس. وعليه فالسياسة التنموية التي أوحى بها هذا النموذج هي بكل تأكيد سياسة للتحديث الإقتصادي، السياسي و الاجتماعي ولكنها بالأخص سياسة للتحديث الثقافي. وسبق وأن عبرنا عن هذا التوجه الذي اتخذته نظريات التنمية في العالم الثالث، والذي هو في جانب كبير منه غير معبر عنه ضمن ظاهر الخطاب التنموي الرسمي والأكاديمي، اللبيرالي والماركسي. وقلنا أنه توجه ومسعى نحو التغريب.[1]

سياسة التنمية التي أملاها هذا النموذج، والنماذج الغربية عموما، سياسة قائمة على قناعة بضرورة الاستدراك الذي يحتم على الدول المتخلفة أن تنجز في بضع أعوام التطور الذي إستغرق في الغرب ما لا يقل تقريبا عن ألف سنة، عن طريق إنتقال بسيط أو بالأحرى نقل (قهري) من التقليد إلى الحديث. هي سياسة إذا عدائية لكلّ ما هو من صلب الثقافة التقليدية. وبالتالي فبرامجها من الناحية العملية التطبيقية، تستهدف دوما التغير الإجتماعي المخطط أوالموجه نحو البعد الثقافي.

فيما يخص الفاعلين القائمين على هذا النموذج والمشرفين على تطبيق البرامج التي تنبثق عنه، هي: الدولة إلى جانب النخب التحديثية التي تدور في فلكها. ولهذا فالسياسة التنموية في منطق هذا النموذج هي سياسة تسعى في المقام الأول وكهدف أساسي إلى صناعة وخلق وتشكيل هذه النخب. وهو العمل الذي أنجز على مراحل متتالية من التاريخ بالنسبة للنخب في العالم الثالث، ومنها الجزائر، وكانت المرحلة الكولنيالية الفترة التي كثفت فيها الجهود من أجل ايجاد هذا النوع من النخب من ضمن الأهالي، ليستلموا المهمة التحديثية مستقبلا. وهو العمل نفسه قامت به الدّولة الوطنية المتشكلة في العالم الثالث بعد الإستقلال، إذ لم يتغير الهدف العام الذي هوالتنمية أوالإقلاع أوبالأحرى الإستدراك. ولم يتبدل المنهج المقترح، المتمثل في التحديث كطريق للتنمية، فلماذا تتغير الأداة ؟

إنّ صناعة وتهيئة النخب الحداثية القادرة على قيادة المجتمع نحو التنمية، كهدف أساسي يضمن نجاح المسعى التحديثي من شأنه أن يملي شراكة قائمة على التعاون أو لنقل المساعدات التقنية وتكوين الإطارات التي تضطلع بتسيير وإدارة المؤسسات وتتحكم في التكنلوجيا.

2-2 نموذج الثورة: يوصف هذا النموذج على حدّ تعبير" **باحوا**" بالأخ العدو للنموذج الأول (التحديث). ظهر في نفس المرحلة معه، إلا أنه لا يقاسمه نفس المرجعية الإيديولوجية. بل يستند إلى المرجعية الإيديولوجية المعارضة (الإشتراكية).

1 أرجع إلى عميرات عبد الحكيم، التنمية و مشروع التغريب: قراءة تحليلية سوسيولوجية في بعض المعاني الكامنة في فكرة التنمية، رسالة ماجيستير ، قسم علم الاجتماع، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2005، ص.ص 242.

التنمية في منظور أصحاب نموذج الثورة هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى. والتخلف هو وضع أنتجته الإمبريالية، أي امبريالية المركز الرأسمالي على حساب الأطراف بتواطئ من الفئات المحلية المهيمنة. إذن التخلف هو نتيجة للنهب المنظم لثروات وخيرات وموارد البلدان التي تعاني اليوم من الظاهرة.

من هذا المنطلق أدرك هذا النموذج التنمية تتضمن تطورا نحو الأحسن في ظروف الوجود المادية واللامادية لصالح الفئات الشعبية العريضة. في المجتمعات المتقدمة صناعيا أوفي المجتمعات التي حققت مستوى معين من التقدم في هذا المجال، أوبالنسبة للمجتمعات التي لم تحقق شيئا من هذا. والعوائق التي من شأنها أن تقف حائلا دون انجاز هذا التطور، هي الهيمنة السياسية، الإقتصادية والإيديولوجية الممارسة من قبل الفئة البرجوازية الرأسمالية، المدعومة غالبا من قبل دولتها، على الفئات الشعبية بشكل عام.

عن السياسة التنموية التي تبلورت ضمن هذا النموذج، فهي سياسة الثورة الوطنية والاجتماعية، على كافة أشكال الهيمنة والإستغلال ومخلفات الإمبريالية المركزية وممارسات البرجوازية الطامعة. وهذا لن يتأتى إلاّ من خلال الدولة التي يجب أن ترضخ لمتطلبات الثورة وتنخرط في المشروع الثوري. لكن المشكل الذي اعترض هذا النموذج ومثّل بؤرة خلاف بين أصحابه، يكمن في الطرق التي تعتمد في الوصول إلى الدولة: هل هي الإنتخابات، قوة السلاح، بمعية العمال أم الفلاحين أم البرجوازية الصغيرة...

الفاعلون الذين بامكانهم تنفيد وتطبيق هذه السياسة، هم النخب الثورية المتواجدة على مستوى الحزب وليس النقابة. بمعية الحركات الاجتماعية. ومن تم فالشراكة سوف تكون مجسدة في التضامن السياسي والوحدة الثورية مع كافة الأنظمة التي تؤمن بالثورة وبالتطور الذي ستفرزه.

نلاحظ من خلال هذا الإستعراض الوجيز للنموذجين، أنّهما على قدر تعارضهما، من الناحية الإيديولوجية، فإنهما يتفقان في الفكرة المركزية العامة والهدف أوالغاية الأخيرة: مناصبة العداء للثقافة التقليدية والسعي نحو التحديث، كهدف لابديل عنه. والتجربة التاريخية أثبتت أنه عادة ما ينزلق نموذج الثورة على الأقل في سياق التطبيق والعمل نحو النموذج الثاني أي التحديث. وهذا ليس بغريب. فعندما تفحص مليا المرجعية أوالمصفوفة المعرفية التي يستند اليها كا نموذج نجدها مصفوفة واحدة قائمة على تسلط فكرة العقلانية الحديثة المشبعة بروح الإثنومركزية.

2-3 نموذج المنافسة:

القاعدة التي ينطلق منها هذا النموذج في قراءته لوضع التخلف ومن تم التنمية هي قاعدة اقتصادية. سبب التخلف في تصور أصحابه، يكمن في التدخل المفرط للمنطق السياسي (الدولة)، في العقلانية الاقتصادية (حقوق الجمركة، دعم أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لا مرد ودية المؤسسات العمومية..). ومن هنا فإن" التنمية في منظور هذا النموذج تتمثل في المرور أوالانتقال من عقلانية سياسية إلى عقلانية اقتصادية، الأمر يتعلق إذن مثلا بخوصصة المؤسسات العمومية، وتحميل المسؤولية للأفراد، واحترام قانون السوق...

ضمن هذه المقاربة النظرية يأخذ التغير الاجتماعي معناه في تقدم المجتمع على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي، عندما يكون الأفراد على وعي بأن من مصلحتهم أن يختاروا هذا الطريق من خلال حساب عقلاني، أي عندما يدركون أنه ليس في مصلحتهم، رفض هذا الطريق. فالمجتمعات تتقدم وتتطور عندما تزال كافة التدخلات التي من شأنها أن تدفع بهذه المجتمعات إلى تفضيل الركود، أي وضع التخلف. فالأمر يتعلق إذن بتهيئة الظروف وتكريس مناخ مساعد، بحيث ندع الأفراد أحرارا في تقرير مصائرهم واختيار ما هومن مصلحتهم. وهكذا فمجموع المصالح الخاصة، تشكل في الأخير المصلحة العامة، أفضل من أن ننتهي إلى آثار منحرفة (effets pervers). إن التغير الباعث على التطور يتمثل إذن في الإنتقال من نظام اجتماعي قائم على القهر، إلى نظام آخر قائم على عقد اجتماعي بين فاعلين أحرار وعقلانيين.

الفاعلون المفضلون ضمن هذا النموذج التنموي هم بطبيعة الحال النخب التجديدية التابعة للقطاع الخاص élites innovatrices privées. الفكرة القاعدية إذن في هذه الرؤية قوامها، وضع الثقة المطلقة في فضيلة المنافسة في جميع المجالات، ونرغم كل واحد أن يصارع من أجل البقاء، الأمر الذي سوف يدفعه لا محال إلى تحمل مسؤولياته معتمدا على نفسه فقط. في ظل هذا التنافس سوف يتهيء مناخ لإثارة قوية لروح المبادرة التي سوف تكون نتيجتها على الأمد الطويل، التطور العام، الشامل للمجتمع بأكمله. حتى وإن أقصي الضعفاء أثنا الطريق ولم يتمكنوا من مواصلة التنافس، فإنهم في النهاية سوف ينتفعون من تحسن الظروف والأوضاع بشكل عام. ثم إن إقصاء "البط الأعرج" شيء جميل، لأنه في الصالح العام،(الانتخاب الطبيعي) أو(البقاء للأقوى). في كل الأحوال يرى أصحاب نموذج المنافسة أن التنمية، مسار طويل وصعب، يتطلب الكثير من التضحيات.

من خلال هذه المنطلقات النظرية نلاحظ أن خطاب نموذج المنافسة، له نبرة الخطاب النيوليبرالي، أولنقل خطاب الداروينية الاجتماعية. وهذا واضح من دعمه المستمر لبعض الأفكار المركزية الحاضرة دوما كثوابت في صلب العقلانية الغربية (التحديث ضروري وأن لا نشكك في الطريق الذي سلكته الحضارة الغربية) هذه الأفكار التي غالبا ما يستند اليها في التعامل مع الآخر من منطلق الأبوة أوالأستاذية و المخلص من غياهيب التخلف.

الشراكة في منظور هذا النموذج، تتمثل في المساعد في سبيل الإستقلالية، الأمر يتعلق مثلا بالمساهمة في تفريخ وازدهار" المؤسسات الصغيرة "micro-entreprises، والعمل على تجنب صناعة وانتاج الفئات المسعفة التي تنتظر دوما المساعدات، مهما كان الثمن الاجتماعي الذي سوف يدفعه المجتمع.

2-4 نموذج الصراع : و يسمى أيضا بنموذج الحركات الاجتماعية.

ينطلق هذا النموذج من فكرة أن الدولة القوية، المستبدة أو الديكتاتورية نسبيا،سواء كانت يمينية أو يسارية، من شأنها أن تخنق الصراعات وتخنق بذلك المجتمع المدني، و بهذا تمنع حصول حركية من شأنها أن تبعث التنمية. نشير إلى أن أحد أقكاب التنظير لهذا النموذج في أوروبا، هو عالم الإجتماع الفرنسي ألان تورين. A.Touraine المعروف باهتمامه المتواصل بموضوع الحركات الاجتماعية، يرى هذا الأخير أن التغيير أوالتنمية هي مسعى إنتقال المجتمعات من مجتمعات ذات التاريخانية الضعيفة إلى مجتمعات ذات تاريخانية عالية . le changement ou le developpement est le processus de passage des sociétés à historisité faible vers des sociétés à historisité forte. والتاريخانية l'historicité عند"**تورين**" هي قدرة الفعل الذي يمارسه المجتمع على ذاته، بفضل الإبداع في المعارف المهارية التقنية ومراكمة الفائض المادي. ومن هذا المنطلق فهو يميز بين أربعة أنماط من التاريخانية: الزراعية، التجارية، الصناعية وما بعد صناعية post- industrielle. يرتبها تصاعديا حسب القدرات التي تمنحها أو توفرها، ويضع المجتمع الغربي في مرحلة الإنتقال إلى النمط الما بعد صناعي الأكثر تقدما.

عمليا، يمكن فهم الإنتقال من التاريخانية الضعيفة إلى التاريخانية القوية، على أنه إنتقال من نظام ديكتاتوري مستبد خانق للصراعات إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، باعتبار أن الصراعية التي سوف تترتب، ستؤدي إلى حركية ثقافية، اجتماعية، سياسية واقتصادية، في فائدة التنمية. من خلال ما تقدم من أفكار وتصورات يمكننا أن نستنتج أن الفاعل المركزي في التنمية

والحامل للتغيير، سوف يكون ممثلا في حركة اجتماعية من طبقة شعبية. أي بروز لتضامن جماعي بين مختلف الفئات المتنافرة التي يتشكل منها هذا التضامن. هذا الفاعل سوف يكون اجتماعيا وليس سياسيا مباشرة. الأمر الذي يعني أن هدفه ليس الإمساك بالسلطة ومراقبة الدولة: إذ الأمر لايتعلق بحزب ثوري. إنها حركة اجتماعية، إذا وجودها سوف يزعزع سير أو اشتغال النظام الاجتماعي بأكمله، وبالتالي النظام السياسي أيضا، مثل ما تفعله الحركة العمالية في أوروبا. أما نمط الشراكة المفضلة من قبل هذا النموذج فتتمثل في التضامن مع الحركات القاعدية التي يتواجد على رأسها "النخب المتضامنة" التي لا هم بتحديثيين، ولا مسييرين لبراليين جدد، ولا هم مناضلين ماركسيين لنينيين مرتبطين بأحزاب.

2-5 نموذج الهوية الثقافية :

النموذج أو النظرية التي يقول عنها "غي باجوا" بأنها رؤية طوباوية. تتزامن هذه الرؤية مع حالة يقضة في الجنوب وتكرس الوعي باستحالة تعميم نمط الحياة الذي تتمتع به القلة القليلة من أثرى الأثرياء في العالم، أي 20%من مجموع المعمورة. بالإضافة إلى استحالة تعميم هذا النمط الذي هوفي الواقع من إفراز النموذج التنموي المطبق، فإنه أي النمط أصبح غير مرغوب فيه لأسباب بيئية، اجتماعية و ثقافية. ومما زاد في تبلور هذه الرؤية وتعزيزها حالة اليقضة والوعي في الشمال، ممثلا في الكثير من الفاعلين في حقل التفكير والتنظير الذين أصبحوا على قناعة بأن النموذج التنموي المهيمن بقدر ما هو غير صالح للجنوب غير صالح للشمال. الأمر الذي دعاهم للبحث عن بدائل، من منطلق اعتقادهم في إمكانية وجود نماذج أخرى.

تندرج هذه الرؤية بالخصوص ضمن سيق المقاومة التي أثارتها موجات العولمة وامتداداتها، المقاومات التي تعبرعن الهويات الثقافية المحلية (الوطنية، الجهوية، العرقية، الدينية، الأصولية..) التي أصبحت مهددة.

تكمن أسباب التخلف ضمن طروحات ورؤى هذا النموذج في الثقافة، بمعنى أن نماذج ونظريات التنمية المطبقة تعتبر فاشلة ومحدودة وغير ذات فعالية بالنظر إلى أنها غير متطابقة مع ثقافة الشعوب التي طبقت لفائدته. ومن هذا المنطلق فإنّ على كل شعب أوأمة أومجموعة ثقلفية معينة أن تبدع وتبني نموذجها الخاص بها. بحيث يتلائم مع هويتها الثقافية، تاريخها وذاكرتها الجماعية. على أن يكون المحلي هو القاعدة المرجعية في التنمية وليس الوطني. وتعطى الأولوية للثقافي على السياسي. مع الإستثمار في الماضي بكل ما يحمله من قيم ومعاني وموروث ومعارف وتقنيات شعبية. والدور الأساسي المركزي في أي مسعى تنموي ضمن

هذا الطرح يجب أن يسند للنخب الثقافية ضمن الجماعات المحلية. ومن أجل إنجاح التنمية وفقا لهذه الرؤية، من الأفضل أن لا تكون هناك أي شراكة أجنبية. إذ تعتبر هذه الأخيرة جزءا من المشكلة وليست حلا.

3- النموذج التنموي في التجربة الجزائرية:

إن ما أصطلح على تسميته بالإستراتيجية الوطنية في التنمية هي ذلك المسعى الذي التزمت بع الجزائر غداة الاستقلال والرامي إلى إحداث القطيعة مع الإرث الكولونيالي وبناء دولة حديثة واقتصاد قوي يمكنها من التحرر التام من كافة أشكال التبعية وهو المسعى الذي هيمنت عليه الدولة وأدير باعتبارات سياسية بحتة، مسعى قائم في الأساس على قناعة بضرورة بناء قطاع عمومي صناعي قوي يفترض أنه الضامن لإنشاء اقتصاد مندمج ومستقل، انبثق عن هذه الإستراتيجية على المستوى العملي، جهاز إنتاج للحاجيات والخدمات لا يستجيب لمنطق الإنتاجية والتنافسية وبالتالي لا يستجيب لمنطق المرد ودية، فهو غير فعال وغير قادر أن يعيد إنتاج ذاته أو حتى على الاستمرار دون تمويل للدولة[1].

إن الحديث عن النموذج الوطني في التنمية، أو ما يعرف عادة بالإستراتيجية الجزائرية في التنمية، سيحتم علينا لا محال الوقوف عند مرحلة جد مهمة ضمن مسار أومسعى تدبر الأمور من قبل سلطة حازت شرف قيادة البلاد مباشرة بعد الاستقلال، وعليها أن تملأ الفراغ الرهيب الذي خلفه رحيل الفرنسيين عن المؤسسات الاقتصادية، وتضمن استمرارية أداء وعمل هذه المؤسسات على الأقل بما يضمن الحد الأدنى من الإنتاج. وهي المرحلة التي تطلبت من القيادة الوطنية آنذاك، أي 1962، العمل بصفة استعجاليه فورية في إطار ما عرف بـ:

3-1 المخطط الإستعجالي 1962-1966

غداة الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها محملة بتركة كولونيالية مثقلة بمشاكل التخلف والفقر والبطالة والتهميش والأمية وكل ما يمكن لأي سياسة إستدمارية أن تخلفه بعد سنين طوال من التحكم و الهيمنة. وأمام هذا الوضع تم بعث مخطط استعجالي للفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1966 هدفه التكفل بحاجيات سكان بلغ تعدادهم سنة 1963، 10.674.000 نسمة. سمح هذا المخطط بخلق مناصب شغل كما سمح بالاستجابة لبعض الطلبات بفضل إعادة التشغيل

[1] Rachid Boudjema : Economie du Développement de l'Algérie 1962.2010 .p 53

وتحديث وحدات إنتاج هجرت من قبل الأوروبيين إلى جانب إقامة وحدات جديدة لإنتاج المواد الاستهلاكية.

على الرغم من الإنجازات التي تحققت أثناء هذه الفترة إلا أنها بقيت متميزة بالكثير من السلبيات والنقائص، واعتبرت في نظر البعض الملاحظين بأنها فترة الانتظار التي تميزت على المستوى الاقتصادي بركود شامل. وعلى المستوى السياسي كانت فترة صراع لقوى إجتماعية، صراع في نفس الوقت معقد ومتوازن، لم يسمح لأي منها بالظهور بشكل مهيمن من جهة، ومن جهة ثانية كان عائقا أمام تبلور وتطور رؤية أو إستراتيجية للتنمية.

أما عن الإنجازات التي تحققت فتمثلت بالدرجة الأولى في محاولة متعددة الاتجاهات لبناء أول سلطة اقتصادية وطنية من خلال:

1- إسترجاع الممتلكات الشاغرة Les Biens vacant في الميدان ألفلاحي والصناعي والتجاري مست هذه العملية ما يقارب 400 مؤسسة ومليون هكتار من الأراضي تم دمجها في نظام التسيير الذاتي.

2- إقامة بعض الوحدات الإنتاجية للمواد الاستهلاكية (النسيج ،الجلود ،المواد الغذائية) سمحت بإشباع بعض الطلبات وخلق بعض مناصب الشغل.

3- إقامة بعض المؤسسات الوطنية.

4- إنشاء البنك المركزي الجزائري إلى جانب الصندوق الجزائري للتنمية عام 1963 ثم العملة الوطنية 1964. وأصبحت هناك رقابة على الصرف، مكنت ولو بشكل قليل من وقف نزيف رؤوس الأموال. بالإضافة إلى تعريفة جمركية جبائية وتأميم شركة التبغ والكبريت والكثير من شركات النقل.

إلا أن هذه الإنجازات وكل الإجراءات الإيجابية التي صاحبتها لم تكن في المستوى إزالة وتبديد الركود الاقتصادي ووقف عجلة التراجع العام للوضع المتردي الذي ميز الجزائري غداة الاستقلال. ولم يرق إلى تجاوز مصاعب تطوير مسعى تنموي حقيقي. يمكن القول بأختصارأن سياسة التسيير الذاتي والمخطط الإستعجالي لم يكن في مستوى تطلعات القائمين على التنمية ولم يستجيب لطلبات وحاجيات الجزائريين عموما. الأمر الذي زاد من تأزم الوضع الاجتماعي وفتح

أبوابا للفوضى والنزاعات المحلية والجهوية وتصاعد حركات مطلبيه منادية بتحسين الأوضاع في ظل عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار احتجاجا على سياسة التأميمات[1].

3-2 الإستراتيجية التنموية: الخلفية الإيديولوجية والمنطلق النظري

الحقيقة التاريخية التي لا يمكن نكرانها، عندمايتعلق الأمر بالحديث عن الخيار الصناعي في الجزائر، هي أن هذا الأخير لم يكن وليد المرحلة التي أعقبت الإستقلال مباشرة. إنما هو في نظر الكثير من المحللين، إمتداد للمحاولة التي قامت بها السلطة الكولونيالية عند أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. جاءت هذه المحاولة في توقيت ميزه حدثين بارزين يتمثل **الأول** في: اندلاع الحرب التحريرية واتساع القاعدة الشعبية المساندة لها، في ظل غليان وغضب شعبي متصاعد إزاء الممارسات الكولونيالية. و**الثاني** في اكتشاف الثروة النفطية في الأراضي الجزائرية وكما جرت العادة في منطق القوى الاستعمارية التوسعية فإنه مع كل اكتشاف جديد وحدث مستجد إلا وتقوم إزاءه سياسة جديدة تتطور على أساسها أساليب وأنماط الإنتاج والاستغلال.

أمام هذا الوضع الجديد شرعت فرنسا في انتهاج سياسة عبرت عنها بإجراءات وإصلاحات بهدف تهدئة الريف الجزائري سياسيا وامتصاص غضب القاعدة الشعبية ومحاولة تحييدها. وكان ذلك من خلال خطة أو مشروع قسنطينة عام 1958. هذا المشروع الذي كان في نظر الكثير من المحللين الاقتصاديين، الجزائريين منهم على الخصوص، الوسيلة التي من شأنها أن تعيد الإستقرار السياسي الضروري واللازم لمواصلة السلطة الكولونيالية في عملية تراكم رأس المال ضمن ثروة جديدة ومجال استغلالي خصب هذا من جهة ومن جهة ثانية أرادت السلطات الاستعمارية من خلال هذا المشروع أن توهم الرأي العام المحلي قبل العالمي من أسباب ومبررات الغضب والثورة لم تعد قائمة ما دام فرنسا تفكر في تطويرالمجتمع وإزالة مظاهر التخلف بإرساء معالم التحديث والتصنيع كما هو الواقع في الكثير من البلدان المجاورة إن لم نقل البلدان الصناعية المتقدمة.

لكن ونظرا للتناقضات التي وقعت فيها السلطات الكولونيالية الفرنسية، والتي وضعتها أمام اختيارات حيوية تحافظ بها على المصالح الرأسمالية العامة على الصعيد العالمي من جهة وتحافظ على وضعها في نطاق علاقات الهيمنة الاستعمارية داخل الجزائر أمام الالتزامات الثورية والعزم على الاستقلال والتحرر.

[1] عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس نموذجا، سراس للنشر، تونس، 1993،ص. 230.

أمام كل هذه الأوضاع عجزت فرنسا على المضي بصورة فعلية في تطبيق هذه السياسة التصنيعية وفضلت أن تبقى الجزائر سوقا يستوعب ويستقبل الإنتاج الصناعي الميتروبولي أحسن من أن تصبح قطبا صناعيا منافسا، لاسيما في صناعة الحديد والصلب وهكذا بقيت خطة قسنطينة مجرد وعود وآمال مثالا للاواقعية التي كانت تطبع المزاعم الكونيالية " معجزة التصنيع لم تحدث – كما يقول سمير أمين – أمام رفض رؤوس الأموال الميتروبولية والإستعمار في الجزائر".[1] فهل ستحدث بعد الاستقلال في ظل وجود سلطة على الجهاز الإنتاجي وحضور تام حرية كاملة في اتخاذ القرارات لصالح الاستقلال الاقتصادي الوطني؟

إن الاستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، تندرج أساسا وبالدرجة الأولى ضمن محاولة التغلب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي ورثته عن المرحلة الاستعمارية الطويلة. هذه المهمة كانت في نظر المشرفين على العملية، غير ممكنة ما لم يتم تعزيز الاستقلال الوطني، من خلال محاولة الخروج من دائرة التبعية والتخلف، عن طريق مشروع اجتماعي وطني، يستكمل التحرر والانعتاق من تبعات المتروبول الرأسمالي.

هذا المشروع الاجتماعي الوطني ومن أجل تحقيق الغاية التي أوكلت إليه(تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتجاوز التخلف..) كان لزاما عليه في نظر القائمين أن يعتمد ويقوم على ركيزة التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد وقع إجماع يتعلق بضرورة بناء نموذج تنموي قوامه "التصنيع باعتباره العامل الأكثر قدرة على تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد الوطني..."[2]. وعند هذه النقطة بالذات ومنذ المرحلة الأولى في التفكير بإستراتيجية ملائمة كفيلة بإنجاز التحدي، يقع الاختيار ويتحدد التوجه نحو تبني أطروحة أحد منظري خيار التصنيع وهو " **دو برنيس**" DE bernis الذي أوصى بضرورة تبني هذا الخيار ضمن مقطع يقول فيه: " في 1962، كانت الوضعية الاقتصادية للجزائر تتميز بغياب تام للسلطة على الجهاز الإنتاجي الموجود على ترابها، وبالمستوى الجد ضعيف لتطور قواها الإنتاجية، هذه الوضعية كانت ناتجة مباشرة من الإندماج شبه كلي لاقتصادها مع اقتصاد فرنسا، وفي نفس الوقت كانت تفسر تبعية أوشكت أن تصبح دائمة، هذا ما يجعلها (الجزائر) غير قادرة على تصور تغيير عميق لعلاقات التبعية تجاه

[1] Samir. AMIN, L'Economie du Maghreb, Tome1, Ed : MINUIT, Paris, 1965, p.213

1 زغيب شهرزاد، استراتيجية التصنيع في الجزائر، الفترة 1967–1989، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992،ص.4

الخارج، إلا في حالة ما وفي نفس الوقت الذي تمنح فيه لنفسها قواعد صناعية حقيقية وتنظيمها لعملية استيلائها الفعلي على جهزها الإنتاجي."[1]

جاء الخيار الصناعي في التجربة الجزائرية للتنمية كنتيجة طبيعية للخيارالإشتراكي، الذي انخرطت فيه الجزائر لاعتبارات عديدة تزامنت مع النضال الثوري من أجل التحرر من الهيمنة الكولونيالية والقطيعة مع النمط الرأسمالي الذي كان غالبا على ممارساتها الإقتصادية. وضمن الخيار الصناعي وقع الإختيار على ما يسمى بـ"نموذج الصناعات المصنعة" لجيرار ديبرنيس.

تتلخص طروحات هذا الأخير في مقال له[2]، ضمن نقطتين :

- بناء الاشتراكية عن طريق الدولة بتبني الطريق الغير رأسمالي للتنمية .
- أن تكون التنمية بمعنى تنمية الشعوب وليس تنمية رأس المال، وذلك من خلال رفع المستوى وإشباع الحاجات المحددة بالنسبة لكل مجموعة اجتماعية مشكلة للأزمة حسب درجة أولويات هذه الحاجات.

إنّ ما يسمى بالاشتراكية SOCIALISME في نظر اشتراكيي القرن التاسع عشر وإلى غاية 1917 هي ثمرة النمو الصناعي وانطلاقا من أطروحات أفريل 1917 ظهر مسار أو تيار جديد انتهى إلى الشيوعية الستالينية، وفي فهم تصور هذا التوجه "الستاليني الجديد"، الاشتراكية عوض أن تكون ثمرة النمو الصناعي أصبحت محركا للنمو الصناعي بل وفوق هذا بكثير أعتبرت بشكل بديهي النموذج الوحيد والأصلح لتنمية العالم الثالث.

من هذا المنطلق جاء النموذج الاشتراكي للتنمية، وهو النموذج الذي لا يمكننا أن نجده عند ماركس، بل من الأصح أن نسميه النموذج "الستاليني" Stalinien، هذا النموذج الذي اعتبر بمثابة مشروع تمهيد للنموذج غير الرأسمالي للتنمية.

لقي النموذج الستاليني صدى كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث كمرجعية وسند قاعدي لوضع وبعث سياسات الإصلاح والثورات بعد الحرب العالمية الثانية.

استند النموذج الستاليني للتنمية على المنهج السوفياتي للتصنيع، الذي يختلف في رأي أصحابه عن النهج الرأسمالي، باعتبار أن التصنيع في الدول الرأسمالية يبدأ بتنمية الصناعة الخفيفة كمرحلة أولى وهذا راجع إلى أسباب معينة حسب ستالين نفسه:[3]

[1] G.D.DE BERNIS, « Les industries industrialisantes et les options Algeriennes » in Revue du tiers-monde Tome XII, N° : 47, Juillet-Sep 1971, pp.545-546

[2] G.DE.BERNIS, « contribution à L'analyse des voies Africaines du socialisme : les coopérations rurales », Cité par Mohamed. DAHMANI, OP.cit, p.174

[3] G.STALINE, Discours de 9 Fév 1946, cité par Mohamed DAHMANI, Les voies du Développement dans l'impasse, OPU, Alger, p.47

– الصناعة الخفيفة تستوجب القليل من الاستثمار.

– سرعة دوران رأس المال تكون كبيرة.

– ضمان الحصول على المشاريع يكون سهلا.

بعد هذه المرحلة، أين تم تكوين تراكم الأرباح، تركيز رأس المال في البنوك، يأتي دور الصناعة التقليدية، بمعنى أنه يتم تحويل قيمة الأرباح والفوائد من الصناعة الخفيفة إلى الصناعة الثقيلة، وهو المسار الذي يعتبر في نظر أصحاب النهج السوفييتي ومن بعدهم أصحاب النموذج الستاليني، أنه طويل ويقتضي الانتظار لعشريات عديدة، وهو ما لا يناسب آنذاك الاتحاد السوفياتي الذي يريد اللحاق ولما لا تجاوز أوروبا الغربية المصنعة، وعليه وجب تغيير الأولويات القطاعية حسب ما يقتضيه المشروع اللينني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائم على المبدأ التقنو سياسي المعبر عنه كما يلي: " بدون صناعة ثقيلة لم يكن بالإمكان الدفاع عن الاستقلال الوطني، منه رفض الطريق المألوف في التصنيع، تبني الصناعة الثقيلة "[1].

ومن أجل هذا تقوم الدولة بتأميم الصناعة والبنوك هذا التأميم يعطي للحكومات الإمكانية في إقامة مركزية سريعة للدولة وتحويل الموارد الصالح للصناعة الثقيلة.

يهدف النموذج الستاليني بالدرجة الأولى إلى التطور واللحاق بالدول الرأسمالية المصنعة ولهذا أجبر على إعطاء الأولوية بنسبة 75% لقطاع إنتاج التجهيزات الثقيلة وأبقى على نسبة 25 % لقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية وفي هذا الصدد يقول: " **بيار باراف**" Piérre PARAF: "إن التصنيع بالنسبة لأمم النصف الثاني للقرن العشرين هو الاختيار المؤهل للتقدم والانتقال من صنف الدول المتخلفة إلى درجة أعلى، ويمكن من تصدر الطليعة في العالم"[2].

إن الطريق غير الرأسمالي للتنمية فكرة سوسيو اقتصادية قامت على فهم فلسفي ينحدر من الماركسية اللينينية المبجلة من قبل مثقفي اليسار الغربي، ترمي هذه الفكرة إلى تكسير النظام الرأسمالي لاستبداله بالنظام الاشتراكي ثم شيوعي، أو هكذا كان على الأقل يعتقد أصحابها. هو مذهب في الحقيقة يستجيب أكثر المتطلبات سياسة فورية وبيروقراطية يحاول أن يصطبغ بصبغة علمية تناقض في كليتها الفكرة الاقتصادية للتنمية التي طالما أقصت الفئات المعنية مباشرة بها، في حين كان من المفروض أن يكون العكس، وكانت في الأخير هذه الدعوى أو هذا الإدعاء أرضية لقيام مدرسة بذاتها في العديد من دول العالم الثالث، ترفض الطريق الليبرالي للتنمية وتتبنى المادية التاريخية كنموذج للعمل التنموي الثوري والإصلاحي على السواء.

[1] Ibid

[2] Pierre.PARAF, les Démocraties Populaires, ED, PAYOT, Paris, 1962, p.60

على الصعيد النظري العقائدي يرتكز هذا النموذج على الافتراضات المثالية :

_ رفض النموذج الكولونيالي للتنمية.

– الطريق الرأسمالي للتنمية هو طريق مسدود دون مخرج، لا سيما أمام دول العالم الثالث.

– المخرج الوحيد الممكن هو الطريق الاشتراكي.

على الصعيد الاقتصادي، فإن الافتراض الأساسي لهذا الاتجاه هو: التخلف إن هو إلا تخلف الرأسمالية، وبالتالي للخروج من التخلف يكفي أن نتخلى عن الرأسمالية. وذلك لن يتم إلا من خلال:

– تأميم وسائل الإنتاج، خلق قطاع قوي احتكاري احتكار الدولة.

– تبني تخطيط اشتراكي موجه.

على هذا الأساس قام هذا الفكر الاقتصادي ببلورة فكرة ما يسمى أوما يعرف به نموذجه اليوم"نقاط المرور الإجبارية" Points de passage obligatoir. أي النقاط المتضمنة في الطريق الغير رأسمالي للتنمية أوفي النموذج المتمركز ذاتيا للتنمية المعمم عن طريق إلزامات وآليات الاقتصاد السياسي للاشتراكية، وتتلخص هذه النقاط فيما يلي:

– تشكيل قاعدة مستقلة للتراكم، انطلاقاً من الفائض الفلاحي.

– خلق حركية متبادلة بين العلاقات الاجتماعية وبين نمو قوى الإنتاج في القطاع الفلاحي والصناعي.

– البناء التدرجي لنسق إنتاج وطني .

– تحويل البنى الاجتماعية الزراعية بإعطاء السلطة للفلاحين .

– إعادة توجيه نظام الإنتاج الزراعي نحو الزراعات المعاشية .

– تنظيم تبادلات مدينة / ريف لصالح الفلاحين .

– إقامة صناعات متمركزة ذاتيا ومراقبة من طرف الدولة في إطار تخطيط مضبوط وصارم. وهي النقاط التي كان جانب هام كبير منها موضع التجربة في الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965– 1978)[1]. وهي التجربة التي قامت على مبدأ الصناعات المصنعة لهذا الاقتصادي De Bernis والتي انتهت كما سنرى عند عرضنا الجانب وحيز منها كيف انتهت إلى أن تضع البلد في وضع صعب من التبعية في الجانب المالي، المواد الأولية وعلى الخصوص التقني، كما جرى

[1] M. DAHMANI, OP.cit, p.175

تطبيق جانب من هذا التوجه ضمن تجربة تونس في عهد أحمد بن صالح، وكانت نتائجها مدمرة إلى حد بعيد بحيث وضعت تونس في تبعية لم تشهد مثيلتها، وذلك في الميدان الغذائي.

3-3 الإجماع الرسمي على خيارات التنمية في الجزائر.

اعتبر التصنيع في نظر واضعي هذا البرنامج كمكمل وداعم للقطاع الفلاحي قصد تطويره والرفع من إنتاجيته وذلك بمده بالوسائل الضرورية والتقنيات اللازمة " إنه لا يمكن تحقيق تقدم الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير من أجل تنمية البلاد، إلا بالإعتماد على تقنية محددة، تكون نتيجة للتقدم المحقق في الميدان الصناعي... غير أن التنمية الحقيقية التى سوف تتم في البلاد على الأمد الطويل ترتبط بإنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية. وللجزائر إمكانيات هائلة بالنسبة للصناعات النفطية الحديدية وفي هذا الميدان تملك الدولة الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة "[1].

هكذا أبرزت أهمية التصنيع باعتباره قطاعا خلاقا من شأنه أن يحقق معدلات للتراكم ويسهم في الرفع من نسب النمو الاقتصادي. الأمر الذي يمكّن الجزائر من السير والانتقال من نمط حضارة زراعية إلى نمط حضارة صناعية. هذا من الناحية النظرية التصورية.

أما من الناحية العملية والميدانية، فإن الدعوة إلى ضرورة المضي في الخيار التصنيعي، يرتكز على استدراك النقص الكبير، الذي ميز البنية الاقتصادية في الجزائر، بعد رحيل السلطة الكولونيالية من غياب شبه تام للمنشآت الصناعية من جهة وإرادة الدولة الجزائرية في استكمال وإنجاز جملة المشاريع التي تراجعت السلطات الكولونيالية عن إنجازها في إطار خطة أو مشروع قسنطينة.

جملة هذه التوجهات والاختيارات التي تم المصادقة عليها في برنامج طرابلس، أعيد تأكيدها عبر وثيقة عرفت بميثاق الجزائر، أثناء انعقاد أول مؤتمر في تاريخ الجزائر المستقلة لجبهة التحرير في أفريل 1964. وفضلا عن إضفاء البعد الماركسي من الناحية النظرية المذهبية وتحديدها لأشكال التسيير الذاتي للنشاط الاقتصادي الاشتراكي. وليس على مبادئ وقوانين اقتصاد السوق الرأسمالية[2].

---

2 جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، ذكره سعيد سبعون،" السوسيولوجيا الأكاديمية و المشروع التنموي في جانبه التصنيعي في الجزائر، رسالة ماجيستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر،1997-1998،ص. 177

[2] نفس المرجع، ص. 178

وبعد أن اتضحت المعالم والمحددات النظرية والأطر التصورية ضمن الفضاءات الرسمية للجزائر المستقلة يأتي دور الانطلاقة الميدانية للإستراتيجية التصنيعية وذلك ابتداء من 1967، أين برزت أهمية التخطيط الذي يبرز بدوره الأولوية الممنوحة للتصنيع. ونقرأ هذا فيما يلي:

"الأولوية للصناعة، خاصة الصناعة الثقيلة، كل الأهداف الأخرى، التشغيل، العائدات، التكوين، المبادلات الخارجية، هي في الواقع مرتبطة بهذه الأخيرة".[1] ومن هذا المنطلق شرع في تطبيق سياسة تعتمد التركيز على الصناعات القاعدية الجد متقدمة ذات الكثافة الرأسمالية والتي من شأنها أن تخلق نسيج صناعي حقيقي عن طريق فعل الجذب. وقد اعتمدت في ذلك عملية استرجاع الوحدات الصناعية لفائدة الدولة الجزائرية من خلال عملية التأميمات التي مست الشركات التي كانت ما تزال تابعة للرأسمال الفرنسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال إنجاز وإقامة شركات وطنية.

قصد الإسراع في عملية التصنيع وربح الرهان الذي أعلن عنه منذ البداية (الرهان مع الزمن)، كانت المرحلة أو العنصر الثالث لا في العملية يتمثل في ضرورة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة technologie de pointe باعتبارها هي وحدها الكفيلة بتحقيق جملة من الأهداف الهامة في عملية التصنيع. فكانت هذه الضرورة تقتضي اللجوء إلى عملية التحويل والاقتناء التكنولوجي لتكتمل عناصر الثلاثية – تخطيط – تصنيع – تحويل تكنولوجي باعتبارها العناصر الرئيسية والدعائم الأساسية التي سارت عليها الإستراتيجية التنموية في الجزائر خلال المرحلة 1967 – 1977.

3-4 الانطلاقة العملية:

ضمن هذا الأفق تجد الجزائر نفسها أمام نموذج الصناعات المصنعة الذي ينطلق نظريا من اعتبار، أن القوة الاقتصادية لأي بلد لا يمكن أن تأتي إلا من الصناعة، لاسيما الصناعات المتقدمة، ذات المستوى التكنولوجي المرتفع.

وعليه فإن أي إرادة للخروج من التبعية والتخلف والرفع من مستوى المعيشة للشعوب تقتضي الانخراط ضمن إستراتيجية كفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق الصناعات المصنعة. الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال بنية صناعية منسجمة، تستدعي مجموعات جديدة من الآلات التي تضاعف من إنتاج العمل، أي آلات حديثة يمكن الحصول عليها من خلال ما عرف بالتحويل التكنولوجي، الذي طبق في الحالة الجزائرية، من خلال ثلاثة أشكال:

[1] D.CLERC, Economie de l'Algerie, Imprimerie centrale d'Annaba, 1975, p.177

1 العقود المفككة.

2 العقود المفتاح في اليد.

3 عقود المنتوج في اليد.

كما يقوم هذا النموذج على إقامة أقطاب صناعية، ويأخذ بعين الاعتبار بل ويركز من جهة أخرى على ضرورة التوافق والتوازن بين قطاع الصناعة والزراعة، إذ أسندت للقطاع الصناعي مهمة تحديث وعصرنة الزراعة، بما يوفره لها من آلات ومعدات لازمة لذلك وعلى قدر ما يكون تحديث الزراعة بقدر ما تكون هذه الأخيرة قادرة على استيعاب الأثر التصنيعي، فيكون التوازن."على المستوى الإبستمولوجي فإن هذه النظرية مدعمة في كل أطرافها بإيديولوجية تقدم أوروبية التمركز"[1]. وبالرغم من الوعي والشعور بالإختلالات الاجتماعية والإقتصادية من طرف المشرفين على تطبيق هذا النموذج التصنيعي في الجزائر والتي يمكن أن ينتهي إليها لاحقا، إلا أنه أعتبر الحل والخيار الوحيد والطريق الحتمي الذي من شأنه أن يحقق الأهداف التي ضبطت.

3-5 مرحلة الثمانينات: بداية الأزمة ومعالم الفشل.

تبين بشكل واضح بعد تقييم المرحلة السابقة، أي منذ انطلاقة العملية التصنيعية، محور الإستراتيجية التنموية في الجزائر ورهانها، أن الوضع لم يشهد أي تحول يمكن اعتباره إيجابيا، أويؤشر على نجاح الإستراتيجية أوعلى الأقل تحقق بعض أهدافها. بل على العكس من ذلك، ظهرت أزمة ذات بعدين: إجتماعية، باعتبار بروز اضطرابات في الساحة الاجتماعية تعبر عن قلق وإحباط جماهيري واسع، واقتصادية، متضح في عجز على مستوى تحقيق النمو في الإنتاج المترتب عن الارتفاع المتزايد للكلفة المتعلقة بمستوى إنجاز الاستثمارات. ولا سيما النتيجة التي توجت بها كل جهود المرحلة، عبء المديونية الخارجية. هذه الأخيرة التي شكلت تحديا جديدا يضاف إلى تحدي التخلف والتبعية الاقتصادية.

أمام النتائج المحبطة التي انتهت إليها مرحلة السبعينات أصبح من غير الممكن المواصلة في تطبيق السياسة المتبعة، حيث يقتضي الأمر العودة إلى نوع من الواقعية في التسيير ضمن نفس المشروع الاجتماعي بمحدداته وأبعاده التي نص عليها الميثاق الوطني. ويأتي هذا الطرح الرامي إلى محاولة إرساء واقعية أكثر في التسيير، ضمن قناعة بأن المسعى التصنيعي وبالرغم من انه لم يحقق إلى غاية هذه المرحلة الأهداف المسطرة، إلا أنه لن يحكم عليه بالفشل بعد،

[1] A. BOUZIDA, Travail, développement et idéologie du progrès, cas du projet progressiste Algerien, Tome2, p.613

حسب تصريح ممثلا عن الطرف الرسمي: "إنه من غير المناسب التحدث عن الفشل من الأحسن التحدث عن نتائج لم يتم التوصل إليها بعد، عن أهداف يسير إليها بأقل سرعة مما كان متوقع"[1]. إذن حسب هذا التصريح فإن المسألة مسألة وقت والرهان دوما هو رهان مع الزمن إذ كان بإمكان المسعى التصنيعي أن يحقق أهدافه لو طبق بميكانيزمات تعطي وتيرة أسرع مما كان هو عليه في الواقع.

اندرجت الواقعية في التسيير الذي كان ينتظر منه أن يعطي نفسا جديدا وبعدا فعاليا أكثر، للعملية التصنيعية والجهود التنموية عامة في سياق تخطيطات تنموية وصفت بالشاملة لكل النشاط الاقتصادي وتجسدت ميدانيا عبر سياسة إعادة الهيكلة.

هذه العملية التي جاءت بمقتضى مرسوم صدر في أكتوبر 1980، حيث نصبت بشأنها لجنة يترأسها وزير التخطيط آنذاك والتي تنطلق من اعتبار أن المشاكل الاجتماعية للجزائر من غير الممكن أن تحلها بشكل نهائي وشامل، الوحدات الصناعية الكبرى. هذا مع أنها تستهلك جزءا كبيرا من الريع الطاقوي للبلد.

تدخل عملية إعادة الهيكلة ضمن مسعى بعيد للمؤسسات الصناعية وظيفتها الإنتاجية عن طريق مراقبة مالية صارمة كمقياس اقتصادي للمردودية والإنجاز الفعلي للمشاريع ومراقبة تقنية صارمة، من شأنها أن تخفف أوتقلل من الطابع البيروقراطي لسير الوحدات الاقتصادية. أما عن الأهداف فإن إعادة الهيكلة ترمي إلى الشفافية، الاستقلالية في التسيير والقرار، اختفاء طابع المسؤولية الإنتاجية اللامركزية. وهي الأهداف التي مهدت للعملية الثانية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات الأمر يتعلق باستقلالية المؤسسات. وأمام تأزم الوضع وحالة الإنسداد الإجتماعي التي بلغت مبلغها في أكتوبر 1988 اضطرت الجزائر لقبول المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي FMI في منتصف 1989 وأكثر من ذلك خضعت واستجابت ابتداءا من1990 لسياسة التصحيح الهيكلي التي جلبت معها الكثير من المتاعب للسلطة السياسية في الجزائر والتشوهات والإختلالات للمنظومة الإقتصادية وأرهقت الجزائريين.

[1] Belaid. ABDESSELAME, cité par EL.KENZ, BENOUNE, Le Hasard et L'Histoire, 1990, p.179 Tome,Ed ,ENAG,Alger,

4- عناصر النموذج التنموي في التجربة الجزائرية:

إندرجت جهود ومساعي الجزائر المستقلة في التنمية و التحديث ضمن أستكمال التحرر من كافة أشكال التبعية و بناء إقتصاد وطني قوي قادر على المنافسة وضمان الإقلاع و **تدارك التأخر** الذي يعزى عادة إلى **فترة تاريخية طويلة من الممارسات الكولونيالية** التي أوقفت مسار التطور في المجتمع الجزائري وعطلت آليات ومفاعيل نهضته. وضمن هذا المنظور أدركت "**التنمية**" ضمن الخطاب الرسمي للسلطة الجزائرية غذاة الإستقلال أو ربما قبله بقليل، كمسعى لابد منه من أجل تدارك التأخر. وهو ما يمكننا إستخلاصه من حديث بلعيد عبد السلام ضمن حوار أجراه معه محفوظ بنون وعلي الكنز حول التنمية في الجزائر، حيث قال:" **كان الأمر متعلقا بالتخلص أولا من أغلال و قيود إفيان و بعدها التفكير في كيف نستدرك الآخرين.. بطبيعة الحال هذا كان يقتضي أننا قد أجبنا على الأسئلة : ماهو التقدم ؟ ماهي التنمية ؟ بكل تأكيد هناك العديد من الطرق في تصور و فهم التنمية وهناك مسعيين ممكنين: مسعى يقدم الهدف المالي أو بعبارة أخرى المسعى الذي يعتبر أن المحرك الوحيد والحصري هو البحث على الربح. و المسعى الثاني يتضمن فعلا يتطلع نحو إخراج البلد من حالة إلى أخرى. وهذا الأخير هو الذي بلغته البلدان التي أخذت كمرجعية والأمر يتعلق على العموم بالبلدان المتقدمة، أين تتوفر كافة المؤشرات الواجب توفرها عندما نتحدث عن بلد متقدم: مثل الإستهلاك الفردي، مستوى التغدية، الحصة الحرارية، التعليم، الصحة...و شيئا فشيئا أصبحنا ندرك أن التنمية هي كل متعدد الأهداف المطلوب بلوغها**"[1].

يفهم من مضمون هذا التصريح، أن التنمية أدركت على أنها فعل محدد لبلوغ هدف محدد. وبالتالي فهي لم تكن تتمثل في مجرد كثافة أو كتلة من الإستثمارات، و لكنها أيضا حركة أنشطة ملتزمة، مسار قهري، يحاول الذهاب بوتيرة سريعة. الأمر أشبه ما يكون بمحاولة لحرق المراحل. إدراك التنمية و فهمها بهذه الكيفية يعتبر نتيجة منطقية مباشرة للتصور الذي روج له الخطاب المعرفي المزعوم للعلوم الاجتماعية للتنمية و للنظرية الإقتصادية على وجه الخصوص باعتبارها كانت المرجعية والسند النظري للتفكير في شؤون العالم الثالث وقضايا التخلف والتنمية. التصور الذي يحيل التخلف إلى مجرد تاخر زمني عن اللحاق بركب المتقدمين. وعليه فاللحاق أوالتدارك ممكنا خلال فترة زمنية قياسية إذا التزمت تعاليم وتوجيهات إنجيل التنمية، أي نظرية مراحل النمو. وما تقتضيه من تكثيف للعملية التصنيعية.

[1] Ali. El KENZ et Mahfoud. BENNOUNE, Op-cit, p.7

إذا تأملنا في نص التصريح المدرج ضمن هذه المقدمة، بدون شك سوف نتعرف على الكيفية التي أدركت بها التنمية في تصور الخطاب الرسمي الجزائري ممثلا في النخبة السياسية التي استلمت زمام الحكم مباشرة بعد الإستقلال، أوعلى الأقل ابتداءا من1967، الإنطلاقة الفعلية لما يمكننا أن نسميه بالإستراتيجية الوطنية في التنمية. حيث تم تصور هذه الأخيرة في إطار فلسفة تقدمية مما جعل منها مسألة شاملة و متوازنة متعلقة بكافة أبعاد المجتمع و قطاعاته وعلى رأسها القطاع الفلاحي. هذا من الناحية النظرية والفلسفية، أما من الناحية العملية، فإن الفاعل المركزي المهيمن على التنمية من لحظة التصور، مرورا بالتخطيط والبرمجة وصياغة السياسات، إلى غاية الإشراف على تطبيقها في أرض الواقع، وهي الدولة بطبيعة الحال. لم يكن يرى سوى النهج التصنيعي المكثف؛ الصناعات المصنعة، باعتباره النهج الوحيد والحتمي القادر على تحقيق التنمية كما تم تصورها. ومن هنا أعطيت الأولوية في السياسة التنموية ضمن الإستراتيجية الوطنية للصناعة الثقيلة. إذا تعلق الأمر بالشراكة نجد أنّ الإستراتيجية التنموية للجزائر المستقلة مع أنها كانت تهدف إلى بناء إقتصاد متمركز ذاتيا أو منغلق، لكن في نفس الوقت كانت قائمة على مقاربة متفتحة، كثير ما تلجأ إلى السوق الدولية لإستجلاب التجهيزات والمواد الإستهلاكية ورؤوس الأموال، وبالخصوص أستجلاب المساعدة أوالخبرة التقنية المتمثلة في الدراسات والتكوين والإستشارات والتدخلات.

من جهة أخرى، نجد أن هذه الإستراتيجية أوالنموذج من الناحية الفلسفية النظرية، يضع من ضمن أهدافه بناء إقتصاد إشتراكي، لكن المشرفون عليه أعوان الفاعل المركزي(الدولة)، لا يترددون في وضع البلاد في علاقات مع البلدان المصنعة التي هي في أغلبها بلدان رأسمالية، وهو ما يتضح من خلال إتجاه صادرات الجزائر ومصدر وارداتها. ويتجلى من خلال الدخول في شراكة مكثفة مع مؤسسات خاصة أجنبية أوروبية شرقية وغربية، في الوقت الذي همشت القطاع الخاص الوطني.[1]

والنص التالي ربما يلخص أهم مفاصل الإستراتيجية التنموية أوما سميناه نحن بالنموذج التنموي في التجربة الجزائرية، إذ جاء في برنامج طرابلس أن "**التنمية الحقيقة والبعيدة الأمد للبلاد مرتبطة بزرع نسيج من الصناعات القاعدية الضرورية لحاجات الزراعة عصرية من أجل هذا أعطت الجزائر إمكانيات كبرى للصناعات البترولية والحديدية و في هذا المجال يرجع للدولة**

[1] Rachid. BOUDJEMA, Economie du Développement de l'Algerie 1962-2010, Vol 1 : De l'Etat administrateur du Développement 1962-2010 à L'Etat correcteur du Développement 1979-1988, DAR ELKHALDOUNIA, Alger, 2011, p.84

واجب تجميع الشروط الضرورية لخلق صناعة ثقيلة. أثناء الفترة التي يكون فيها من الضروري الإبقاء على تواجد قطاع خاص فإن هذا الأخير يجب أن يكون موجها. لا يمكن بأي حال أن تسهم الدولة في خلق – كما حدث في الكثير من البلدان – قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية التي يجب الحد من نموها عن طريق إجراءات مطابقة مساهمة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية ، مرغوبة في حدود بعض الشروط : يجب أن تكون مكملة في إطار شراكة مختلطة و تحويل الفوائد يجب أن يكون مقنعا و يسمح بإعادة الاستثمار الفوري لجزء من هذه الفوائد[1]. وفي مقطع ذي صلة يضيف النص" **لكي تكون هذه التنمية سريعة، منسجمة وممتدة نحو إشباع حاجات الشعب يجب أن تكون مصممة ضمن أفق اشتراكي في إطار تشييع Collectivisation لكبرى وسائل الإنتاج و تخطيط عقلاني.**[2]

لكن على الرغم من اتضاح معالم الإستراتيجية التنموية ضمن النصوص الرسمية التي أنشئت في الفترة الأولى من بعد الاستقلال وحتى قبل الاستقلال بقليل إلا أن الإستراتيجية الوطنية في التنمية لم تستعرض بشكل كامل لا يدعو مجالا للشك إلا مع الميثاق الوطني المتبناه عام 1976 بعد بعث المخططات الثلاثة. تضمن العنوان السادس VI أين تم عرض التوجيهات الأساسية تدرك التنمية وتصمم على أنها "قاعدة وضرورة ومستلزمة للإستقلال الاقتصادي وللتطور الاجتماعي " يجب أن تطبق وتمارس "في إطار سياسة مخططة وموجهة لأنشطة ضرورية لإنجاز أهداف تاريخية يفترض النهج الاشتراكي بلوغها " على الصعيد الإقتصادي يجب أن تمكّن التنمية من بناء وتعزيز "اقتصاد وطني مستقل، مندمج ومتمركز ذاتيا" "التنمية أيضا كل في مساعيها وغاياتها ،أي مجموعة أنشطة تمس كافة جوانب الحياة الوطنية "[3] .

في الأخير، لوأردنا أن نوجز كيف تم تمثل العناصر الكبرى للنموذج التنموي في التجربة الجزائرية، فسوف يكون على الشكل التالي:

التنمية: عملية بناء قاعدة صناعية قوية تحقق النمو وتضمن التراكم المالي. الأمر الذي يجعلها، أي التنمية متماهية مع التصنيع.

الأولوية في السياسة التنموية أعطيت للصناعات الثقيلة التي كان من المفترض أن تشع على باقي القطاعات والنشطة الإقتصادية الأخرى.

[1] Programm de Tripoli. Juin 1962 .A nnuaire de l'afrique du nord, 1962. P 701

[2] Opcit.p 694

[3] Charte Nationale 1976.pp.119-122

الفاعل في التنمية هي الدولة بصورة مركزية مهيمنة على كافة مراحل وأطوار العملية من التصور إلى التخطيط إلى التنفيد عبر أعوانها ومؤسساتها العمومية. مستبعدة باقي الفاعلين المحتملين.
الشراكة التي اعتمدت في محاولة إنجاح الإستراتيجية أوالمسعى التنموي، هي الشراكة مع المؤسسات والشركات الأجنبية، الأوروبية على الخصوص، وهذا راجع ربما لاعتبارات المرحلة، إذ لم تكن البلدان المغاربية والعربية أو الإفريقية ولا حتى بلدان العالم الثالث الأخرى على مستوى إقتصادي متطور بما يكفي لإقامة شراكة معها.

5- الأزمة : رؤى و مقاربات

في الملتقى الذي جرت وقائعه بالجزائر بداية من24 من سبتمبر عام 2013 تحت عنوان "الجنوب: أي بدائل"، خلص الباحثون و المحللون إلى ضرورة أن تتخلى الجزائر عن النموذج الاقتصادي القائم على الاستيراد، إذ حان الوقت كي تفكر في نموذج أخر من شانه أن تخفف شيئا فشيئا من حدة الأزمة و يعيد البلاد إلى الطريق الصحيح نحو الإقلاع الاقتصادي. ويتفق المشاركون في هذا اللقاء على أن التحول نحو نموذج آخر أصبح ضرورة لا يمكن الانتظار بشأنها، إذ يدركون تماما أن الجزائر لم تعد تتوفر على فرص أخرى لتصحيح خياراتها واستدراك أخطاءها، بالنظر إلى السياق المتسارع الذي أصبحت تفرضه العولمة الاقتصادية في ظل التوجه الجديد نحو إدارة عصرية للاقتصاد قائم على المعرفة والرقمنة والذكاء.

إن الضغوط المحلية والدولية التي ظهرت عند بداية الثمانينات، أي مع بداية بروز معالم الأزمة التنموية، وضعت الجزائر أمام حتمية الاتجاه نحو بناء إستراتيجية تنموية متمحورة على احتياجات البلاد، خارج المشرع اللبرالي الذي تبين مع الأيام انه لا يمكن ان يفيد في شيء. والانفتاح على آفاق البدائل التنموية، وهي كثيرة و متنوعة، أغلبها ممكنا للجزائر، باعتبارها تتوفر فضلا على الموارد المالية، موارد بشرية جدّ هامة، ممثلة بالخصوص في المورد البشري المتعلم والمتخصص والطاقات الفنية المؤهلة علميا وتقنيا. وهو المورد الحاسم الذي لم يكن متوفرا في الستينات، أين كانت الجزائر تحصي أكثر من 95% من الأميين. كما تتوفر على قاعدة صناعية في قطاع البتروكيماء وقطاع الطاقة وغيرها من القطاعات. وهو عامل بإمكان الجزائر تفعيلية لصالح انطلاقة تنموية جديدة، تضمن على الأقل الحد من الاستيراد المكثف للبضائع والسلع والخدمات في غياب الإنتاج المحلي.

وضمن مقاربة سوسيولوجية موسعة حاول عالم الاجتماع الجزائري العياشي عنصر[1]، الوقوف على ما اسماه بالأبعاد الرئيسية للازمة الراهنة للجزائر:

بخصوص البعد الاقتصادي للازمة يرى هذا المحلل انه مرتبط بشكل وثيق بفشل النموذج الوطنياتي للتنمية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد الاستقلال. و الذي تضمن اختيارات اعتبرت حاسمة من قبل السلطة السياسية. باعتبارها اختيارات تدخل ضمن منطق النموذج التنموي المتبنى، في مقدمة هذه الاختيارات فكرة بناء قطاع عمومي تم تجسيدها من خلال سياسة التأمينات الكبرى وفكرة المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد وطني "متمركز حول الذات" وكذلك فكرة التصنيع القائم على خيار "الصناعات المصنعة.

لكن بوادر الفشل يقول صاحب المحاولة بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق حركية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة، وتحقيق تراكم معرفي ومهاراتي من شأنه ليس المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل إدماجها بذكاء في المحيط الاجتماعي- الثقافي ومن ثم تطويرها من خلال توفير الشروط الضرورية التي تسمح بتعبئة الخبرات والمعارف المرتبطة بإنتاج الثقافة بعد توطينها وصولا إلى تحقيق استقلال نسبي للقاعدة الاقتصادية.

تجسد الفشل الذي انتهى إليه المشروع الوطنياتي للتنمية في نظر هذا السوسيولوجي في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت البلاد ثروات هائلة ونفقات ضخمة. مما افرز عجزا ماليا مستمرا أصبحت تعانيه الوحدات والمنشآت الاقتصادية ناهيك عن تعميق تبعية البنية الاقتصادية جراء الاعتماد شبه الكامل على عائدات الريع النفطي (98% من قيمة الصادرات). وهو ما م يسمح بالنتيجة من تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها والرفع من درجة التكامل بين تلك الفروع وغير ها من القطاعات مثل الفلاحة والري والخدمات. و كان هذا هو الهدف من تبني خيار التصنيع عن طريق وصفة الصناعات المصنعة كما جاء ضمن أدبيات المنظرين لهذا التوجه. تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ 1986، خصوصا مع انهيار أسعار البترول في السوق الدولية. مما تسبب في تقلص المورد المالي، مقابل تزايد مستوى الإنفاق العمومي في ظل نمط الحياة القائم على الاستهلاك المفرط، الذي تكرس بفعل سياسة "مكافحة الندرة" المعتمدة على الاستيراد المكثف للسلع، تجسيدا لشعار رفع من قبل إدارة الحزب الحاكم، في بداية الثمانينات والمتمثل في"**من اجل حياة أفضل**".

[1]- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 191 جانفي 1995، ص ص 83-94.

من بين العوامل البارزة التي ساعدت على تعميق الفشل في نظر الكاتب المحلل هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصا في قطاع الصناعة فضلا عن التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة هيكلة المؤسسات التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها مؤدية الى تقليص درجة التكامل بين الفروع الصناعية والقطاعات الأخرى وقد كانت ضعيفة من قبل.

بعد الوقوف على أهم مظاهر وتجسدات الفشل الذي طبع النموذج التنموي وكذا الإجراءات التي فاقمت وعمقت من هذا الفشل، ينتقل صاحب المقال الى التذكير بأهم النتائج والانعكاسات المترتبة عن هذا الوضع المعبر عن أزمة حقيقية. فإلى جانب العجز شبه التام للجهاز الإنتاجي أين سجلت مردودية ضعيفة جدا للمنشآت الصناعية بلغت فقط 30 إلى 50% من طاقتها الفعلية، وبعضها أغلق نهائيا. ارتفعت نسبة البطالة حيث تجاوزت 30% من مجموع القوى العاملة. و تقهقر مستوى الدخل الوطني، و ارتفع معدل التضخم خصوصا منذ الإمضاء على اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي و ما تبع ذلك من إجراءات في مجال السياسة المالية و النقدية كتخفيض قيمة العملة ب 50%، تحرير الأسعار، وتجميد الأجور...الخ.

أما عن البعد الاجتماعي – الثقافي للازمة، فقد ركز المحلل على الاختلال الحاصل على مستوى سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع و تنظيمه. و يتجلى هذا الاختلال القيمي في غياب إطار مرجعي يحظى بالقبول والرضا من قبل الجميع يستن ذاليه في بلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، ومعيارا لتقويم و ضبط تلك النماذج والأنماط الفعلية، وصولا إلى تحقيق توزيع فعال للجزاءات المستحقة في كل حال ووضع يبدو هذا بوضوح أكثر على مستوى الممارسة من خلال تدهور قيم العمل، الأداء، الفعالية والكفاءة...الخ، باعتبارها عناصر قيمية ضرورية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال العقلاني الرشيد لموارد البشرية و المادية، ذلك أن ضخامة هذه الموارد و تنوعها (حجم السكان، ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع، اتساع الرقعة الجغرافية والموقع الاستراتيجي، ووفرة الموارد والثروات الطبيعية...) التي تشكل عناصر رئيسية في أية إستراتيجية لتنمية و تحديث المجتمع، تصبح عوامل كبح و ليست عوامل إقلاع، إن لم تستغل بصفة عقلانية ضمن رؤية إستراتيجية واضحة.

إن البعد الاجتماعي– الثقافي للازمة التي تعيشها الجزائر، يشير إلى عجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بهيمنة بنى اجتماعية قائمة على روابط الانتماء لمجموعات تضامنية محدودة في الزمان و المكان، تتحدد هويتها من خلال عوامل مثل القرابة، الدين، اللغة الى وضعية المجتمع الحديث القائم على التنوع و التعدد المستند إلى خصائص

مكتسبة بالأساس، اقتصادية و سياسية (مهنية، مهاراتية تعليمية و إيديولوجية، مرتبطة بدور الأفراد ومكاناتهم في البنية الاقتصادية و موقعهم في الفضاءات السياسية، الاجتماعية و الثقافي.
كثيرة هي المقاربات والتحاليل التي تتعرض لأزمة التنمية في الجزائر وتحاول بكل جد أن تقدم تصورا علميا متخصصا وتسعى إلى تحليل أبعاد الفشل والوقوف على خلفيات الإخفاق الذي بدأ حسب الكثير إن لم نقل كل الخبراء والمحللين عند الثمانينيات من القرن الماضي. وهي كلها تقريبا تتفق على أسباب الأزمة وتجمع على إتجاه واحد للخروج منها. فالأزمة هي في النهاية أزمة رؤية استراتيجية غائبة لدى القائمين على الشأن التنموي في الجزائر، إذ في ظل البحبوحة المالية التي وفرتها أسعار المحروقات منذ منتصف التسعينيات، نسي هؤلاء أنّ هناك الكثير من الخيارات والبدائل التي يمكن تجريبها في سياق السعي نحو التنمية. وأنّ الكثير من القطاعات في الجزائر قادرة إذا تم تثمينها، على أن تكون باعثة على التنمية والتطور.

أما عن المخرج من هذه الأزمة، فالكلّ يتفق على أنّه يكمن في القطيعة مع هذا المنطق الريعي المهيمن والإنطلاق نحو خلق مصادر أخرى للثروة خارج المحروقات، ضمن استراتيجية شاملة يساهم في بلورتها وبنائها كل الجزائريين، ممثلين بالخصوص في العقول المفكرة والنخب العلمية والخبرات الوطنية أينما كانت. وهذا على ضوء الإحتياجات الوطنية الحقيقية وبالإمكانيات المحلية المتوفرة. كما تم التأكيد من قبل معظم المحللين والخبراء أثناء انشغالهم بالوضع التنموي المتازم في الجزائر على فكرة أن يتم العمل من قبل الدولة باعتبارها الفاعل المركزي في التنمية، على تمكين مؤسسات القطاع الخاص من المشاركة في الحركية الإقتصادية والمساهمة في خلق الثروة ضمن ضوابط المصلحة العليا للجزائر. الأمر الذي لن يكون متاحا بطبيعة الحال دون العمل المتواصل وفق خطة محكمة ورؤية إستراتيجية ثاقبة من أجل التأسيس للذهنية المقاولاتية التي من شأنها أن تنطلق في خلق مؤسسات وطنية صغرى ومتوسطة. مع الحرس على إبراز ودعم بعض المؤسسات الإستراتيجية كي تصبح قادرة على الحضور الدولي والمنافسة في السوق العالمي وتمثيل الجزائر تمثيلا مقبولا على مستوى الفعل الاقتصادي. كما جرى التأكيد في الكثير من التحاليل التي تمكنا من مطالعتها في سياق بحثنا، على استغلال فرص الشراكة الفعلية الجادة التي تراعي مصلحة الطرفين في إطار رابح/رابح، وتجنب الدخول في فضاءات اقتصادية تهيمن عليها قوى رأسمالية تبحث غالبا عن مزيد من النهب والاستغلال ضمن الشروط التي غالبا ما تفرضها على اعتبار أنها الأقوى اقتصاديا.

وفي هذا السياق يحذر معظم الخبراء والمحللين من مغبة الاستعجال والتسرع في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على اعتبار أن هذه المسالة لن تكون بأي حال من الأحوال في صالح الجزائر وغيرها من البلدان التي مازالت لم تحقق الصعود الاقتصادي. وعوض الجري وراء سراب الارتماء في أحضان القوى الاقتصادية الغربية وإقامة شراكات غير متكافئة، بل مجحفة، على الجزائر أن تنفتح باقتصادها على البلدان التي حققت الصعود والإقلاع الإقتصادي مؤخرا، بنماذج تنموية محلية بعيدا عن إنجيل النمو الغربي، وتعاليم أتفاقية واشنطن واللبراليين الجدد. على الجزائرالآن أن تغير وجهتها نحو الشرق ومحاولة الإستفادة من التجارب الآسيوية الرائدة.

هذا ما تتفق عليه كافة أقلام المحللين والخبراء الجزائريين على الخصوص عندما يتعلق الأمر بتشخيص الأزمة التنموية وتصور الحلول والبدائل. فإلى أي مدى تتفق عناصر النخبة الجامعية ممثلة في الأساتذة الجامعيين الذين استجوبناهم بخصوص هذا الموضوع، مع هذه الرؤى والتصورات؟ هذا ما سوف نعرفه في النتائج التي ننتهي إليها بعد تحليلنا للمعطيات التي وفرتها لنا المقاربة الإمبريقية للدراسة.

الباب الثاني

الجانب الميداني

الفصل السابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

1- التعريف بميدان البحث

2- منهج وتقنية البحث

3- عينة الدراسة

1- التعريف بميدان البحث:

عندما نتحدث عادة عن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، فإنّ من بين العناصر التي يجب على الباحث أن يأخذها بعين الاعتبار ويحاول الإحاطة بها من كافة الجوانب، ويدقق في معرفتها وضبطها، ميدان البحث أو مجال الدراسة كما يطلق عليه أحيانا. أوبالأحرى مجالات الدراسة. وتتضمن المجال الجغرافي أين يجري البحث، والمجال البشري، مع من يجري البحث، والمجال الزمني أوالفترة التي يجري خلالها البحث الميداني. هذه العناصر مجتمعة تشكل ما يسميه"**ريمون.كفي**"**R. QUIVY** و"**لوك فان كامبنهودت**" **Luc van.CAMPENHOUDT** بحقل التحليل champ d'analyse. حيث جاء في هذا الخصوص: "لا يكفي أن نعرف ما نوع المعطيات الواجب جمعها، يجب أيضا ضبط وتحديد حقل التحليل الإمبريقي في المجال الجغرافي والاجتماعي وفي الزمن"[1].

من هذا المنطلق نقول أنّ المجال الجغرافي الذي احتضن الدراسة التي بين أيدينا، كانت جامعة الجيلالي بونعامة بمدينة خميس مليانة بولاية عين الدفلى. أمّا عن مبررات هذا الاختيار، فقد تم استنادا إلى اعتبارات ذاتية من جهة واعتبارات نظن أنها موضوعية من جهة ثانية.

أما عن الأولى، فإنه من باب توفير الوقت والجهد على أنفسنا وتفاديا للكثير من المشاق والمتاعب عند التنقل إلى جامعات أخرى، اخترنا جامعة خميس مليانة باعتبارها المؤسسة التي نتواجد فيها باستمرار بحكم أننا نشتغل هناك لفترة طويلة، وكان هذا بالفعل عاملا وفر علينا الوقت والجهد وسهل لنا مهمة التواصل مع مجموع الأساتذة المبحوثين. سواء في مرحلة البحث الاستطلاعي أو عند تمريرنا النهائي لاستبيانات البحث. والأهم في هذا أننا تمكنا من تمرير الكثير من الاستبيانات في شكل مقابلات مع الأساتذة الذين تربطنا معهم علاقات زمالة، إلى جانب بعض الأساتذة الذين بدا لنا أنهم على دراية ومعرفة أكثر بموضوع بحثنا. سواء بحكم تخصصهم، ويتعلق الأمر هنا خصوصا بأساتذة الاقتصاد، أوبحكم اهتمامهم وتعاطيهم مع الموضوع من خلال أنشطة البحث والنشر. مما سمح لنا بتسجيل الكثير من المعطيات والوقوف على الكثير من المساءل، التي لم يكن من الممكن تسجيلها أو الحصول عليها عن طريق الاستبيان وحده.

أمّا عن الإعتبارات التي نظن أنها موضوعية، فالأمر يتعلق بكون كلّ الظروف المساعدة على إمكانية إجراء بحث ميداني، حول موضوع الرسالة هذه، متوفرة داخل جامعة خميس مليانة.

[1] Raymond. QUIVY et Luc van. CAMPENHOUDT ; Manuel de recherche en sciences sociales, 3ème Ed, DUNOD, Paris, 2006, p.147

هذا الفضاء الأكاديمي الذي لم يزل فضاء خصبا للبحث وحقلا بكرا للدراسة والاهتمام العلمي. ومجالا ثريا للتساؤل السوسيولوجي. من هذا المنطلق كان عزوفنا عن الفكرة التي ظلت تراودنا منذ أن قررنا البحث في موضوع تمثلات النخبة الجامعية، ألا وهي ضرورة توسيع مجال البحث الميداني ليشمل عددا من الجامعات عبر الوطن. حيث تبين لنا مع الوقت وبالخصوص بعد الاستماع إلى بعض الأساتذة الذين كان لهم رأي آخر في المسألة، إذ نصحونا بتركيز العمل في جامعة خميس مليانة، على اعتبار أن توسيع دائرة ميدان البحث لن يضيف إلاّ مزيدا من الجهد والوقت، في حين قد لا يكون له أثرا ايجابيا من الناحية العلمية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان بودنا أن تكون مراكز ومؤسسات البحث الوطنية، سيما منها المتخصصة عادة في البحث حول التنمية (CREAD,CENEAP,CRASC) جزء من ميدان دراستنا، باعتبارها تضم عناصر النخبة الجامعية المتمرّسة أكثر على البحث في مجال التنمية، ولها خبرة وتجربة ميدانية، بحكم تعاطيها الدائم مع مختلف الإشكاليات المطروحة للبحث. عزوفنا على هذه الفكرة كان بسبب ضيق الوقت، أمام الدعوات المتواصلة من قبل الإدارة الوصية، للإسراع في إتمام إنجاز الرسائل ومناقشتها في الآجال المقررة.

أمّا عن المجال البشري، فإنّ مجتمع البحث كما هو محدد في عنوان الرسالة ممثلا في مجموع الأساتذة الجامعيين على مختلف رتبهم ودرجاتهم العلمية والذين يزاولون بشكل دائم مختلف المهام التي وظفوا من أجل القيام بها. وسبق وأن أشرنا إلى أنّه كان بودنا أن تطال دراستنا هذه مختلف عناصر النخبة الجامعية النشطة خارج الجامعة، أي الجامعيين الذين تخرجوا من الجامعة ويتواجدون اليوم على مستوى مؤسسات ومراكز البحث الوطنية. لكن أمام الصعوبات التي كان من الممكن جدّا أن تعترضنا إذا ما ذهبنا في هذا الخيار، سيما أمام ضيق الوقت الذي أصبح في المرحلة الأخيرة رهانا يجب تجاوزه، لم نجد بدا من أن نختار ميدانا للبحث داخل الفضاء الجامعي الأقرب إلينا. وبالتالي تقرر التعامل مع مجموع الأساتذة المتواجدين على مستوى كليات العلوم المسماة بالمرنة، أي العلوم التي تهتم بدراسة العمليات الاجتماعية وتدرس المجتمع بمختلف قطاعاته وفي جميع أبعاده. ويتعلق الأمربالعلوم الاجتماعية والإنسانية، الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

قد يتساءل القارئ لهذا العمل عن السبب وراء اختيار أساتذة التخصصات الثلاثة المذكورة دون غيرهم من الأساتذة في التخصصات الأخرى. نقول في هذا الصدد: أن طبيعة الموضوع الذي تقرر الاهتمام به ضمن هذه الدراسة، يقع عند تداخل وتلاقي مختلف الحقول المعرفية،

الدينية، الفلسفية، الاجتماعية، الطبيعية. إلاّ أنّ العلوم الاجتماعية على وجه التحديد بمختلف ميادينها وفروعها، هي الحقل المعرفي الذي غالبا ما توظف معارفه في تبرير صور التوافق والتباين بين الناس، أفرادا وجماعات ومؤسسات ومجتمعات على أساس ما يمتلكونه من تمثلات إزاء الموضوعات الأساسية، والقضايا المصيرية والأسئلة المفصلية التي يتوقف عليها حاضر ومستقبل أي مجموعة اجتماعية، مثل سؤال التنمية في الجزائر. هذا السؤال الذي طالما طرح وأجيب عليه على ما نعتقد، من داخل الأطر المعرفية للعلوم الاجتماعية، لكن ليست العلوم الاجتماعية العربية أو الجزائرية، فهي غير موجودة. وإنّما العلوم الاجتماعية الغربية. الأمر الذي يفقد السؤال واقعيته ويجعل من الإجابة عليه مجانبة للحقيقة. لأنهما صيغا وفق رؤى وتمثلات الفاعلين الغربيين المهيمنين على حقل التنظير والتفكير لقضايا التخلف والتنمية في البلاد النامية. قبل أن تتجسد ضمن سياسات وبرامج يتم عادة تطبيقها وفقا للمتمثلات التي يحملها هؤلاء وحلفاؤهم السياسيين حول واقع هذه البلدان.

إنّ ما زاد من تصميمنا على تركيز بحثنا على أساتذة العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة، هو أن فكرة التنمية في حدّ ذاتها تبلورت في سياق تاريخ الفكر الغربي الساعي إلى إيجاد تصور(تمثل) جديد للوقائع الاجتماعية والاقتصادية للعوالم المتخلفة على مستوى الكيانات الاجتماعية الغربية ذاتها. ليتم نقلها وتوريدها إلى ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث. وتم ذلك عند ملتقى ثلاثة حقول معرفية على الأقل؛ الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع والعلوم السياسية.. وهي العلوم التي أصبحت بمثابة العلوم الاجتماعية للتنمية أوما أصطلح على تسميته أكاديميا بـ"سوسيولوجيا التنمية" أوبالأحرى "سوسيولوجيا التخلف".

إنّ اختيار المتخصصين في المعارف الاجتماعية بفروعها المتعددة المعتمدة في جامعة خميس مليانة، إلى جانب الإعتبارات التي سبق ذكرها، كان من باب قناعتنا بأهمية هذه المعارف في تفكير واقع الأزمة وأبعاد الانسداد الذي يعيشه المجتمع الجزائري، جراء الفشل الذي انتهت إليه معظم السياسات التنموية التي شرع في تطبيقها مع الاستقلال. وإيماننا بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المتخصصون والمنشغلون بهذه المعارف، في إعطاء تصور بديل عن الأسئلة التي يجب أن تطرح و بالتالي لما يجب أن تكون عليه الإجابات، أي طبيعة الحلول والمخارج التي من شأنها فعلا أن تضعنا على طريق التنمية الحقيقية.

1-2 منهج وتقنية جمع المعطيات:

بما أن الدراسة تسعى نحو وصف وتحليل تمثلات عناصر النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية. وبالنظر إلى أنّ هذا الموضوع حسب تقديرنا من ضمن المواضيع التي ناذرا ما كانت محل اهتمام من قبل أعمال علمية في شكل دراسات وبحوث أكاديمية، سيما من الناحية السوسيولوجية. على الرغم من غناها وثرائها من حيث المادة في شكل أفكار وأدبيات ونصوص ومقالات، توفرها عادة الساحة الإعلامية ويفرزها النقد السياسي والتحليل الاقتصادي. الأمر الذي يجعل من دراستنا هذه من قبيل الدراسات الاستطلاعية أوالإستكشافية التي تستوجب عادة وصف وتحليل المعطيات الميدانية، في اتجاه الهدف الذي يضبطه مسبقا الباحث ضمن الإشكالية المطروحة.

من هذا المنطلق نقول أن المنهج أوبالأحرى المسعى الذي سوف نعتمده في هذا العمل هو المسعى الوصفي التحليلي بتقنية هي في اعتقادنا من صلب وطبيعة هذا المسعى وتستجيب لمقتضياته، وهي تقنية الاستبيان. التقنية التي يقول عنها أحد المتخصصين في منهجية المقاربة بالتمثلات، وهو J.C. ABRIC : "أنها من ضمن التقنيات الأكثر ذيوعا ورواجا في مجال دراسة التمثلات ورصدها"[1]. إذ يعتبر الاستبيان أوالاستمارة كما يسميها البعض، "تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على المبحوثين وبطريقة موجهة، تحدد مسبقا صيغ الإجابات، مما يسمح بمعالجتها كميا بغرض رصد العلاقات وإقامة مقارنات كمية".[2] حاولنا ضبط أسئلة الاستبيان وبناءها وفق ما تقتضيه أهداف الدراسة، أي محاولة الوصول إلى توصيف موضوعي دقيق للتمثلات التي يحملها عناصر النخبة الجامعية إزاء عناصر النموذج التنموي. والوقوف على مدى التوافق أوالتباين بين المبحوثين في تمثلهم لهذه العناصر. وعليه وزعت أسئلة الاستبيان وفق ثلاثة محاور رئيسية:

المحورالأول: خصص للمعطيات المتعلقة بالمبحوث؛ الدرجة العلمية، الرتبة، التخصص، الأقدمية والعضوية في الأطر النقابية والسياسية والهيئات العلمية.

المحورالثاني: حاولنا من خلاله معرفة تمثل المبحوث لذاته كجامعي وللدور الذي ينبغي عليه أن يلعبه. وتمثله للمؤسسة الجامعية، من حيث واقعها وآفاقها بخصوص التنمية.

---

[1] ABRIC J.C ; Méthodologie de recueil des représentations sociales, in ABRIC J.C. (Dir.) -- Pratiques sociales et représentations, 1ère Ed. PUF, Paris, 1994,p.p 59 – 82.

[2] أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، تر: صحراوي بوزيد، بو شرف كمال، سبعون سعيد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.204

المحورالثالث، فقد ضمناه الأسئلة المركزية في الدراسة، أي الأسئلة المتعلقة بتمثلات المبحوثين إزاء العناصر الخمسة المشكلة للنموذج التنموي.

3- عينة الدراسة:

العينة التي اعتمدنها في هذه الدراسة هي العينة النمطية. وهي تندرج ضمن العينات غير الاحتمالية من حيث إجراءات اختيارها أواستخراجها. إذ يتّم التركيز في هذا الصنف من العينات على بعض الخصائص أوالمواصفات النمطية لمجتمع البحث، كمنطلق لاختيار مع من نتعامل ميدانيا[1]. أما عن حجم العينة، فإنّه كان بودنا أن نجري مسحا شاملا لكافة الأساتذة الدائمين المتواجدين على مستوى الكليات الثلاثة المذكورة آنفا و البالغ عددهم حينها، ثلاثمائة و إحدى عشر(311) أستاذا من مختلف التخصصات وعلى اختلاف الرتب والدرجات العلمية. موزعين على مختلف أقسام هذه الكليات بالشكل المبين فيما يلي ضمن خصائص العينة. وهو العدد الذي تعذر علينا بلوغه من الناحية العملية، إذ تمكنا من استرجاع مائتين وثلاثة وثلاثون(233) استبيانا، وعند الشروع في معالجتها تبين أنّ تسعة(09) منها ملغاة بالنظر إلى أن أصحابها لم يجيبوا على الكثير من أهم الأسئلة، أو لكونها استرجعت شبه فارغة. ليستقر العدد الفعلي للمبحوثين الذين أجابوا على أسئلة الإستبيان عند مائتين وأربعة وعشرون(224) مبحوثا.

بطبيعة الحال تتمتع مفردات العينة التي تعاملنا معها ميدانيا بجملة من الخصائص، استطعنا رصدها والتعرف عليها من خلال الأسئلة التي ضمناها الإستبيان باعتباره التقنية التي تم استخدامها في استجواب المبحوثين. ومن أجل تعريف القارئ لهذا العمل بجملة هذه الخصائص، سوف نبينها ضمن الجداول التكرارية التالية:

2 سعيد سبعون وحفصة جرادي، الدليل المنهجي في اعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دارالقصبة للنشر، الجزائر،2012، ص.148

جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية.

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
ماجستير	141	%62.90
دكتوراه علوم	83	%37.10
المجموع	224	%100

يبين الجدول أن أغلبية المبحوثين بنسبة 62.90% من الحائزين على درجة الماجستير فقط، مقابل 37.1% حاصلين على دكتوراه علوم، في حين نلاحظ غيابا تاما للأساتذة الحائزين على درجة دكتوراه دولة، مما يعني أن جميع المبحوثين من الجيل الجديد نسبيا أو على الأقل ممن سجلوا بعد سنة 1998 لتحضير شهادة الماجستير.السنة التي صدر فيها القرار الذي أعاد تنظيم الرتب.

جدولة رقم: 02 يبين توزيع أفراد العينة حسب الرتبة.

الرتبة	التكرار	النسبة %
أستاذ مساعدة "ب"	48	21.4
أستاذ مساعدة "أ"	93	41.5
أستاذ محاضر "ب"	44	19.6
أستاذ محاضر "أ"	39	17.4
المجمـوع	224	100

يوضح الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من حيث الحضور ضمن المبحوثين كانت من نصيب الأساتذة المساعدين قسم "أ" بـ 41.50% مقابل 21.40%أساتذة مساعدين قسم "ب". في حين تحتل فئتي الأساتذة المحاضرين بقسميها المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي بـ19.60% و17.40% من مجموع الأساتذة المبحوثين.

جدول رقم: 03 يبين توزيع أفراد العينة حسب الكلية و القسم.

الكلية	القسم	التكرار	النسبة%
العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية	العلوم الاقتصادية	26	116
	علوم التسيير	24	10.7
	علوم تجارية (المالية و المحاسبة)	22	9.8
الحقوق و العلوم السياسية	الحقوق	41	18.3
	العلوم السياسية	19	8.5
العلوم الاجتماعية و الإنسانية	العلوم الاجتماعية	37	16.5
	العلوم الإنسانية	55	24.6
المجمـوع		224	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من حيث الحضور ضمن مجموع المبحوثين كانت من نصيب الأستاذة المنتمين إلى قسم العلوم الإنسانية ب 24.6%. مقابل 18.30% لأساتذة قسم الحقوق. في حين حل قسم العلوم الاجتماعية ثالثا ب16.5%. النسبة المتبقية تتقاسمها الأقسام الأخرى بنسب اقل من تلك التي ذكرناها و متقاربة فيما بينها نسبيا.

جدول رقم: 04 يبين توزيع أفراد العينة حسب سنة الحصول على الباكالوريا.

سنة الحصول على الباكالوريا	التكرار	النسبة %
1988-1979	32	14.30
1998-1989	107	47.80
2008-1999	84	37.50
بدون إجابة	1	0.4
المجموع	224	100

القراءة الأولية للبيانات المتضمنة في هذا الجدول تمكننا من القول أن أغلبية المبحوثين حاصلين على الباكالوريا في الفترة الممتدة بين 1989 و1998 بنسبة بلغت 47.80% تليها نسبة 37.50% ممثلة بالمبحوثين الحائزين على الباكالوريا في الفترة الممتدة بين 1999 و2008. ثم تأتي في المرتبة الثالثة فئة الأساتذة الحاصلين على نفس الشهادة بين 1979 و1988، بنسبة 14.30%. الأرقام تشير بشكل واضح إلى حداثة المؤسسة، أوعلى الأقل حداثة الكليات والأقسام التي كانت ميدانا للبحث. مما جعلها تستقطب أكثر، الأجيال الجديدة من الأساتذة.

جدول رقم" 05 يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص عند الحصول على شهادة الباكالوريا

التخصص	التكرار	النسبة %
آداب و علوم إنسانية	108	48.2
علوم الطبيعة و الحياة	71	31.7
علوم تقنية ، اقتصاد و محاسبة	27	12.1
رياضيات	2	0.9
علوم دقيقة	14	6.3
لغات أجنبية	2	0.9
المجموع	224	100

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب الأساتذة التي شملتهم دراستنا جاءوا من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية بـ 48.20% من المجموع الكلي. تليها نسبة 31.70%، منحدرين من شعبة علوم الطبيعة والحياة. ثم نسبة 12.10%، منحدرين من الشعب التقنية. و6.30% فقط حاصلين على البكالوريا في شعبة العلوم الدقيقة. في حين نسجل شبه غياب للأساتذة المنحدرين من شعب الرياضيات واللّغات الأجنبية إذ بلغت نسبة حضورهما 0.9% لكليهما. إن التفوق العددي المسجل لصالح شعبة الآداب والعلوم الإنسانية يبدو أمرا طبيعيا ومبرّرا، بالنظر إلى أن البحث منصب أساسا على الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة، وبحكم التخصص فإن الخلفية تكون في الغالب من الشعب الأدبية والعلوم الإنسانية.

جدول رقم: 06 يبين توزيع المبحوثين حسب سنة حصولهم على اللّيسانس.

سنة الحصول على الليسانس	التكرار	النسبة%
1992-1983	27	%12.1
2002-1993	86	%38.4
2012-2003	110	%49.1
بدون إجابة	1	%0.4
المجموع	224	100

الجدول السابق يتبين أن أعلى نسبة من المبحوثين بـ 49.1% حصلت على شهادة اللّيسانس في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2012، تليها نسبة 38.4 % في الفترة الممتدة من 1993 إلى 2002، ثم تأتي نسبة 12.1% بالنسبة للحاصلين على الليسانس في الفترة المتقدمة، أي ما بين

1983 و1992. وهو ما يمكننا تبريره بكون المؤسسة الجامعية، ميدان البحث، مؤسسة فتية، ناشئة، وفضاءا لتوظيف المتخرجين الجدد، في إطار البحث عن تغطية حاجيات التعليم العالي من حيث التأطير البيداغوجي، أمام الأعداد الكبيرة ممن سجلوا في الجامعة عند حصولهم على الباكالوريا.

جدول رقم:07 يبين توزيع المبحوثين حسب سنة حصولهم على الماجستير.

سنة الحصول على الماجستير	التكرار	النسبة %
2003-1991	20	8.9
2016-2004	203	90.6
بدون إجابة	1	0.4
المجموع	224	100

من خلال الجدول يتبين أن أعلى نسبة من المبحوثين بـ 90.6% حصلت على شهادة الماجستير في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016، تليها نسبة 8.9% ممن حصلوا عليها في الفترة الممتدة بين1991 و2003.

جدول رقم: 08 يبرز توزيع المبحوثين حسب سنة حصولهم على الدكتوراه

سنة الحصول على الدكتوراه	التكرار	النسبة%
2011-2007	2	2.4
2016-2012	81	97.6
المجموع	83	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 97.6% من مجموع الأساتذة المبحوثين الحاصلين على شهادة الدكتوراه (علوم)، حصلوا عليها في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016، مقابل 2.4% فقط في الفترة الممتدة بين 2007 و2011.

جدول رقم: 09 يبين توزيع العينة حسب التخصص عند الحصول على شهادة الليسانس

التخصص	التكرار	النسبة %
علم الاجتماع	15	6.7
فلسفة	13	5.8

علم النفس	9	4
تاريخ و جغرافيا	34	15.2
إعلام و اتصال	13	5.8
توثيق و مكتبات	8	3.6
حقوق	41	18.3
علوم سياسية	19	8.5
علوم اقتصادية	23	10.3
علوم التسيير	14	6.3
مالية و محاسبة	31	13.8
إحصاء و ديموغرافيا	4	1.8
المجموع	224	100

المعطيات التي يظهرها هذا الجدول تبرز أن الأساتذة المتخصصين في العلوم القانونية (الحقوق) عند حصولهم على شهادة الليسانس يمثلون أعلى نسبة من حيث التواجد ضمن المجموع العام للمبحوثين، وذلك بنسبة 18.30%. تليها نسبة 15.20% ممثلة بالأساتذة المتخصصين في التاريخ، ثم نسبة 13.80% من الأساتذة المتخصصين في العلوم المالية والمحاسبة. أما بالنسبة لباقي التخصصات فقد تقاربت نسب تواجدهم ضمن المجموع العام للمبحوثين وهي نسب معتبرة إذا ما استثنينا الأساتذة المتخصصين في الإحصاء و الديموغرافيا بنسبة 1.80%.

جدول رقم: 10 يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص عند الحصول على الماجستير

التخصص	التكرار	النسبة %
علم الاجتماع	15	6.7
فلسفة	12	5.8
علم النفس	10	4.5
تاريخ و جغرافيا	34	15.2
إعلام و اتصال	13	5.8
توثيق و مكتبات	8	3.6
حقوق	41	18.3
علوم سياسية	19	8.5
علوم اقتصادية	25	11.2

علوم التسيير	18	8
مالية و محاسبة	27	12.1
إحصاء و ديموغرافيا	02	0.9
المجموع	224	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة حضور ضمن مجموع المبحوثين كانت من نصيب الأساتذة المتخصصين في الحقوق بـ 18.5%، تليها نسبة15.2% من الأساتذة المتخصصين في التاريخ. ثم نسبة 12.1% مالية ومحاسبة، في حين بلغت نسبة المبحوثين المتخصصين في العلوم الاقتصادية عند حصولهم على الماجيستير 11.2%. لتأتي التخصصات الأخرى بنسب حضور متقاربة نسبيا إذا استثنينا تخصص الإحصاء والديموغرافيا بنسبة جد ضئيلة وهي0.9% من المجموع الكلي للمبحوثين.

جدول رقم: 11 يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص عند الحصول على دكتوراه علوم.

التخصص	التكرار	النسبة %
علم الاجتماع	7	8.3
فلسفة	3	3.6
علم النفس	3	3.6
تاريخ و جغرافيا	12	14.3
إعلام و اتصال	9	7.1
توثيق و مكتبات	/	/
حقوق	14	16.7
علوم سياسية	4	4.8
علوم اقتصادية	4	4.8
علوم التسيير	9	10.7
مالية و محاسبة	18	22.6
إحصاء و ديموغرافيا	3	3.6
المجموع	83	100

الجدول أعلاه يبين أن أعلى نسبة من المبحوثين الحاصلين على الدكتوراه (علوم)، بـ 22.6% متخصصين في المالية والمحاسبة، تليها نسبة 16.7%، تخصص حقوق، وثالث أعلى نسبة بـ 14.3% ممثلة بالأساتذة المبحوثين المتخصصين في التاريخ. ثم تخصص علوم التسيير بنسبة

10.7%، يليها علم الاجتماع بنسبة 8.3% ثم إعلام واتصال بنسبة 7.1%. والتخصصات الأخرى بنسبة متقاربة نسبيا. في حين لا نسجل أي حاصل على شهادة الدكتوراه ضمن المبحوثين المتخصصين في علم التوثيق والمكتبات والبالغ عددهم 08 أساتذة.

جدول رقم: 12 يبرز توزيع المبحوثين حسب سنة أول توظيف لهم في الجامعة

سنة أول توظيف في الجامعة	التكرار	النسبة%
2007-2000	65	29
2016-2008	155	69.2
بدون إجابة	4	1.8
المجموع	84	100

الجدول أعلاه يبين أن أعلى نسبة من المبحوثين بـ 69.2% التحقوا بالجامعة كموظفين في سلك الأساتذة في الفترة الممتدة بين 2008 و 2016، مقابل 29% وظفوا ما بين 2000 إلى 2007. بينما امتنع ما نسبته 1.8% عن الإجابة. يمكننا القول أن الأرقام المتعلقة بالفترات التي تم خلالها توظيف اغلب الأساتذة هي الفترة فعلا التي تزامنت و فتح معظم الأقسام و التخصصات التي نسلط عليها الضوء ضمن دراستنا هذه.

جدول رقم: 13 يبين توزيع المبحوثين حسب العضوية في الهيئات: (مهنية، سياسية، علمية .

الهيئة أو المنظمة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نقابة مهنية	42	13.4	182	81.3	224	100
حزب سياسي	71	22.6	153	68.3	224	100
فرقة أو مخبر بحث	115	36.6	109	48.7	224	100

الملاحظة الأولى التي تستوقفنا عند هذا الجدول هي، أنّ أغلبية المبحوثين غير منخرطين في أي من المنظمات أوالهيئات المبينة في الجدول. أما بخصوص المبحوثين المنظوين تحت إحدى هذه الهيئات، فإنّ النسبة الأعلى منهم منظوون في فرقة أو مخبر بحث بـ 36.6%. تليها نسبة 22.6% منخرطون في أحزاب سياسية. وفي المرتبة الثالثة، المبحوثين المنخرطين في نقابات مهنية بـ 13.4%.

جدول رقم: 14 يبين توزيع المبحوثين حسب الإصدارات العلمية المنجزة بالعربية و بلغة أخرى.

الإصدارات العلمية	نعم		لا		المجموع	
لغة الإصدار	ك	%	ك	%	ك	%
بالعربية	172	**76.8**	52	**23.2**	224	**100**
بلغة أخرى	27	**12.1**	197	**87.9**	224	**100**
المجموع	199	**44.4**	249	**55.6**	448	**100**

الجدول يشير إلى أن أغلبية أفراد العينة ليست لديهم إصدارات علمية، بنسبة بلغت 55.6% من المجموع العام. ليبقى ما نسبته 44.4% لديهم إصدارات علمية. أغلبها باللّغة العربية، بنسبة بلغت76.8%. في حين بلغت نسبة الذين صرحوا بأنه لديهم إصدارات بلغة أخرى غير العربية،12.1%.

جدول رقم: 15 يبين توزيع المبحوثين حسب مشاركاتهم في التظاهرات العلمية داخل و خارج الوطن

المشاركة في تظاهرات علمية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
داخل الوطن	209	**93.3**	15	**6.7**	224	**100**
خارج الوطن	35	**15.6**	189	**84.4**	224	**100**
المجموع	244	**54.5**	204	**45.5**	448	**100**

نلاحظ من الجدول أن الأغلبية الكبيرة من المبحوثين، بنسبة 93.3% سبق لهم أن شاركوا في تظاهرات علمية داخل الوطن (ملتقيات وأيام دراسية)، مقابل 6.7% فقط لم يسبق لهم أن شاركوا في أي نشاط أو تظاهرة علمية داخل الوطن. على عكس المشاركات خارج الوطن، أين سجلنا أعلى نسبة بـ 84.8% من مجموع المبحوثين أجابوا أنهم لم يسبق لهم أن شاركوا في أي تظاهرة علمية. مقابل 15.6%، سبق لهم آن شاركوا في تظاهرات علمية (ملتقيات وأيام دراسية).

جدول رقم: 16 يبين توزيع المبحوثين حسب لغة المجلات العلمية و الجرائد التي يطالعونها عادة

لغة المطالعة الإعتيادية	مجلة علمية		جريدة	
	ك	%	ك	%
بالعربية	148	**66.1**	142	**63.2**
بلغة أخرى	14	6.3	12	5.4
بالعربية + لغة أخرى	27	12.1	46	20.5
بدون إجابة	35	15.6	24	10.7
المجموع	224	100	224	65

قراءتنا للجدول تكشف لنا أن اغلب المبحوثين يطالعون باللغة العربية بنسبة بلغت 66.1%، بالنسبة للمجلات العلمية و63.2% بالنسبة للجرائد. في حين نجد نسبة قليلة جدا لم تتجاوز 6.3% من المجموع العام تطالع عادة بلغة أخرى غير العربية بالنسبة للمجلات، و5.4% بالنسبة للجرائد. كما نسجل نسبة 20.5%، من المبحوثين تطالع عادة بالعربية إلى جانب لغة أخرى، بالنسبة للجرائد و 12.1% بالنسبة للمجلات. وبلغت نسبة المبحوثين الذين لم يجيبوا على السؤال، 15.6%، بالنسبة للمجلات العلمية، و10.7% بالنسبة للجرائد.

الفصل الثامن

تمثل التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين

تمهيـــد:

جاء ضمن الجزء الذي خصصناه لاستعراض مختلف النماذج الكلاسيكية في التنمية حسب Guy Bajoit، أن كل تلك النماذج تتفق على ضرورة تقديم عنصر تعريف "التنمية" وضبط المعنى المراد من هذه الكلمة ضبطا دقيقا، على اعتبار أنّ التبيّن والإدراك الواضح لماهي التنمية؟ هو الذي يؤسس لباقي العناصر ويحددها، في أي نموذج أواستراتيجية في التنمية. وهذا ما سجلناه على مستوى كافة النماذج التي تم استعراضها، إذ يتم عادة الإجابة على السؤال الذي ينبغي أن يطرح بخصوص ما هي التنمية ؟ ماذا تعني ؟ ما المقصود منها؟ ففي الإجابة على أي من هذه الأسئلة ، تتضح الرؤية النظرية ويرتسم المنهج العملي و تبرز معالم الإستراتيجية، وتتجلى أمام القائمين والمشرفين على التنمية والمضطلعين بإدارتها وتوجيهها الخيارات الممكنة والمفضلة.

لونأخذ التجربة الجزائرية أوما عرف بالإستراتيجية الجزائرية في التنمية. نجد أن الذين آل إليهم الحكم وتحملوا عبء بعث المشروع التنموي والإشراف عليه، كانوا مدركين بضرورة امتلاك تصور نظري ورؤية واضحة لمدلول ومعنى التنمية ، مهما كان مصدر أومرجعية هذا التصور. هذا ما فهمناه من تصريح لأحد رموز الفاعلين في التنمية ضمن الوسط الرسمي، وهو عبد السلام بلعيد عندما يقول في معرض إجابته على سؤال طرحه عليه عالم الاجتماع الجزائري، محفوظ بنون حول التجربة التنموية في الجزائر: *il s'agissait d'abord de se débarasser du carcan d'Evian et, ensuite de penser comment ratraper les autres…Bien sur,cela supposait qu'on ait répondu aux questions :Qu'est-ce que le progrès ? Le Développement ?* »[1].

لا تدع هذه العبارة في اعتقادنا أي مجال للشك في أن التجربة الجزائرية في التنمية قامت بالفعل على أسس ومنطلقات نظرية، وتأسست على تصور سابق لدى النخبة السياسية آنذاك، بخصوص طبيعة المشكل (الأزمة) التي باتت الجزائر تعاني منه غداة الاستقلال. وهو التصور الذي صيغت في ضوءه عناصر النموذج التنموي الذي جرى العمل به إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي. وما يقال عن التجربة الجزائرية، يقال أيضا على باقي التجارب التنموية في العالم، باعتبار أن أي نموذج هو في الحقيقة غالبا ما يشير إلى ذلك التصميم الفكري القائم على جملة

[1] Mahfoud. BENNOUNE et Ali. EL-KENZ; Op-cit,p.7

من الفرضيات، والتوقعات..أوإلى مجموعة من الصوّر والنظريات القائمة على خلفية فلسفية.في هذا الإطار ونحن نحاول رصد تمثلات النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية ممثلة في الأساتذة الجامعيين، أصبح لزاما علينا من الناحية المنهجية أن نعرف معاني ودلالات لفظة "التنمية" لدى عناصر هذه النخبة. وما هو التعريف الذي تراه مناسبا أكثر لها ؟

في ضوء هذه المقدمة سوف نحاول معرفة كيف يتمثل عناصر النخبة الجامعية لماهية التنمية؟ وقد ارتأينا أن ندعم السؤال المتعلق بهذا العنصر بسؤال سابق عنه ويكمله. سؤال أردنا من خلاله رصد تمثل الأساتذة المبحوثين لمسألة التنمية هل هي بالدرجة الأولى مسألة إقتصادية كما أدركت دائما من قبل القائمين عليها والمشرفين على إدارتها وهو التصور الذي يستبطنه النموذج التنموي الغربي مهما تنوعت مرجعياته الإيديولوجية الاشتراكي الستاليني أوالرأسمالي اللبرالي. أم هي مسألة بالدرجة الأولى ثقافية أوسياسية أو اجتماعية؟ وكانت إجابات المبحوثين على الصورة التي يبرزها الجدول التالي.

جدول رقم: 17 يبين تمثل مسألة التنمية لدى المبحوثين حسب القسم.

تمثل التنمية / القسم	اقتصادية	ثقافية	سياسية	اجتماعية	شاملة	د، إج	المجموع
العلوم الاقتصادية	5 %19.2	1 %3.8	5 %19.2	2 %7.7	12 %**46.2**	1 %3.8	26 %100
علوم التسيير	5 %20.8	3 %12.5	3 %12.5	4 %16.7	9 %**37.5**	/ /	24 %100
علوم المالية و المحاسبة	3 %13.6	4 %18.2	2 %9.1	2 %9.1	10 %**45.5**	1 %4.5	22 %100
الحقوق	5 %12.2	8 %19.5	14 %34.1	/ /	14 %**34.1**	/ /	41 %100
العلوم السياسية	1 %5.3	6 %31.6	7 %36.8	/ /	5 %26.3	/ /	19 %100
العلوم الاجتماعية	3 %8.1	8 %21.6	9 %24.3	3 %8.1	14 %**37.8**	/ /	37 %100
العلوم الإنسانية	13 %23.6	17 %30.9	12 %21.8	1 %1.8	12 %21.8	/ /	55 %100
المجمـوع	35 %15.6	47 %**21**	52 %**23.2**	12 %5.4	76 %**33.9**	2 %0.9	224 %100

القراءة الأولية لهذا الجدول تكشف لنا عن أعلى نسبة بـ33.9% من المجموع العام للمبحوثين يعتبرون التنمية مسألة كلية شاملة لجميع قطاعات المجتمع ومناحي الحياة، هذه القناعة عبر عنها المبحوثين على مستوى قسم العلوم الاقتصادية بنسبة بلغت 46.2%. تليها نسبة 45.5% لدى أساتذة قسم العلوم التجارية والمالية، ثم 37.8% في صفوف أساتذة قسم العلوم الاجتماعية ونسبة متكافئة معها 37.5% على مستوى قسم علوم التسيير، في حين بلغت في صفوف أساتذة قسم الحقوق 34.1%، و26.3% لدى أساتذة قسم العلوم السياسية. وفي الأخير 21.8% كأدنى نسبة ضمن هذا الاتجاه لدى أساتذة قسم العلوم الإنسانية.

الاتجاه الثاني الذي تبرزه أرقام هذا الجدول ممثل بنسبة 23.2% من المجموع العام للمبحوثين، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى. تشكيل هذا الاتجاه من أساتذة قسم العلوم السياسية بأعلى نسبة بلغت 36.8%، تليها 34.1% لدى أساتذة قسم الحقوق، فقسم العلوم الاجتماعية بنسبة 24.3% ثم تليها نسبة 21.8% لدى الأساتذة على مستوى قسم العلوم الإنسانية وبـ 19.2% في صفوف أساتذة العلوم الاقتصادية. وفي الأخير 12.5% على مستوى قسم علوم التسيير وبأدنى نسبة 9.1% في قسم العلوم التجارية والمالية.

الاتجاه الثالث الذي يمكننا أن نميزه هو اتجاه يرى أصحابه أن التنمية هي بالدرجة الأولى مسألة ثقافية بـ21% من المجموع العام للمبحوثين بلغت 31.6%، لدى أساتذة قسم العلوم السياسية، تليها نفس النسبة تقريبا، بـ 30.9% من جانب أساتذة قسم العلوم الإنسانية وبنسبة 21.6% في صفوف أساتذة قسم العلوم الاجتماعية وقريبة منها بكثير نسبة 19.5% في صفوف أساتذة قسم الحقوق، و18.2% لدى أساتذة قسم العلوم التجارية.

كما يمكننا الحديث عن اتجاه رابع ممثل بنسبة 15.6% من مجموع المبحوثين ويساهم في تشكيل هذا الاتجاه الذي يرى أن التنمية هي بالدرجة الأولى مسالة اقتصادية، أساتذة ثلاثة أقسام بنسب متقاربة جدا، الأمر يتعلق بقسم العلوم الإنسانية بـ23.6% ثم قسم علوم التسيير بـ20.8% ثم قسم العلوم الاقتصادية بنسبة 19.2%.

الأرقام والنسب التي تم استعراضها، تشير في مجملها إلى توافق وانسجام على مستوى تمثلات المبحوثين بخصوص التنمية هل هي مسألة اقتصادية بالدرجة الأولى أم ثقافية أم سياسية أم هي مسالة اجتماعية؟ اغلب المبحوثين كما رأينا وعلى اختلاف تخصصاتهم ينظرون إلى التنمية على أنها مسألة كلية شاملة تستوعب كافة هذه الأبعاد والمستويات. هذه الرؤية تختلف إن لم نقل تتعارض إلى حد بعيد مع التصور السائد في الفكر التنموي بشكل عام، والمهيمن على

رؤى وتصورات المنظرين و واضعي السياسات والبرامج والاستراتيجيات. ذلك التصور الموغل في المادية والرؤية الاقتصادوية المفرطة في التكميم والقياس الرياضي. التصور الذي طالما اختزل التنمية في المقولات والفرضيات الضمنية التي استلهمت من مسعى التطور الذي شهدته البلدان الغربية والمسار التاريخي الذي حصل على أثره النمو الاقتصادي لهذه البلدان. فتما هت التنمية في النمو وأصبحت تقاس من خلال مؤشرات كمية ومنطق القياس الاقتصادي.

جدول رقم: 18يبين التعريف الأنسب لدى المبحوثين حسب القسم .

التعريف الأنسب / القسم	تحديث	تحرر	منافسة	تصنيع	مشروع مجتمع	المجموع
العلوم الاقتصادية	4 %15.4	5 %19.2	8 %**30.8**	1 %3.8	8 %**30.8**	26 %100
علوم التسيير	3 %12.5	5 %20.8	5 %20.8	2 %8.3	9 %**37.5**	24 %100
علوم تجارية و مالية	3 %13.6	4 %18.2	2 %9.4	2 %9.1	11 %**50**	22 %100
الحقوق	14 %**34.1**	4 %9.8	7 %17.1	1 %2.4	15 %**36.6**	41 %100
العلوم السياسية	6 %31.6	/	/	2 %10.5	11 %**57.9**	19 %100
العلوم الاجتماعية	9 %24.3	9 %24.3	4 %10.8	1 %2.7	14 %**37.8**	37 %100
العلوم الانسانية	16 %**29.1**	11 %20	4 %7.3	3 %5.5	21 %**38.2**	55 %100
المجمـوع	55 %24.6	38 %17	30 %13.4	12 %5.4	89 %**39.7**	224 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين بـ 39.7% يرون أن التعريف الأنسب للتنمية هو التعريف الذي يجعل منها عملية تؤسس لمشروع مجتمع يعيد الاعتبار للذات الحضارية، عبّر عن هذه الرؤية اغلب المبحوثين على مستوى كل قسم، بأعلى نسبة بلغت 57.9% من مجموع أساتذة قسم العلوم السياسية، تليها نسبة 50% من مجموع أساتذة قسم العلوم التجارية والمالية،

تليها نسبة 38.2% على مستوى قسم العلوم الإنسانية، ثم 37.8% من ضمن المبحوثين في قسم العلوم الاجتماعية وبنسبة متكافئة بلغت 37.5% في قسم علوم التسيير، ثم نسبة 36.6% في صفوف أساتذة قسم الحقوق، وأخيرا 30.8% لدى أساتذة العلوم الاقتصادية، إذن هناك إجماع وتوافق على مستوى عالي بين المبحوثين على اختلاف تخصصاتهم بخصوص التعريف الأنسب للتنمية، ولم نسجل أي تأثير على المستوى الكمي لعامل التكوين المعرفي.

الإتجاه الثاني الذي تبرزه الأرقام على مستوى الجدول، يشير إلى أن إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بالتعريف الأنسب للتنمية، تجمعت مرة أخرى و بنسبة اقل بلغت 24.6% من المجموع العام، عند التعريف الذي يرى التنمية على أنها مجموع الجهود والمساعي الرامية إلى تحديث المجتمع، عبر عن هذا الرأي ما نسبته 34.1% من مجموع المبحوثين على مستوى قسم الحقوق، يليه قسم العلوم السياسية بنسبة 31.6%، ثم 29.1% في صفوف أساتذة قسم العلوم الإنسانية، ثم 24.3% لدى أساتذة قسم العلوم الاجتماعية.

الاتجاه الثالث الذي تبرزه أرقام الجدول ممثل بنسبة 17% من مجموع إجابات المبحوثين ككل، ذهب لصالح التنمية باعتبارها تطلع نحو التحرر من كافة أشكال التبعية، تصدر هذا الاتجاه قسم العلوم الاجتماعية بنسبة 24.3%، متبوعة بـ20.8% في قسم علوم التسيير وبنفس النسبة تقريبا عبر أساتذة قسم العلوم الإنسانية بـ 20%، وبنسبة اقل بقليل 19.2% أيّد أساتذة قسم العلوم الاقتصادية هذا التعريف وبنسبة 18.2% عبر أساتذة قسم العلوم المالية عن تأييدهم للتنمية باعتبارها تحررا من كل تبعية، في حين حصل التعريف الذي يجعل من التنمية هي بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة، على نسبة تأييد بلغت 13.4% من المجموع العام للمبحوثين وابرز من أيد هذا التعريف، أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بأعلى نسبة بلغت 30.8%، إلى جانب أساتذة قسم علوم التسيير بـ20.8% وأساتذة قسم الحقوق بـ17.1% دائما ومن خلال الأرقام التي يتضمنها الجدول نلاحظ أن التعريف الذي يجعل من التنمية عملية بناء قاعدة صناعية قوية، لم يحظ بتأييد إلا من قبل عدد قليل جدّا من الأساتذة المبحوثين بلغت نسبتهم 5.4% كأدنى نسبة من المجموع العام للمبحوثين.

إنّ أهم ما يمكننا ملاحظته أواستنتاجه هو أن المبحوثين أبدو مرة أخرى توافقا كبيرا على مستوى رؤيتهم وتصورهم للتعريف الأنسب للتنمية كعنصر أساسي ضمن عناصر النموذج التنموي

متجاوزين بذلك حدود التخصصات وما يمكن ان تخلفه من اثر في تشكيل وتوجيه تمثلات المبحوثين وتنميط تصوراتهم بما يتلقونه من معارف مشحونة في غالب الأحيان بمؤثرات أيديولوجيه.

إن الإجماع والتوافق الذي ظهر على مستوى إجابات المبحوثين بخصوص تمثلهم للتنمية باعتبارها عملية تؤسس لمشروع مجتمع يؤكد مرة أخرى التوافق الذي حصل بينهم وعلى مختلف تخصصاتهم، بخصوص تمثلهم للتنمية باعتبارها كل شامل متكامل يستوعب كافة جوانب البناء الاجتماعي، ليس لقطاع أولوية اوأفضلية على قطاع أخر، المبحوثين بهذا التمثل يعلنون قطيعة مع التصور الذي طالما هيمن على عقول المهتمين بموضوع التنمية بل وهيمن على مضامين الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، أين اعتبرت التنمية دائم على أنها تصنيع و بناء قاعدة صناعية قوية، وهو ما تجسد عبر خيار الصناعات المصنعة.

إن اتجاه المبحوثين نحو رفض المفاهيم والتصورات التي هيمنت لمدة طويلة على التفكير في التنمية وصياغة النماذج والاستراتيجيات وهي دوما وغالبا مفاهيم و تصورات اقتصادية، يعني أن قطاع من النخبة الجامعية في الجزائر على استعداد ذهني وقناعة مبدئية بضرورة التفكير في إيجاد أوصياغة نموذج أوعلى الأقل إستراتيجية في التنمية تعكس تطلعات المجتمع وتستجيب لحاجياته ومتطلباته الحقيقية، في إطار تمجيد واحترام واخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية واستحضار البعد الحضاري. هي قناعة ذهنية يتمتع بها اليوم الكثير من المحللين والخبراء داخل الجزائر وخارجها على إثر النتائج الهزيلة والمحبطة التي سجلت بعد ما يربو عن خمسة عقود من المساعي والجهود في محاولة تهيئة أرضية الإقلاع الاقتصادي. قناعة مفادها أنّه لا يمكن بناء بلد بتحطيم أوهدم القواعد والمعايير وتشويه القيم وتجاهل المعتقدات التي تعتبر موجهات ومعالم على طريق التطور. على العكس، أن نبني على هذه الأخيرة كأساس، هو الذي يوفر لنا أكثر حظ في النجاح.

جدول رقم:19 يمثل التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين حسب سنة الحصول على البكالوريا

السنة / التعريف	88-79		98-89		2008-99		دون اجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحديث	7	21.9	27	25.2	21	25	/	/	55	24.6
تحرر	7	21.9	17	15.9	13	15.5	1	100	38	17
منافسة	2	6.3	17	15.9	11	13.1	/	/	30	13.4
تصنيع	/	/	4	3.7	8	9.5	/	/	12	5.4
مشروع مجتمع	16	50	42	39.2	31	36.9	/	/	89	39.7
مجموع	32	100	107	100	84	100	1	100	224	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة بـ 39.7% من المبحوثين ككل يعتبرون أن التنمية هي عملية تؤسس لمشروع مجتمع قادر على أن يعيد الاعتبار للذات والهوية الحضارية، يتفق على هذا معظم المبحوثين مهما كانت سنة حصولهم على البكالوريا، بحيث سجلنا في صف الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الممتدة ما بين 1979-1988 نسبة أعلى بـ 50% تليها نسبة 39.2% لدى الأساتذة المبحوثين الحاصلين على البكالوريا في الفترة الثانية 1989-1998 ثم نسبة 36.9% في صفوف المبحوثين الحاصلين على الباكالوريا في الفترة المتأخرة 1999-2008.

نستطيع القول انه على الرغم من أعلى النسب في صفوف الفئات الثلاثة كانت لصالح التعريف الذي يرى أن التنمية هي عملية تأسيس لمشروع حضاري شامل إلا أن الصدارة والتفوق ضمن هذا الاتجاه سجل لفئة الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الأولى، بالمقارنة مع الفئتين الأخريتين.

أما الاتجاه الثاني من الإجابات فكان لصالح التعريف الذي يرى أن التنمية متمثلة هي الجهود والمساعي الرامية إلى تحديث المجتمع بنسبة بلغت 24.60% من مجموع المبحوثين، وهنا أيضا حصل اتفاق بين المبحوثين على اختلاف فئات سنة الحصول على البكالوريا، بحيث سجلنا نسب متكافئة إلى حد بعيد. إذ بلغت نسبة المجيبين لصالح هذا التعريف لدى المبحوثين الحاصلين على البكالوريا في الفترة الممتدة بين 1989-1998، 25.20%، تلتها نسبة 25% لدى

فئة الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الممتدة بين 1989–1998، وغير بعيدة عنهما الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة الممتدة من 1979–1988 بـ 21.9%.

كما نسجل تمركز لا بأس به للإجابات في الاتجاه الذي يعتبر التنمية بأنها فعل تجسد التطلع نحو التحرر من كافة أشكال التبعية، حيث بلغت النسبة العامة للأساتذة أصحاب هذه الرؤية والمتمثل 17% من المجموع العام للمبحوثين وهنا أيضا نسجل تقارب إن لم نقل تكافؤ في النسب إذا أخذنا بعين الاعتبار متغير سنة الحصول على البكالوريا. إذ عادت الصدارة والتقدم للفئة الحاصلة على هذه الشهادة في الفترة الأولى المتقدمة. بـ21.9% تليها نسبة 15.9% للفئة الثانية ثم 15.5% للفئة الثالثة. في حين حظي التعريف الذي يعتبر التنمية هي عملية بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة بنسبة 13.4% من الإجابات الكلية للمبحوثين، وهو اتجاه مثلته فئة الأساتذة الحاصلين على الباكالوريا في الفترة الثانية بـ 15.9% تليها نسبة 13.1% في صف الفئة الحاصلة عليها في الفترة الثالثة، في حين لم نسجل سوى 6.3% من المبحوثين الحاصلين على الباكالوريا في الفترة الأولى الذين أجابوا لصالح التنمية باعتبارها سعي نحو بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة.

جدول رقم:**20 يبين التعريف الأنسب للتنمية لدى المبحوثين حسب شعبة الباكالوريا.**

التعريف الأنسب / الشعبة	تحديث	تحرر	منافسة	تصنيع	مشروع مجتمع	المجموع
آداب و ع إ	33 %**30.6**	19 %17.6	10 %9.3	6 %5.6	40 %**37**	108 %100
علوم ط و ح	7 %9.9	10 %14.1	14 %19.7	3 %4.2	71 %**52.1**	71 %100
تقني	7 %25.9	7 %25.9	4 %14.8	3 %11.1	6 %22.2	27 %100
رياضيات	/	/	1 %.50	/	1 %**50**	2 %100
علوم دقيقة	7 %50	1 %7.1	1 %7.1	/	5 %**35.7**	14 %100
لغات أجنبية	1 %50	1 %50	/	/	/	2 %100

224 %100	89 %**39.7**	12 %5.4	30 %13.4	38 %17	55 %**24.6**	**المجموع**

تكشف لنا القراءة الأولوية لمعطيات الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين وهي39.7% أجابت لصالح التعريف الذي يعتبر التنمية بمثابة عملية تؤسس لمشروع مجتمع. يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة المبحوثين من شعبة علوم الطبيعة والحياة، بنسبة بلغت 52.1% متبوعة بنسبة 50% من مجموع الأساتذة المبحوثين الحاصلين على الباكالوريا ضمن شعبة الرياضيات، ثم نسبة 37% في صفوف الأساتذة المنحدرين من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، وقريبة منها نسبة 35.7% في صفوف المبحوثين المنتمين لشعبة العلوم الدقيقة. ثم تأتي نسبة 22.2% كأدنى نسبة لدى المبحوثين المنحدرين من شعبة تقني. في حين سجلنا رفضا مطلقا من قبل الأساتذة المبحوثين المنحدرين من شعبة اللغات الأجنبية لان تكون التنمية عملية تأسيس لمشروع مجتمع يعيد الاعتبار للذات الحضارية، باعتبار ان ما يعادل نصف المبحوثين أي 50% في هذه الشعبة أجابوا لصالح التنمية باعتبارها تحديث شامل للمجتمع. وهو الاتجاه الثاني الذي فرض نفسه على مستوى المجموع العام لإجابات المبحوثين بنسبة بلغت 24.6%، يتصدره إلى جانب الأساتذة المنحدرين من شعبة اللغات الأجنبية كما قلنا، الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الدقيقة لنفس النسبة أي 50%، ثم بنسبة 30.6% أساتذة شعبة الآداب، وتليها 25.9% لدى الأساتذة المنحدرين من الشعب التقنية، أما الاتجاه الثالث فقد برز بنسبة 17% من المجموع العام للمبحوثين، أجاب لصالح التنمية باعتبارها فعل يتطلع نحو التحرر من كافة أشكال التبعية. عادت الصدارة فيه للأساتذة المنحدرين من شعبة اللغات الأجنبية بـ 50% وبنسب منخفضة ومتقاربة أجاب الأساتذة المنحدرين من الشعب الأخرى المتبقية لصالح هذا التعريف. في حين أجابت نسبة ضئيلة من مجموع المبحوثين ككل لصالح التعريف الذي يعتبر التنمية هي بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة و ذلك بـ 13.4 %.

بعد القراءة الإحصائية يتبين لنا أن هناك نوع من التوافق إن لم نسميه إجماع أوشبه إجماع بين المبحوثين على أن التنمية عملية مجتمعية تستهدف بناء مجتمع كامل متكامل ومسعى يراد من خلاله وضع تصورعام لمشروع وطني متعدد الأبعاد في إطار رؤية تستوعب كافة عناصر ومكونات الهوية الوطنية، إلى جانب المضي في محاولة استيعاب عناصر وقيم التحديث والمعاصرة باعتبارها مفاتيح وأدوات الاندماج والتفاعل مع الآخر. إجابة معظم المبحوثين لصالح

التعريف الذي يحيل التنمية إلى عملية تؤسس لمشروع مجتمع هي في الحقيقة تعبر عن وعي إيديولوجي بدأ يتكرّس لدى النخبة الجامعية، وعقيدة رسخت لدى هذه الفئة التي ترفض في الحقيقة المرجعية الغربية وتريد أن تعيد بناء المجتمع على أسس حضارية متميزة تتفق مع الهوية الدينية والثقافية للمجتمع العربي الإسلامي وليس فقط المجتمع الجزائري.

جدول رقم:21 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف.

التعريف الأنسب / سنة أول توظيف	تحديث	تحرر	منافسة	تصنيع	مشروع مجتمع	المجموع
2007-2000	18 %27.7	10 %15.4	11 %16.9	1 %1.5	25 %**38.5**	65 %100
2016-2008	36 %23.2	28 %18.1	19 %12.5	10 %6.5	62 %**40**	177 %100
دون إجابة	1 %25	/	/	1 %25	2 %**50**	4 %100
المجموع	55 %**24.6**	38 %17	30 %13.4	12 %5.4	89 %**39.7**	224 %100

المعطيات الرقمية التي نقرأها على الجدول السابق تبين أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 39.7% ترى أن التعريف الأنسب للتنمية هو ذاك الذي يعتبرها عملية تؤسس لمشروع مجتمع يعيد الاعتبار للذات الحضارية تتفق على هذا الأغلبية من المبحوثين في كلتا الفئتين، لكن التفوق عاد للفئة من المبحوثين الذين لم نتمكن من تصنيفهم من حيث فترة توظيفهم، لأنهم لم يجيبوا عن السؤال المتعلق بذلك، وذلك بنسبة بلغت 50% من مجموعهم. تليها فئة المبحوثين الذي تم توظيفهم في الفترة الممتدة بين 2008 و2016 بـ40%، ثم 38.5% في صفوف الأساتذة الذي تم توظيفهم لأول مرة في الفترة الممتدة بين 2000 إلى2007.

أما الاتجاه الثاني من إجابات مجموع المبحوثين والذي بلغت نسبته 24.6%، فيرى أن التعريف الأنسب هو التعريف الذي يعتبر التنمية مجموع الجهود والمساعي الرامية الى تحديث المجتمع، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الموظفون في الفترة ما بين2000 و2007 بنسبة 27.7%،

تليها نسبة 23.2% في صفوف الأساتذة المبحوثين الذين التحقوا بمناصبهم لأول مرة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016.

الأرقام التي وردت في الجدول تكشف مرة أخرى عن حقيقة التوافق في إجابات المبحوثين، بخصوص التعريف الأنسب للتنمية. فالتنمية هي بالدرجة الأولى مشروع مجتمع، وفعل حضاري من شأنه إعادة الإعتبار للذات الحضارية ويعزز الهوية الثقافية. يرى هذا أغلبية المبحوثين على اختلافهم من حيث الأقدمية في التوظيف. هذا التوافق في اعتقادنا مرده بالدرجة الأولى إلى كون الخلفية الاجتماعية التي ينحدر منها معظم الأساتذة، هي خلفية واحدة، وأن المرجعية الثقافية والفكرية التي ينهلون منها ويرجعون إليها في تفكيرهم وبناء تصوراتهم وتشكيل تمثلاتهم، هي المرجعية نفسها. ناهيك عن عامل الإحتكاك و التواصل الدائم بينهم. بعبارة أخرى يمكن القول أن المبحوثين يشكلون جماعة اجتماعية واحدة ومتميزة إن لم نقل يشكلون ما أطلق عليه **توماس كوهن** بالجماعة العلمية أو المتحد العلمي.

جدول رقم:22 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب الانتماء الى نقابة مهنية

الانتماء الى نقابة مهنية	نعم		لا		المجموع	
التعريف الأنسب	ك	%	ك	%	ك	%
تحديث	3	7.1	52	**28.6**	55	**24.6**
تحرر	12	**28.6**	26	14.3	38	17
منافسة	2	4.8	28	15.4	30	13.4
تصنيع	2	4.8	10	5.5	12	5.4
مشروع مجتمع	23	**54.8**	66	**36.3**	89	**39.7**
المجمـوع	42	100	182	100	224	100

القراءة الأولى للجدول تبين لنا أن أعلى نسبة بـ 39.7% من المجموع العام للمبحوثين تعتبر التنمية عملية تؤسس لمشروع مجتمع، يعتقد في هذا ما نسبته 54.8% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم ينتمون إلى نقابة مهنية، تليها نسبة 36.3% في صفوف المبحوثين الذين لا ينتمون إلى نقابة مهنية.

الاتجاه الثاني ممثل بنسبة بلغت 24.6% من المجموع العام للمبحوثين، يرى أن التنمية هي بالأحرى مجموع الجهود والمساعي الرامية إلى تحديث المجتمع. يتصدر هذا الاتجاه 28.6% من مجموع المنتمين إلى نقابات مهنية، مقابل 7.1% فقط في صف المبحوثين غير المنتمية إلى نقابات مهنية.

الاتجاه الثالث ممثل بنسبة 17% من المجموع العام للمبحوثين يعتقد أن التنمية هي بالأحرى فعل يجسد التطلع نحو التحرر من كافة أشكال التبعية، أين يتصدر الأساتذة المنتمون إلى نقابات مهنية بنسبة بلغت 28.6%، مقابل14.3% فقط في صفوف الأساتذة غير المنتمين لنقابات.

بعد القراءة الإحصائية للجدول يمكن القول أنّ ضمن التوافق المسجل بين المبحوثين بخصوص التعريف الأنسب للتنمية، إذا تحدثنا على مستوى الاتجاهات البارزة، هناك نوع من التفاوت على مستوى نسب تمثيل كل فئة حسب الانتماء إلى نقابة مهنية من عدمه إذ نلاحظ الاتجاه الأكبر ضمن إجابات المبحوثين ممثل أكثر من قبل المبحوثين الذين صرحوا أنهم منخرطين ضمن نقابة مهنية، نفس الشيء بالنسبة للاتجاه الثالث.

الاتجاه الأول والثالث يعطيان الانطباع أن الأمر يتعلق أكثر بعمل نضالي يعبر عن رفض لواقع أصبح غير مرغوب فيه من جهة وتطلع نحو واقع أفضل من جهة ثانية. مشروع مجتمع يعيد البناء، وفعل تحرري يقطع خيوط وروابط التبعية. وإذا كان الأمر هكذا كما نتصور، يصبح من الطبيعي أن يلقى هذين الاتجاهين الدعم والتأييد من قبل المنتمين إلى نقابات مهنية باعتبار أن هذا الانتماء في العادة يكون مؤشرا على نزعة الشخص وميله نحو الرفض وعدم الركون والتسليم بالأمر الواقع والعمل على التغيير.

بالنسبة للاتجاه الثاني المؤيد للتعريف الذي يحيل التنمية إلى تحديث نستطيع القول أيضا أن عامل الانتماء إلى نقابة مهنية من عدمه قد أثّر في رؤية وتصور المبحوثين باعتبار أن هذا المسعى أو التوجه ليس توجها جديدا، إنما هو توجه قديم، قدم المشروع التنموي في حد ذاته. وهذا ليس خفيا على الأساتذة بشكل عام، وبالخصوص الأساتذة الذين ينتمون إلى نقابات مهنية المتشبعين في العادة بالنزعة نحو التغيير وعدم الوثوق في السبل والسياسات التي تم تجريبها وأثبتت فشلها. فالتحديث، أي تحديث المجتمع في اعتقاد الكثير من النخبة الجامعية اليوم لم يعد

هدفا استراتيجيا في ذاته بقدر ما هو نتيجة مترتبة آليا وبالضرورة عن الاقتصاد القوي والتنمية الشاملة والمجتمع المتحضر.

جدول رقم:23 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب الانتماء الى حزب سياسي .

الإنتماء إلى حزب سياسي / التعريف الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
تحديث	22	**31**	33	**21.6**	55	24.6
تحرر	11	15.5	27	17.6	38	17
منافسة	12	16.9	18	11.8	30	13.4
تصنيع	4	5.6	8	5.2	12	5.4
مشروع مجتمع	22	**31**	67	**43.8**	89	39.7
المجمـوع	71	100	153	100	224	100

يظهر الجدول أعلاه أن أعلى نسبة بـ 39.7% من المجموع العام للمبحوثين، ترى أن التنمية هي بالأحرى عملية تؤسس لمشروع مجتمع تتصدر هذا الرأي فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم ليسوا أعضاء في أي حزب سياسي بنسبة 43.8%، مقابل 31% في صفوف المبحوثين المنخرطين في أحزاب سياسية.

الاتجاه الثاني الذي يرى أن التنمية هي مجموع الجهود الرامية إلى تحديث المجتمع تتصدره فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في حزب سياسي بنسبة بلغت 31%، مقابل 21.6% في صفوف المبحوثين غير المنتظمين حزبيا.

أما الاتجاه الثالث فيرى أن التنمية فعل يجسد التطلع نحو التحرر من كافة أشكال التبعية، تتساوى في تمثيله كلا الفئتين بنسبتين متقاربتين جدا، 17.6% في صف الفئة من المبحوثين غير المنخرطين في أحزاب سياسية، مقابل 15.5% لدى المبحوثين الذين صرحوا بعضويتهم في أحزاب سياسية.

تكشف لنا القراءة الإحصائية للجدول عن تأثير نسبي لعامل الانتماء لحزب سياسي من عدمه، بالخصوص على مستوى الاتجاه الأول والاتجاه الثاني في حين يتراجع هذا التأثير عند

الاتجاه الثالث. لكن مهما كان التأثير الذي قد يتركه عامل الانتماء إلى حزب سياسي من عدمه في صفوف الأساتذة المبحوثين، فإن التوافق مازال قائما وبصورة واضحة على مستوى الاتجاهات الكبرى التي استقطبت إجابات المبحوثين. وهذا دليل في اعتقادنا على التناغم والانسجام في الرؤية المنبثقة في الغالب عن وحدة أوعلى الأقل التقارب في المرجعيات القاعدية التي عادة ما تكون حاسمة في تشكيل رؤى وتصورات الجماعات الاجتماعية المنتمية إلى وسط واحد، وتعمل على إرساء وموضعة التمثلات المعرفية لدى النخبة الجامعية إزاء القضايا والمسائل التي تهم المجموعات الاجتماعية.

جدول رقم:24 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب الانتماء الى فرقة أو مخبر بحث من عدمه .

الإنتماء إلى فرقة أو مخبر بحث / التعريف الأنسب	نعم		لا		المجمـوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تحديث	24	**20.9**	31	**28.4**	55	**24.6**
تحرر	19	16.5	19	17.4	38	17
منافسة	18	15.7	12	11	30	13.4
تصنيع	7	6.1	5	4.6	12	5.4
مشروع مجتمع	47	**40.9**	42	**38.5**	89	**39.7**
المجمـوع	115	100	109	100	224	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة بـ39.7% من المجموع العام للمبحوثين ترى أن التنمية هي بالأحرى عملية تؤسس لمشروع مجتمع بعيد الاعتبار للذات الحضارية، رؤية تتقاسمها عناصر المبحوثين وبصورة متكافئة مهما كان انتماؤهم إلى فرقة أومخبر بحث من عدمه، إذ نسجل نسبة 40.9% في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرقة أومخبر بحث، مقابل 38.5% ضمن الأساتذة المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي فرقة أومخبر بحث.

الاتجاه الثاني من المجموع العام للمبحوثين يرى أن التنمية هي بالأحرى تلك الجهود والمساعي الرامية إلى تحديث المجتمع بنسبة بلغت 24.6%.

والصدارة ضمن هذا التوجه سجلت إلى جانب المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي فرقة أو مخبر بحث بـ28.4%، مقابل 20.9% في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرقة أو مخبر بحث.

القراءة الإحصائية للجدول تبين لنا أنّ القسم الأكبر من المبحوثين سواء كانت لهم إصدارات علمية أم لا، يعتبرون التنمية عملية تراهن على وضع أسس وقواعد لبناء مجتمع متميز، أين يعاد الاعتبار لعناصر الهوية الحضارية وثوابت الأمة، ضمن توافق يتجاوز كل الإعتبارات. الأمر الذي يمكن تفسيره كالعادة، بكون عناصر النخبة ممثلة في الأساتذة المبحوثين على مستوى عالي من الإنسجام في رؤيتهم للأشياء وتصورهم للمسائل والقضايا التي ترهن واقعهم و مستقبلهم. وهذا بدوره راجع في اعتقادنا للتواصل الدائم والمستمر والإحتكاك اليومي الذي من شأنه أن يوحد الرؤى والتمثلات. كما لا ننسى عاملا آخر له الأثر البالغ في تشكيل التمثلات وموضعتها وإرسائها داخل الجماعات الاجتماعية، عندما تتعرض لها باستمرار، وهي وسائل الإعلام التي أصبحت اليوم الناقل الرئيسي للخطاب بمختلف أنواعه حول القضايا والمسائل التي تهم المجتمع، والفاعل المركزي في تشكيل الرأي العام وصناعة الإتجاهات.

جدول رقم:25 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب لغة الاصدارات العلمية

الإصدارات العلمية / التعريف الأنسب	بالعربية		بلغة اخرى		المجمـوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تحديث	35	**20.3**	7	**25.9**	42	**21.1**
تحرر	30	**17.4**	2	7.4	32	**16.1**
منافسة	23	13.4	3	11.1	26	13.1
تصنيع	11	6.4	1	3.7	12	6
مشروع مجتمع	73	**42.4**	14	**51.9**	87	**43.9**
المجمـوع	172	100	27	100	199	100

المعطيات المتضمنة في الجدول تشير إلى أن أعلى نسبة بـ 43.7% من المجموع العام من المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم اصدارات علمية، يرون ان التنمية هي بالأحرى عملية تؤسس لمشروع مجتمع.

وهذا باتفاق الفئتين، الفئة التي صرحت ان لديها إصدارات علمية بلغة أجنبية بـ 51.9%، مقابل 42.4% من مجموع الفئة التي لها اصدارات علمية بالعربية.

الاتجاه الثاني ضمن المجموع العام لاجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن لديهم اصدارات علمية، ممثل بنسبة 21.1%، يرى ان التنمية هي تلك الجهود والمساعي الرامية الى تحديث المجتمع. تصدرت هذا الات جاه فئة المبحوثين الذين صرحوا ان لديهم اصدارات علمية بلغة اجنبية بنسبة بلغت 25.9%، مقابل 20.3% في صف الف ئة التي صرحت ان لديها اصدارات علمية بالعربية.

بعد القراءة الإحصائية لأهم الاتجاهات التي تمركزت عندها إجابات المبحوثين، نستطيع القول أن هناك تناغم في تفكير المبحوثين وتوافق في رؤيتهم وتمثلهم لماهية التنمية وهذا مهما كانت اللغة التي يكتبون بها. أغلبية المبحوثين ينطلقون في فهمهم لمسألة التنمية من الرؤية الكلية الشاملة المستوعبة لكافة الجوانب والأبعاد المجتمعية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، الرؤية التي تجعل من التنمية فعل يخص كامل النسق الاجتماعي وليس نظاما من انظمتة فقط. وهو التوجه الذي تتميز به عموما العلوم الاجتماعية والمعارف المتعلقة بالمجتمع في الوقت الراهن، وهذا ما يجعلنا ربما نذهب ان تمثلات النخبة الجامعية داخل حقول المعرفة الاجتماعية والإنسانية بالمفهوم الواسع للكلمة، بخصوص حقيقة التنمية وماهيتها، هي تمثلات ذات طابع معرفي بالدرجة الاولى، بمعنى ان عامل التكوين المعرفي والتخصص الأكاديمي الذي مكن عناصر النخبة الجامعية من مراكمة وتحصيل معارف بخصوص الموضوع الاجتماعي وما لحقه من ظواهر ووقائع كان له تأثيرا في تشكيل تمثلات عناصر هذه النخبة.

جدول رقم:26 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة العلمية

لغة المطالعة / التعريف	بالعربية		بلغة اخرى		عربية+لغة اخرى		د.اجابة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تحديث	42	**28.4**	1	7.1	6	**22.2**	6	**17.1**	55	**24.6**
تحرر	33	22.3	/	/	4	14.8	1	2.9	38	**17**
منافسة	12	8.1	6	42.9	5	18.5	7	20	30	13.4

تصنيع	12	8.1	/	/	/	/	/	/	12	5.4
مشروع مجتمع	49	**33.1**	7	**50**	12	**44.4**	21	**60**	89	**39.7**
المجمـوع	148	100	14	100	27	100	35	100	224	100

عند قراءتنا للجدول اعلاه يتضح ان اعلى نسبة بـ 39.7% من المجموع العام للمبحوثين، توافق على التعريف الذي يجعل من التنمية بمثابة عملية تؤسس لمشروع مجتمع، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين صرحوا انهم يطالعون المجلات العلمية بلغة اخرى بنسبة 50% مقابل، 44.4% من مجموع الأساتذة المبحوثين الذين يطالعون بالعربية و لغة أخرى معا في حين بلغت نسبة الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون المجلات باللغة العربية فقط 33.1%، مقابل نسبة 60% من ضمن هذا الاتجاه ممثلة بالمبحوثين الذين لم نتمكن من معرفة بأي لغة يطالعون عادة لانهم لم يجيبوا على السؤال ولم يذكروا اي مجلة.

الاتجاه الثاني بنسبة 24.6 من المجموع العام للمبحوثين يرى ان التنمية هي بالأحرى مجموع الجهود والمساعي الرامية الى تحديث المجتمع، ويتصدر هذا الاتجاه الأساتذة المبحوثون الذين صرحوا انهم يطالعون عادة وبانتظام باللغة العربية فقط بنسبة بلغت 28.4%، مقابل 22.2% في صفوف المبحوثين الذين صرحوا انهم يطالعون بانتظام المجلات الصادرة بالعربية الى جانب المجلات الصادرة بلغة اخرى (الفرنسية)، في حين عادت اضعف نسبة في هذا الاتجاه للأساتذة الذين يطالعون عادة وبانتظام الإصدارات العلمية (الدوريات والمجلات) بلغة أخرى فقط بنسبة 7.1%.

الاتجاه الثالث برز بـ 17% من المجموع العام للمبحوثين يرى أن التنمية هي بالأحرى فعل تجسد التطلع نحو التحرر من التبعية في كافة أشكالها، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين يطالعون المجلات الصادرة بالعربية فقط بـ 22.3%، مقابل 14.8% في صف المبحوثين الذين يطالعون بانتظام المجلات الصادرة بالعربية والمجلات الصادرة بالعربية والمجلات الصادرة بلغة أخرى. في حين لم نسجل ولا مبحوث يطالع بلغة أخرى فقط، من ضمن المبحوثين الذين يؤيدون هذا الاتجاه، على عكس الاتجاه الرابع الذي يرى ان التنمية هي بالأحرى بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة بـ 13.4% من المجموع العام للمبحوثين، اين حاز الأساتذة الذين يطالعون بلغة اخرى فقط على الصدارة بنسبة بلغت 42.9% مقابل 18.5% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون بالعربية وبلغة اخرى.

بعد القراءة الإحصائية يمكننا القول ان هناك توافق حاصل على مستوى رؤية المبحوثين بخصوص التعريف الأنسب للتنمية، هذا التوافق نلاحظ بشكل واضح من خلال الأرقام والنسب المعبرة عن اتجاه إجابات المبحوثين بخصوص الاتجاه الأول، حيث لم نسجل أي اثر لعامل اللغة في تحديد و تشكيل تمثلات وأراء المبحوثين على عكس ما نلاحظه عندما ننتقل إلى الاتجاه الرابع أين تبين أن عامل اللغة قد اثر نوعا ما في تحديد وتوجيه رأي المبحوث وإلاّ كيف نفسر أنّ 50% أويفوق بقليل من مجموع الذين أجابوا لصالح التنمية باعتبارها عملية بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة هم من الأساتذة الذي يطالعون عادة وبانتظام بلغة اخرى وهي اللغة الفرنسية كما سبق وأن اشرنا.

جدول رقم:27 يبين التعريف الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين حسب لغة مطالعة الجرائد.

لغة المطالعة / التعريف	بالعربية		بلغة اخرى		عربية+ لغة اخرى		د.اجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحديث	37	**26.1**	3	**25**	6	13	9	**37.5**	55	**24.6**
تحرر	28	19.7	1	8.3	7	15.2	2	8.3	38	17
منافسة	15	10.6	2	16.7	8	17.4	5	20.8	30	13.4
تصنيع	6	4.2	/	/	5	10.9	1	4.2	12	5.4
مشروع مجتمع	56	**39.4**	6	**50**	20	**43.5**	7	29.2	89	**39.7**
المجمـوع	142	100	12	100	46	100	24	100	224	100

نلاحظ على هذا الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 39.7 % ترى أن التنمية هي عملية تؤسس لمشروع مجتمع، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين صرحوا أنهم من المطالعين الدائمين لجريدة أو أكثر باللّغة الفرنسية وذلك بنسبة بلغت 50% مقابل 43.5% في صفوف الأساتذة الذي يطالعون عادة الجرائد العربية والفرنسية معا، ثم 39.4% لدى المبحوثين الذين صرحوا انهم يطالعون فقط وبانتظام الجرائد العربية.

الاتجاه الثاني بلغت نسبته من المجموع العام للمبحوثين 24.6%، يرى ان التنمية بالأحرى هي مجموع الجهود والمساعي الرامية الى تحديث المجتمع والتفوق هذه المرة عاد الى الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا انهم يطالعون الجرائد العربية فقط بنسبة بلغت 26.1% وبنسبة قريبة منها

25% عبر عن تأييد هم لهذا التعريف الأساتذة الذين يطالعون الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية فقط.

الاتجاه الثالث ضمن المجموع العام لإجابات المبحوثين ممثل بنسبة 17% وهو الاتجاه يرى ان التنمية هي بالأحرى ذلك الفعل الذي يجسد التطلع نحو التحرر من التبعية، و للمرة الثانية يتفوق المبحوثون الذين يطالعون في العادة الجرائد العربية فقط بنسبة بلغت19.7%، مقابل نسبة 15.2% للأساتذة الذين يطالعون في العادة جرائد عربية واخرى صادرة بالفرنسية في حين بلغت نسبة الأساتذة المؤيدين لهذا الاتجاه والذين يطالعون عادة الجرائد الصادرة بالفرنسية فقط 8.3%.
وبنسبة بلغت 13.4% من المجموع العام للمبحوثين تشكل اتجاه رابع يرى في التنمية انها عملية بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة و هو الاتجاه الذي يتصدره الأساتذة الذين يطالعون عادة الجرائد العربية مع الجرائد الصادرة بالفرنسية 17.4% مقابل نسبة قريبة جد منها بـ 16.7% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون في العادة الجرائد الفرنسية فقط، في حين بلغت نسبة المبحوثين المساندين لهذا الاتجاه من الأساتذة الذي يطالعون عادة بالعربية فقط 10.6%.

بعد القراءة الإحصائية المفصلة للمعطيات الرقمية للجدول السابق، يمكننا القول بوجود توافق عام بين مجموع اوعلى الاقل نسبة كبيرة من المبحوثين على ان التنمية بالدرجة الاولى يجب ان تنظر اليها على انها عملية تؤسس لمشروع مجتمع بكامله، وهي نظرة تؤكد التوافق الذي حصب بين المبحوثين بخصوص السؤال المتعلق بالتنمية هل هي مسألة بالدرجة الاولى اقتصادية ام سياسية، ام ثقافية ام اجتماعية فجاءت اجابات المبحوثين في معظمها ان التنمية هي مسألة تستوعب كافة هذه الابعاد يحصل هذا التوافق بالرغم من الانقسام الحاصل مستوى المجموعة المبحوثين فيما يتعلق باللغة التي يطالعون بها عادة، فعامل اللغة لم يؤثر بشكل ملحوظ في تحديد وجهات نظر المبحوثين و تشكيل تمثلاتهم بخصوص التعريف الأنسب للتنمية، بالرغم من التفاوت المسجل احيانا في النسب والأرقام.

الملاحظة الثانية التي يمكن الإشارة إليها هي أن إجابات المبحوثين توزعت مشكلة ثلاثة اتجاهات صغيرة نسبيا إذا قورنت بالاتجاه الأول، وهذا مؤشر على التعاريف الأخرى أيضا لاقت تأييدا باعتبار أن كل تعريف ضمن القائمة المقترحة بتناول أو يعالج بعدا لا يقل أهمية عن الأبعاد الأساسية في التنمية فمسألة التحديث مطروحة بإلحاح و تعتبر إشكالية مركزية قامت عليها مساعي وجهود الدولة منذ الاستقلال، كما أن التنمية كما تصورتها الخطابات الرسمية على

الخصوص حتى قبل انطلاقتها، هي محاولة لاستكمال التحرر وفك روابط الشعبية بالخصوص إزاء المراكز الكولونيالية وقواعد الرأسمالية.

هاتين الإشكاليتين لا يمكن أن تعالج وتطرح بشكل جدي وفعال إلا في ظل اقتصاد قوي وعلى مستوى راقي من التنافسية.

في الأخير نقول إن حضور كل هذه الإشكاليات والجوانب في إجابات المبحوثين، يشير ربما إلى أن النخبة الجامعية على وعي وإدراك أن التنمية هي كل شامل متكامل وهي عملية تتعلق أكثر بكيف تؤسس لمشروع مجتمع، لكن في نفس الوقت يجب ان نرتب الأولويات ونختار القطاعات الحيوية حسب الأهداف المضبوطة والمسطرة، هذا يعني في الأخير أن تكون هناك رؤية إستراتيجية واضحة.

الخلاصة:

ما يمكننا استخلاصه بعد القراءة والتحليل لإجابات المبحوثين بشأن التعريف الأنسب للتنمية باعتباره عنصرا محوريا ومسألة مركزية عندما يتعلق الأمر بمحاولة رصد تمثلات النموذج التنموي، هو ذلك التوافق والكبير والإجماع شبه المطلق على مستوى رؤية وتصور الأساتذة المبحوثين بخصوص التعريف الأنسب للتنمية التي يجب أن تبدل من أجل بعثها الجهود وتعبأ في سبيل إنجاحها الطاقات والموارد بشتى أنواعها، التنمية التي من شأنها أن تقود البلاد نحو تجاوز الأزمة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتضع الجزائر على مدرج الصعود. الأمر يتعلق في المقام الأوّل حسب نسبة كبيرة من عناصر النخبة الجامعية الذين استجوبناهم بالتنمية لمّا تدرك على أنها عملية مجتمعية وفعل تاريخي يؤسّس لمشروع مجتمع أين يعاد الاعتبار للذات الحضارية ويمكن الأمّة من تسجيل الحضور ضمن المجموعة الدولية ومواكبة التطور والإسهام في صناعة وتوجيه التاريخ. هذا الإجماع والتوافق بخصوص تمثلات عناصر النخبة الجامعية يعتبر في اعتقادنا أمرا منطقيا، كون أن هذه العناصر من النخبة تحمل في غالبيتها نفس التصور والإدراك بخصوص مسألة التنمية. إذ هي مسألة في نظرهم أكبر وأشمل من أن تكون مجرد مسألة اقتصادية كما دأبت على تصويره الكثير من التيارات والمذاهب والنظريات ويروج له الخطاب التنموي المهيمن على ساحة التنظير والتفكير وصياغة النماذج ورسم الخطط والإستراتيجيات، ووضع السياسات. ولا هي مجرد مسألة سياسية أوثقافية أواجتماعية إنها مسألة تتضمن كافة هذه الأبعاد وتطال كل هذه الجوانب والمستويات.

إلاّ أنّ شبه الإجماع هذا الذي تمحور حول التنمية باعتبارها عملية وفعل يؤسس لمشروع مجتمع، لم يمنع تشكل اتجاه آخر أبدى وفاءه لمفهوم التنمية باعتبارها تحديثا شاملا للمجتمع. إلى جانب اتجاه ثالث أعاد الاعتبار لمقولة التحرر من التبعية التي طالما تصدرت أدبيات التنمية عند مفكري مدرسة التبعية وعلى رأسهم "**سميرأمين**" بمفهومه "فك الارتباط" و"التنمية الذاتية". ويمكننا قراءة جانبا آخر من التوافق والانسجام الحاصل بين المبحوثين إزاء تعريفهم للتنمية على مستوى الرفض الواضح والصريح للتعريف الذي ينظر إلى التنمية على أنها مجرد عملية في بناء قاعدة صناعية قوية تضمن النمو. ما يعني مرة أخرى أن عناصر النخبة الجامعية في معظمهم أصبحوا مدركين تمام الإدراك لمحدودية وعدم نجاعة المقولة الشهيرة التي أطلقها مروجو خيار الصناعات المصنعة، من أن "التصنيع هو الطريق الملكي للتطور أوالتنمية"، وأنهم متفقين ضمنيا على" أن قدم الأخطاء لا يصحح من حالها ولا يجعلها أفضل مما عليه" كما قال الفيلسوف"**بيير بايل**"[1]، داعيا إلى ضرورة تحكيم العلم والمعرفة العلمية في فهم الواقع وتملكه وتدارك الأخطاء وتصحيحها. واستمعوا بإمعان لـ"**أنشتين**" عندما قال:"لا يمكن حلّ مسألة باعتماد الأنماط الفكرية التي أنتجتها"[2]. واستخلصوا أن الإفراط في التصنيع دون تفكيرخطأ ترتب عنه الفشل ويجب تصحيحه وتداركه بأنماط فكرية ونماذج أخرى ليست تلك التي أنتجت الفشل.

إنّ الانسجام والتوافق المسجل على مستوى التمثل الذي استطعنا رصده لدى عناصر النخبة الجامعية ممثلة في مجموع المبحوثين، لم يتأثر بطبيعة التخصص العلمي والتكوين المعرفي، ولا بالأقدمية ولا بأي متغير من المتغيرات التي كنا نظن أنها سوف تأثر ولو بشكل طفيف في تشكيل تمثلات الأساتذة إزاء موضوع التنمية بشكل عام. وهذا يشير في تقديرنا إلى مستوى النضج الفكري والرؤية الناقدة التي أصبح يتمتع بها العنصر الجامعي ومكنته شيئا فشيئا من تجاوز الأطر النظرية المدرسية التي مازالت تهيمن على الدرس الجامعي داخل أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية. واستنادا لمقولات وفرضيات نظرية التمثلات الاجتماعية يمكننا تفسير التوافق الحاصل بين المبحوثين بخصوص تمثلاتهم لماهية التنمية على أنه تعبير على أنهم يشكلون مجموعة اجتماعية واحدة مندمجين ،متواصلين، ينهلون من مرجعية فكرية واحدة، يجمعهم معتقد واحد و إيديولوجيا واحدة .كما يمكننا أن نفسر ذلك بالعودة إلى مفهوم الجماعة العلمية أوالمتحد العلمي لـ"**توماس كوهن**". هذه الجماعة التي تشتغل عادة من داخل إطار نظري واحد و بمرجعية فكرية واحدة.

---

[1] ستروميرج رونالد ، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، تر: أحمد الشيباني، دار القارئ العربي،ط.3، القاهرة،1994،ص288 .

[2] هشام المكي و آخرون، مرجع سابق، ص.61

تعبر هذه الرؤية للتنمية، في اعتقادنا أيضا عن قناعة إيديولوجية دينية، تكرّست ذهنيا لدى الكثير من النخب في المجتمع و شجع على انتشارها وتعزيزها الفشل الكبير والمتكرر الذي تنتهي إليه دوما التنمية، ليس في الجزائر فقط وإنما في العالم العربي والإسلامي بشكل عام.

ضمن هذه الرؤية تطرح التنمية على أنها مشروعا سياسيا من شأنه إن يحدث التحول الشامل للمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهي رؤية كذلك تستثمر بالدرجة الأولى الحقل الاقتصادي والحقل الثقافي في بعديهما الدنيوي والديني. إن تمثل البديل لدى هذه الشريحة من النخبة لا يطرح بمعنى التحول الاجتماعي أوالتاريخي كما هو الشأن بالنسبة للتيارات الماركسية خصوصا وإنما بمعنى الرجوع إلى القيم الأخلاقية والروحية والتطلع نحو الجنة المفقودة التي شهدها العهد الأول للإسلام، بهذا الرجوع فقط يمكن ضمان التحسن والرقي المادي الاقتصادي.

تتضمن هذه الرؤية إيمانا بضرورة التأسيس بدل التحديث. هذه الكلمة التي تحمل إيحاءا برجوازيا في نظر أصحاب هذه الرؤية وهي لا تفي بالغرض، فالمطلوب هو التأسيس الذي حتما سيحمل معه الحداثة الصحيحة. كلمة التأسيس تأخذ معنى بعث روحي وفكري شامل، أي له أساس ويتجاوز العلم. إذ "من الحماقة كما يقول احدهم تصور أنّ المعرفة العلمية هي الأساس الروح والفكر والمعرفة. بالعكس إنّ المعرفة العلمية جزء من الفكر النظري، وهذا المستوى الفكري أوالذهني، يرتكز على مستوى أعمق يدعى المستوى الروحي– الفكري، هكذا كان طفو اليونان، وهكذا كان طفو أوروبا الحديث، وهكذا كان طفو العرب..."[1]

إلى جانب الاتجاه الأول الذي استقطب نسبة عالية من المبحوثين برؤية حاولنا أن نعيدها إلى أصولها ومنطلقاتها الإيديولوجية والفكرية، برز تيار آخر في صفوف المبحوثين، يحمل رؤية اقل ما يقال عنها أنها رؤية مألوفة و مطروحة ومعمول بها منذ فجر تاريخ التنمية في الجزائر، وهي الرؤية التي تماهي بين التنمية والتحديث، لتصبح كل محاولة في مسعى التنمية هي في الواقع مجرد محاولة في إضفاء مظاهر الحداثة التصنيعية السائدة في الغرب، وتحول السعي نحو التنمية، جريا وركوضا وراء آخر منجزات العلم، من تكنولوجيا وتجهيزات، اعتقد أنها كفيلة بتحول المجتمع من التخلف إلى التقدم وتعطيه تأشيرة المرور إلى نادي البلدان الصاعدة.

---

[1]– الياس مرقص، العقلانية و التقدم، دراسات في الوحدة العربية ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1992، ص، ص 69، 70.

الفصل التاسع

تمثل أسباب فشل التنمية لدى المبحوثين

تمهيـــد:

تعتبر التنمية ضمن منطق الخطاب التنموي عموما، الطريق الحتمي للخروج من التخلف والقضاء على المشاكل التي يفرزها، قبل أن تكون مسارا متصاعدا نحو التقدم والرقي وتحقيق الرفاه الاجتماعي والمادي. بمعنى أنها دوما إجابة عن سؤال يتعلّق بوضع غير مرغوب فيه يتحتم تغييره.

من هذا المنطلق يصبح أي بحث في إيجاد الإجابة الصحيحة والمناسبة (التنمية) يجب أن يمرّ حتما بفهم صحيح وإدراك عميق وتصور شامل للواقع الذي نرغب في تغييره (التخلف). وقبل أن نطرح السؤال بخصوص ماهية التنمية وماهية الأهداف التي يجب أن تتضمنها والوسائل التي يتعين توفيرها والعمل بها، يجدر بنا أولا التساؤل حول أسباب التخلف. أوعلى الأقل التساؤل حول أهم الأسباب التي كانت وراء الفشل والإخفاق والمعوقات التي تمنع من مواصلة مسار التنمية نحو الأهداف التي يتم تسطيرها. وهو ما ينطبق على العمل الذي نحن بصدد إنجازه. إذ الأمر يتعلّق بمحاولة البحث عن بديل جديد للنموذج التنموي، الذي ثبت فشله وتجلت محدوديته، وأوصلنا إلى الأزمة.

من المنطقي جدّ كي تتضح لدينا الرؤية بشأن هذا النموذج البديل ويكون بديلا بالفعل أن نتبيّن على الأقل الأسباب التي كانت وراء فشل النموذج الأول. هذا ما يؤكّده التحديد الذي قدمه **Guy Bajoit** والذي يعدّ بمثابة السند النظري بالنسبة لنا في هذاه الدراسة. هذا الأخير يضع على رأس التساؤلات التي يتعين على أي نموذج تنموي أو نظرية أن يطرحها، سؤال حول السبب الرئيسي في التخلف أوعلى الأقل ما هو العائق الرئيسي أمام مسار التنمية ؟

من هذا المنطلق ارتأينا أن ندرج ضمن أسئلة الاستبيان، سؤالا بخصوص الأسباب التي يعتقد فيها المبحوثون أنها وراء فشل المشروع التنموي في الجزائر.

لكن قبل المضي في تناول السؤال المتعلق بعنصر سبب فشل التنمية في الجزائر بالتحليل ارتأينا أن نجري قراءة إحصائية ثم نعلق على جدول يبرز اتجاه المبحوثين ومواقفهم بخصوص فكرة تحميلهم جزء من مسؤولية الفشل الذي انتهت إليه التنمية في الجزائر من منطلق أنهم يمثلون الطاقات والموارد المعول عليها في تحمل عبء هذه الأخيرة من داخل المؤسسة التي يتواجدون فيها بما يساهمون به من نقل للمعارف العلمية ونشرها عبر أجيال الطلبة، وتفعيل للبحث العلمي الأكاديمي والتطبيقي. في إطار ما يمليه التوجه العام لسياسة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد.

جدول رقم:28 يبين أسباب عدم الموافقة على تحمل مسؤولية فشل التنمية من قبل المبحوثين حسب القسم.

السبب / القسم	التهميش و الإقصاء	غياب الإرادة السياسية	البحث العلمي غير مثمن	د. إجابة	المجموع
العلوم الاقتصادية	12 %**57.1**	4 %19	4 %19	1 %4.8	21 %100
علوم التسيير	9 %**60**	2 %13.3	4 %26.7	/ 	15 %100
العلوم المالية و م	9 %**47.4**	3 %15.8	7 %**36.8**	/ 	19 %100
الحقوق	16 %**88.9**	2 %11.1	/ 	/ 	18 %100
العلوم السياسية	1 %25	/ 	3 %**75**	/ 	4 %100
العلوم الاجتماعية	10 %**76.9**	1 %7.7	2 %15.4	/ 	13 %100
العلوم الإنسانية	20 %**90.9**	1 %4.5	/ 	1 %4.5	22 %100
المجموع	77 %**68.8**	13 %11.6	20 %**17.9**	2 %1.8	112 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يوافقون على تحميلهم مسؤولية فشل المشروع التنموي في الجزائر، يبررون موقفهم هذا بالتهميش و الإقصاء أي تهميش الجامعة وإقصاء الجامعيين، وذلك بنسبة بلغت 68.8% من المجموع العام للمبحوثين. تبرير اجمع عليه أغلب الأساتذة، في جميع الأقسام بنسب عالية ومتفاوتة. إذ سجلت أعلى نسبة في هذا الاتجاه بـ 90.9% على مستوى قسم العلوم الإنسانية. تليها نسبة 88.9% في صفوف أساتذة قسم الحقوق، ثم 76.9% على مستوى قسم العلوم الاجتماعية. تليها مباشرة نسبة 60% عند أساتذة قسم علوم التسيير، ثم 57.1% في صفوف أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و 47.4% على مستوى قسم العلوم التجارية والمالية. بينما سجلت اضعف نسبة في هذا الاتجاه في وسط أساتذة العلوم السياسية بـ 25%، هؤلاء الذين شكلوا لوحدهم اتجاها آخر حين ارجع أغلبيتهم بنسبة 75% سبب عدم موافقتهم، إلى عدم تثمين البحث العلمي، من قبل السلطة السياسية. وافقتهم في هذا نسبة

معتبرة من أساتذة قسم العلوم التجارية والمالية بـ 36.8% و نسبة اقل من أساتذة قسم علوم التسيير بـ 26.7%.

في الأخير يمكننا القول أن مجموع الأساتذة المبحوثين متفقين إلى حد بعيد على أن مادام هناك تهميش وإقصاء للجامعة من العملية التنموية وتغييب وعزل وإبعاد الجامعيين عن تفكير وصياغة وبلورة الرؤى السياسات التنموية وعدم توظيف الأبحاث العلمية الجامعية في التخطيط والعمل فإنه من غير المقبول ان نحمل الجامعة والجامعيين مسؤولية الفشل في إشارة إلى أن المسؤولية يتحملها الطرف الذي تفرد بتحمل عبء المهمة التنموية منذ الانطلاقة و لم يبد استعداد لاشتراك مختلف الفاعلين المفترضين وعلى رأسهم النخبة الجامعية. الأمر يتعلق بالسلطة السياسية والحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم، حين استمرت في سلك الطريق الدولوي في التنمية. و واصلت احتكار الفعل التنموي بكافة أبعاده و جوانبه.

جدول رقم :29 يبين سبب فشل التنمية في الجزائر في نظر المبحوثين حسب القسم.

القسم	سبب الفشل								المجموع
	غ.إ.م.م	غ.ك ع.ت	غ.ر.إ	هيمنة ث.ت	تهميش م.ع	إ.م.م	غ.ن.د	ت.ف.م	
علوم .إق	/	/	5 %19.2	4 %15.4	9 %**34.6**	8 %30.8	/	/	26 %100
ع التسيير	/	2 % 8.3	11 %**45.8**	2 %8.3	5 %**20.8**	3 %12.5	1 % 4.2	/	24 %100
علوم المالية والمحاسبة	1 %4.5	/	8 %**36.4**	1 %4.5	8 %**36.4**	3 %13.6	1 % 4.5	/	22 %100
الحقوق	1 %2.4	4 %9.8	22 %**53.7**	8 %19.5	4 %9.8	/	2 %4.9	/	41 %100
ع.سياسية	/	3 %15.8	10 %**52.6**	/	/	/	5 % 26.3	1 %5.3	19 %100
ع.إجتماعية	2 %5.4	1 %2.7	18 %**48.6**	1 %2.7	3 %8.1	10 %27.0	1 %2.7	1 %2.7	37 %100
ع.إنسانية	/	3 %5.5	16 %29.1	5 %9.1	18 %**32.7**	11 %20.0	2 %3.6	/	55 %100
المجموع	4 % 1.8	13 %5.8	90 %**40.2**	21 %9.4	47 %**21**	35 %15.6	12 %5.4	2 %0.9	224 %100

القراءة الأولية للمعطيات الجدول أعلاه تكشف لنا أن الأغلبية الكبيرة من المجموعتين على مختلف تخصصاتهم تتفق على أن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضع هي السبب الأول في الفشل الذي وصل إليه المشروع التنموي في الجزائر. وذلك بنسبة بلغت 40.2%من المجموع العام للمجموعتين و بأعلى نسبة بلغت 53.7% من ضمن المجموع العام لأساتذة قسم الحقوق. تليها نسبة 52.6% في صنف أساتذة العلوم السياسية، ثم نسبة 48.6% في صف أساتذة قسم العلوم الاجتماعية. مقابل45.8% من مجموع أساتذة قسم علوم التسيير. ونسب قليلة ولكن معتبرة على مستوى الأقسام الأخرى.

العامل الثاني الذي اعتبر سببا في الفشل حسب المجموعتين هو: تهميش المؤسسة العلمية بنسبة بلغت 21% من المجموع العام للمجموعتين تصدرها قسم العلوم التجارية و المالية بنسبة 36.4% من مجموع المبحوثين هناك. ويليه قسم العلوم الاقتصادية بنسبة 34.6%. وأجاب ما نسبته 15.6% من المبحوثين ككل أن السبب الأول في حصول الأزمة التنموية يكمن في الاعتماد المفرط على المحروقات . تصدر هذا الاتجاه أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بنسبة بلغت 30.8% ويليه قسم العلوم الاجتماعية بنسبة 2.7% من مجموع الأساتذة المبحوثين هناك .

الأرقام والإحصائيات التي يقدمها الجدول تدل دلالة واضحة على أن التنمية الجامعية في قطاع واسع منها على قناعة بأن الفشل والإخفاق الذي وصلت إليه التنمية في الجزائر راجع بالدرجة الأولي إلى غياب وفقدان الرؤية الإستراتيجية وعدم وضوح الأهداف الكبرى، والأسئلة التي من شأنها أن تعطي الانطلاقة الصحيحة وتحدد الآليات والأدوات والموارد اللازمة لبلوغ الأهداف .

هذا ما يجمع عليه تقريبا معظم المحللين والمهتمين والخبراء الجزائريين بالدرجة الأولى وهذا ما نقرأ غالبا عبر وسائل الإعلام الوطنية التي بدون شك يتعاط معها ويطالعها الأساتذة الجامعيون. ناهيك عن ان معظم الكتابات والتحاليل والأعمال العلمية والفكرية المنتجة من قبل الكثير من الخبراء في الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة وعلوم التسيير وغيرها من الحقوق المعرفية والتي تتناول الأزمة في شتى أبعادها.لا سيما في الآونة الأخيرة غالبا ما تركّز على ضرورة إعادة التفكير في الإستراتيجية التنموية بعقول جزائرية وذكاء محلي وخبرة وطنية انطلاقا من تصور رؤية إستراتيجية. ترسم الأهداف و تسخر الوسائل الضرورية لذلك .

إن غياب الرؤية الإستراتيجية في صياغة السياسات ووضع البرامج التنموية مرتبط أشد الارتباط بعامل آخر أيضا لم تغفله النخبة الجامعية من الأساتذة الذين أجرينا معهم البحث. ألا وهو تهميش المؤسسة العلمية وتغييب الخبرة الوطنية. وإلى هذا أشار الخبير الجزائري عبد الحق

لعمري في الكثير من كتاباته القيمة حول الوضع الاقتصادي في الجزائر والانسداد الحاصل على المستوى التنمية إذ يقول: "في الحالة أو المرحلة التي نحن فيها يجب علينا وبصفة مستعجلة خلق مؤسسة تضم أحسن الخبراء الجزائريين" une institution cerveau". تتفق مع كافة الأطراف المعنية وتتوفر على كافة الأدوات من أجل بلورة أو تصور إستراتيجية في تنمية مفتوحة ،منسجمة إلى جانب آليات العمل في تطبيق هذه الإستراتيجية"[1].

بطبيعة الحال في ظل غياب الرؤية الإستراتيجية إلى جانب تغييب المؤسسة العلمية وما تشمله من فعاليات و طاقات وخبرات وذكاء لجأت الدولة كفاعل مركزي مهيمن على إدارة التنمية كيف ما تتصورها إلى أسهل الحلول، وهو الاعتماد وبشكل مفرط على مدا خيل المحروقات. ضمن توجه محافظ على الرؤية السياسية الأولى التي تكرست في الستينات والقائمة على "زرع البترول لجني التنمية". وبالرغم من تغير في الأهداف وتراجع مسجل عن التصنيع باعتباره نواة الإستراتيجية التنموية في الجزائر. كل هذه العوامل ارتسمت كتمثلات لدى الأساتذة الجامعيين يفسرون من خلالها الفشل والأزمة .

جدول رقم:30 يبين سبب فشل التنمية في الجزائر في نظر المجموعتين حسب سنة حصولهم على البكالويا.

سنة الحصول على الباكالوريا / سبب الفشل	88-79	98-89	2008-99	د.إجابة	المجموع
غياب الإمكانيات المادية و المالية	/	1 % 0.9	3 %3.6	/	4 % 1.8
غياب الكفاءة العلمية و التقنية	/	6 % 5.6	6 % 7.1	1 %100	13 % 5.8

[1] Abdelhak LAMIRI, OP-cit, p.127

غياب الرؤية الإستراتيجية	11 % 34	42 % **39.3**	37 % **44.9**	/ 	90 %**40.1**
هيمنة الثقافة التقليدية	2 % 6.3	7 %6.5	12 % 14.3	/	21 % 9.4
تهميش المؤسسة العلمية	11 %34.4	20 % 18.7	16 % 19	/	47 % 21
الإعتماد المفرط على المحروقات	6 % 18.8	20 % 18.7	9 % 10.7	/	35 %15.6
غياب الديموقراطية	2 % 6.3	10 % 9.3	/ 	/	12 % 5.4
تهميش الفاعل المحلي	/ 	1 %0.9	1 % 1.2	/	2 % 0.9
المجموع	32 % 100	107 % 100	84 % 100	1 %100	224 % 100

القراءة الأولية لمعطيات هذا الجدول تطلعنا على أن نسبة ب 40.1% من المجموع العام للمجموعتين ترى أن السبب الرئيسي في فشل التنمية في الجزائر يكمن في غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة وهو ما يذهب إليه كافة المجموعتين مهما كانت نسبة حصولهم على البكالوريا.وبنسب متفاوتة ،تفاوتا بسيطا إذ نسجل ضمن الفئة من المجموعتين الحاصلين على البكالوريا في الفترة مابين 1999–2008 نسبة 44.1% لأعلى نسبة، مقابل 39.3% في الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة التي سبقتها ،ثم المرتبة الثالثة بـ34.4% محتلة بفئة الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الأولى .

الاتجاه الثاني ضمن الإجابات يرى أصحابه أن السبب الرئيسي في الفشل يعود إلى تهميش المؤسسة العلمية بـ21% من المجموع العام للمجموعتين أعلى نسبة من حيث سنة الحصول على البكالوريا كانت 34.4% متمثلة في الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة 1979–1988، مقابل 19% في صف الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الثانية .

كما يتفق ما نسبته15.6% الأساتذة المبحوثين على أن الفشل مرده بالدرجة الأولى إلى الاعتماد المفرط على المحروقات، أجاب بهذا ما نسبة 18.8% من المبحوثين الحاصلين على البكالوريا في الفترة الأولى مقابل تصنيف النسبة تقريبا، 18.7% من ضمن فئة الأساتذة الحاصلين عليها في الفترة الثانية و بنسبة اقل، بلغت 10.7% في صف الأساتذة حديثي العهد بالبكالوريا . أما

باقي الإجابات فقد توزعت بنسب قليلة متفاوتة على الأسباب الأخرى أعلاها هي نسبة 9.4% من المجموع العام لصالح هيمنة الثقافة التقليدية أغلب من أجاب في هذا الاتجاه هم من الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة المتأخرة بـ 14.3% .

نستطيع القول: أن هناك ما يمكننا إعتباره شبه إجماع حاصل، بين الأساتذة المبحوثين من حيث تمثلهم لسبب فشل التنمية في الجزائر. وهذا، مهما كانت أقدميتهم المؤشر عليها هنا بسنة حصولهم على البكالوريا. يجمع الأساتذة تقريبا على ثلاثة عوامل رئيسية أو أسباب كبرى متمثلة في: عدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة لدى المشرفين والقائمين على العملية، بالدرجة الأولى. إذ أنّ الفاعل الذي تحمل عبء مهمة التنمية في الجزائر، وهي بطبيعة الحال الدولة، لم تعد تتوفر على رؤية شاملة واضحة تؤطر من خلالها وعلى ضوئها المسعاعي والجهود التنموية. وتأتي في المقام الأول، التهميش الذي يطال المؤسسة العلمية والخبرة الوطنية. وهما سببين رئيسيين، على علاقة ببعضهما البعض. إذ أن الرؤية الإستراتيجية الواضحة تتبلور، بعد تأمل وتفكير وتدقيق وربط الأسباب بالمسببات، من قبل رجل العلم الذي يتوفر على المعرفة في ميدان تخصصه ويمتلك أدوات التحليل، سواء كان هذا الأخير من داخل الجامعة أو متواجد على مستوى مراكز البحث، أومن خلال مكاتب الدراسات والخبرة. وهذا تصور في الحقيقة لا يختلف من الناحية النظرية عن التمثل أوالتصور الذي يحمله الطرف الرسمي المشرف على عملية التنمية والماسك بتقاليد إدراتها (الدولة).

الإتجاه الثالث الذي يظهر على مستوى إجابات المبحوثين بخصوص أسباب فشل التنمية في الجزائر تمثل في ما هو متفق عليه وشائع في الأوساط الاجتماعية كذلك خصوصا في الآونة الأخيرة أين أصبح الحديث عن الأزمة لدى العام والخاص. الأمر يتعلق بالاعتماد المفرط على المحروقات. أي المغالاة في الاعتماد على مداخيل البترول والغاز ومشتقاتها في التكفل بحاجيات ومطالب الجزائريين ومطالب ونفقات باقي القطاعات.

في الحقيقة تمثل الأساتذة المبحوثين بهذا الخصوص هو كمثل نابع من العمق انغماسهم وشدة تجدرهم في المجتمع الجزائري وتعاطيهم مع ما يجري إعلاميا وما يعالج ويبث عبر مختلف وسائل الاتصال ،فالأمر متعلق بالدرجة الأولى بتمثلات اجتماعية أكثر منها تمثلات معرفية فالأستاذ الجامعي يفكر ويتمثل ويرى ويعتقد بناء على الخلفية الاجتماعية التي ينحدر منها والوضع الاجتماعي الذي يحياه وهو وضع لا يختلف عن وضع بقية الشرائح في المجتمع

وبالنتيجة فإن عامل الأقدمية من حيث سنة الحصول على البكالوريا لم نلاحظ له أثر أو تأثير على تمثلات الأساتذة.

جدول رقم: 31 يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب الشعبة عندالبكالوريا:

السبب / الشعبة	غياب إ . م.م	غياب ك.ع.م	غياب ر.إس.و	هيمنة ث. ت	تهميش م. ع	الإعتماد م. على.م	غياب ن. ديمو	تهميش الفاعل.م	المجموع
اداب	2 %1.9	5 %4.6	42 **%38.9**	12 %11.1	22 %20.4	16 %14.8	7 %6.5	2 %1.9	108 %100
علوم ،طح	2 %2.8	7 % 9.9	26 **%36.6**	4 %5.6	17 %23.9	12 %16.9	3 % 4.2	/ 	71 %100
تقني	/ 	/ 	11 **%40.7**	3 %11.1	7 %25.9	6 %22.2	/ 	/ 	27 %100
رياضيات	/ 	/ 	2 **%100**	/ 	/ 	/ 	/ 	/ 	2 %100
علوم،دق	/ 	/ 	8 **%57.1**	2 %14.3	1 %7.1	1 %7.1	2 %14.3	/ 	14 %100
لغات،أج	/ 	1 %50	1 **%50**	/ 	/ 	/ 	/ 	/ 	2 %100
المجموع	4 %1.8	13 %5.8	90 **%40.2**	21 %9.4	47 %21	35 %15.6	12 %5.4	2 %0.9	224 %100

الأرقام والمعطيات المتضمنة في الجدول تبين لنا و بكل وضوح أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 42% ترجع فشل التنمية في الجزائر وحصول الأزمة إلى غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة وهو اتجاه ممثل بأعلى نسب الإجابات على الإطلاق في صفوف كل الأساتذة مهما كانت الشعبة التي انحدروا منها تصدرهم الأساتذة المبحوثون أصحاب الشعبة الرياضيات عند اجتيازهم لامتحان البكالوريا بـ 100% مقابل 57.1% في صف الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الدقيقة و في المرتبة الثالثة الأساتذة المبحوثين من شعبة اللغات الأجنبية بـ 50% و تليها نسبة 40.7% في صفوف المبحوثين من الشعب التقنية و سبتين متقاربتين عبر الأساتذة المبحوثون عن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة كسبب أوّل في الفشل في كل من شعبة الآداب بـ 38.9% و شعبة العلوم الطبيعية ب 36.6% .

الاتجاه الثاني في إجابات المبحوثين برز بنسبة 21% من المجموع العام للعينة يرجع هذا الاتجاه فشل التنمية إلى تهميش المؤسسة العلمية والخبرة الوطنية. و يتصدره الأساتذة المبحوثون المنحدرين من الشعب التقنية بـ 25.9% مقابل نسبة 23.9% في صفوف الأساتذة المبحوثين من شعبة العلوم الطبيعية و الحياة. و تليها نسبة 20.4% لدى المبحوثين الذين حصلوا على البكالوريا ضمن شعبة الآداب و العلوم الإنسانية .و بنسبة 15.6% تشكل الاتجاه الثالث من الإجابات على مستوى المجموع العام للمبحوثين حول عامل الاعتماد المفرط على المحروقات كسبب رئيسي في فشل مشروع التنمية في الجزائر، يتصدره الأساتذة المبحوثون المنحدر ون من شعبة التقني بنسبة بلغت 22.2% تليها نسبة 16.9% لدى الأساتذة المنحدرين من شعبة علوم الطبيعة والحياة ثم في المرتبة الثالثة الأساتذة شعبة الآداب و العلوم الإنسانية بنسبة 14.8%.

بعد القراءة الإحصائية يمكننا القول أن الاتفاق الحاصل بين الأساتذة المبحوثين بخصوص السبب الرئيسي الأول في حصول الأزمة التنموية في الجزائر، يتجاوز بكثير متغير الشعبة التي كان ينتمي إليها الأساتذة المبحوث عند حصوله على البكالوريا. إذ كل الفئات على اختلاف أصولهم المعرفية وتخصصاتهم الدراسية. ملتفون بالدرجة الأولى، حول غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة. ثم حول تهميش المؤسسة العلمية. في إشارة واضحة إلى التهميش الذي تتعرض إليه الجامعة بشكل عام والبحث العلمي الجامعي. دون أن ينسى المبحوثون سببا آخر لا يقل أهمية في الحالة الجزائرية. الا وهو الاعتماد والمفرط على المحروقات. الدافع الرئيسي والمسوغ الأساسي لإغفال الأطراف المشرفة على مهمة التنمية، باقي الطاقات والإمكانيات والمصادر التي بإمكانها أن تساهم بقدر كبير أيضا، في تمويل التنمية ودفع عجلة النمو وتطوير الاقتصاد.

جدول رقم:32 يبين نسب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف :

سنة أول توظيف / سبب فشل التنمية	2007-2000		2016-2008		دون إجابة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%

غياب الإمكانيات	/		4	2.6	/	/	4	1.8
غياب الكفاءة العلمية	2	3.1	10	6.5	1	25	13	5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية	30	**46.2**	58	**37.4**	2	**50**	90	**40.7**
هيمنة الثقافة التقليدية	6	9.2	15	9.7	/		21	9.4
تهميش المؤسسة العلمية	11	**16.9**	33	**21.3**	/		47	**21**
الإعتماد على المحروقات	/		23	14.8	1	25	35	15.6
غياب الديموقراطية	2	3.1	10	6.5	/		12	5.4
تهميش الفاعل المحلي	/		2	1.3	/		2	0.9
المجمـوع	65	100	155	100	4	100	224	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة بـ 38.8% من مجموع المبحوثين ترجع فشل المشروع التنموي في الجزائر إلى غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة .تتصدر هذا الاتجاه فئة المجموعتين الذين التحقوا بمناصب عملهم لأول مرّة في الفترة الممتدة بين 2000-2007 بـ 46.2% مقابل نسبة 35.5% لدي فئة المبحوثين الذين وظفوا في الفترة الممتدة بين 2008-2016 ثاني أعلى نسبة بـ 21% من المجموع العام للمبحوثين ترجع السبب الرئيسي في الفشل إلى تهميش المؤسسة العلمية ،اتجاه يتقاسمه المبحوثون بفئتيهم بـ 21.5% لكل منهما .

الاتجاه الثالث ضمن إجابات المبحوثين ممثلا بنسبة 15.6% ،أين يعتبر الاعتماد المفرط على المحروقات هو السبب الرئيسي في فشل التنمية وحصول الأزمة في الجزائر، وهذا ما يراه 16.9% من مجموع الأساتذة المبحوثين الذين توظفوا في الفترة الممتدة مابين 2000-2007، مقابل14.8% في صفوف الأساتذة الذين وظفوا في الفترة 2008-2016.

هذه النسب والأرقام عموما تشير إلى أن عامل الأقدمية من حيث التوظيف، لم يؤثر في تمثل المبحوثين إزاء السبب الرئيسي وراء فشل المشروع التنموي وحصول الأزمة في الجزائر خصوصا في ما يتعلق بالاتجاه الثاني والاتجاه الثالث أين لاحظنا تكافؤا في نسب الإجابات.

لكن فيما يخص الاتجاه الأول المتعلق بغياب الرؤية الإستراتيجية نلاحظ أن هناك تفوق لفئة الأساتذة الموظفين في الفترة مابين 2000-2007. وبالتالي يمكن القول أن عامل الأقدمية كان له الأثر في تشكل هذا التمثل. باعتبار أن ترجيح عدم توفر الرؤية الإستراتيجية كسببا في حصول الأزمة في اعتقادنا يوحي بوعي أكثر ومعرفة أوسع وإدراك أعمق تمتع به المبحوثون الذين يتمتعون بتجربة وخبرة وأقدمية أكثر مكنتهم من الاحتكاك والتواصل مع الفاعلين في ميدان الفكر

والنقد والتحليل المتعلق بقضايا التخلف والتنمية ومسألة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، سواء عبر التواصل والاحتكاك المباشر أو من خلال الإطلاع على كل ماجدّ على الساحة الفكرية من تحاليل وأعمال نقد وتقييم وتقويم للتجربة الجزائرية في التنمية أومن خلال التعاطي مع وسائل الإعلام التي عادة ما تخصص حيزا لطرح و معالجة الموضوع .

ترجيح غياب الرؤية الإستراتيجية كسبب رئيسي في حصول الأزمة يتطلب وعيا أكثر ومعرفة أوسع بالمقارنة مع السببين الآخرين هذا راجع في اعتقادنا إلى اعتبارين :الأول أن الحديث عن تهميش المؤسسة العلمية أصبح تفكيرا واسع الانتشار في الوسط الأكاديمي والجامعي، وفي الأوساط الإعلامية وفي الوسط الاجتماعي العام بدرجة أقل، أما عن الاعتماد المفرط على المحروقات فإنه أصبح حديث الجزائريين على اختلاف وتنوع شرائحهم وتعدد انتماءاتهم السياسية و تفاوت مستوياتهم العلمية والدراسية.

من هذا المنطلق يصبح كمثل أو تصور و رؤية تهميش المؤسسة العلمية و الاعتماد المفرط على المحروقات بدرجة أكبر يندرج ضمن مجموع التمثلات الاجتماعية التي يفرزها المجتمع و تترسخ مع الوقت لدى الأفراد المنتمون إلى هذا المجتمع و في ضمنهم الأساتذة في الجامعة وهو ما تذهب إليه نظرية التمثلات الاجتماعية و بالضبط من خلال ما يسمى " بالموضعة والرسو".L'objectivation et l'encrage" في حين يعتبر ترجيح غياب الرؤية الإستراتيجية كسبب في الفشل من ضمن التمثلات المعرفية التي مازالت لم تحتضن من قبل الوسط الاجتماعي العام. مثل هذه التمثلات لا يمكننا رصدها إلا على مستوى الأعمال العلمية والتحاليل المتخصصة، والنقد الواعي الموجه الصادر عن الكثير من الخبراء والأخصائيين، في الاقتصاد وعلم الاجتماع، ومن لهم باع في هذا الميدان، وهم كثيرون في الجزائر. والذين يكتبون غالبا – حسب اعتقادنا طبعا– –باللغة الفرنسية وهذا هو الاعتبار الثاني. إذ أن عامل اللغة أوبالأحرى ازدواجية اللغة يعتبر متغيرا له الأثر في تحديد طبيعة التمثلات. وإذا ما قارنا بين فئات الأساتذة القدامى والجدد يمكن القول بشيء من التحفظ أن الأساتذة القدامى يتمتعون أكثر بالقدرات اللّغوية، خصوصا الفرنسية، في الحالة الجزائرية. الأمر الذي يمكنهم أكثر من التعاطي والإطلاع على أهم الأعمال والتحاليل المتعلقة بتطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد. ويساعدهم على التواصل المعرفي، بالدوائر الأكاديمية، ومختلف الهيئات العلمية داخل وخارج الوطن.

جدول رقم :33 يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم لنقابة مهنية.

الإنتماء إلى نقابة مهنية / سبب الفشل	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
غياب الإمكانيات	/	/	4	2.2	4	1.8
غياب الكفاءة العلمية	2	4.8	11	6	13	5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية	13	**31**	77	**42.3**	90	**40.2**
هيمنة الثقافة التقليدية	1	2.4	20	11	21	9.4
تهميش المؤسسة العلمية	19	**45.2**	28	**15.4**	47	**21**
الاعتماد المفرط على المحروقات	4	9.5	31	17	35	15.6
غياب الديمقراطية	3	7.1	9	4.9	12	5.4
تهميش الفاعل المحلي	/	/	2	1.1	2	0.9
المجموع	42	100	182	100	224	100

عند قراءتنا لمعطيات الجدول يتبن أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 40.2%، ترى أن السبب الرئيسي الأول وراء فشل المشروع التنموي، هو غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة. سبب يعتقد فيه 42.3% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى نقابة مهنية، مقابل31% من ضمن مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في نقابات مهنية.

الاتجاه الثاني ممثل بـ21% من المجموع العام للمبحوثين، يرى أن الفشل إنما يرجع إلى تهميش المؤسسة العلمية. والصدارة هنا كانت لفئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء ضمن نقابات مهنية، بفارق كبير، أي 45.2% مقابل15.4% فقط من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتمون إلى أي نقابة مهنية.

القراءة الإحصائية للجدول تشير إلى أن متغير الانتماء إلى نقابة مهنية من عدمه كان له تأثير واضح في تفاوت نسب التأييد إذا نظرنا من الناحية الكمية.

تبقى الاتجاهات الكبرى البارزة تحظى بأعلى نسب التأييد في أوساط الفئتين مما يسمح لنا بالقول أن التفاوت الكمي بين مستويات التأييد ضمن الفئتين ليست له أي دلالة أخرى.

جدول رقم:34 يبين سبب فشل التنمية في نظر المجموعتين حسب انتمائهم إلى حزب سياسي.

الانتماء إلى حزب سياسي / سبب الفشل	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
غياب الإمكانيات	2	2.8	2	13	4	1.8
غياب الكفاءة العلمية	1	1.4	12	7.8	13	5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية	29	**40.8**	61	**39.9**	90	**40.2**
هيمنة الثقافة التقليدية	3	4.2	18	11.8	21	9.4
تهميش المؤسسة العلمية	11	**15.5**	36	**23.5**	47	**21**
الاعتماد المفرط على المحروقات	20	28.2	15	9.8	35	15.6
غياب الديمقراطية	4	5.6	8	5.2	12	5.4
تهميش الفاعل المحلي	1	1.4	1	0.7	2	0.9
المجمـوع	71	100	153	100	224	100

أعلى نسبة ضمن المجموع العام للمبحوثين –كما توضحه الأرقام المتضمنة في الجدول ترى أن فشل المشروع التنموي في الجزائر راجع أساسا وبالدرجة الأولى إلى غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة وذلك بنسبة 40.2%. رؤية يتقاسمها المبحوثون سواء كانوا أعضاء في حزب سياسي أم لا، بنسبتين متكافئتين، 40.8% في صف المبحوثين المنتسبين سياسيا، مقابل 39.9% لغير المنتسبين.

الإتجاه الثاني ممثل بنسبة 21% من المجموع العام للمبحوثين، يذهب إلى أن السبب الرئيسي في الفشل يكمن في تهميش المؤسسة العلمية. رؤية أيضا يتقاسمها كلا الفئتين من المبحوثين بـ 23.5% في صفوف الفئة غير المنتسبة سياسيا، مقابل 15.5% لدى فئة الأساتذة المنتسبين سياسيا.

الاتجاه الثالث الذي برز ضمن المجموع العام لإجابات المبحوثين، بلغت نسبته 15.6%. يرى أن الفشل يعود بالدرجة الأولى إلى الاعتماد المفرط على المحروقات. ويتصدر هذا الاتجاه المبحوثون المنتسبون إلى أحزاب سياسية بنسبة بلغت 28.2%، مقابل 9.8% لدى الفئة غير المنتسبة سياسيا.

بعد القراءة الإحصائية يتضح أن متغير الانتساب إلى حزب سياسي من عدمه لا علاقة له بطبيعة التمثلات التي يحملها المبحوثون إزاء السبب الرئيسي في فشل المشروع التنموي حتى و

إن بدت بعض الأرقام على مستوى الاتجاهات البارزة توحي بوجود علاقة، و خصوصا على مستوى الاتجاه الثالث أين نلاحظ بالفعل فرقا شاسعا بين فئة المنتسبين سياسيا وفئة غير المنتسبين من حيث نسبة التأييد لهذا الاتجاه. وإذا صح أن عامل الانتساب كان وراء تفوق فئة المنتسبين سياسيا. في تأييدهم و تمركزهم عند الاعتماد المفرط على المحروقات كسبب رئيسي في الفشل بالمقارنة مع فئة غير المنتسبين. فهذا يكمن تفسيره في نظرنا انطلاقا من الخطاب السائد حول الأزمة في الآونة الأخيرة،و في الوسط السياسي أي لدى الأحزاب السياسية المعارضة بالخصوص هذا الخطاب الذي عادة ما يلقي باللوم على الحكومة أو بالأحرى على الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، كونها لا تتوفر على أي إستراتيجية أخرى سوى إفراطها في استغلال مدا خيل المحروقات في شراء التنمية ولم تفكر في أي وقت من الأوقات في إيجاد بدائل أخرى تمكن من تنويع الصادرات وخلق مصادر أخرى للنمو خارج المحروقات .

ماعدا هذا الاتجاه، هناك توافق كبير على مستوى رؤى وتصورات المبحوثين حول كون الفشل وحصول الأزمة ناجم بالأساس، عن غياب الرؤية الإستراتيجية، وعدم وضوح الأهداف الكبرى. لا ندري إلى أي مدى هذه الرؤية متجددة في تفكير الأساتذة المبحوثين. ولا يمكن الجزم أن هذه القناعة هي قناعة ذهنية معرفية ثابتة، تبلورت لدى الأساتذة المبحوثين بفضل معرفتهم بالموضوع ووعيهم وإدراكهم وتحليلهم لواقع التخلف وخلفياته، واهتمامهم بالوضع الاقتصادي الراهن للجزائر. الحقيقة التي يمكننا تأكيدها والجزم بها هي أن هذا التمثل مطابق على حد بعيد مع الرؤية التي أصبحت تتميز بها مختلف التحاليل والتفسيرات المقدمة من قبل الخبراء والمتخصصين في شؤون التنمية. والتي عادة ما تظهر على صفحات الجرائد، ووسائل الإعلام المختلفة، التي يبدو أن النخبة الجامعية أصبحت تعتمدها كمرجعية في الحصول على حد أدنى من المعرفة، أو بالأحرى المعلومة، حول واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره. في وقت تشهد فيه العلاقة بين الجامعة والمجتمع توترا إن لم نقل قطيعة. إذ كان يفترض بالجامعة أن تكون هي مصدر معارف المجتمع والمرجعية الفكرية والعلمية، كلما تعلق الأمر بالحاجة إلى فهم أصح وأعمق، حول قضايا الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

جدول رقم :35 يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى فرقة أو مخبر بحث.

الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث / سبب الفشل	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
غياب الإمكانيات	1	0.9	3	2.8	4	1.8
غياب الكفاءة العلمية	6	5.2	7	6.4	13	5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية	49	**42.6**	41	**37.6**	90	**40.2**
هيمنة الثقافة التقليدية	13	11.3	8	7.3	21	9.4
تهميش المؤسسة العلمية	29	**25.2**	18	**16.5**	47	**21**
الاعتماد المفرط على المحروقات	11	9.6	24	22	35	15.6
غياب الديمقراطية.	5	4.3	7	6.4	12	5.4
تهميش الفاعل المحلي	1	0.9	1	0.9	2	0.9
المجمــوع	115	100	109	100	224	100

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحثين بـ40.2% أجابت أن السبب الرئيسي الأول في فشل المشروع التنموي في الجزائر يكمن في غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة يعتقد في هذا ما نسبته 42.6% من مجموع المبحوثين الأعضاء في فرقة أو بخبر بحث مقابل 37.6% من مجموع المبحوثين الذين ليسو أعضاء في أي فرقة أو مخبر بحث.

أما الاتجاه الثاني والممثل بنسبة21% فيرى أن السبب يكمن في تهميش المؤسسة العلمية وتتفوق في هذا فئة المبحوثين الأعضاء في فرقة أو مخبر بحث بـ25.2% مقابل 16.5% ضمن فئة المبحوثين الذين لا ينتسبون إلى أي فرقة أومخبر بحث. أما بخصوص الاتجاه الثالث بنسبة 15.6% وعادت الصدارة الفئة المبحوثين الذين لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث بـ22% مقابل9.6% فقط للفئة التي صرحت أنها تنتسب إلى مخبر بحث.

القراءة الإحصائية تبين إلى مدى هناك تناغم وتوافق على مستوى إجابات المبحوثين بخصوص السبب الرئيسي الأول الذي كان وراء تعثر مسار التنمية وفشل المسعى الذي تبنته الدولة باعتبارها الفاعل المركزي في كافة المشاريع والسياسات التي طبقت منذ الاستقلال. إذ مازال غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة، يمثل نقطة إجماع بين نسبة كبيرة من المبحوثين. لا يهم في ذلك أكانوا أعضاء ضمن فرق أومخابر بحث، أم لم يكونوا. هذا أمر طبيعي في اعتقادنا، بالنظر إلى أن الانتساب إلى فرقة أو مخبر بحث لم يعد بالضرورة إضافة أو تميز على المستوى المعرفي

العلمي للأساتذة. نظرا لضعف مستوى أداء هذه المخابر بالدرجة الأولى، في ظل غياب سياسة بحثية. ناهيك عن قلة النشاط إن لم نقل انعدامه على مستوى الكثير منها. إذ تعاني الكثير من المشاكل المالية بالدرجة الأولى والإدارية أيضا. وربما الكثير منها معرض للغلق والتجميد، في ظل سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة مؤخرا، بسبب الأزمة المالية.

بالإضافة على عدم وضوح الأهداف ضمن السياسة التي عادة ما تؤطر البحث العلمي على مستوى الجامعات. هذه المشاكل و غيرها كثيرا حتما سوف يجعل من الانتماء على هذه الهيئات أمرا شكليا ربما يضاف إلى عناصر السيرة الذاتية للأستاذ، و قد يمكنه من الحصول على بعض الامتيازات.

جدول رقم:36 يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة إصداراتهم العلمية :

الإصدارات / سبب الفشل	بالعربية	بلغة أخرى	المجموع
غياب الإمكانيات المادية و المالية	3 %1.7	/ 	3 %1.3
غياب الكفاءة العلمية و التقنية	8 %7.4	/ 	8 %3.6
غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة	72 **%41.9**	10 **%37**	82 **%36.6**
هيمنة الثقافة التقليدية المقاومة لقيم التحديث	12 %7	2 %7.4	14 %6.2
تهميش المؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية	42 **%24.4**	6 **%22.2**	50 **%22.3**
الإعتماد المفرط على المحروقات	29 **%16.9**	8 **%29.6**	37 **%16.5**
غياب نظام ديمقراطي يكرس مبدأ المشاركة	4 %2.3	1 %3.7	5 %2.2
تهميش الفاعل المحلي و تغليب المركزية في القرار التنموي	2 %1.2	/ 	2 %0.3
المجمـــوع	172 %100	27 %100	224 %100

القراءة الأولية لمعطيات الجدول تبين لنا أن أعلى نسبة المجموع العام للمبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية ترى أن السبب الرئيسي الأول في فشل التنمية هو غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة و ذلك بـ 36.6%. تتصدر هذا الإتجاه فئة المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بالعربية بنسبة بلغت 41.9% مقابل 37% من مجموع الفئة التي صرحت أن لديها إصدارات علمية بلغة أجنبية.

الاتجاه الثاني ممثل بنسبة 22.3% من المجموع العام للأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية. يرى أصحاب هذا الاتجاه أن فشل التنمية في الجزائر راجع إلى تهميش المؤسسة العلمية بالدرجة الأولى. يتصدره الأساتذة الذين صرحوا أنّ لديهم إصدارات علمية بالعربية، وذلك بنسبة بلغت 24.4%، مقابل 22.2% لدى فئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بلغة أجنبية.

هناك اتجاه ثالث بنسبة 16.5% من المجموع العام للمبحوثين، يرجع الفشل إلى الاعتماد المفرط على المحروقات. يذهب في هذا الاتجاه ما نسبته 29.6% ممن لديهم إصدارات علمية بلغة غير العربية. مقابل 16.9% ممن لديهم إصدارات بالعربية فقط.

القراءة الإحصائية للجدول أوضحت لنا أن التوافق قائم بين الأغلبية الكبيرة من المبحوثين بخصوص عوامل أوأسباب الفشل الذي انتهت إليه مساعي التنمية في الجزائر، والذي تجسد في مظاهر الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على باقي القطاعات في المجتمع. إذ يتفق تقريبا الجميع على أن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة على مستوى صياغة السياسات ووضع برامج وضبط الأهداف وتسخير الوسائل، يمثل السبب الرئيسي والأول في تعثر المسعى التنموي وحصول الأزمة. وأن غياب الرؤية الإستراتيجية مرتبط إلى حد بعيد بعامل آخر، لا يقل أهمية وهو تهميش المؤسسة العلمية، بمعناها الواسع، وما تدخره من خبرات ومعارف مستوحاة من الواقع بفضل البحوث والدراسات الميداينة المنجزة. وغيرها من مختلف الفعاليات العلمية وخزانات الذكاء البشري. هذا التهميش في اعتقادنا، راجع إلى الثروة البترولية والغازية التي تتمتع بها الجزائر سيما مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمي، والتي سوغت للسلطة السياسية، الإعتماد المفرط على عائدات البترول والغاز في تمويل كافة قطاعات المجتمع.

إنّ التركيز على هذه الأسباب الثلاثة في الحديث عن الأزمة التنموية ومحاولة تشخيص أسبابها ومعرفة خلفياتها، نجده لدى الكثير من المحللين والخبراء الجزائريين في الاقتصاد والاجتماع والسياسة وحتى الفاعلين في ميدان الثقافة والأدب والفنون. لهذا يمكننا أن نقول في

الأخير أن رؤية وتمثل المبحوثين في هذه النقطة بالذات كانت ثمرة للتواصل والتعاطي مع ما يكتب وينشر من أعمال في هذا الميدان ونتيجة كذلك لاحتكاك هؤلاء الأساتذة مع الفاعلين البارزين في ميدان التحليل والنقد الموجه للوضع الاقتصادي في الجزائر. بإعتبار أن التواصل الفكري المعرفي والاحتكاك والحضور ضمن الفعاليات والتظاهرات العلمية ضمن ما يعرف بالتفاعل فرد/جماعة/مجتمع، من أهم القنوات التي تعمل على تشكيل وبلورة التمثلات لدى الأفراد والجماعات الاجتماعية، وتسمح بانتشار ورسو هذه التمثلات عبر انتقالها من مجرد كونها تمثلات ذهنية Représentation mentale تعبر عن قناعة أوفكرة أورأي شخصي على مستوى الفرد باعتباره منتجا لهذا التمثل، إلى أن تصبح عبارة عن تمثلات عامة أوعمومية Représentation publique[1] أي اجتماعية، يتقاسمها الكثير من الأطراف ويتواصلون من خلالها وبفضلها. ومن هنا تعتبر التمثلات نتيجة للتواصل والتفاعل والإحتكاك، وفي نفس الوقت آلية مساعدة على التواصل. وهذا ما تبينه نظرية التمثلات الاجتماعية التي ركزأصحابها على عنصر الإتصال في تشكيل وانتاج التمثلات.

جدول رقم :37 يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة مطالعتهم العلمية الاعتيادية :

لغة المطالعة / سبب الفشل	العربية	لغة أخرى	العربية+لغة أخرى	د.إجابة	المجموع
غياب الإمكانيات	4 %2.7	/	/	/	4 %1.8
غياب الكفاءة العلمية	11 %7.4	/	/	2 %5.7	13 %5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية	66 **%44.6**	4 **%28.6**	8 **%29.6**	12 **%34.3**	90 **%40.2**
هيمنة الثقافة التقليدية	10 %6.8	/	6 %22.2	5 %14.3	21 %9.4
تهميش المؤسسة العلمية	23 %15.5	6 **%42.9**	7 %25.9	11 **%32.4**	47 **%21**
الإعتماد المفرط على المحروقات	23 %15.5	3 **%21.4**	6 **%22.2**	3 %8.6	35 **%15.6**
غياب الديموقراطية	11 %7.4	1 %7.1	/	/	12 %5.4

[1] Jean-Marie.SECA, Op-cit, p.42

تهميش الفاعل المحلي	/	/	/	2 %5.7	2 %0.9
المجمـوع	148 %100	14 %100	27 %100	35 %100	224 %100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين وهي40.2% أجابوا بأن السبب الرئيسي الأول في فشل التنمية وحصول الأزمة يرجع إلى غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة. يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون دوما وبانتظام مجلات بالعربية فقط بنسبة بلغت **44.6%**.، مقابل**34.3%** في صفوف المبحوثين الذي لم نتمكن من معرفة بأي لغة يطالعون في العادة. المرتبة الثالثة ممثلة بنسبتين متكافئتين تقريبا، **29.6%** لدى المبحوثين الذين أجابوا أنهم يطالعون بانتظام باللّغة العربية ولغة أخرى. و**28.6%** لدى من أجابوا أنهم يطالعون في العادة بلغة أخرى فقط غير العربية وهي غالبا الفرنسية حسب العناوين التي كشف عنها المبحوثون.

الإتجاه الثاني البارز على مستوى إجابات المبحوثون ممثل بنسبة 21% من المجموع العام للمبحوثين. يعتبر أن السبب الأول في الفشل راجع إلى تهميش المؤسسة العلمية. يتصدره الأساتذة المبحوثون الذين يطالعون عادة مجلات صادرة بلغت غير العربية فقط، وذلك بنسبة 42.9% مقابل25.9% في صفوف من صرحوا أنهم يطالعون بانتظام باللغة العربية ولغة أخرى (الفرنسية غالبا). ومقابل15.5% في صف المبحوثين الذين يطالعون عادة بالعربية فقط.

الاتجاه الثالث في هذا الجدول ممثل بنسبة 15.6% من المجموع العام للمبحوثين أجابوا بان الفشل راجع بالدرجة الأولى إلى الاعتماد المفرط على المحروقات. يتصدر هذا الاتجاه المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون باللغة العربية ولغة أخرى عادة بنسبة بلغت 22.2% مقابل نسبة21.4% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون بلغة أخرى غير العربية فقط. و15.5% ضمن فئة الأساتذة الذين يطالعون فقط ما يصدر باللغة العربية. وبلغت نسبة المبحوثين الذين يؤيدون هذا الاتجاه دون الإفصاح عن اللغة التي يطالعون بها عادة 31.4%

بعد القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول يمكننا القول أن المبحوثين في أغلبهم ومهما كانت اللغة التي يطالعون بها عادة متفقين على أن الفشل الذي انتهت إليه التنمية في الجزائر والسبب الرئيسي في حصول الأزمة هو غياب الرؤية الإستراتيجية وعدم وضوح الأهداف الكبرى لدى المشرفين القائمين على المهمة. طبعا لغياب الرؤية الإستراتيجية إن لم يكن نتيجة لتغييب المؤسسة العلمية فسوف يكون سببا فيها و باعثا على تهميش الطاقات العلمية، والتقنية العارفة و

تجاهل لكافة فعاليات البحث العلمي والأمر الذي شجع على هذا التوجه هو الوفرة المالية التي أغرق بها البترول والثروات الباطنية على خزينة الدولة.

جدول رقم :38 يبين سبب فشل التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة الجرائد التي يطالعونها عادة :

لغة المطالعة / سبب الفشل	العربية	لغة أخرى	العربية+لغة أخرى	د.إجابة	المجموع
غياب الإمكانيات	4 %2.8	/	/	/	4 %1.8
غياب الكفاءة العلمية	12 %8.5	/	/	1 %4.2	13 %5.8
غياب الرؤية الإستراتيجية	52 **%36.6**	5 **%41.7**	22 **%47.8**	11 **%45.8**	90 **%40.2**
هيمنة الثقافة التقليدية	8 %5.6	/	6 %13	7 %29.2	21 %9.4
تهميش المؤسسة العلمية	29 **%20.4**	3 **%25**	11 **%23.9**	4 **%16.7**	47 **%21**
الإعتماد المفرط على المحروقات	24 %16.9	3 **%25**	7 %15.2	1 %4.2	35 **%15.6**
غياب الديموقراطية	11 %7.7	1 %8.3	/	/	12 %5.4
تهميش الفاعل المحلي	2 %1.4	/	/	/	2 %0.9
المجموع	142 %100	12 %100	46 %100	24 %100	224 %100

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 40.2% ترى أن فشل التنمية في الجرائد سببه الرئيسي الأول يكمن في غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة، يذهب في هذا الاتجاه المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون دوما الجرائد الصادرة بالعربية و بلغة أخرى معا بنسبة هي الأعلى بلغت 47.8% مقابل 41.7% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون عادة الجرائد الصادرة بلغة أخرى غير العربية فقط. متبوعة بنسبة 36.6% في صفوف المبحوثين المتعودين على قراءة الجرائد الصادرة بالعربية فقط. كما نشير إلى أن نسبة معتبرة من المبحوثين في هذا الاتجاه لم تفصح عن لغة الجرائد التي تطالعها بـ 45.8% .

الاتجاه الثاني ضمن إجابات المبحوثين ككل بلغ نسبة21% وهو الاتجاه الذي يرى أن السبب الرئيسي الأول يكمن في التهميش الذي تتعرض له المؤسسة العلمية. يتصدّر هذا الاتجاه، المبحوثون الذين اعتادوا على مطالعة الجرائد التي تصدر بالفرنسية فقط بنسبة بلغت 25% مقابل 23.9% في صفوف المبحوثين الذين يجمعون في مطالعتهم الاعتيادية المنتظمة بين الجرائد المعربة والصادرة بالفرنسية. ثم نسبة 20.4% ضمن فئة المبحوثين الذين يتعاطون عادة مع الجرائد الصادرة بالعربية.

الاتجاه الثالث كما رأينا دوما هو الاتجاه الذي يعتبر أن السبب في الفشل يكمن بالدرجة الأولى في الاعتماد المفرط على المحروقات، وذلك بنسبة 15.6% من المجموع العام للمبحوثين. ويتصدره الأساتذة الذين يتعاطون بالقراءة مع الجرائد الصادرة بلغة أخرى غير العربية فقط، بنسبة 25% مقابل 16.9% في وسط الفئة من الأساتذة الذين يطالعون الجرائد بالعربية فقط و15.2% في صف الفئة التي اعتادت مطالعة الجرائد العربية والصادرة بالفرنسية .

بعد القراءة الإحصائية، نستطيع أن نقول بأن الأغلبية من الأساتذة المبحوثين على توافق واضح بشأن السبب أوبالأحرى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعثر مسار التنمية في الجزائر. وهذا بغض النظر عن اللغة التي تعودوا أن يطالعوا بها ويتعاطوا بشكل منتظم مع الجرائد الوطنية والأجنبية. يمكننا القول أن هذه النتيجة طبيعية بالنظر على أن الجرائد الوطنية على الخصوص والتي ظهرت بكثرة على إجابات المبحوثين بالمقارنة مع الجرائد الأجنبية أو العربية، لا يختلف في الحقيقة ما يصدر منها بالعربية أوبالفرنسية في وجهات النظر إزاء القضايا الكبرى للبلاد والتي تعد التنمية إحداها، فسواء تعلق الأمر بجريدة الخبر أوبجريدة الوطن العنوانيين الذين ترددا كثيرا لدى المبحوثين فالرؤية الوطنية والخط التوافقي دوما هو البارز، بالخصوص في الآونة الأخير، التي أصبح فيها معالم الأزمة بارزة أكثر وبدأت مؤشراته تبعث على القلق في الأوساط السياسية الإعلامية والأكاديمية وناهيك عن الرأي العام والوسط الشعبي المتضرر أكثر وبشكل فوري مباشر الأمر الإيجابي ربما الذي أفرزته الأزمة هو هذا التوافق الذي بدأت دائرته تتسع بين مختلف هذه الأوساط لاسيما الأوساط الإعلامية وما تؤثر به على الرأي العام. التوافق الذي شيئا فشيئا سيصبح بمثابة الإجماع في الرؤية والتصور ومن ثم في المواقف التي يجب أن يتبناها الجزائريون، إن على المستوى الرسمي أوالمستوى الأكاديمي أو على المستوى التقني داخل المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والعمالية في إطار الفعل التنموي وإستراتيجية التطوير والنمو. وهذا ما بدأت تظهر معالمه على الأقل على مستوى تمثلات ورؤى وقناعات النخبة الجامعية. ما يمكننا أن نلاحظه اليوم، هو بداية سقوط اعتبارات الإنتماء الجهوي والإيديولوجي والسياسي والثقافي ومن خلاله اللغوي، أمام حقيقة الأزمة الوطنية التي يجمع الكل على خطورتها، ويتقاسم الكل القناعة بضرورة وحتمية التفكير في الخروج منها برؤية استراتيجية وطنية يتوقف نجاحها على إشراك جميع الحساسيات الوطنية، بعيدا عن أي إقصاء واستبعاد.

الخلاصة:

ما يمكننا استخلاصه على إثر هذا العرض والقراءة والتحليل، هو أن أغلب المبحوثين على اختلاف تخصصاتهم المعرفية وانتماءاتهم إلى أحزاب أوهيئات وتنظيمات مهنية وعلمية من عدمها وتفاوت أقدميتهم وخبراتهم، يرجعون السبب الرئيسي وراء فشل المشروع التنموي في الجزائر إلى غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة، بالدرجة الأولى، ثم إلى تهميش المؤسسة العلمية، ثانيا، مع تأكيد سبب بات متفق عليه في الأوساط العالمة كما في الوسط العامي، سيما بعد تفاقم الأزمة واشتدادها في السنين الأخيرة، ألا وهو الاعتماد المفرط على المحروقات. هذه هي الأسباب الثلاثة التي تعتقد أغلبية عناصر النخبة الجامعية المبحوثة أنها وراء ما انتهت إليها جهود التنمية في الجزائر من إخفاق وفشل، على الرغم من توفر المال والمادة الولية والكفاءة العلمية المتخصصة وغيرها من عوامل النجاح.

عندما نتأمل في الاتجاهات الغالبة على تمثلات المبحوثين إزاء السبب الرئيسي في الفشل، نجد أنها تمثلات على قدر عالي من التوافق والانسجام، ليس بين عناصر المبحوثين فقط، إنما هو توافق حتى مع ما هو سائد على الساحة الفكرية من نقاش وتحليل بخصوص هذا الموضوع من طرف المتخصصين والخبراء. إن من خلال وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة أو من خلال التظاهرات العلمية، الندوات والملتقيات.. وغيرها. الأمر الذي يسمح لنا بالقول: أنّ تمثلات المبحوثين إزاء سبب الفشل التنموي في الجزائر، هو عبارة عن ثمرة التواصل والاحتكاك والتفاعل مع الحراك الاجتماعي والعلمي الذين تفرزهما التطورات الحاصلة في المجتمع. وإذا صحّ هذا نستطيع الحكم على بطلان مقولة أنّ النخبة في الجزائر ومنها النخبة الجامعية، تعيش حالة من العزلة عن المجتمع والبعد عن قضاياه والتنكر لمشاكله واشكالياته، وأن الأستاذ الجامعي لم يعد يهتم إلا بتحصيل مزيد من الامتيازات وتحسين في الراتب والعلاوات. بل والأخطر من ذلك توصيف النخبة العلمية والمثقفة بالتفرق والتشتت والركون إلى قيم الفر دانية والأنانية. والابتعاد عن التكتل والتلاحم والعمل والتفكير الجماعي. إنّ ما أسفرت عنه نتائج هذا الجزء من البحث بخصوص التوافق والانسجام في الرؤى والتصورات، إزاء مسألة تعد من ضمن المسائل الأكثر تناولا في الجزائر اليوم، لهو دليل على تواصل وتفاعل الأساتذة الجامعيين مع بعضهم ومع الوسط الأكاديمي عموما، والساحة الفكرية ومنابر التفكير النقاش. ومؤشر أيضا على استعداد وجاهزية هذه الشريحة من النخبة المثقفة في الجزائر، للتعاطي بجدية وصدق وجماعية، مع المشاكل والأزمات.

عندما تكاد تجمع النخبة العلمية على مستوى الجامعة على أن غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة، وما ينجر عنها من غياب غموض في الأهداف، التي يتعين بلوغها عند بعث أي مشروع أوسياسة في التنمية والتطوير، فإنّها تثبت بذلك وعيها ويقضتها ومواكبتها، لاتجاهات تطور التفكير العلمي والعقلاني. وتؤكد تجاوبها مع العقول والأقلام المتابعة بالتفكير والتحليل سواء داخل الوطن

أوخارجه. تجمع كل فعاليات التفكير والتحليل من علماء ومتخصصين وخبراء، من داخل أوخارج الهيئات العلمية والفكرية ومن على المنابر الأكاديمية، على مختلف مرجعياتهم الفلسفية وتوجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم الدينية، على أن وضوح الرؤية وتبين الأهداف القريبة والبعيدة المدى هي مفتاح النجاح في أي فعل يسعى للدفع بالمجتمع نحو التطور.

الفصل العاشر

تمثل أولويات السياسة التنموية لدى المبحوثين

تمهيـد:

عندما نتحدث عن أي نموذج في التنمية، فإنّنا بدون شك سوف يستوقفنا عنصر لا يقل أهمية ضمن العناصر المشكلة لهذا النموذج. الأمر يتعلق بالتساؤل حول طبيعة بالسياسة التنموية التي يتعين على المشرفين والقائمين على العملية ضبطها و تحديدها. أوما يعرف غالبا ضمن الخطاب الفكري المهيمن بالسياسة الاقتصادية، المتمثلة كما يقول عبد المجيد بوزيدي في القرارات التي تتخذها السلطات العمومية من أجل توجيه النشاط والحركية الاقتصادية في المجتمع في الاتجاه المرغوب[1]. بمعنى ضرورة أن نتعرف على الإجراءات العملية الواجب التركيز عليها، وما هي الأولويات التي يجدر بنا تقديمها، والقطاعات التي من المفروض أن تحظى بالدعم والعناية والتركيز أكثر، باعتبارها قطاعات إستراتيجية ضمن منطق وأبجديات وتوجيهات ومبادئ النموذج المتبنى.

جدول رقم :39 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب القسم.

القسم / أولوية السياسة التنموية	العلوم الاقتصادية	علوم التسيير	المالية و المحاسبة	الحقوق	العلوم السياسية	العلوم الاجتماعي	العلوم الإنسانية	المجموع
إصلاح جهاز الدولة	6 **٪23.1**	3 ٪12.5	2 ٪9.1	8 ٪19.5	5 **٪26.3**	20 **٪54.1**	19 **٪34.5**	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية .	4 ٪15.4	3 ٪12.5	5 ٪22.7	18 **٪43.9**	/	6 ٪16.2	7 ٪12.7	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية	4 ٪15.4	8 **٪33.3**	10 ٪45.5	1 ٪2.4	1 ٪5.3	2 ٪5.4	5 ٪9.1	31 ٪ 13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري	10 **٪38.5**	5 ٪20.8	4 ٪ 18.2	/	4 ٪21.1	1 ٪2.7	1 ٪1.8	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص	/	/	1 ٪4.5	1 ٪2.4	1 ٪5.3	2 ٪5.4	10 ٪ 18.2	15 ٪6.7
دعم القطاع الفلاحي	2 ٪7.7	5 ٪20.8	/	13 **٪31.7**	8 **٪42.1**	6 ٪16.2	13 **٪23.6**	47 **٪21**
المجمـوع	26 ٪100	24 ٪100	22 ٪100	41 ٪100	19 ٪100	37 ٪100	55 ٪100	224 ٪100

[1] Abdelmadjid. BOUZIDI, Economie Algérienne ; Eclairages, ENAG, Alger ,2011,p.271

الإحصائيات المتضمنة في هذا الجدول تبين لنا، أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين وهي 28.1%، ترى أن السياسة التنموية ذات الأولوية هي، إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل لكافة مؤسسات المجتمع. يتصدر هذا الاتجاه أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بأعلى نسبة بلغت54.1% من مجموع المبحوثين هناك، مقابل 34.5% لدى أساتذة قسم العلوم السياسية ثم26.3% في صف المبحوثين في قسم العلوم السياسية وتليها نسبة 23.1% على مستوى قسم الحقوق. و19.5% لدى الأساتذة في قسم المالية والمحاسبة.

الاتجاه الثاني البارز على مستوى إجابات المبحوثين هو الاتجاه الذي يرى أن الأولوية يجب أن يحظى بها القطاع ألفلاحي والأنشطة الملحقة به، من أجل ضمان الأمن الغذائي على الأقل. يرى هذا ما نسبته21٪ من المجموع العام للمبحوثين. يتصدرهم أساتذة قسم العلوم السياسية بـ 42.1%، مقابل31.7% من مجموع الأساتذة المبحوثين بقسم الحقوق. ومقابل23.6% من مجموع الأساتذة المبحوثين على مستوى قسم العلوم الإنسانية، ومقابل 20.8% في صفوف المبحوثين بقسم علوم التسيير في حين تنخفض النسبة لتبلغ 16.2% في صوف أساتذة قسم العلوم الاجتماعية الذين أجابوا في أغلبيتهم لصالح إصلاح جهاز الدولة.

الإتجاه الثالث ممثل ضمن المجموع العام للمبحوثين بنسبة 19.2%، يرى أن الأولوية يجب أن تعطى لترقية المؤسسة الوطنية. يتصدر هذا الاتجاه المبحوثون على مستوى قسم الحقوق بـ 43.9%، مقابل 22.7% من مجموع المبحوثين في قسم العلوم التجارية والمالية ومقابل 16.2% لدى أساتذة قسم العلوم الاجتماعية. وبنفس النسبة تقريبا أي 15.4% أجاب الأساتذة المبحوثين على مستوى قسم العلوم الاقتصادية. وفي الأخير،12.7% و12.5% ممثلتان على التوالي بأساتذة قسم العلوم الإنسانية وقسم علوم التسيير.

تكشف لنا الأرقام عن قناعة أصبحت راسخة لدى الجامعيين و ربما لدى غيرهم من النخب العلمية في الجزائر، أنه لا يمكن الحديث عن أي تنمية أو تطوير و لا يمكن تعليق الآمال على أي إستراتيجية مهما كانت إذا لم يتم إعادة النظر في المؤسسات الدولة وأجهزتها. يستند كل من مجمل هذه الصناعة بدون شك إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الدولة بكافة مؤسساتها من إنجاح العملية التنموية وبناء اقتصاد تنافسي قوي وتحقيق الإقلاع والتجارب التنموية الآسيوية التي حققت النجاح دليل على ذلك إذ لعبت الدولة هناك الدور الحاسم[1].

[1] Joseph Stieglitz ; cité par Abdelmadjid Bouzidi, Economie Algérienne, éclairages, ENAG, Alger 2011, p. 377.

ومن جهة ثانية، وهذا خاص بالحالة الجزائرية بالنظر إلى أن الدولة هي من تحملت عبء مسؤولية المهمة التنموية منذ الاستقلال واحتكرت الفعل التنموي تنظيرا وتطبيقا وإشرافا ومتابعة. كل التحاليل تجمع على أنه يستحيل تطوير البلدان وإحداث التنمية والإقلاع بدون دولة وطنية حديثة. ممثلة بمؤسسات حديثة وعصرية وتسيير عقلاني وتنظيم محكم. إلى جانب إصلاح الدولة وتحديث المؤسسات، تتفق نسبة لا باس بها من المبحوثين على أولوية القطاع ألفلاحي والدعم الذي يجب أن تحظى به كافة الأنشطة الملحقة به، وهذا يشير إلى وعي هذه الفئة من النخبة العلمية بمدى المخاطر التي تتربص بالجزائر سيما في ظل تزايد نمو سكانها وتضاعف حاجياتها من الغذاء إذا لم تتمكن من وضع سياسة وطنية وترسم إستراتيجية حكيمة تطور من خلالها القطاع ألفلاحي وترفع من قدرات الاستغلال الأمثل لما تتوفر عليه البلاد من إمكانات وثروات وتشجيع ومرافقة المبادرات في اتجاه خلق صناعات غذائية كفيلة بضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وهذا مرتبط من جانب آخر بضرورة المعني في سياسة وطنية لترقية المؤسسة الوطنية (العمومية والخاصة) وفي كافة القطاعات، حسب أولوياتها، ضمن الإستراتيجية العامة للتنمية.

يعتبر هذا في نظر نسبة كبيرة من المبحوثين من ضمن الأولويات التي يجب على الجزائر أن تعجل في القيام بها إن أرادت حقيقة تحقيق الإقلاع. ففي الميدان الاقتصادي كما يقول عبد المجيد بوزيدي :[1] الحكومات التي تعاقبت في الجزائر كانت دوما تعطي الأولوية للمقاربة الماكروا اقتصادية أي مقاربة الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على حساب التفكير في مرافقة المؤسسات... في عصر الانفتاح والمؤسسة والمنافسة مازالت مؤسساتنا العمومية مثل الخاصة غير مهيئة ودون مستوى الجاهزية التي تقتضيها المرحلة.

[1] OP.cit ,P .261.

جدول رقم :40 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب سنة حصولهم على البكالوريا :

سنة الحصول على البكالوريا / أولوية السياسة التنموية	88-79	98-88	2008-99	دون إجابة	المجموع
إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	14 **٪43.8**	30 **٪28**	19 ٪22.6	/ 	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير	5 ٪15.6	24 ٪22.4	14 ٪16.7	/ 	43 ٪19.2
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية.	4 ٪12.5	15 ٪14	12 ٪14.3	/ 	31 ٪13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	1 ٪3.1	15 ٪14	09 ٪10.7	1 ٪100	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة .	6 ٪18.8	4 ٪3.7	4 ٪4.8	/ 	15 ٪6.7
دعم القطاع ألفلاحي من اجل ضمان الأمن الغذائي	2 ٪6.3	19 ٪17.8	26 ٪31	/ 	47 ٪**21**
المجمـوع	32 ٪100	107 ٪100	84 ٪100	1 ٪100	224 ٪100

نقرأ من خلال الجدول أن أعلى نسبة ضمن مجموع المبحوثين بلغت 28.1% أجابت بأن إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل يعدّ أولى أولويات السياسة التنموية. وهو ما يجمع عليه المبحوثون بمختلف فئاتهم من حيث سنة الحصول على البكالوريا. مع تفوق كبير لفئة الأساتذة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الممتدة من 1979-1988 بـ 43.8%، مقابل 28% في صنف الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة الثانية، و22.6% لدى فئة الحاصلين على البكالوريا في الفترة الأخيرة.

ضمن هذا الاتجاه يبدو أن متغير الأقدمية بالنسبة للفئة الحاصلة على البكالوريا لسنوات الثمانينات قد تأثر على تمثلها ورؤيتها لما يجب أن تكون عليه السياسة التنموية الناجحة، بالمقارنة مع الفئتين الأخريين.الاتجاه الثاني البارز ضمن مجموع إجابات المبحوثين ممثل بنسبة21٪ يساند السياسة التنموية التي تعطي لأولوية للقاع ألفلاحي والأنشطة الملحقة به من أجل ضمان الأمن الغذائي. تصدرت هذا الاتجاه فئة المبحوثين الحاصلين على البكالوريا في الفترة الممتدة ما بين 1999-2008 بنسبة بلغت31٪ مقابل 17.8% من ضمن مجموع

المبحوثين الحاصلين على البكالوريا في الفترة الثانية، و مقابل 6.3٪ فقط في صف الفئة التي تحصلت على البكالوريا في الثمانينات. وعلى مستوى هذا الاتجاه أيضا نلاحظ أن هناك تفاوت نسبي معتبر بعين المبحوثين حسب سنة حصولهم البكالوريا .

الاتجاه الثالث، وبنسبة بلغت 19.2% من مجموع المبحوثين ككل يرى أن السياسة التنموية الناجحة هي تلك التي تركز كأولوية على ترقية المؤسسة الوطنية العمومية والخاصة، وتشجيع الإنتاج من أجل التصدير والتخلص ربما من الاعتماد الكلي على عوائد المحروقات الذي يعتبر سببا رئيسيا في تكريس الأزمة التنموية في نظر نسبة معتبرة من المبحوثين. هذا الطبيعي، فلما يكون الاعتماد على المحروقات شكلا أوسببا في حصول الأزمة تكون إحدى حلولها البحث عن تنويع الصادرات يحل هذا التصور بنبته 22.4% كأعلى نسبة من مجموع المبحوثين الحاصلين على البكالوريا في الفترة الممتدة بين 1988-1998، مقابل16.7% في صفوف الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة الثالثة. ومقابل 15.6% في صفوف الفئة التي حصلت على البكالوريا في الثمانينات.

جدول رقم: 41 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب الشعبة عند الحصول على البكالوريا:

الشعبة / أولوية السياسة التنموية	آداب	علوم طبيعية	تقني	رياضيات	علوم دقيقة	لغات أجنبية	المجموع
إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	34 ٪31.5	18 ٪25.4	5 ٪18.5	1 ٪50	5 ٪35.7	/	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية وتشجيع الإنتاج من أجل التصدير	24 ٪22.2	10 ٪14.1	7 ٪25.9	/	2 ٪14.3	/	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية	7 ٪6.5	17 ٪23.9	4 ٪14.8	/	3 ٪21.4	/	31 ٪13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري	2 ٪1.9	13 ٪18.3	6 ٪22.2	1 ٪50	2 ٪14.3	1 ٪50	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة	9 ٪8.3	3 ٪4.2	1 ٪3.7	/	1 ٪7.1	1 ٪50	15 ٪6.7
دعم القطاع الفلاحي من اجل ضمان الأمن الغذائي	32 ٪29.6	10 ٪14.1	4 ٪14.8	/	1 ٪7.1	/	47 ٪21
المجمـــوع	108 ٪100	71 ٪100	27 ٪100	2 ٪100	14 ٪100	2 ٪100	224 ٪100

من خلال الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبيرة من المبحوثين بـ28.1٪ ترى أنّ إصلاح جهاز الدولة وتحديث مؤسساتها، يجب أن يحظى بالأولوية ضمن السياسة التنموية. تؤيد هذا الرأي ما نسبته 50% لدى أساتذة شعبة الرياضيات، مقابل 35.7%، لدى الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الدقيقة، تليها نسبة 31.5 % لدى الأساتذة المنحدرين من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية. ويتفق مع هذا الرأي 25.4% من مجموع الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الطبيعية والشأن نفسه بالنسبة للأساتذة المنحدرين من الشعبة التقنية بـ 18.5%.

أما الاتجاه الثاني فقد برز بنسبة 19.2% من المجموع العام لإجابات المبحوثين وهو اتجاه يعطي الأولوية في السياسة التنموية لترقية المؤسسة الوطنية بقطاعيها العام والخاص يتقاسم هذا التصور الأساتذة المبحوثون بنسب متقاربة، أعلاه نسبة 25.9% في صفوف الأساتذة المنحدرين من الشعب التقنية مقابل 22.2% في صفوف الأساتذة المنحدرين من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، ومقابل نسبتين متقاربتين جدا في صفوف كل الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الطبيعية بـ14.1%. كما لا ننسى أن ما نسبته 13.8% من المجموع العام للمبحوثين قدموا إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية كأولوية في أي سياسة تنموية في الجزائر.

بعد القراءة الإحصائية أن المبحوثين يتقاسمون عموما نفس القناعة بضرورة عادة النظر في جهاز الدولة وضرورة أيضا تحديث المؤسسات التي تستخدمها وتوظفها في غدارة و تسيير الإشراف على التنمية، فبدون دولة قوية وهذا هو المعنى المراد على ما يبدو على إجابات المبحوثين كما تشير إليه الكثير من التعقيبات التي أدلى بها المبحوثون أثناء الإجابة. قلنا بدون دولة قوية بمؤسسات قديمة ومختلفة من حيث منطق التنظيم والتسيير ومن حيث طبيعة الدهنيات التي تهيمن على الإدارة. طبعا ولا يمكن الحديث عن دولة قوية بالمؤسسات حديثة تسيير وغدارة عصرية دون الاستثمار في الجانب البشري بإعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية التي تخرج هذه الموارد و مراكز التكوين التي تكوّن و تأهل.

جدول رقم : 42 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف لهم .

السنة / أولوية السياسة التنموية	2007-2000	2016-2008	د. إجابة	المجموع
إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	19 **٪29.2**	43 **٪27.7**	1 ٪25	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية (ع،خ) و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير .	22 **٪33.8**	21 ٪13.5	/ 	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية والخبرة الوطنية .	10 ٪15.4	21 ٪13.5	/ 	31 ٪13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	7 ٪10.8	18 ٪11.6	/ 	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة	3 ٪4.6	11 ٪7.4	1 ٪25	15 ٪6.7
دعم القطاع الفلاحي من اجل ضمان الأمن الغذائي	4 ٪6.2	41 **٪26.5**	2 **٪50**	47 **٪21**
المجمـوع	65 ٪100	155 ٪100	4 ٪100	224 ٪100

معطيات الجدول أعلاه تشير إلى أعلى نسبة بـ28.1% من مجموع المبحوثين، أجابت بضرورة إعطاء الأولوية، لإصلاح الدولة ووضع برنامج شامل لتحديث مؤسساتها. رؤية يتقاسمها الأساتذة المبحوثون بشكل متكافئ إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل الأقدمية من حيث التوظيف. إذ نسجل29.2% في صف الفئة التي توظفت خلال الفترة 2000-2007، مقابل 27.7% ضمن فئة المبحوثين الذين التحقوا بمناصب عملهم لأول مرة في الفترة مابين 2016/2008. أمام هذا التكافؤ النسبي في الأرقام لا يمكننا الحديث عن تأثير عامل الأقدمية. الاتجاه الثاني ذهب إلى تأييد وتفضيل دعم القطاع ألفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي بنسبة 21% من المجموع العام للمبحوثين. الصدارة فيها للفئة الموظفة في الفترة مابين 2008-2016 بـ26.5% مقابل 6.2% فقط من جانب الفئة الثانية.

الأرقام الممثلة لهذا الاتجاه تشير إلى أن عامل الأقدمية كان مؤثرا في تحديد وتشكيل تمثلات الأساتذة إزاء أولويات السياسة التنموية في الجزائر. وهو الأمر الذي ربما لا يمكننا تفسيره

مباشرة بالأقدمية ذاتها. لأن هذا يبدو لنا غير منطقي إلى حد ما باعتبار أن رهان الأمن الغذائي مسألة ذات أولوية يتفق عليها جميع الجزائريين بمختلف فئاتهم وشرائحهم. ويقر بأولويتها الطرف الرسمي، على مستوى الخطاب بالخصوص. وحتى خيار التصنيع الذي تبنته الجزائر كإستراتيجية تنموية غداة الاستقلال كانت الغاية الأخيرة منه تطوير وعصرنه قطاع الفلاحة والرفع من مردوديته من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والشروع في التصدير كما كان عليه الوضع في سابق الأزمنة.

أمام هذه الحقيقة يصبح من الضروري البحث عن تفسير مقبول لتمركز بنسبة كبيرة من إجابات المبحوثين الجدد من حيث التوظيف عند دعم القطاع ألفلاحي مقابل نسبة منخفضة جدا من الأساتذة ذوي الاقدمية من حيث التوظيف قد يكون هذا مثلا راجحا إلى كون الأساتذة الملتحقين مؤخرا بمناصب العمل كأساتذة في الجامعة ينحدرون في غالبيتهم من أصول ريفية وما زالوا محافظين على ريفيتهم من حيث مقر السكن ومن حيث طبيعة النشاط الذي يمارس عادة من قبل العائلات واسر هؤلاء خصوصا لما نأخذ بعين الاعتبار التحولات التي مست قطاع التعليم العالي والمؤسسة الجامعية في ظل إرادة سياسية تسعى نحو تقريب الجامعة من المواطن أينما كان الأمر الذي سمح بتوسيع شبكة المؤسسات الجامعية لتمتد إلى المجالات الريفية أو شبه الحضرية و بالنتيجة أصبح التوظيف سواء في سلك الإدارة أو في سلك التدريس يتم بمنطق يغلب عادة العامل الجهوي ليكون النصيب الأوفر من المناصب لصالح أهل المنطقة ومما زاد في استحكام هذا المنطق و بروه عجز الجامعة عن توفير كافة متطلبات استقبال الأساتذة من جهات أخرى .

جدول رقم: 43 بين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى نقابة مهنية .

الانتماء إلى نقابة مهنية / أولوية السياسة التنموية	نعم	لا	المجموع
إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	10 **٪23.8**	53 **٪29.1**	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية (ع،خ) و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير .	12 **٪28.6**	31 **٪17**	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية .	4 ٪9.5	27 ٪14.8	31 ٪13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	4 ٪9.5	21 ٪11.5	25 ٪11.2

فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة .	5 ٪11.9	10 ٪5.5	15 ٪6.7
دعم القطاع ألفلاحي من اجل ضمان الأمن الغذائي	7 **٪16.7**	40 **٪22**	47 **٪21**
المجمـوع	42 ٪100	182 ٪100	224 ٪100

القراءة الأولى لمعطيات الجدول الذي أمامنا تضعنا أمام أعلى نسبة 28.1% من المجموع العام من المبحوثين ترى أن الأولوية في السياسة التنموية يجب أن تعطى لإصلاح الدولة ووضع برنامج تحديث شامل للمجتمع و هو الرأي الذي عبّر عنه ما نسبته 29.1% من مجموع الأساتذة المبحوثين الذين لا ينتسبون إلى أي نقابة مهنية. مقابل 23.8 % في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم ينتسبون على نقابة مهنية.

الاتجاه الثاني ممثل بـ21٪ من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الأولوية يجب أن تعطى لدعم القطاع ألفلاحي وضمان الأمن الغذائي. تتصدر هذا الاتجاه فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي نقابة مهنية بنسبة بلغت 22%، مقابل 16.7% في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في نقابات مهنية .

الاتجاه الثالث تمثله 19.2% من مجموع المبحوثين عامة، يرى أن الأولوية يجب أن تعطى الترقية المؤسسة الوطنية و تشجيع الإنتاج للتصدير، يذهب في هذا الاتجاه ما نسبته 28.6% من مجموع المبحوثين المنتسبين إلى النقابات مهنية مقابل17% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي نقابة مهنية .

الاتجاه الرابع ممثل بنسبة 13.8% من المجموع العام للمبحوثين يرى أصحابه أن الأولوية يجب أن تعطى لإعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية يرى هذا ما نسبته 14.8% من مجموع المبحوثين الذين لا ينتسبون إلى أي نقابة مهنية مقابل 9.5% بين صفوف من صرحوا أنهم ينتسبون إلى نقابة مهنية.

بعد القراءة الإحصائية يمكننا القول أنه على الرغم من أن إجابات المبحوثين حيزها التشتت ولم تتمركز بشكل واضح عند اتجاه بعينة أو اتجاهين أو ثلاثة، كما هو الشأن بالنسبة للأسئلة الأخرى. وهذا راجع في اعتقادنا إلى الأهمية التي يكتسبها كل مقترح من المقترحات التي أعطيت

للمبحوثين وترابطها وتكاملها فيما بين بعضها البعض. وبالرغم من هذا يمكننا القول أيضا أن إصلاح جهاز الدولة وتحديث المؤسسات مازال يمثل الانشغال الأول في نظر نسبة عريضة من النخبة الجامعية. وهذا في رأينا يعود إلى اعتبارات سبق وأن تحدثنا عليها منها وهي النخبة الجامعية بمدى أهمية الدولة ومؤسساتها في التنمية بالخصوص لما تكون هذه الأخيرة قوية تتمتع بمؤسسات وأجهزة على مستوى عالي من الجاهزية والكفاءة وحسن الأداء. فالدولة القوية هي عنوان الاقتصاد القوي والفاعل الحاسم من نجاح أي إستراتيجية تنموية وهذا ما تحبرنا به تجارب البلدان الصاعدة اليوم. وسبق وأن قلنا أن قوة الدولة مرهون أيضا بمدى قوة المؤسسة الاقتصادية الوطنية العمومية والخاصة التي من شأنها أن تساهم في خلق النمو وتنويع الاقتصاد وفي هذا الإطار يجب أن يعاد الاعتبار للمؤسسة العلمية والخبرة الوطنية بإشراكها في العملية.

جدول رقم: 44 بين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى حزب سياسي .

الانتماء إلى حزب سياسي / أولوية السياسة التنموية	نعم	لا	المجموع
إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	23 **٪32.4**	40 **٪26.1**	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير	17 **٪23.9**	26 **٪17**	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية .	11 ٪15.5	20 ٪13.1	31 ٪13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	12 ٪16.9	13 ٪8.5	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة .	3 ٪4.2	12 ٪7.8	15 ٪6.7
دعم القطاع الفلاحي من اجل ضمان الأمن الغذائي	5 **٪7**	42 **٪27.5**	47 **٪21**
المجمـوع	71 ٪100	153 ٪100	224 ٪100

القراءة الأولية لمعطيات الجدول الذي امامنا تطلعنا على أعلى نسبة بـ 28.1% من المجموع العام للمبحوثين ترى أن إصلاح جهاز الدولة و تحديث شامل للمؤسسات، هي الأولوية التي يجب

أن تركز عليها السياسة التنموية في الجزائر. يذهب في هذا الاتجاه ما نسبته 32.4% من مجموع المبحوثين المنتسبين إلى أحزاب سياسية مقابل26.1% في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي .

الاتجاه الثاني يرى أن أولوية السياسة التنموية يجب أن تعطى لدعم القطاع الفلاحة وضمان الأمن الغذائي وذلك بنسبة بلغت 21% من المجموع العام للمبحوثين. أعلى نسبة ضمن هذا الإتجاه سجلت لدى فئة المبحوثين غير المنتسبين سياسيا بـ27.5 % ، مقابل 7% فقط لدى الفئة الثانية.

الاتجاه الثالث ممثل بنسبة 19.2% من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الأولوية يجب أن تكون إلى جانب ترقية المؤسسة الوطنية وتشجيع المنتسبين إلى أحزاب سياسية مقابل 17% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي.

أما الاتجاه الرابع والممثل بنسبة 13.8% من المجموع العام للمبحوثين فيرى أن الأولوية يجب أن تعطى إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية. يرى هذا 15.5% من ضمن فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في أحزاب سياسية، مقابل13.1% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم ليسوا أعضاء في أحزاب سياسية.

القراءة الإحصائية للجدول تمكننا من القول بأن هناك توافق كبير بين المبحوثين على المسائل والإشكاليات التي يجب أن تحظى بالأولوية في أي سياسة تنموية في الجزائر ورغم تشتت الإجابات إلا أن نسبة معتبرة منها تمركزت عند أولوية مازالت تحافظ على الصدارة وتستقطب اهتمام المبحوثين أكثر، والأمر يتعلق بإصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديد شامل للمؤسسات في المجتمع، الاتفاق على هذا غير مشروط بعامل الانتساب إلى حزب سياسي من عدمه، وهذا راجع للاعتبارات التي سبق ذكرها في الصفحات السابقة وعلى رأسها الإيمان بالدورالحاسم الذي تلعبه الدولة في المسعى التنموي .إذا أصبح من المسلم به أن لا نجاح ولا أمل في تنمية بدون دولة قوية. وهنا يجب الإشارة إلى الدور المركزي الذي يجب أن تقوم به دولة قوية. وهنا يجب الإشارة على الدور المركزي الذي يجب أن تقوم به الدولة إنه لا يعني التيسير الإداري للتنمية ولا احتكار الفعل التنموي كله إنما يعني أن تكون الدولة إطارا شرعيا لتسخير وتعبئة

الوسائل الضرورية للتنمية[1]. بمعنى آخر أن تتكفل الدولة بوضع السياسات بعد استشارات تقوم بها مع الخبراء والمتخصصين العارفين وتترك مهمة التنفيذ للتقنيين في الميدان.[2]

جدول رقم:45 بين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى فرقة أو مخبر بحث .

الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث / أولوية السياسة التنموية	نعم	لا	المجموع
إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	26 **٪22.6**	37 **٪33.7**	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية (ع،خ) و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير	30 **٪26.1**	13 ٪11.9	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية .	18 ٪15.7	13 ٪11.9	31 ٪13.8
الاستثمار في الرأسمال البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	12 ٪10.4	13 ٪11.9	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة .	8 ٪7	7 ٪6.4	15 ٪6.7
دعم القطاع ألفلاحي من اجل ضمان الأمن الغذائي	21 **٪ 18.3**	26 **٪ 23.9**	47 **٪21**
المجموع	115 ٪100	109 ٪100	224 ٪100

يتضح من الجدول أنّ أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ28.1% ترى أن أولوية السياسة التنموية تكمن في إصلاح الدولة ووضع برنامج تحديث شامل لكافة مؤسسات المجتمع. يتصدر هذا الاتجاه المبحوثون الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث بـ33.9%، مقابل 22.6% في صف المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرقة أومخبر بحث.

الاتجاه الثاني ضمن إجابات المبحوثين تركز عند دعم القطاع ألفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي على الأقل بنسبة 21% من المجموع العام للمبحوثين يتقاسم هذه الرؤية الأساتذة المبحوثين الذين لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث، بأعلى نسبة بلغت 23.9%، مقابل 18.3%، لدى فئة المبحوثين الذين ينتسبون إلى فرق أو مخابر بحث.

[1] M' hammed BOUKHOUBZA, October 88, Evolution ou rupture? Ed. BOUCHENE, Alger, 1991,P.84
[2] Abdelkader LAMIRI , Op.cit,p.

الاتجاه الثالث يرى أن ترقية المؤسسة الوطنية العمومية والخاصة هي أولى الأولويات الراهنة بنسبة بلغت 19.2% من المجموع العام للمبحوثين. أعلى نسبة في هذا الاتجاه سجلت لدى فئة المبحوثين المنتسبين إلى فرق أو مخابر بحث بـ 26.1% تليها 11.9% لدى فئة المبحوثين الذين لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث.

أما الاتجاه الرابع فيرى أن إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية وللخبرة الوطنية يشكل الأولوية الأولى ضمن السياسة التنموية في الجزائر بنسبة بلغت13.8% من المجموع العام للمبحوثين. أعلى نسبة في هذا الإتجاه بلغت 15.9% لدى الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء ضمن فرق أو مخابر بحث، متبوعة بنسبة 11.9% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم ليسوا أعضاء في أي فرقة أو مخبر بحث.

القراءة الإحصائية للجدول تسمح لنا بالقول مجددا أن التشتت هو ما يميز إجابات المبحوثين بخصوص هذا السؤال وهذا يشير في اعتقادنا إلى الأهمية التي يحظى بها كل مقترح ليكون من ضمن أولويات أي سياسة تنموية من شأنها أن تكون بديلا ممكنا وفعالا في تحقيق الأهداف الوطنية. إذ لم نسجل تفاوتا ملحوظا في النسب والأرقام على مستوى كافة الاتجاهات التي ركزنا عليها في القراءة الإحصائية. ولا على مستوى النسب الصغرى التي لم نتحدث عنها.

بالرغم من هذا كله يبقى التوافق الكبير بين المبحوثين هو بشأن إصلاح الدولة وتحديث المؤسسات كأولوية ملحة بالنظر للاعتبارات السابق ذكرها. وأيضا بالنظر ربما إلى أن المبحوثين على اعتقاد، إن لم نقل قناعة بأنّ تعثر المسعى التنموي في الجزائر، كانت وراءه أسباب وعوامل متعلقة في معظمها بهشاشة مؤسسات الدولة وما إليها من الانعكاسات التي ساهمت في كبح مسار الفعل التنموي؛ كالفساد، والتبذير والاختلاس ونهب المال العام، وضعف الروح الوطنية التي من شأنها تقديم المصلحة العامة على حساب المصالح الشخصية. وما إليها من المظاهر التي لازمت المسعى التنموي، والتي أشار إليها أغلب المبحوثين في سياق إجاباتهم.

يتفق أغلب المبحوثين على أن معالجة هذه المظاهر، ووضع حد لكل ما من شأنه أن يقف حجر عثرة أمام تقدم المسعى التنموي، لن يكون إلا بدولة قوية، تتمتع بالإرادة والصرامة، قادرة على ضمان العدالة، من خلال قوة التشريع. وتفتح المجال أمام كل المبادرات الوطنية العمومية والخاصة وتثمّن الجهود المبذولة في إطار البحث العلمي في التنمية، وتستثمر في كافة الإمكانيات المتاحة وعلى رأسها العنصر البشري ومحاولة استرجاع ما تسرب من كفاءات وخبرات إلى الخارج.

جدول رقم :46 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدار العلمي:

الإصدارات / أولوية السياسة التنموية	بالعربية	بلغة أخرى	المجموع
إصلاح جهز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	37 **٪21.5**	10 **٪37**	47 **٪23.6**
ترقية المؤسسة الوطنية و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير	38 **٪22.1**	2 ٪7.4	40 **٪20.1**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية	30 **٪17.4**	5 **٪18.5**	35 **٪17.6**
الإستثمار في المورد البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	24 ٪14	2 ٪7.4	26 ٪13.1
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة	12 ٪7	3 ٪11.1	15 ٪7.5
دعم القطاع الفلاحي و الأنشطة الملحقة لضمان الأمن الغذائي	31 **٪18**	5 **٪18.5**	36 **٪18.1**
المجمـوع	172 ٪100	27 ٪100	199 ٪100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أعلى نسبة بـ23.6% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية، يرون أن السياسة التنموية يجب أن تركز على إصلاح الدولة وتحديث مؤسساتها. يتصدر هذا الاتجاه المبحوثون الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بلغة أجنبية بأعلى نسبة بلغت 37%، متبوعة بنسبة 21.5% من مجموع الأساتذة الذين لديهم إصدارات علمية بالعربية.

الإتجاه الثاني ممثل بنسبة 20.1% يرى أصحابه أن أولوية السياسة التنموية تكمن في ترقية المؤسسة الوطنية وتشجيع الإنتاج من اجل التصدير يتصدر هذا الاتجاه فئة المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات بلغة أجنبية.

الاتجاه الثالث بنسبة 18.1% من مجموع من لديهم إصدارات علمية يرى أن الأولوية في السياسة التنموية تعطى لدعم القطاع ألفلاحي والأنشطة الملحقة به لضمان الأمن الغذائي. تتفق على هذا الرأي الفئتين من المبحوثين بنسبتين شبه متكافئتين، 18.5% في صف فئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بالأجنبية، و 18% من ضمن الفئة التي لديها إصدارات علمية بالعربية.

الاتجاه الرابع بنسبة 17.6% من مجموع الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية يرى أن الأولوية يجب أن تعطى لإعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية والخبرة الوطنية. وهنا أيضا تتعادل الفئتين في نسب التأييد، 18.5% لفئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بلغة أجنبية، و 17.4% في صفوف الفئة الثانية.

بعد القراءة الإحصائية التي وقفنا خلالها على أربع اتجاهات تشكلت أوتمركزت عندها إجابات المبحوثين، يمكننا القول أن متغير لغة الإصدار لدى المبحوثين لم يكن عاملا مؤثرا بشكل واضح بحيث لم نلمس تفاوت كبير في نسب التأييد بل بالعكس لاحظنا تقاربا كبيرا يميل إلى أن يكون شبه تكافؤ في هذه النسب. وهذا يدل مرة أخرى على التوافق الكبير في آراء وتمثلات المبحوثين لعنصر من أهم العناصر في النموذج التنموي ألا وهو السياسة التنموية التي يجب أن تحظى بالأولوية في تصور عناصر الفئة المبحوثة من النخبة الجامعية.

فالتركيز والإلحاح من جانب مجموعة كبيرة من المبحوثين على ضرورة إصلاح الدولة وتحديث مؤسسات المجتمع، منطلقة في اعتقادنا هو إدراك هذه المجموعة من المبحوثين لدى أهمية الدولة في نجاح التنمية وتفعيل حركية النمو وتهيئة الظروف الاستثمار بشتى أنواعه عندما تكون هذه الدولة قوية أركانها ومحكمة التنظيم مؤسساتها. ففي ظل الدولة القوية الحديثة تنشأ المؤسسة الاقتصادية الوطنية وتتطور وترقى إلى المستوى الذي يجعلها تساهم في الإنتاج وتفتح الطريق نحو مصادر أخرى للثروة والنمو، هذا بطبيعة الحال لما تستثمر هذه المؤسسة في المورد البشري وتستغل الذكاء العلمي والمعرفي وتستقطبه من حيث ما كان عبر عقود الشراكة مع المؤسسات العلمية ومراكز البحث و مكاتب الخبرة. إن السياسة التنموية الرشيدة أيضا هي السياسة التي تضع نصب أعينها مسألة الأمن الغذائي بدعم القطاع الفلاحي والرفع من مستوى الاستغلال للطاقات والإمكانات المتاحة.

جدول رقم :47 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة العلمية الاعتيادية :

لغة المطالعة / أولوية السياسة التنموية	**بالعربية**	**بلغة أخرى**	**عربية+ لغة أخرى**	**د.إجابة**	المجموع
إصلاح جهز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	45 **٪30.4**	6 **٪42.9**	4 ٪14.8	8 **٪22.9**	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير	26 **٪17.6**	3 **٪21.4**	6 **٪22.2**	8 **٪22.9**	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية	20 ٪13.5	1 ٪7.1	3 ٪11.1	7 ٪20	31 ٪13.8

الإستثمار في المورد البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	18 ٪12.2	/ 	4 ٪14.8	3 ٪8.6	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة	8 ٪5.4	4 ٪28.6	1 ٪3.7	2 ٪5.7	15 ٪6.7
دعم القطاع الفلاحي و الأنشطة الملحقة لضمان الأمن الغذائي	31 **٪20.9**	/ 	9 **٪33.3**	7 **٪20**	47 **٪21**
المجمـوع	148 ٪100	14 ٪100	27 ٪100	35 ٪100	224 ٪100

تكشف لنا قراءة الجدول على أعلى نسبة من المجموع العام لإجابات المبحوثين بـ28.1% ترى أن السياسة التنموية الأنسب للجزائر، أمام هذه الأزمة يجب أن تركز على إصلاح جهاز الدولة، ووضع برنامج تحديث شامل لكافة مؤسسات المجتمع. يتفق على هذه الأولوية الأساتذة بمختلف فئاتهم من حيث لغة مطالعتهم. لكن الصدارة كانت للأساتذة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يطالعون عادة مجلات وبلغة أخرى غير العربية بنسبة بلغت 42.9% متبوعة بنسبة 30.4% في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون باللغة العربية فقط.

الاتجاه الثاني تمركزت عنده 21% من المجموع العام لإجابات المبحوثين وهو الاتجاه الذي يعطي الأولوية لدعم القطاع الفلاحي والأنشطة الملحقة به، ضمانا للأمن الغذائي. يتصدر هذا الاتجاه المبحوثون الذين صرحوا أنهم يطالعون عادة مجلات باللغة العربية فقط ولغة أجنبية معا بنسبة 33.3%، تليها نسبة 20.9% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون باللغة العربية فقط في حين لم نتمكن من معرفة لغة مطالعة ما نسبته 20% من مجموع المبحوثين الذين يؤيدون هذا الاتجاه.

الاتجاه الثالث البارز على إجابات مبحوثين عموما بلغت نسبته 19.2% يرى أن الأولوية يجب أن تعطى لترقية المؤسسة الوطنية بقطاعيها العمومي والخاص وتشجيع الإنتاج من أجل التصدير. يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين يطالعون مجلات بلغة أخرى فقط بنسبة بلغت 22.2%. تليها نسبة 21.4% لدى المبحوثين الذين يطالعون مجلات عربية فقط .

بعد القراءة الإحصائية نستطيع القول أن المبحوثين عموما على توافق معتبر بخصوص تصورهم أورؤيتهم لأولويات السياسة التنموية في المرحلة الراهنة، فمعظمهم مجموعون على ثلاثة أولويات في مقدمتها إصلاح جهاز الدولة و تحديث المؤسسات و ذلك بعيدا عن الاعتبار اللغوي الذي يبدوا أنه أثر نوعا ما في توجيه أراء المبحوثين بحيث لم نسجل ولا مبحوث واحد قام بدعم القطاع الفلاحي من بين كافة المبحوثين الذين يطالعون المجلات بلغة أخرى غير العربية (اللغة الفرنسية) وهذا ربما لأنهم

يفضلون أكثر المضي في دعم مسار التحديث والعصرنة القائم على التصنيع الذي من شانه أن يساهم في تطوير القطاع الفلاحي.

جدول رقم :48 يبين أولوية السياسة التنموية في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة الاعتيادية للجرائد.

اللّغة / أولوية السياسة التنموية	عربية	لغة أخرى	عربية+لغة أخرى	د.إجابة	المجموع
إصلاح جهز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل	46 **٪32.4**	2 **٪16.7**	9 **٪19.6**	6 **٪25**	63 **٪28.1**
ترقية المؤسسة الوطنية و تشجيع الإنتاج من أجل التصدير	28 **٪19.7**	4 **٪33.3**	7 **٪15.2**	4 **٪16.7**	43 **٪19.2**
إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية و الخبرة الوطنية	12 ٪8.5	2 ٪16.7	11 ٪23.9	6 ٪25	31 ٪13.8
الاستثمار في المورد البشري و خلق مصادر أخرى للثروة	14 ٪9.9	4 ٪33.3	6 ٪13	1 ٪4.2	25 ٪11.2
فتح المجال أمام القطاع الخاص و بعث المنافسة الخلاقة	10 ٪7	/	3 ٪6.5	2 ٪8.3	15 ٪6.7
دعم القطاع الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي	32 **٪22.5**	/	10 **٪21.7**	5 **٪20.8**	47 **٪21**
المجمـوع	142 ٪100	12 ٪100	46 ٪100	24 ٪100	224 ٪100

نلاحظ من خلال المعطيات التي يبرزها الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين وهي 28.1٪، ترى أن أولوية السياسة التنموية هي إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل لكافة مؤسسات المجتمع. يتصدر هذا الاتجاه المبحوثون الذين يطالعون بانتظام الجرائد الصادرة بالعربية فقط بأعلى نسبة بلغت 32.4٪ متبوعة بنسبة 19.6٪ ضمن الأساتذة الذين يطالعون بانتظام الجرائد الصادرة بالعربية إلى جانب الصادرة بلغة أجنبية، ثم نسبة16.7٪ ضمن فئة المبحوثين المتعودين على التعاطي بالقراءة مع الجرائد الصادرة بالفرنسية فقط.

الاتجاه الثاني ممثل بنسبة21٪ من المجموع العام للمبحوثين يرى ان الأولوية يجب أن تعطى لدعم القطاع الفلاحي وكافة الأنشطة الملحقة به بأعلى نسبة في صفوف المبحوثين الذين يطالعون الجرائد العربية فقط بأعلى نسبة بلغت 22.5٪ متبوعة بـ21.7٪ من ضمن المبحوثين الذين يطالعون الجرائد الصادرة بالعربية و بلغة أخرى على السواء.

الإتجاه الثالث ضمن إجابات المبحوثين ككل برز بنسبة 19.2٪. يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ترقية المؤسسة الوطنية العمومية والخاصة وتشجيع الإنتاج من اجل التصدير يجب أن يحظى بالأولوية في السياسة التنموية. تتصدره فئة الأساتذة الذين يطالعون في العادة الجرائد الصادرة بلغة أخرى غير العربية، بنسبة بلغت 33.3٪ من مجموعهم العام، وبنسبة 19.7٪ من ضمن المبحوثين الذين يطالعون الجرائد الصادرة بالعربية ولغة أخرى معا .

بعد القراءة الإحصائية يمكننا القول أن هذه الأرقام والنسب تؤكد مرة أخرى أن قناعة المبحوثين راسخة وإيمانهم قوي بضرورة إعادة النظر في مؤسسات الدولة وأجهزتها والتعجيل بإدخال قيم الحداثة والعصرنة على المؤسسات الوطنية سواء الإدارية أو الإنتاجية بتغليب النظرة العقلانية في الإدارة والتسيير وتقديم عامل الخبرة والكفاءة عوض الاحتكام للاعتبارات الشخصية والقبلية والجهوية وغيرها التي طالما كانت وراء الكثير من الإخفاقات وتسببت في إفلاس العديد من المؤسسات الوطنية

إن التوافق الحاصل بنسبة كبيرة على ضرورة إصلاح أجهزة الدولة و مؤسساتها يعني بالدرجة الأولى أن النخبة الجامعية على تمام الوعي و الإدراك بمدى الدور المركزي الذي تلعبه الدولة في المسعى التنموي فالدولة القوية بمؤسساتها الحديثة و تنظيماتها المحكمة و طاقاتها الكفاءة هي رهان كل سياسة تنموية يكتب لها النجاح و التجارب الشهيرة لبلدان جنوب شرق أسيا خير دليل على ذلك كما سبق و أن أشرنا .

الخلاصة:

بعد المعالجة والتحليل لمعطيات المبحث الثالث، يمكن القول كاستخلاص، أن تمثلات المبحوثين بخصوص أولويات السياسة التنموية الناجحة بدت نوعا ما مشتتة بالمقارنة مع تمثلاتهم للعناصر السابقة. نقول هذا على الرغم من أن الاتجاه العام تركّز بشكل بارز نسبيا عند إصلاح جهاز الدولة ووضع برنامج تحديث شامل لكافة مؤسسات المجتمع. الأولوية التي ألحت عليها نسبة كبيرة جدّا من المبحوثين داخل كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بقسميها. كما سجلنا التفافا من طرف نسبة لا تقل أهمية من المبحوثين حول دعم القطاع ألفلاحي والأنشطة الملحقة به ضمانا للأمن الغذائي. وهي الأولوية التي استقطبت نسبة عالية من المبحوثين من قسم العلوم السياسية إلى جانب زملائهم في قسم الحقوق، أين سجلنا أعلى نسبة ترى أن أولوية السياسة التنموية يجب أن تحظى بها المؤسسة الوطنية سواء من القطاع العمومي أوالخاص.

عموما يمكننا القول أنه على الرغم من التشتت الحاصل على مستوى تمثلات المبحوثين بخصوص هذا العنصر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عامل التخصص والأقدمية وكذا متغير لغة المطالعة الاعتيادية والتواصل إلاّ أن المعطيات العامة والنسب الكلية تشير مرة أخرى إلى أنّ المبحوثين على اتفاق نسبي حول ما هي الأولويات التي يجب أن تحظى بالاهتمام أكثر مستقبلا من قبل المشرفين على التنمية وواضعي السياسات الاقتصادية في الجزائر. إنّ تركيز عناصر النخبة الجامعية عموما على ضرورة إصلاح جهاز الدولة، راجع في اعتقادنا إلى وعيهم وإدراكهم بمدى أهمية الدولة ومؤسساتها في نجاح أو فشل أي سياسة. إذ بات من المعلوم بالضرورة لدى العام والخاص أن الدولة القوية بمؤسساتها والحديثة بأجهزتها وآلياتها هي أساس التقدم والتطور. هذه حقيقة وقناعة تفرض نفسها خصوصا في البلدان أين تضطلع الدولة بالأدوار المركزية وتشرف على كافة جوانب العملية التنموية، على غرار ما يحدث في الجزائر. أما عن دعم القطاع ألفلاحي، الذي أعتبر أولوية لا تقل أهمية في نظر المبحوثين، فالأمر على ما يبدو له ما يبرره، على اعتبار أن عناصر النخبة الجامعية يتمتعون بالمستوى ويحتلون المكانة التي تجعل منهم مدركين وواعين تمام الوعي ماذا يعني أن تبقى الجزائر رهينة الغذاء الذي يأتيها من وراء البحار. وهي التي تتوفر على إمكانات هائلة في المجال ألفلاحي، فالتبعية الغذائية في الحقيقة تعتبر أخطر أشكال التبعية على الإطلاق. ولن تكتمل سيادة الوطن ولن يضمن أمنه واستقراره على المدى الطويل ما دام لا ينتج غذاءه بموارده وسواعد أبنائه. كما لم يغفل عناصر النخبة الجامعية التركيز على ترقية المؤسسة الوطنية باعتبارها أولوية لا تقل أهمية، لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني من حيث كونها فضاءات للتشغيل وامتصاص البطالة.

الفصل الحادي عشر

تمثل الفاعل الأنسب في التنمية لدى المبحوثين

تمهيـد:

عندما نقف عند مختلف التجارب التنموية التي حدثت في التاريخ الحديث سواء في ما يدعى بالعالم المتقدم اليوم أو على مستوى ما يعرف بالعالم الثالث، بدون شك سوف نكتشف أنّه ما من تجربة إلاّ و كان على رأسها فاعل ، يتولى إدارتها و الإشراف عليها وتوجيهها، والسهر على محاولة إنجاحها. يقول " ألان تورين" في هذا الصدد: " أنّ تحقيق النمو مرهون بتدخل فاعل مركزي يتصرف باسم المجموعة ألا وهو الدولة..."[1]. يبدو أن تورين في هذه المقولة لم يكن بصدد التنظير لما يجب أن تكون عليه الأمر وإنما كان بصدد توصيف لما كان سائدا حيث كانت الدولة الوطنية عموما هي الفاعل المركزي في كافة التجارب التنموية في العهود الأولى التي شهدت تبلور مفهوم الدولة القومية في أوروبا، أو بداية الحركة التصنيعية وبروز الشعبوية في أمريكا اللاّتينية ، ثم مرحلة التحرر بالنسبة لباقي العالم الثالث عموما ومن ضمنه العالم العربي والجزائر، أين اعتبرت التنمية تحت عنوان التصنيع ليست مجرد مسألة اقتصادية فحسب، و إنما هي أيضا قضية سياسية ومرتبطة إلى أبعد حدّ بالشرعية، في ظل وجود جماهير واسعة تنتظر الشغل وتحسين ظروف معيشتها، فكانت الدولة هي من تولى المهمة في غياب قطاع خاص قادر على ذلك.

إنّ محاولتنا معرفة تمثلات النخبة الجامعية إزاء الفاعل الذي تراه الأنسب في النموذج التنموي البديل، يدخل ضمن النقاش أو الجدل الذي احتدم حول إشكالية دور الدولة بين ما يعرف بالمدرسة اللبرالية والمدرسة الماركسية. ففي الوقت الذي ترى الأولى أن وظيفة الدولة لا تتعدى ضمان هيكل إداري وإطار قانوني يسمحان لاقتصاد السوق العمل بحرية و من دون عراقيل، ترى الماركسية في الدولة مجرد وكيل للأقلية العقارية في إطار الهيمنة الإمبريالية. وعند أواخر الأربعينيات من القرن الماضي تبلور طرح آخر في وسط من يعرفون بمفكري اللّجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL. وهو طرح يرى أنّ للدولة دورا أساسيا هاما يمكن القيام به في إطار اقتصاد "مختلط"، أين تلتزم الحياد السياسي وتعمل على توظيف ما تتوفر عليه من وسائل تقنية ومخططات وحسابات في سبيل بناء إستراتيجية هدفها تحقيق اندماج البنية الصناعية، بإحلال الإنتاج المحلي للمواد المصنعة محل الواردات. وهي أيضا الدولة التي بإمكانها أن تأخذ على عاتقها مباشرة العديد من القطاعات الاقتصادية. ولا يكون تدخلها في الحياة الاقتصادية ظرفيا فحسب، كما يأمل دعاة السوق الحرة من اللبراليين والنيولبراليين.

[1] عبد اللطيف الهر ماسي، الدولة و التنمية في المغرب العربي، تونس نموذجا، سلسلة آفاق مغاربية، سراس للنشر، تونس،1993، ص.26

أما في ظل نظرية التبعية التي جاءت تقريبا على أنقاد نظرية اللجنة الاقتصادية، فنشهد عودة الدولة من جديد باعتبارها وكيلا مهمته إدارة وتسهيل مشاريع البرجوازية المحلية والشركات العابرة للقارات. إذن تتفق جميع هذه الأطروحات، على أنّ الدولة هي طرفا ثانويا. وهي الفكرة التي تلاشت عند السبعينيات من القرن الماضي، مع بروز وتشكل الدولة الاستبدادية البيروقراطية التي صاحبها تصور آخر، يرى في الدولة قوة مستقلة، قادرة على توجيه الاختيارات المجتمعية ممثلة في ما يسميه كل من"**كاردوزو**" و"**فالاتو**" دولة القمع والمقاولة. وهو التصور الذي أحتضن من قبل مفكري مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية CLASO. وعبّر عنه "**فرانسيسكو دليش**" عندما قال: "أنّ الدولة القومية صارت الفاعل في التحولات الزراعية وعملية التصنيع، وأهم مصدر لتراكم رأس المال.."[1].

بخصوص التجربة الجزائرية في التنمية، فإنّ أهم ما ميزها منذ انطلاقتها في بداية الستينيات هو الدور المركزي المهيمن للدولة، بشكل لم تدع أي فرصة لأطراف أخرى لتتدخل من قريب أو بعيد، في المسألة التي اعتبرت من قبل السلطة السياسية مسألة وطنية، راهنت عليها في كسب الشرعية لمواصلة احتكار السلطة. لكن منذ أن ثبت فشل التنمية في الجزائر، عند منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، برزت الأصوات المنادية بضرورة تراجع الدولة ومؤسساتها، عن التدخل في شؤون الاقتصاد، لصالح القطاع الخاص، الذي استطاع أن يحوز على فضاء يسمح له بالنشاط، خصوصا في قطاع التجارة والخدمات. وهي الأصوات التي لاقت الدعم والمساندة من قبل المؤسسات المالية الدولية، عبر توصياتها وتعاليمها، في إطار ما عرف بمرحلة التصحيح أو التعديل الهيكلي الذي أشرف عليه صندوق النقد الدولي. وهي أيضا المرحلة التي أرغمت فيها السلطة في الجزائر على الرضوخ لبعض شروط هذه المؤسسة، وعلى رأس هذه الشروط، أن تتنازل الدولة على الوظائف والأدوار التي كانت تهيمن عليها في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وتحرر السوق الداخلي وتفتحه أمام السلع والبضائع الأجنبية. ضمن هذا الإطار، والتزاما أيضا بما جاء ضمن سندنا ومرجعيتنا النظرية في هذا البحث (المحاولة التي قدمها Guy Bajoit)، ارتأينا أن نساءل المبحوثين بخصوص تصورهم أو تمثلهم حول الفاعل الأنسب أكثر لإدارة وتولي مهام الإشراف وتوجيه مسار التنمية في الجزائر. بمعنى، أردنا أن نتعرف على موقع عناصر النخبة الجامعية في الجزائر من هذا الجدل القائم، وإلى أي مدى يعارضون أو يؤيدون هذا الطرح أو ذلك؟

[1] نفس المرجع، ص22

جدول رقم :49 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب القسم.

الفاعل الأنسب / القسم	الدولة كفاعل مركزي	الدولة مرافق و مسهل	الدولة مراقب و ضابط	السوق الحرة	النخب العلمية والتكنقراط	المقاولون و النخب الصناعية	المجموع
العلوم الاقتصادية	1 %3,8	15 **% 57,7**	5 %19.2	/	5 %19,2	/	26 %100
علوم التسيير	2 % 8,3	8 **%33,3**	6 **%25**	/	8 **%33,3**	/	24 %100
علوم م.م	1 % 4,5	8 **% 36,4**	2 %9,1	/	11 **%50**	/	22 %100
الحقوق	6 %14,6	10 % 24,4	16 **%39**	2 %4,9	7 %17,1	/	41 %100
العلوم السياسية	/	4 % 21,1	3 %15,8	/	12 **%63,2**	/	19 %100
العلوم ألا ج	7 % 18,9	17 **% 45,9**	5 %13,3	2 %5,4	5 % 13,5	1 %2,7	37 %100
العلوم الإنسانية	3 % 5,5	23 **% 41,8**	18 **%32,7**	/	11 %20	/	55 %100
المجموع	20 % 8,9	85 **%37,9**	55 **%24,6**	4 % 1,8	59 **% 26,3**	1 % 0,4	224 %100

نقرأ على الجدول أن أعلى نسبة بـ37,9% من المجموع العام للمبحوثين، ترى أن الفاعل الأنسب في التنمية هي الدولة كمرافق ومسهل مع المؤسسة العمومية، وأعلى نسبة أجابت في هذا الاتجاه كانت من ضمن الأساتذة المبحوثين في قسم العلوم الاقتصادية، بـ57%، متبوعة بنسبة 45,9%، في صفوف أساتذة قسم العلوم الاجتماعية، ثم 41,8% عند أساتذة قسم العلوم الإنسانية. في حين أيد أساتذة قسم العلوم التجارية والمالية هذا الاتجاه بنسبة بلغت 36,4%. وبلغت 33,3% لدى أساتذة قسم علوم التسيير.

الاتجاه الثاني ممثلا بنسبة 26,3% من المجموع العام للمبحوثين. وهو الاتجاه المؤيد لأن تكون النخبة العلمية والتكنوقراطية هي الفاعل المركزي الذي يضطلع بالإشراف والإدارة وتوجيه العلمية التنموية. يذهب في هذا الاتجاه ما نسبته 63,2% من مجموع الأساتذة المبحوثين على

مستوى قسم العلوم السياسية وهي أعلي نسبة متبوعة بـ50% في صفوف أساتذة قسم العلوم المالية والتجارية، ثم نسبة 33,3% من قسم علوم التسيير.

الاتجاه الثالث في إجابات المبحوثين تمركز عند الدولة كمراقب وضابط مع مؤسسات القطاع الخاص بـ24,6%. يتصدره أساتذة قسم الحقوق بنسبة بلغت 39% متبوعة بنسبة 32,7% في صف أساتذة قسم العلوم الإنسانية، ثم نسبة 25% لدى أساتذة قسم علوم التسيير.

على اثر القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول يمكننا القول إن أغلبية المبحوثين اتفقوا على فكرة أن الدولة يجب أن تتدخل سواء كمرافق ومسهل أو كمراقب وضابط ، مع رفضهم لفكرة الهيمنة والاحتكار ومركزية الفعل التنموي المطلق الذي دأبت عليه الإستراتيجية التنموية في الجزائر منذ الاستقلال ،كما أنهم يرفضون رفضا مطلقا تقريبا أن يستأثر السوق بقوانينه وميكانيزماته في العملية التنموية ،والشأن نفسه بالنسبة للمقاولين والنخبة الصناعية ،وهو مؤشر على إدراك من قبل النخبة الجامعية يمثله في الأساتذة المبحوثين بحقيقة ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية وما حصل على المستوى الاجتماعي من احتقان وانسداد لما أرادت الجزائر أو بالأحرى جرت إلى العمل بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية "FMI و"B.M"" والاحتكام لقوانين السوق والخصوصية في إطار الرؤية العامة التي فرضتها اتفاقية" أوتوافق واشنطن" وما انبثق عنها من سياسات التصحيح والتثبيت الهيكلي التي لم تزد إلا في تأزم الوضع وشلل المؤسسات الاقتصادية وتصاعد مستوى الضغط الاجتماعي.

النخبة الجامعية ممثلة على الأقل في الأساتذة الذي شملتهم دراستنا مدركين بحكم تواصلهم مع المحللين والخبراء عبر مختلف الفعاليات والمناسبات والتظاهرات العلمية كالملتقيات والأيام الدراسية التي تتناول عادة الوضع الجزائري بمختلف جوانبه وعبر تطلعاتهم العلمية والإعلامية استطاعت أن تصل إلى مستوى لا بأس به من الانسجام والتناغم المعرفي، إلى جانب التوافق الاجتماعي، الأمر الذي جعل رؤاها وتمثلانها إزاء القضايا الوطنية كقضية التنمية ،متقاربة، متشابهة، إن لم نقل متطابقة في الكثير من الأحيان.

إن الإصرار الذي نلحظه على مستوى إجابات المبحوثين على حضور الدولة في الفعل التنموي، يمكننا قراءته على أن الأساتذة الجامعيين عموما على اطلاع بما جرى في التجارب التنموية الناجحة التي استطاعت أن تنقل بلدانا من مستوى التخلف والفقر إلى مصاف البلدان الصاعدة. وهي التجارب التي كان للدولة فيها الدور الحاسم أثبتت بما لا يدع مجالا للشك مدى أهميتها كفاعل مركزي سيما إذا كانت قوية ومتماسكة، كما بينت هذه التجارب انه لا يمكن ترك

الأمور إلى قوى السوق لانجاز التصنيع الجاد والتنمية.[1] إن الشركات المتعددة الجنسيات التي تأتي إلى أي بلد، في إطار الإنفتاح على الإستثمارات الخارجية أو الشراكة، لا تأتي في الحقيقة من أجل جلب التنمية أو بنائها. إنما تأتي بغرض المزيد من الأرباح ومضاعفة الثروة. هذا ما يتفق عليه أغلب المحللين والخبراء.

جدولرقم:**50 يبن الفاعل الأنسب في التمنية في نظر المبحوثين حسب سنة الحصول على البكالوريا.**

الفاعل الأنسب / السنة	الدولة كفاعل مركزي	الدولة مرافق و مسهل	الدولة مراقب و ضابط	السوق الحرة	النخب العلمية والتكنقراط	المقاولون و النخب الصناعية	المجموع
1988 -79	2 %6,3	10 %31,3	14 %43,8	/	6 %18,8	/	32 %100
1998-88	7 %6,5	41 %38,3	26 %24,3	2 %1,9	30 %28	1 %0,9	107 %100
2008-99	11 %13,1	33 %39,3	15 %17,9	2 %2,4	23 %27,4	/	84 %100
دون إجابة	/	1 %100	/	/	/	/	1 %100
المجموع	20 %8,9	85 %37,9	55 %24,6	4 %1,8	59 %26,3	1 %0,4	224 %100

أرقام هذا الجدول تشير إلى أن أعلى نسبة بـ 37,9% من مجموع الأساتذة المبحوثين، أبدت تأييدها للدولة كفاعل مرافق ومسهل مع مؤسسات القطاع العمومي. ,تتفق على هذه الرؤية أغلبية المبحوثين ضمن فئتي الحاصلين على البكالوريا في الفترة الثالثة بـ 39,3% والفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة الثانية بـ 38,3%. في حين سجلت نسبة 31,3% مؤيدة للدولة كمرافق ومسهل في التنمية، من مجموع الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة الأولى.

الاتجاه الثاني يرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هي النخبة العلمية والتكنوقراطية بنسبة بلغت 26,3% من المجموع العام للمبحوثين، تساوت تقريبا في هذه الرؤية فئة الأساتذة الذين

[1]– إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت2014،ص32.

حصلوا على البكالوريا في الفترة الثالثة بـ 27,4%، في حين بلغت نسبة تأييد هذا الفاعل ضمن الفئة الثالثة 18,8%.

الاتجاه الثالث بنسبة 24,6% من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هو الدولة، لكن هذه المرة إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص، أي الدولة كمراقب وضابط، وهو ما تذهب إليه 43,8% من مجموعه الفئة المبحوثة التي حصلت على البكالوريا في الثمانيات وهي أعلى نسبة على الإطلاق، متبوعة بنسبة 24,3% من ضمن الفئة الحاصلة على البكالوريا في الفترة الثانية، أي بين 1998/1988، تليها نسبة 17,9% فقط من مجموع المبحوثين الحاصلين على البكالوريا ما بين 2008/1999. من الأهمية بمكان في تقديرنا أن نشير إلى الإتجاه العام الرافض لفكرة أن يكون السوق الحر سيد الموقف دون تدخل الدولة. الأمر نفسه بالنسبة للمقاولين والنخب الصناعية التي حظيت بنسبة تأييد لم تتعدى 1% من المجموع العام للمبحوثين. وذلك للإعتبارات التي سنشير إليها في تعليقنا على الجدول التالي.

جدول رقم:51 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب الشعبة عند البكالوريا.

الفاعل الأنسب / الشعبة	الدولة كفاعل مركزي	الدولة مرافق و مسهل	الدولة مراقب و ضابط	السوق الحرة	النخب العلمية والتكنقراطية	المقاولون و النخب الصناعية	المجموع
آداب	12 %11,1	36 **%33,3**	34 %31,5	3 %2,8	22 %20,4	1 %0,9	108 100%
علوم طح	3 %4,2	27 **%38**	14 %19,7	1 %1,4	26 **%36,6**	/ /	71 100%
تقني	5 %18,5	12 **%44,4**	3 %11,1	/ /	7 **%25,9**	/ /	27 %100
رياضيات	/ /	/ /	1 **%50**	/ /	1 **%50**	/ /	2 %100
علوم دق	/ /	8 **%57,1**	3 %21,4	/ /	3 **%21,4**	/ /	14 %100
لغات أجنبية	/ /	2 **%100**	/ /	/ /	/ /	/ /	2 %100
المجموع	20 %8,9	85 **%37,9**	55 **%24,6**	4 %1,8	59 **%26,3**	1 %0,4	224 %100

الأرقام التي تظهر على هذا الجدول تشير إلى أن أعلى نسبة بـ 37,9% من المجموع العام للمبحوثين، نرى أن الفاعل الأنسب للتنمية في المرحلة القادمة هي الدولة كمرافق ومسهل مع المؤسسة العمومية، قناعة عبر عنها ما نسبته 100% من المبحوثين المنحدرين من شعبة اللغات الأجنبية، متبوعة بنسبة57,1% من بين الأساتذة المبحوثين الذين انحدروا من شعبة العلوم الدقيقة. وفي المرتبة الثالثة فئة المبحوثين الذين أتوا من الشعب التقنية، بنسبة بلغت 44,4%، ثم تليها رابعا نسبة 38% من مجموع المبحوثين الذين درسوا شعبة العلوم الطبيعية، وفي الأخير نسبة 33,3% في صف الأساتذة المبحوثين المنحدرين من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية.

الاتجاه الثاني من الإجابات يرى في النخبة العلمية والتكنوقراطية الفاعل الأجدر للإشراف على التنمية والأنسب لقيادتها وتوجيهها، وذلك بنسبة بلغت 26,3% من المجموع العام للمبحوثين. يتصدرهم الأساتذة المنحدرون من شعبة الرياضيات بنسبة بلغت 50%، تليها نسبة 36,6% في صفوف الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الطبيعية والحياة، ويليهم الأساتذة الذين درسوا المرحلة الثانوية في شعبة تقني بـ 25,9%، ثم 21,4% من بين الأساتذة المبحوثين المنحدرين من شعبة العلوم الدقيقة.

الاتجاه الثالث فقد كمركز عند الدولة كمراقب وضابط مع القطاع الخاص بنسبة بلغت 24,6% من المجموع العام للمبحوثين ،يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة المنحدرون من شعبة الرياضيات بنسبة 50%. تليها نسبة 31,5% في صف الأساتذة المبحوثين المنحدرين من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، ثم 21,4% في صف الأساتذة المبحوثين الآتيين من شعبة العلوم الدقيقة، وقريبة منها نسبة19,7% من مجموع الأساتذة المبحوثين المنحدرين من شعبة علوم الطبيعة والحياة.

بعد القراءة والتعليق الإحصائي، نستطيع القول انه تأكد مرة أخرى التوافق الحاصل على مستوى تمثلات المبحوثين وتصوراتهم، بخصوص الفاعل الأنسب في التنمية. إذا ما أريد لها النجاح وبلوغ الأهداف المسطرة برؤية إستراتيجية واضحة، فالدولة بمختلف صيغ تدخلها وحضورها هي الفاعل الذي تراهن عليه فئات الأساتذة المبحوثين لا تهم في ذلك أصولهم العلمية وشعبهم وتخصصاتهم التي انحدروا منها. من جهة أخرى نسجل رفضا شبه مطلق للركون لفكرة أن تكون السوق الحرة بقوانينها هي الفاعل. والأمر كذلك بالنسبة للمقاولين والنخب الصناعية. وهذا راجع في اعتقادنا إلى التجربة المريرة التي مرت بها الجزائر عندما أجبرت على الذهاب في اتجاه الإلتزام بالتوصيات والتوجيهات التي أوحت بها المؤسسات المالية الراعية لنموذج التنمية

النيولبيرالي، المعروف بـ" توافق واشنطن"، والداعي بضرورة تخلي الدولة عن التدخل في الشأن الإقتصادي، والإلتزام بجملة الإجراءات التي تنصب قوانين السوق الفاعل المركزي بدون منازع.

كما يمنكننا إرجاع هذا الرفض إلى ضعف المقاولة الجزائرية وعدم كفاءة وقدرة المقاولين ونقص خبرتهم في المجال الاقتصادي. هذه حقيقة يدركها عموم الجزائريين وخاصتهم. كما يدركون حقيقة ضعف الحس الوطني لدى الكثير من رجال الأعمال والمقاولين الخواص، مما يجعلهم يسعون دوما وراء مضاعفة فرص الربح ومراكمة مزيد من الثروة والمال ولو على حساب المصلحة الوطنية، هذه حقيقة أصبحت كما قلنا معروفة لدى الرأي العام، ومن غير المعقول أن تغيب على النخبة الجامعية والمثقفين بشكل عام.

جدول رقم : 52 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف.

الفاعل الأنسب / السنة	الدولة كفاعل مركزي	الدولة مرافق و مسهل	الدولة مراقب و ضابط	السوق الحرة	النخب العلمية والتكنقراط	المقاولون و النخب الصناعية	المجموع
2007 -2000	2 ٪3,1	22 **٪33,8**	22 **٪33,8**	/ /	18 **٪27,7**	1 ٪1,5	65 ٪100
2016-2008	18 ٪11,6	62 **٪ 40**	33 **٪21,3**	3 ٪1,9	39 **٪25,2**	/ /	155 ٪100
دون إجابة	/ /	1 **٪25**	/ /	1 ٪25	2 **٪50**	/ /	4 ٪100
المجموع	20 ٪8,9	85 **٪37,9**	55 **٪24,6**	4 ٪1,8	59 **٪26,3**	1 ٪0,4	224 ٪100

معطيات الجدول تشير إلى أنّ أعلى نسبة بـ37,9% من مجموع الأساتذة المبحوثين ترى في الدولة كمرافق ومسهل مع مؤسسات القطاع العمومي الفاعل الأجدر في التنمية. عبّر عن هذا ما نسبته 40% من مجموع الأساتذة الذين تم توظيفهم لأول مرة في الفترة الممتدة بين 2008 و2016. متبوعين بالأساتذة الموظفين لأول مرة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، بنسبة بلغت 33,8%.

ثاني أعلي نسبة ضمن المجموع العام للمبحوثين بلغت 26,3% شكلت الاتجاه الذي يرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هي النخبة العلمية والتكنوقراطية. حاز هذا الإتجاه على تأييد ما نسبته

27,8٪ من مجموع الأساتذة الموظفين في الفترة ما بين 2000 و2007، تليها نسبة 25,2% من مجموع الأساتذة الموظفين في الفترة الثانية.

الاتجاه الثالث الذي أبرزته معطيات الجدول، هو الاتجاه الحائز على24,6% نسبة من مجموع إجابات المبحوثين ككل. اتجاه يعطي الأفضلية للدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص. تصدر هذا الاتجاه، الأساتذة الموظفين في الفترة الأولى بـ33,8% متبوعين بالمبحوثين الموظفين في الفترة الثانية بنسبة 21,3%.

إن التقارب المسجل على مستوى نسب وأرقام هذه الاتجاهات الثلاثة التي برزت في الجدول، يوحي بدون شك إلى حقيقة الانسجام والتوافق الحاصل على مستوى تمثلات وآراء المبحوثين بخصوص موضوع الفاعل الذي يجب أن يتولى مهمة التنمية وإدارتها، وقد اتضح أن الأغلبية الكبيرة من المبحوثين استقر رأيها عند الدولة سواء كمرافق ومسهل إلى جانب مؤسسات القطاع العام كمراقب وضابط إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص ،ففي كلتا الحالتين هناك إصرار على حضور الدولة من قبل 71,4% من المجموع العام للعينة عندما نجري عملية تجميع للنسب الثلاثة التي تؤيد الدولة كفاعل مركزي ومهيمن، وكمرافق ومسهل أوكمراقب وضابط. هذا التوافق على مستوى يشير بدوره إلى أن عامل الأقدمية المتضمن في سنة أول توظيف لم يظهر له أي أثر على اتجاه الإجابات أي لم يؤثر بالشكل الكافي في تحديد وتشكيل تمثلات المبحوثين.

جدول رقم:53. يبين الفاعل الأنسب في في نظر المبحوثين حسب انتمائهم إلى نقابة مهنية.

العضوية في نقابة مهنية / الفاعل الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الدولة كفاعل مركزي مهيمن	2	4,8	18	9,9	20	8,9
الدولة كمرافق ومسهل إلى جانب مؤسسات القطاع العمومي	18	**42,9**	67	**36,8**	85	**37,9**
الدولة كمراقب وضابط مع القطاع الخاص	15	**35,7**	40	**22**	55	**24,6**
السوق الحرة سيد الموقف بدون منازع	/		4	2,2	4	1,8
النخب العلمية والتكنوقراطية	7	**16,7**	52	**28,6**	59	**26,3**
المقاولون والنخب الصناعية	/		1	% 0,5	1	0,4
المجمـــوع	42	100	182	100	224	100

معطيات الجدول تبين أن أعلي نسبة من المجموع العام للمبحوثين وهي 37,9% ترى في الدولة كمرافق ومسهل إلى جانب مؤسسات القطاع العمومي الفاعل الأمثل في التنمية، يتفق على هذا الرأي أغلبية المبحوثين الذين صرحوا أنهم منظوون تحت نقابة مهنية بنسبة بلغت 42% تليها نسبة 36,8 % لدى فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي نقابة.

الاتجاه الثاني ضمن المجموع العام لإجابات المبحوثين بنسبة بلغت 26.3% يقدم النخبة العلمية والتكنوقراطية كفاعل أمثل في التنمية، ولكن هذه المرة التفوق لفئة الأساتذة غير الأعضاء في أي نقابة مهنية بنسبة بلغت 28,6%، ثم تليها فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم ينتسبون إلى نقابات مهنية، بنسبة16,7%.

أما الاتجاه الثالث البارز ضمن هذا الجدول، فيرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هو الدولة كمراقب وضابط بنسبة 24,6% من المجموع العام للعينة. يؤيد هذا الاتجاه المبحوثون المنتسبون إلى نقابات مهنية بنسبة بلغت 35,7%، مقابل 22% فقط ضمن مجموع الأساتذة الذين صرحوا أنهم أعضاء في نقابات مهنية.

لو نظرنا إلى الفارق المسجل بين النسب عل مستوى إجابات المبحوثين بخصوص الاتجاهات الثلاثة المذكورة ، يمكننا القول أن عامل العضوية في النقابة المهنية يؤثر على آراء المبحوثين وتصوراتهم إزاء مسألة الفاعل الأنسب في التنمية. بالخصوص لمّا نأخذ الاتجاه الذي يقدم الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص. حيث نجد أعلى نسبة تأييد لدى المبحوثين المنتسبين إلى نقابات مهنية وبفارق معتبر. الأمر الذي يسمح لنا ربما بالقول أن الأمر يتعلق بالنقابات المهنية المستقلة المعروفة بدعوتها إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص وإعطائه الفرصة في الظهور على ساحة الفعل التنموي، ليتحمل جانبا من عبء المهمة الوطنية في التنمية ويساهم هو الآخر في النمو الاقتصادي. سيما في القطاعات التي لا تعد إستراتيجية والميادين التي أثبتت أن الدولة بمؤسستها العمومية، عاجزة لسبب أو لآخر عن الاستثمار فيها.

إلى ذلك نسجل أن الدولة مازالت تفرض نفسها كفاعل مركزي لابد منه في تصور هذه الشريحة من النخبة الجامعية سواء كانت مرافقا مسهلا أو مراقبا وضابطا مع القطاع الخاص. هذا الإصرار على ضرورة تدخل الدولة قد يكون بفعل الوعي والإدراك بحقيقة ما تمثله الدولة من أهمية في المسعى التنموي. تحدثنا عن هذا وأشرنا إليه في الكثير من الصفحات السابقة. إذ تتفق الكثير من التحاليل والرؤى المتخصصة والعارفة بشأنه. أوقد يكون كما يقول احد المحللين الجزائريين بفعل سياسة الأجور التي بقدر ما كانت دافعا لقطاع عريض من النخب للالتفاف حول الدولة.

كانت أيضا إحدى العوائق أمام بروز أوبناء سوق حقيقي، قادر على أخذ المبادرة وفرض قوانينه. فهذا الأخير، أي السوق، لا يلقي التشجيع والمساندة والترحاب من قبل النخب المستمالة والمنجذبة نحو المناصب والامتيازات التي توفرها الدولة.

يمكن فهم هذا الاعتبار أن هذه النخبة مكونة في مدارس الدولة، وبالتالي فهي لا تستثمر الفضاءات المستقلة من اجل خلق مؤسسات، بل تفضل دوما العودة نحو جهاز الدولة كمصدر لكسب العيش والاسترزاق.[1] وقد يكون هذا الإصرار على الدولة كفاعل في التنمية بفعل إدراك من هذه النخبة بحكم معرفتها وفهمها للوضع والتجربة الجزائرية ،لحقيقة الغياب المسجل لما نسميه بطبقة المقاولين القادرين على الانخراط فعلا ضمن مسار التنمية الوطنية واقتحام ميدان التنافس الخلاق خدمة لمستقبل البلد واستقلالها الاقتصادي وفي ظل هذا الغياب يبدو التحول عن طريق اقتصاد مهني عليه من قبل القطاع العمومي(الدولة)، شرطا لا مناص منه لكن هذا لا يمنع من تحرير كل إمكانات التراكم المتوفرة هنا وهناك، شريطة أن تساهم في تحرير الاقتصاد الوطني، ليس في تعميق تبعيته إلى الخارج أو إلى جماعات الضغط .[2]

جدول رقم:54 يبين الفاعل الانسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب الإنتماء الى حزب سياسي.

الانتماء الى حزب سياسي / الفاعل الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الدولة كفاعل مركزي مهيمن	6	8,6	14	9,2	20	8,9
الدولة كمرافق ومسهل على جانب المؤسسة العمومية	29	**40,8**	56	**36,9**	85	**37,9**
الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص	23	**32,4**	32	**20,9**	55	**24,6**
السوق الحرة	1	1,4	3	2	4	1,8
النخب العلمية والتكنوقراطية	12	**16,9**	47	**30,7**	59	**26,3**
المقاولون والنخب الصناعية	/	/	1	0,7	1	0,4
المجمـوع	71	100	153	100	224	100

[1]Addi Lahouari : Algérie, chronique d'une expérience poste coloniale de modernisation, débats et réflexions, Ed, BARZAKH, Alger,2012, p.202

[2] M' hammed Boukhobza, op.cit, p.82,83

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ 37,9%، ترى أن الفاعل الأنسب في التنمية هو الدولة كمرافق ومسهل. يتصدر هذا الاتجاه فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء ضمن أحزاب سياسية بـ 40,8% من مجموعهم، ثم نسبة 36,9% في صف المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي.

الاتجاه الثاني ممثل بنسبة 26,3% من المجموع العام للمبحوثين، يرى أن الفاعل الأنسب للتنمية هي النخبة العلمية والتكنوقراطية. تتصدره فئة المبحوثين بنسبة 30,7%، تليها نسبة 16,9% فقط في صفوف المبحوثين الذين صرحوا أنهم ينتسبون إلى أحزاب سياسية.

الاتجاه الثالث ممثل بـ24,6% من المجموع العام للمبحوثين يرى في الدولة كمراقب وضابط هي الفاعل الأنسب في التنمية، بأكبر نسبة بلغت 32,4%، عند فئة الأساتذة الذين صرحوا أنهم أعضاء ضمن أحزاب سياسية، وبنسبة بلغت 20,9% في صفوف فئة الأساتذة الذين ينتسبون إلى أحزاب سياسية.

القراءة الإحصائية للجدول تكشف عن وجود علاقة بين الانتماء إلى حزب سياسي من عدمه وبين تمثل المبحوثين وآرائهم حول الفاعل الأنسب للتنمية وهو ما نل حظه أكثر عند الاتجاه الثاني والثالث في حين تبدو هذه العلاقة ضعيفة نسبيا إن لم نقل تكاد تنعدم.

يمكن تفسير هذا بكون أن النخبة الجامعية من المبحوثين متفقة على ضرورة استمرار الدولة في الإشراف على التنمية ومرافقة مؤسسات القطاع العام ووضع تسهيلات تشريعية، تنظيمية وتهيئة مناخ النشاط والاستثمار، باعتباره الدور المركزي الذي يمكن لأي فاعل آخر من الفاعلين القيام به. بالنظر ربما لغياب المواصفات الواجب توفرها في أي فاعل ليقوم بهذا الدور، على الأقل في هذه المرحلة. في انتظار صعود قوى اجتماعية أخرى من صلب المجتمع الجزائري، ومن إفرازات الحركة السياسية والتجاذب الإيديولوجي الذي بدأ يظهر داخل المجتمع. أما أن تكون الدولة مرفقة بمؤسسات القطاع الخاص في الإشراف على التنمية، أوتتنازل لهذا الأخير عن بعض من المهام والصلاحيات، فهذا أمر مازال غير مستساغ لدى فئات واسعة من النخبة الجامعية، غير مقبول إلاّ في وسط الفئات التي أثبتت وعيا سياسيا من خلال تعاطيها مع الحراك السياسي الحاصل من داخل الأطر والأحزاب التي تنتسب إليها.

في حين يبقى أمر تحفظ نسبة معتبرة من المبحوثين المنتسبين إلى أحزاب سياسية عن تسليم زمام ومقاليد الإشراف على التنمية للنخبة العلمية والتكنوقراطية، أمرا غير مفهوم بالنسبة لنا. يمكن فهمه ربما إذا عدنا إلى تحاليل الكثير من الفاعلين في ميدان التفكير وإنتاج الخطاب حول الأزمة

في الجزائر، واغلبهم من ذوي الطرح أو المقاربة السياسة، وينتسبون إلى الفضاء الجامعي. فهؤلاء عندما يتحدثون عادة عن الأزمة الاقتصادية والانسداد الحاصل على مستوى المسعى التنموي، وضعف أداء المؤسسات الاقتصادية، يربطون المسألة بالأزمة التي تمر بها الجامعة كمؤسسة. ويرجعون الأزمة عادة إلى ضعف أداء الجامعي، كعنصر لم يعد في مستوى الأدوار و الوظائف التي يفترض أن يلتزم بها ويؤديها. لأنه منقوص التكوين ولا يمتلك المعرفة اللازمة ولا يتوفر على الأدوات المفاهمية والنظرية التي تعطيه القدرة على لتحليل وفهم ما يجري داخل المجتمع. وهو في آخر المطاف ومهما بلغت قدراته وذكاؤه ووعيه، مبعد عن ساحة الفعل التنموي سواء رضي أم لم يرضى. فالنخبة الجامعية أوالعلمية بشكل عام اليوم، لم تعد تلك النخبة المعول عليها، وبالتالي فهي مرفوضة لان تتحمل عبء التنمية وبالخصوص لما يرتبط مفهوم النخبة بمفهوم آخر، ألا وهو التكنوقراطية، هذه الفئة التي كانت حاضرة دوما على مستوى الحكومات المتعاقبة في الجزائر، من منطلق أنها كفيلة وقادرة على وضع السياسات التنموية والبرامج موضع تطبيق وتنفيذ، وفق رؤية تقنية محكمة ومضبوطة. وهذا يدخل ضمن الخيار التقني العام الذي تبنته السلطة السياسية، في مسعاها التنموي. وقد أدى الفشل المتكرر للسياسات التنموية في الواقع إلى توجيه الاتهام لهؤلاء على الأقل من قبل الأكاديميين المبعدين عن الفعل التنموي، ووصفهم بعدم القدرة وأنهم غير جديرين بتحمل عبء التنمية.

جدول رقم: 55 يبين الفاعل الأنسب في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث من عدمه.

الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث / الفاعل الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الدولة كفاعل مركزي مهيمن	10	8,7	10	9,2	20	8,9
الدولة كمرافق ومسهل إلى جانب المؤسسة العمومية	48	**41,7**	37	**33,9**	85	**37,9**
الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص	25	**21,7**	30	**27,5**	55	**24,6**
السوق الحرة سيد الموقف	2	1,7	2	1,8	4	1,8
النخب العلمية والتكنوقراطية	30	**26,1**	29	**26,9**	59	**26,3**
المقاولون والنخب الصناعية	/	/	1	0,9	1	0,4
المجمـوع	115	100	109	100	224	100

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه الأول في إجابات المبحوثين بنسبة 37,9%، يرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هي الدولة، كمرافق ومسهل إلى جانب المؤسسات العمومية. يتصدر هذا الإتجاه المبحوثون الذين صرحوا بأنهم أعضاء في فرق أومخابر بحث بنسبة 41,7%، ثم فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم ليسوا أعضاء في أي فرقة أو مخبر بحث، بنسبة بلغت 33,9% من ضمن مجموعهم.

الاتجاه الثاني بنسبة 26,3% من المجموع العام يرى أن الفاعل الأنسب هي النخبة العلمية والتكنوقراطية، يذهب في هذا الاتجاه ما نسبته26,9% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث، وبنفس النسبة تقريبا بـ26,% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرق أو مخابر بحث.

الاتجاه الثالث يمثل بنسبة بلغت 24,6% من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الدولة كمراقب وضابط مع القطاع الخاص هي الأجدر بتولي الفعل التنموي والإشراف عليه. يتفق في هذا الرأي المبحوثون الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث بنسبة 27,5% مع المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرق أو مخابر بحث بنسبة 21,7%.

القراءة الإحصائية للجدول تكشف لنا أن الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث من عدمه لا يؤثر بشكل واضح، في تحديد وتشكيل تمثل المبحوثين إزاء الفاعل الأجدر بتولي قيادة عملية التنمية والإشراف عليها. إنما الواضح حسب الأرقام، هو ذلك التوافق الكبير في المواقف، إذا نظرنا على مستوى الاتجاهات الثلاثة، خصوصا الاتجاه الثاني، أين نسجل توافق على مستوى عالي جدا، في تمثل المبحوثين.

ما يهمنا أكثر هو أن النخبة الجامعية ممثلة في مجموع المبحوثين من الأساتذة سواء كانوا منتسبين إلى فرق ومخابر بحث أو لم يكونوا كذلك، مازالوا مصرين على فكرة أن الدولة هي من يجب تولي مهمة التنمية. سواء كانت كفاعل مرافق ومسهل إلى جانب مؤسسات القطاع العمومي، أو كمراقب وضابط مع مؤسسات القطاع الخاص. كما نلمس إصرارا من قبل نسبة معتبرة من المبحوثين على فكرة إقحام النخبة العلمية والتكنوقراطية ضمن مهام التنمية. وعلى الدولة على الأقل أن تلتزم بتوجهات خطابها، وتشرك هذه الفئة في تحمل عبء ومسؤوليات هي مسخرة أصلا لها.

طبعا عندما نجد إصرارا متواصلا من قبل أغلبية كبيرة على فكرة ضرورة حفاظ الدولة على دورها المركزي في التنمية، فهذا يعني أن نفس هذه الأغلبية ترفض فكرة أن تترك التنمية بكل ما

تتضمنه من مهام الإشراف والإدارة والضبط، لقوانين السوق الحر. وهذا فعلا ما تبرزه معطيات الجدول والنتائج الأولية التي أفرزها التحليل. يجد هذا تفسيره ضمن الاعتبارات التي تحدثنا عليها سلفا.

جدول رقم:56 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدار العلمي.

الإصدارات / الفاعل الأنسب	**بالعربية**	**بلغة أخرى**	المجموع
الدولة كفاعل مركزي مهيمن	15 % 8.7	2 %7.4	17 % 8.5
الدولة كمرافق ومسهل إلى جانب المؤسسة العمومية	**68** **% 39.5**	**9** **% 33.3**	**77** **% 38.8**
الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص	**47** **% 27.3**	**10** **% 37**	**57** **% 28.6**
السوق الحر سيد الموقف دون تدخل الدولة	2 % 1.2	1 % 3.7	3 % 1.5
النخب العلمية والتكنوقراطية	**40** **% 23.3**	**5** **% 18.5**	**45** **% 22.6**
المقاولون والنخب الصناعية	/	/	/
المجمــوع	172 % 100	27 % 100	199 % 100

يبرز الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية وهي 38,8% ترى أن الفاعل الأنسب للتنمية هو الدولة، كمرافق ومسهل. رأي تتقاسمه كل من فئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات بالعربية بنسبة بلغت 39,5%، وفئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بلغة أجنبية بنسبة بلغت 33,3%.

الاتجاه الثاني بنسبة 28,6% من المجموع العام للمبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية، يرى أن الفاعل الأنسب والأجدر في التنمية هو الدولة، كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص. هذا التوجه أيضا محط اتفاق بين فئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بلغة أجنبية بنسبة 37% وفئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات بالعربية، بنسبة بلغت 27,3%.

الاتجاه الثالث يرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هي النخبة العلمية التكنوقراطية بـ 22,5% تتفق على هذا الفئتين من الأساتذة بنسبتين متقاربتين، أو لنقل متكافئتين تقريبا،23,3% لدى فئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بالعربية، وبنسبة 18,5% لدى فئة الأساتذة الذين صرحوا أن لديهم إصدارات بالأجنبية.

بعد القراءة الإحصائية نستطيع القول أن الأرقام والنسب التي ظهرت على الجدول وركزنا عليها ضمن قراءتنا أبانت نوعا ما عن علاقة ولو أنها ليست قوية بين لغة الإصدار ورؤية توجه المبحوث بخصوص الفاعل الأنسب ففي الوقت الذي تصدرت فئة المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات بالعربية ،الاتجاه الذي يرى في الدولة كمرافق ومسهل إلى جانب مؤسسات القطاع العمومي بفارق معتبر،حدث العكس عند الاتجاه الثاني الذي يرى أن الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص هي الفاعل الأنسب، إذ عادت الصدارة والتفوق للفئة من المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بلغة أجنبية وبفارق معتبر أيضا، لكن ما لاحظناه فيما يخص الاتجاه الثالث الذي يعطي الأولوية للنخبة العلمية، إنّ تأثير عامل اللغة كما تبرزه الأرقام تلاشى وضعف إلى ابعد الحدود. وهذا يبدو أمرا طبيعيا، فكلا الفئتين سواء كانت معربة أوغير معربة من حيث الإصدارات العلمية التي تنجزها إلا أنهما تنتميان معا إلى جماعة أوشريحة أو طبقة اجتماعية أقل ما يقال عنها أنها واعية بانتمائها المتميز وواعية بمهامها ووظائفها ومدركة لمسؤولياتها في المجتمع وتتقاسم نفس الشعور والإحساس بالتهميش والإقصاء لهذا فهي وفاق داخلي بأن من حقها على الأقل أن تلعب الأدوار المطلوبة منها، ضمن مسعى التنمية. لكن إلى جانب الدولة سواء كمراقب ومسهل مع القطاع الخاص بالنسبة للبعض منها، وهي الفئة التي يمكننا أن نعتبرها غير معربة، أي في الغالب متفرنسة، على الأقل من حيث اللغة التي تكتب بها. أو الدولة كمرافق ومسهل مع المؤسسات العمومية، بالنسبة للبعض الآخر الممثل في الفئة التي تكتب عادة بالعربية.

جدول رقم : 57 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب المطالعة العلمية الاعتيادية.

لغة المطالعة / الفاعل الأنسب	**بالعربية**	**بلغة أخرى**	**بالعربية+لغة أخرى**	**د،إجابة**	المجموع
الدولة كفاعل مركزي مهيمن	17 %11,5	/	/	3 %8,6	20 %8,9
الدولة كمرافق ومسهل إلى جانب المؤسسة العمومية	47 **%31,8**	8 **% 57,1**	12 **%44,4**	18 **%51,4**	85 **%37,9**
الدولة كمراقب وضابط مع القطاع الخاص	40 **%27**	4 **%28,6**	5 %18,5	6 % 17,1	55 **% 24,6**
السوق سيد الموقف دون تدخل الدولة	1 %0,7	/	1 %3,7	2 %5,7	4 %1,8
النخبة العلمية والتكنوقراطية	42 **%28,4**	2 %14,3	9 **%33,3**	6 % 17,1	59 **%26,3**
المقاولون والنخبة الصناعية	1 %0,7	/	/	/	1 %0,4
المجمــوع	148 %100	14 %100	27 %100	35 % 100	244 % 100

القراءة الأولية لمعطيات الجدول أعلاه يبين أن أعلى نسبة بـ37,9% من المجموع العام للمبحوثين ترى أن الفاعل الأنسب في التنمية، هي الدولة كمرافق ومسهل مع مؤسسات القطاع العمومي. تصدر هذا الاتجاه المبحوثون الذين صرحوا أنهم يطالعون بانتظام مجلات صادرة بلغة أخرى غير العربية بنسبة 57,1%، تليها نسبة 44,4% في صفوف الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون عادة وبانتظام مجلات تصدر بالعربية الى جانب لغة أخرى، في حين بلغت النسبة في صفوف المؤيدين لهذا الاتجاه الذين يطالعون باللغة العربية فقط 31,8% ،بينما أحجم بالنسبة 51,4% من المبحوثين المؤيدين لهذا الاتجاه عن التصريح باللغة التي يطالعون بها عادة وعن العناوين من المجلات التي يتعاطون معها بانتظام.

الاتجاه الثاني البارز في مجموعة إجابات المبحوثين بلغت نسبته 26,3%، يرى أن الفاعل الأنسب هو النخبة العلمية والتكنوقراطية، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين صرحوا أنهم يطالعون بانتظام مجلة أو مجلات صادرة باللغة العربية إلى جانب لغة أخرى بنسبة بلغت 33,3%، تليها

نسبة 28,4% لدى الأساتذة الذين صرحوا أنهم يتعاطون بانتظام مع مجلات تصدر بالعربية، في حين بلغت نسبة الأساتذة الذين يطالعون بلغة أخرى ضمن هذا الاتجاه 14,3%.

الاتجاه الثالث أجاب لصالح الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص وتمثل بنسبة بلغت24,6% من المجموع العام للمبحوثين، تصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين صرحوا أنهم يطالعون بانتظام مجلات تصدر بلغة أخرى غير العربية بنسبة بلغت28,6% تليها نسبة أقل بقليل منها وهي27% في صفوف الأساتذة الذين يتعاطون بانتظام مع مجلات عربية فقط.

المتأمل في هذه النسب والأرقام يلاحظ دون شك أن لغة المطالعة والتعاطي المنتظم مع المجلات العلمية ، لم يكن له أي تأثير في آراء وقناعات المبحوثين ،باعتبار أن الاتجاهات البارزة في إجابات المبحوثين عموما مشكلة كلها من الفئات الثلاثة ،أي الفئة المعربة إن صح التعبير والفئة المزدوجة اللغة والفئة التي تتعاط مع المجلات الصادرة بلغة أخرى غير العربية، وهي عادة أو في الغالب إن لم نقل دوما اللغة الفرنسية باعتبار العناوين التي ظهرت على إجابات المبحوثين كلها عناوين بالفرنسية ان لم تكن بالعربية إذن فالتصنيف هنا يأخذ شكله الثنائي المعتاد أي المقارنة سوف تكون بين المعربين والمفر نسين إن جاز التعبير إلى جانب مزدوجي اللغة. إن التوافق الذي سجلناه بين الأغلبية الكبيرة من الأساتذة المبحوثين حتى وان تعددت لغات التعاطي مع حوامل الفكر ونواقل المعرفة، يمكننا فهمه على انه تطور ونضج في التفكير لدى النخبة الجامعية التي لم تعد رهينة الحساسيات اللغوية التي طالما جعلتها حبيسة نظرة ضيقة وأفق محصور.

جدول رقم:58 يبين الفاعل الأنسب في التنمية في نظر المبحوثين حسب لغة الجرائد التي يطالعونها عادة.

اللّغة / الفاعل الأنسب	عربية	لغة أخرى	عربيةولغة أخرى	د.اجابة	المجموع
الدولة كفاعل مركزي مهيمن	18 %12,7	/	1 %2,2	1 %4,2	20 %8,9
الدولة كمرافق ومسهل مع المؤسسة العمومية	56 **%39,4**	7 **%58,3**	14 **%30,4**	8 **%33,3**	85 **%37,9**
الدولة كمراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص	30 %21,1	4 **%33,3**	18 **%39,1**	3 % 12,5	55 **%24,6**
السوق سيد الموقف دون تدخل الدولة	4 %2,8	/	/	/	4 %1,8
النخبة العلمية والتكنوقراطية	33 **%23,2**	1 %8,3	13 **%28,3**	12 **%50**	59 **%26,3**
المقاولون والنخبة الصناعية	1 %0,7	/	/	/	1 %0,4
المجمــوع	142 %100	12 %100	46 %100	24 % 100	244 % 100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ37,9% نرى أن الدولة كمرافق ومسهل مع القطاع العمومي هي الفاعل الأنسب في التنمية، كل الفئات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عامل أومتغير لغة المطالعة الاعتيادية للجرائد، تتفق على هذا الرأي بنسب عالية، لكن الصدارة سجلت في صفوف الأساتذة الذين صرحوا أنهم يطالعون دوما الجرائد الصادرة بلغة أخرى فقط، بنسبة بلغت 58,3% تليها نسبة 39,4% في صفوف المبحوثين الذين يطالعون الجرائد الصادرة بالعربية، وبلغت نسبة الأساتذة الذين يطالعون الجرائد الصادرة باللغتين في هذا الاتجاه 30,4%.

الاتجاه الثاني ممثل بنسبة 26,3% من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الفاعل الأنسب هو النخبة العلمية والتكنوقراطية، يتصدر هذا الاتجاه المبحوثين الذين يطاعون بالعربية ولغة أخرى بـ28,3%. مقابل 23,2% في صفوف المبحوثين الذين يطاعون عادة الجرائد الصادرة بالعربية فقط في حين لم نتعرف على لغة الجرائد التي يقرأها عادة، 50% من المبحوثين في هذا الاتجاه، بسبب عدم إجابتهم على السؤال.

الاتجاه الثالث يمثل 24,6% من المجموع العام للمبحوثين، يرى أن الفاعل الأنسب في التنمية هو الدولة كمراقب وضابط، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين يطالعون الجرائد الصادرة باللغة العربية مع الجرائد الصادرة بلغة أخرى بـ39,1%، تليها نسبة 33,3% لدى المبحوثين الذين صرحوا أنهم يقرؤون فقط الجرائد الصادرة بالفرنسية عادة ،في حين بلغت نسبة الأساتذة الذين يطالعون عادة الجرائد الصادرة بالعربية فقط ضمن هذا الاتجاه 21,1%.

بعد القراءة الإحصائية نستطيع القول بأن الأغلبية الكبيرة من المبحوثين وعلى اختلاف فئاتهم من حيث لغة الجرائد التي يداومون على قراءتها، متفقون إلى حد بعيد جدا، على من هو أجدر بتولى الدور المركزي في التنمية. اذ كل المؤشرات الرقمية توحي بنوع من الإصرار من قبل نسبة عالية جدا من المبحوثين، على ان تكون الدولة حاضرة بشكل أوبآخر. سواء إلى جانب القطاع العمومي، كمرافق ومسهل. وفي هذه الحالة، الدولة مطالبة بالتنازل عن بعض الأدوار التي كانت تحتكرها لصالح المؤسسات العمومية. بمعنى أن لا تكون الدولة هي الفاعل المركزي المهيمن المحتكر لكافة القطاعات، كما جرت العادة. إنما يجب أن ترفع يدها عن بعض القطاعات التي لا تعد إستراتيجية وتتدخل فقط كمرافق ومسهل أومراقب وضابط إلى جانب المؤسسات التي يجب أن تتولى جانبا من شؤون التنمية، وتلعب دورا كاملا في الرفع من مستوى النمو وتفعيل وتيرة وحركية شؤون البلاد لإشراك النخب العلمية وتوظيف معرف وخبرة الأخصائيين والفنيين والتقنيين وتعبئة كل الكفاءات للمساهمة في الفعل التنموي .

الخلاصة

القراءة الأوّلية لنتائج تحليل المبحث الرابع والمتعلّق بالفاعل الأنسب للتنمية في نظر المبحوثين، يكشف لنا عن إجماع وتوافق بين النسبة الأغلب من هؤلاء على اختلاف تخصصاتهم وتفاوت أقدميتهم، على ضرورة تدخّل الدولة في الشأن التنموي، لكن ليس كفاعل مركزي مهيمن بشكل مطلق على الفعل التنموي بكافة أبعاده وجوانبه، إذ لم يذهب في هذا الاتجاه سوى نسبة قليلة من المجموع العام للمبحوثين. وإنّما كمرافق ومسهل مع المؤسسات العمومية أومراقب وضابط إلى جانب القطاع الخاص. مما يدل ربما على أن عناصر النخبة الجامعية مدركة بأهمية الدور الذي يمكن للدولة أن تقوم به في تفعيل ودفع مسار التنمية نحو الأمام.الأمر الذي يجعل حضورها الدائم والمستمر محتما ضمن أي إستراتيجية في التنمية. حتى في حالة فتح مجال المبادرة والتدخل لمؤسسات القطاع الخاص، بالنظر لأهميته هو أيضا والدور الذي يمكن أن يقوم به في التنمية بشكل عام. يجب على الدولة في نظر المبحوثين أن لا تتراجع عن أداء أدوارها التقليدية المتمثلة في تسهيل المبادرات وتهيئة الظروف المناسبة ورفع العراقيل والمعوقات. وهذا من خلال ضمان الإطار التشريعي والقانوني المنظم

والضابط للأنشطة والأعمال. بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مؤسسات تتولى الرقابة والمتابعة وتوجيه مسار التنمية عموما وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية ويستجيب للمطالب الإستراتيجية للبلاد. إلى جانب ضرورة حضور الدولة كفاعل في التنمية، ألحت نسبة لا يستهلان بها من المبحوثين على أن تتولى النخب العلمية والتكنوقراطية مهمة التنمية، على الأقل من خلال إشراكها في تفكير وتصميم السياسات العامة ووضع البرامج، وهو ما أضافه الكثير من المبحوثين على اختلاف تخصصاتهم أثناء الإجابة على السؤال، فضلا عن أننا لمسنا هذا التوجه والمطلب لدى نسبة لا باس بها ممن أجرينا معهم نقاشا حول الموضوع على هامش عملية توزيع الاستبيان واسترجاعه.

لا يمكننا أن ننهي هذه الخلاصة دون أن نشير إلى ذلك الرفض الذي يكاد يكون مطلقا من قبل المبحوثين على مستوى كل الأقسام والتخصصات وبمختلف خصائصهم ومواصفاتهم الأخرى، لأن يسند أمر التنمية وتتولى زمام إدارة وتوجيه مسارها للنخب الصناعية و المقاولون. أوأن تترك للسوق الحرة يتحكم فيها بقوانينه وآلياته. أما بالنسبة لرفض المبحوثين للنخب الصناعية والمقاولون، فهو راجع على ما نعتقد واستنادا إلى ما جاء كتعقيب سجّل من قبل الكثير من المبحوثين عقب إجابتهم، إلى غياب الثقة إزاء هذه الفئة التي يعتقد أنها غالبا ما تكون محمومة بهاجس الربح وجمع الثروة ومراكمة رؤوس الأموال وزيادتها على حساب المصلحة العامة والوطنية. وهذا ما أكدته التجربة حسب المبحوثين على هامش إجاباتهم. وهو ربما راجع إلى عدم نضج القطاع الخاص في الجزائر وقلة احترافيته، بالنظر إلى أن الدولة احتكرت الفعل التنموي ولم تعط الفرصة لبروز المؤسسة الخاصة ثم دعمها و مرافقتها في الاتجاه الذي يجعل منها مؤسسة وطنية بالفعل تعمل وفق مبدأ المصلحة الوطنية فوق كلّ اعتبار وتمثل الاقتصاد الجزائري في الداخل والخارج. وفي هذا الصدد ربما نشير إلى أن المشكلة قائمة على مستوى مدلول ومعنى لفظة المؤسسة الوطنية في حدّ ذاتها، إذ غالبا ما يفهم من هذه الكلمة أنها تتعلق فقط بالمؤسسة العمومية. أما بخصوص رفض فكرة السوق الحرة، فالأمر في المقام الأول متعلق بالمفهوم في حدّ ذاته، هذا الأخير الذي يعتبر في تصور المبحوثين من ضمن المفاهيم المشكلة للرؤية الفكرية اللبرالية والنيولبرالية، المرجعية التي أستند إليها في الإملاء على الجزائر الكثير من التوجيهات والتوصيات وفرضت عليها شروطا و التزامات لم تجني من وراءها إلاّ مزيدا من الفقر والتخلف. ومكنت لقيم الاستهلاك في يوميات الجزائريين مما جعلهم يلهثون دوما وراء منتجات المؤسسات والشركات و القوى الإنتاجية المستحكمة في السوق والمدعومة أصلا من قبل المؤسسات المالية التي تدفع دوما باقتصاديات البلدان النامية نحو فتح أسواقها الداخلية أمام السلع والبضائع الأجنبية بداعي التفتح على الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزاياه (التكنولوجيا والتجهيزات..). هذا الواقع أصبح مرفوضا بشكل مطلق من قبل الجزائريين عموما والطبقة المثقفة على وجه الخصوص ومن ضمنها عناصر النخبة الجامعية من المبحوثين في هذه الدراسة. وبالنتيجة مرفوضة هي الأطراف التي ساهمت في تكريسه وتسببت في تفقير فئات اجتماعية واسعة من الجزائريين وتأزيم وضعهم. وأنّ فكرة السوق الحرة، حتى وإن كانت لها قوانينها المزعومة فهي في تصور المبحوثين بمثابة قوانين القوي يأكل الضعيف ضمن منافسة تكون دوما مجحفة وغير متكافئة.

الفصل الثاني عشر

تمثل الشراكة الأنسب للجزائر في ميدان التنمية

لدى المبحوثين

تمهيـــد:

تعد الشراكة في ميدان التنمية من المسائل المهمة، بل والضرورية. بحيث لا يمكن لأي بلد مهما كانت مقدراته وإمكانياته و طاقاته و مهما توفر عليه من ثروات و مؤهلات، أن يحقق إقلاعا أو صعودا اقتصاديا ، دونما علاقات اقتصادية يبنيها و يقيمها مع أطراف أخرى ، سواء كانت بلدانا بعينها أو تكتلات جهوية أو إقليمية. كما يمكن أن تبرم هذه العلاقات مع المؤسسات المالية المانحة. فالشراكة كما يعتبرها البعض هي إحدى الوسائل الفعالة لدعم وتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول الأطراف فيها. من خلال استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول. كما تعتبر من ضمن الآليات الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي على المستويات الإقليمية والجهوية.

بالنظر لأهميتها، حظيت مسألة الشراكة باهتمام الكثير من منظري التنمية ومنتجي الخطاب حول سبل ومسارات تجسيدها في الواقع. وهنا نعود مرة أخرى إلى الورقة التي قدمها **Guy Bajoit** تحت عنوان النظريات الكلاسيكية في التنمية أو النماذج الكلاسيكية الشهيرة في التنمية، أين يعتبر الشراكة عنصرا أساسيا ضمن مجموع العناصر الخمسة التي يتشكل منها ما نسميه بالنموذج التنموي.

لقد أدرك الكثير إن لم نقل كل الخبراء والمحللين الاقتصاديين وغيرهم في الجزائر مدى أهمية الشراكة في أي إستراتيجية تنموية تريد الجزائر وضعها في المستقبل. الأمر الذي دفع بالعديد من هؤلاء بالتأكيد ضمن تحاليلهم على أنّه من الضرورة على الجزائر إن أرادت وضع إستراتيجية تنموية جادة و واضحة أن تحدد بدقة طبيعة العلاقات التي تسعى إلى إقامتها مع جيرانها أولا، دول المغرب العربي. وأوروبا والعالم العربي و بقية العالم، على أن تخصص مكانا استثنائيا لبعض الدول الصاعدة، التي استطاعت أن تثبت نجاحها و تقدم تجربة يمكن الاستفادة منها أكثر. ومن هذا المنطلق، نعتقد أنّه من الأجدر بنا ونحن نبحث في تمثلات النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية أن نخصص سؤالا نتعرف من خلاله عن الشراكة الأنسب للجزائر ضمن مسارها في التنمية في نظر المبحوثين.

جدول رقم : 59 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب القسم.

الشراكة / القسم	مغاربية	عربية	أورو متوسطية	افريقية	ثنائية	انضمام إلى OMC	د. إجابة	المجموع
العلوم الاقتصادية	8 %30,8	5 %19,2	/ 	1 %3,8	10 **%38,5**	2 %7,7	/ 	26 %100
علوم التسيير	9 **%37,5**	3 %12,5	1 %4,2	/ 	10 **%41,7**	1 %4,2	/ 	24 %100
العلوم المالية و م	4 %18,2	4 %18,2	/ 	1 %4,5	11 **%50**	2 %9,1	/ 	22 %100
الحقوق	15 **%36,6**	2 %4,9	4 %9,8	1 %2,4	19 **%46,3**	/ 	/ 	41 %100
العلوم السياسية	12 **%63,2**	/ 	/ 	3 %15,8	4 %21,1	/ 	/ 	19 %100
العلوم الاجتماعية	4 %10,8	3 %8,1	3 %8,1	1 %2,7	24 **%64,9**	1 %2,7	1 %2,7	37 %100
العلوم الإنسانية	10 %18,2	5 %9,1	/ 	5 9,1	32 **%58,2**	/ 	3 %5,5	55 %100
المجموع	62 **%27,7**	22 %9,8	8 %3,6	12 %5,4	110 **%49,1**	6 %2,7	1 %1,8	224 %100

نلاحظ من خلال المعطيات الرقمية التي يوفرها هذا الجدول أن أعلى نسبة في صفوف المبحوثين ككل 49,1% نرى أن الشراكة الأنسب للجزائر في إطار سعيها نحو التنمية هي الشراكة الثنائية مع البلدان ذات التجارب الناجحة هذا على مستوى المجموع العام لمبحوثين، أما حسب الأقسام أو التخصصات فان أعلى نسبة ذهبت في هذا الاتجاه هي 64,9% سجلت على مستوى قسم العلوم الاجتماعية مقابل 58,2% في صفوف أساتذة قسم العلوم الإنسانية و50% من ضمن مجموع الأساتذة المبحوثين في قسم العلوم التجارية والمالية ،ثم تليها نسبة 46,3% لدى أساتذة قسم الحقوق فنسبة 41,7% في صفوف المبحوثين من قسم علوم التسيير تليها نسبة 38,5% لدى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وبأضعف نسبة عبر المبحوثين في قسم العلوم السياسية في اتجاه الشراكة بثنائية 21,1% باعتبار أن اغلبهم بـ63,2% كأعلى نسبة على الإطلاق أجابوا لصالح الشراكة المغربية التي حلت في المرتبة الثانية من حيث التأييد على المستوى العام للمبحوثين بـ27,7% في حين حظيت الشراكة العربية تأييد نسبة بلغت 9,8% من المجموع العام، مقابل 5,4% لصالح الشراكة الإفريقية، في الوقت التي انخفضت نسبة التأييد

انخفاضا كبيرا للشراكة الأورو- متوسطية بـ3,6% والانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة بـ2,7%. توحي لنا هذه الأرقام بان هناك توافق على مستوى عالي بين المبحوثين حول نوع الشراكة التي تستفيد منها الجزائر أكثر، في إطار محاولاتها الإقلاع وتحقيق الصعود الاقتصادي. إذ راح أغلبيتهم من مختلف الأقسام، يؤيدون فكرة الشراكة التي تبرم في إطار اتفاقيات ثنائية مع بلدان حققت نجاحا في مجالات معينة، أو استطاعت أن تحقق صعودا اقتصاديا. يتم اختيارها بعيدا عن الشروط التي عادة ما تمليها أطر جهوية أو تكتلات إقليمية، ليست في صالح أي بلد مازال لم يتوفر بعد على آليات التجاوب والاندماج، مثل الجزائر. كما هو الشأن بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة أوالتكتل الإقليمي الاورومتوسطي.

إن تمثلات الأساتذة الجامعيين الذين أجرينا معهم البحث، أبدوا في الحقيقة قبولا وترحابا بالشراكة الثنائية في حين بدو متحفظين كثيرا من الدخول في شراكات أثبتت التجارب أنها لن تكون في صالح الجزائر على هذا المستوى من الضعف والتراجع الاقتصادي وهو مؤشر على أن النخبة الجامعية ممثلة على الأقل في الأساتذة المبحوثين على درجة ما من الانسجام والتوافق المعرفي الذي يعبر عادة عن انتمائه لجماعة اجتماعية واحدة وينهلون من معين فكر ومرجعية واحدة، حتى وان اختلفت تخصصاتهم الأكاديمية.

جدول رقم :60 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب سنة الحصول على البكالوريا.

الشراكة / السنة	مغاربية	عربية	أورو متوسطية	افريقية	ثنائية	انضمام إلىOMC	د. إجابة	المجموع
88 -79	2 %6,3	1 %3,1	/ 	1 %3,1	28 **%87,5**	/ 	/ 	32 %100
98-89	29 **%27,1**	11 %10,3	2 %1,9	7 %6,5	53 **%49,5**	1 %0,9	4 %3,7	107 %100
2008-99	31 **%36,9**	10 %11,9	6 %7,1	4 %4,8	28 **%33,3**	5 %6	/ 	84 %100
دون إجابة	/ 	/ 	/ 	/ 	1 %100	/ 	/ 	1 %100
المجموع	62 **%27,7**	22 %9,8	8 %3,6	12 %5,4	110 **%49,1**	6 %2,7	4 %1,8	244 %100

تفيد معطيات هذا الجدول أن أعلى نسبة من مجموع المبحوثين ككل هي 49,1% ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر، هي الشراكة الثنائية مع البلدان ذات التجارب الناجحة ،بأغلبية كبيرة بلغت 87,5% من مجموع الحاصلين على الباكالوريا في الفترة الممتدة مابين 1979الى 1988، مقابل 49,5% من مجموع الحاصلين على البكالوريا في الفترة الثانية 1989-1998 في حين بلغت 33,3 من ضمن الحاصلين على البكالوريا في الفترة المتأخرة وهي الفئة التي أيدت بنسبة اكبر بقليل أي 36.9% الشراكة المغاربية مقابل 27,1% من مجموع الفئة الوسطى، في حين لم تؤيد الفئة الحاصلة على البكالوريا في الثمانينات الشراكة المغاربية إلاّ بما نسبته 6,3% من مجموعها العام.

الأرقام تشير إلى أن المبحوثين على العموم يؤيدون وبإجماع نوعين من الشراكة وهي الشراكة الثنائية أولا ثم الشراكة المغاربية في المرتبة الثانية، في حين نسجل نسب منخفضة جدا تعبر عن الرفض النسبي أحيانا وشبه المطلق أحيانا للأنواع الأخرى من الشراكة. فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سبيل المثال لم تحظى بالقبول من قبل الأساتذة حيث سجلنا 2,7% فقط وهي أضعف نسبة من مجموع المبحوثين ككل، مقابل3,6% كثاني اضعف نسبة أجابت للشراكة الاورومتوسطية، والملاحظة التي يجدر تسجيلها بخصوص هاتين الشراكتين أنهما لم تجد القبول والتأييد بشكل مطلق من طرف فئة الأساتذة الحاصلين على شهادة البكالوريا في الثمانينات هؤلاء الذين تمركزت إجابتهم بشكل كبيرعند الشراكة الممكن إبرامها مع البلدان ذات التجارب الناجحة بعيد عن التكتلات الجهوية والقارية التي سبق تجريبها ولم تنجح بغض النظر عن السبب.

جدول رقم: 61 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب الشعبة عند الحصول على البكالوريا.

الشعبة	الشراكة النسب							المجموع
	مغاربية	عربية	أورو متوسطية	افريقية	ثنائية	انضمام إلىOMC	د. إجابة	
آداب	32 **%29,6**	6 %5,6	5 %4,6	6 %5,6	55 **%50,9**	1 %0,9	3 %2,8	108 %100
علوم ط .ح	17 %23,9	9 %12,7	3 %4,2	2 %2,8	36 **%50,7**	3 %4,2	1 %1,4	71 %100
تقني	8 **%29,6**	5 %18,5	/	1 %3,7	11 **%40,7**	2 %7,4	/	27 %100
رياضيات	/	/	/	/	2 **%100**	/	/	2 %100
علوم دق	4 **%28,6**	2 %14,3	/	3 %21,4	5 **%35,7**	/	/	14 %100
لغات أجنبية	1 **%50**	/	/	/	1 **%50**	/	/	2 %100
المجموع	62 **%27,7**	22 %8,9	8 %3,6	12 %5,4	110 **%49,1**	6 %2,7	4 %1,8	224 %100

عندما نقرأ الجدول أعلاه تستوقفنا أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ49,1% تؤيد وتفضل الشراكة الثنائية ،يتفق على هذا الأساتذة المبحوثين وبنسبة عليا مهما اختلفت أصولهم العلمية والشعب التي درسوا فيها في المرحلة الثانوية. يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة المنحدرين من شعبة الرياضيات بـ100% ويتقاسم المرتبة الثانية بـ50,9% و50%على التوالي كل من الأساتذة المنحدرين من شعبة الآداب والعلوم الإنسانية،والأساتذة المنحدرين من شعبة علوم الطبيعة والحياة ثم الأساتذة المبحوثين من شعبة اللغات الأجنبية، في حين بلغت نسبة تأييد الشراكة الثنائية في صفوف الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الدقيقة .

الاتجاه الثاني في الإجابات التي حصلنا عليها من المبحوثين تمركز حول الشراكة المغربية بنسبة بلغت 27,7% يتصدره الأساتذة المنحدرين من شعبة اللغات الأجنبية بنسبة 50% ويأتي في المرتبة الثانية الأساتذة المنحدرين من شعبة الآداب والأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم

الدقيقة بنفس النسبة بلغت 29,6% وبنسبة قريبة جدا منهما،28,6% عبر الأساتذة المنحدرين من شعبة العلوم الدقيقة عن تأييدهم للشراكة المغاربية.

تمكننا القراءة الإحصائية لهذه المعطيات من القول أن المبحوثين على توافق واضح وشبه إجماع لا يمكن نكرانه بخصوص نوع الشراكة الأنسب للجزائر إذا أرادت النجاح في التنمية وبناء اقتصاد وطني قادر على الإقلاع بالبلد نحو نادي البلدان الصاعدة في الأمد المتوسط والبلدان المتقدمة على المدى البعيد. إذ نرى أغلبية المبحوثين أن الأولوية يجب أن تعطى للتكتل الثنائي وفق ما يحقق المصلحة الوطنية وتحقق الأهداف والتنموية المسطرة بعيدا عن الارتهان إلى الأطر والهيئات والتكتلات الإقليمية الكبرى. أين تتعدد المصالح وتتنوع الأهداف والاستراتيجيات وتكون الغلبة والفائدة عادة للأطراف التي تمتلك أسباب النجاح أكثر، والمؤهلة اقتصاديا وتقنيا أكثر.لأن أول مبدإ للشراكة الحقيقية، هو أن تكون على مستوى رفيع من المساواة والتكافؤ على مستوى إمكانية وفرص الاستفادة.

الشراكة تقتضي التعاون وليس الاستغلال ،كما يحدث عادة ضمن أطر الشراكة التي تضم إطرافا متباينة في مستوى النمو والنضج والتقدم الاقتصادي،لكن وبحكم ربما إدراكهم ووعيهم بأهمية البعد الثقافي والتشابه في الخصوصيات والتاريخ المشترك في دعم وترقية الجانب الاقتصادي ودفع حركة النمو ،فان النخبة الجامعية من الأساتذة المبحوثين ألحت كذلك وراهنت على الشراكة المغاربية وبعث قيم التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي التي تمتلك مجتمعه كل ما تتطلبه التنمية بالمعنى الشامل للكلمة،الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

جدول رقم: 62 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب سنة أول توظيف في الجامعة.

الشراكة / السنة	مغاربية	عربية	أورو متوسطية	افريقية	ثنائية	انضمام إلىOMC	د. إجابة	المجموع
2007/2000	21 **%32,2**	1 %1,5	1 %1,5	1 %1,5	38 **%58,5**	3 %4,6	/	65 %100
2016/2008	39 **%25,2**	21 % 13,5	6 %3,9	11 %7,1	71 **%45,8**	3 %1,9	4 %2,6	155 %100
دون إجابة	2 **%50**	/	1 %25	/	1 %25	/	/	4 %100
المجموع	62 **%27,7**	22 %9,8	8 %3,6	12 %5,4	110 **%49,1**	6 %2,7	4 %1,8	224 %100

تشير الأرقام والمعطيات المتضمنة في هذا الجدول إلى أن أعلى نسبة بـ49,1% من المجموع العام للإجابات حازت عليها الشراكة الثنائية. عبرت عن تأييدها لهذه الشراكة فئة الأساتذة الموظفين في الفترة الممتدة بين 2000-2007 بنسبة 58,5% كأعلى نسبة، مقابل 45,8% في صفوف الأساتذة المبحوثين الذين وظفوا في الفترة مابين 2008-2016، أما الاتجاه الثاني فقد عبر عنه من قبل 27,7% من المجموع العام للمبحوثين ،لصالح الشراكة المغاربية بنسبة 32,2% من ضمن المبحوثين الموظفين في الفترة الأولى، مقابل 25,2% في صفوف الفئة التي تم توظيفها بين موسمي 2008-2016.

تفيد هذه الأرقام والنسب بوجود انسجام وتوافق في الرؤى والتمثلات من جانب الأساتذة، وأن عامل الأقدمية وحتى وان تفاوتت النسب والأرقام قليلا لم يؤثر بشكل بارز مادامت أن النسبة الأعلى للمبحوثين من كلا الفئتين كانت إلى جانب الاتجاهين البارزين. الشراكة الثنائية أولا ثم الشراكة المغاربية ثانيا مع تسجيل رفض واضح وبارز من جانب المبحوثين للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو للشراكة الأورومتوسطية في حين نالت الشراكة العربية تأييد وقبول ما نسبته 9,8% وهي نسبة معتبرة إذا قورنت بسابقتها أي نسبة تأييد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بـ2,7% والشراكة الاورومتوسطية بـ3,6% هذه المؤشرات الكمية توحي ضمنيا أن الأساتذة المبحوثين على وعي تام وإدراك عميق بالنتائج السلبية التي ما فتئت تفرزها تجارب الشراكة التي أبرمت مع الطرف الأوروبي والمنظمات والهيئات السائرة في فلكه والخادمة لمصالحه ،وأن هذه النخبة من الأساتذة على قناعة أيضا أن مصلحة الجزائر كبلد متخلف نسبيا لن تتحقق بعيد عن الأطر التي تحددها مرجعيته الدينية والثقافية وهويته التاريخية وأن الشراكة الأنجع هي الشراكة الثنائية التي تختارها الجزائر وفق ما يستجيب لتطلعاتها ويمكّن من التبادل الثنائي القائم على المصلحة المتبادلة بعيد عن الشروط والإملاءات التي عادة ما تفرضها الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وكذلك التكتلات الجهوية والإقليمية القائمة.

جدول رقم:63 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى نقابة مهنية من عدمه

الانتماء إلى نقابة مهنية / الشراكة الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الشراكة المغاربية	8	**19**	54	**29,7**	62	**27,7**
الشراكة العربية	9	21,4	13	7,1	22	9,8
الشراكة الإفريقية	1	2,4	7	3,8	8	3,6

الشراكة الاوورومتوسطية	1	2,4	11	6	12	5,4
الشراكة الثنائية مع البلدان ذات ت.ن	22	**52,4**	88	**48,4**	110	**49,1**
الانضمام إلى م ع ت OMC	/	/	6	3,3	6	2,7
دون إجابة	1	2,4	3	1,6	4	1,8
المجمـوع	42	100	182	100	224	100

القراءة الأولى لمعطيات هذا الجدول تبين لنا أن أعلى نسبة بـ49,1% من المجموع العام للمبحوثين ،ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر ضمن مسعاها في التنمية ،هي الشراكة الثنائية ،هذا الرأي يشكل نقطة توافق بين المبحوثين الذين صرحوا أنهم ينتسبون إلى نقابة مهنية بنسبة 52,4% من مجموعهم في العينة ،مقابل 48,4% من مجموع الأساتذة الذين صرحوا أنهم غير منتسبين إلى أي نقابة أو تنظيم مهني.

الاتجاه الثاني يمثل بنسبة 27,7%من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الشراكة المغاربية هي الأنسب للجزائر ،الصادرة في هذا الاتجاه عادت للمبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتمون إلى أي نقابة مهنية بنسبة 29,7% من مجموعهم ضمن العينة ،مقابل 19% من مجموع الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في نقابات مهنية.

القراءة الإحصائية للجدول تسمح لنا بالقول مرة أخرى أن متغير الانتماء إلى نقابة مهنية من عدمه لم يكن له الأثر الواضح والصريح في تشكيل اتجاهات المبحوثين ومواقفهم إزاء موضوع السؤال المطروح مادام أن أغلبية أو النسبة الأعلى من إجابات كل فئة من الفئتين متمركزة عند اتجاه الشراكة الثنائية في المرتبة الأولى والشراكة المغاربية في المقام الثاني ،في حين سجلنا رفضا واضحا وصريحا من قبل المبحوثين عموما لفكرة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، على الأقل في الآونة الحالية حسب ما أردف الكثير من المبحوثين وهذا بالنظر إلى عدم جاهزية الجزائر اقتصاديا. المبرر الذي قدمه معظم المبحوثين على الرغم من أننا لم نطلب منهم ذلك، وهذا يعبر بشكل أو بآخر على الوعي الذي تتوفر عليه عناصر النخبة الجامعية بخصوص القضايا المصيرية للبلاد ،نقول هذا لأنه حسب علمنا ومعرفتنا اكتسبناها من مطالعتنا في هذا الميدان ،أن الخبراء والمحللين الجزائريين الذين لا نشك أولا في وطنيتهم ولا نشك في قدرتهم وخبرتهم ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نقلل من مستوى معرفتهم بالواقع الجزائري ،يجمعون على أن انضمام الجزائر في الوقت الراهن إلى هذه المنظمة لا يخدم مصلحتها ولا هو في صالح

الاقتصاد الوطني بالنظر إلى مضمون الشروط والبنود التي ستجد الجزائر نفسها ملزمة بإتباعها واحترامها، بالرغم من أنها في معظمها لا تخدم الاقتصاد الوطني.

جدول رقم:64 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى حزب سياسي من عدمه

الإنتماء إلى حزب سياسي / الشراكة الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الشراكة المغاربية	20	**28,2**	42	**27,5**	62	**27,7**
الشراكة العربية	7	9,9	15	9,8	22	9,8
الشراكة الإفريقية	1	1,4	7	4,6	8	3,6
الشراكة الاوروومتوسطية	3	4,2	9	5,9	12	5,4
الشراكة الثنائية مع البلدان ذات ت.ن	36	**50,7**	74	**48,4**	110	**49,1**
الانضمام إلى المنظمة ع ت OMC	3	4,2	3	2	6	2,7
دون إجابة	1	1,4	3	2	4	1,8
المجموع	71	100	153	100	224	100

القراءة الأولى للجدول تبين أن أعلى نسبة بـ49,1% من المجموع العام من المبحوثين ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر هي الشراكة الثنائية. يتفق على هذا ما بسبته50,7% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في حزب سياسي، مقابل 48,4% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي.

الاتجاه الثاني ممثل بـ27,7% من المجموع العام للمبحوثين يرى أن الشراكة الأنسب هي الشراكة المغاربية ،وفي هذا الاتجاه أيضا تكاد تتكافأ نسبتي التأييد بين فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم ينتسبون إلى حزب سياسي بـ28,2%،مقابل 27,5% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي.

نتائج القراءة الإحصائية تشير إلى وجود توافق كبير على مستوى إجابات المبحوثين سواء كانوا أعضاء ضمن أحزاب سياسية أو لم يكونوا. مما يجعلنا نقول أنّ متغير الانتماء إلى حزب سياسي لم يؤثر إطلاقا على تشكيل توجهات المبحوثين وتمثلانهم للشراكة الأنسب للجزائر ضمن مسعاها التنموي. توافق المبحوثين يأخذ اتجاهين، اتجاه القبول والتأييد للشراكة الثنائية في المقام الأول، ثم الشراكة المغاربية بالدرجة الثانية، واتجاه الرفض شبه المطلق لفكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ولو مؤقتا، ورفض نسبي للشراكة الاوروومتوسطية والإفريقية.

جدول رقم:65 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث من عدمه .

الإنتماء إلى فرقة أو مخبر بحث / الشراكة الأنسب	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الشراكة المغاربية	36	**31.3**	26	**23.9**	62	**27.7**
الشراكة العربية	13	11.3	9	8.3	22	9.8
الشراكة الإفريقية	2	1.7	6	5,5	8	3,6
الشراكة الاوروومتوسطية	5	4,3	7	6,4	12	5,4
الشراكة الثنائية	52	**45,2**	58	**53,2**	110	**49,1**
الانضمام إلى المنظمة ع ت OMC	3	2,6	3	2,8	6	2,7
دون إجابة	4	3,5	/		4	1,8
المجموع	115	100	109	100	224	100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أعلى نسبة من المجموع العام للمبحوثين وهي 49,1% ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر هي الشراكة الثنائية ، يتصدر هذا الاتجاه الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا يتنسبون إلى فرقة أو مخبر بحث بنسبة بلغت 53,2% ،مقابل 45,2% من مجموع الأساتذة المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرقة أو مخبر بحث.

الاتجاه الثاني ممثل بتباين أعلى نسبة بـ 27,7%من أصحابه أن الشراكة الأنسب للجزائر هي الشراكة المغاربية ،يتصدر هذا الاتجاه ما نسبته 31,3% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم أعضاء في فرقة أو مخبر بحث ،مقابل 23,9% من مجموع المبحوثين الذين صرحوا أنهم لا ينتسبون إلى أي فرقة أو مخبر بحث .

بعد القراءة الإحصائية للجدول اتضح لنا أن متغير الانتماء إلى فرقة أو مخبر بحث من عدمه لم يكن له تأثير واضح ،فالتفاوت المسجل بين مستوى نسب تأييد بين فئتي المبحوثين لهذا الاتجاه أو ذلك، لم يرق إلى في رأينا إلى درجة تجعلنا نرجعه إلى هذا المتغير،بل العكس مادام أن الاتجاهين البارزين على مستوى إجابات المبحوثين حظيت بنسب تأييد عالية من قبل كلا الفئتين سواء الفئة التي صرحت أنها تنتسب إلى فرقة أو مخبر بحث أو الفئة التي صرحت ،أنها لا تنتسب إلى أي فرقة أو مخبر بحث. الأمر يتعلق مرة أخرى بتوافق عام بين المبحوثين بخصوص عنصر من عناصر النموذج التنموي ألا وهو الشراكة الأنسب هذا التوافق الذي يأخذ بعدين أو

اتجاهين ،البعد الأول توافق على تأييد وقبول الشراكة الثنائية مع أي بلد على الأقل له تجربة ناجحة في التنمية ،أو في التوجه نحو إعادة إحياء الأمل في الشراكة المغربية والعمل على إرساء أسس التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان المنطقة ،وهذا سوف يكون أسهل وأيسر ونتائجه مضمونة إلى حد بعيد لكن هذا يتوقف على مدى جاهزية واستعداد الأطراف المعنية في المعنى والاستمرار في هذا النهج بعيد عن الاعتبارات السياسوية ،كما أردف الكثير من المبحوثين الذين ذهبوا في هذا الاتجاه.

أمّا البعد الثاني في التوافق، فيتعلق بتوافق حول رفض شبه مطلق لفكرة الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة للاعتبارات التي سبق ذكرها.

جدول رقم :66 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب لغة الإصدارات العلمية.

إصدارات علمية	بالعربية		بلغة أخرى		المجموع	
الشراكة الأنسب	**ت**	**%**	**ت**	**%**	**ت**	**%**
الشراكة المغاربية	47	**27,3**	7	**25,9**	54	**27,2**
الشراكة العربية	20	11,6	1	3,7	21	10,6
الشراكة الاوروميتوسطية	6	3,5	/	/	6	3
الشراكة الإفريقية	9	5,2	1	3,7	10	5
الشراكة الثنائية	81	**47,1**	17	**63**	98	**49,2**
الانضمام إلى المنظمة ع ت OMC	5	2,9	/	/	5	2,5
دون إجابة	4	2,3	1	3,7	5	2,5
المجمـوع	172	100	27	100	199	100

القراءة الأولى لمعطيات الجدول تضعنا عند أعلى نسبة من المجموع العام بـ49,2% ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر ضمن مسعاها في التنمية هي الشراكة الثنائية ،رأي تتفق عليه كلا الفئتين من الأساتذة المبحوثين بأعلى نسبة في صفوف كل منهما،63% بالنسبة للفئة التي صرحت أن لديها إصدارات علمية بلغة أخرى غير العربية، مقابل 47,1% ضمن مجموع الفئة التي صرحت أن لديها إصدارات علمية بالعربية فقط.

الاتجاه الثاني من المجموع العام لإجابات المبحوثين كمركز عند الشراكة المغاربية كشراكة أنسب للجزائر وذلك بنسبة 27,2%.

اتجاه تتقاسمه الفئتان من الأساتذة بنسبتين متقاربتين جدا، 27,3% لدى فئة المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بالعربية ،مقابل 25,9% لدى المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم إصدارات علمية بالأجنبية، في حين تشكل اتجاه ضعيف بالمقارنة مع الاتجاهين السابقين إلاّ انه يعد في نظرنا ذو قيمة ودلالة تستحق الذكر ،وهو الاتجاه الذي يرى أن الشراكة الأنسب هي الشراكة العربية بـ10,6% ،لاسيما إذا علمنا أن اغلب من يؤيد هذا الاتجاه هم من ضمن الفئة التي صرحت أن لديها إصدارات بالعربية وذلك بنسبة بلغت 11,6% مقابل 3,7% فقط من ضمن من لديهم إصدارات بالأجنبية.

بعد القراءة الإحصائية ،نقول أن عامل اللغة التي يكتب بها عادة المبحوثين لم يكن مؤثرا بشكل واضح في تمثلات أو تصورات المبحوثين بخصوص الشراكة الأنسب للجزائر ضمن مسعاها نحو بناء تنمية ناجحة، حتى عندما كان هناك تفاوت في اعتقادنا لا يعبر عن تأثير عامل اللغة بقدر ما هو ناتج عن تشتت إجابات المبحوثين ضمن الفئة الثانية التي تمركزت إجاباتها عند اتجاهات معينة فقط،يتضح أكثر أن عامل اللغة ليس له أي تأثير إذا انتقلنا إلى الاتجاه الثاني بخصوص الشراكة المغاربية أين يتضح مدى الإجماع والتوافق بين النخبة الجامعية التي لا تخفي عادة مدى أهمية التعاون ألمغاربي ضمن خصوصيات ثقافية وتاريخية تجمع البلدان المنتمية إلى هذه المنطقة ،لكن إذا انتقلنا إلى الاتجاه الثالث المتعلق بالشراكة العربية ،نلاحظ أن عامل اللغة بدا تأثيره واضحا في توجيه فئة الأساتذة الذين يكتبون عادة باللغة العربية نحو الالتفاف بالشراكة العربية وإحجام إن لم نقل رفض الفئة التي تكتب بالفرنسية هذا الاتجاه .

جدول رقم:67 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب المطالعة العلمية الاعتيادية.

المطالعة العلمية الإعتيادية / الشراكة الأنسب	بالعربية	بلغة أخرى	عربية و لغة أخرى	د،إجابة	المجموع
الشراكة المغاربية	43 **%29,1**	2 %14,3	/	3 %8,6	62 **%27,7**
الشراكة العربية	16 %10,8	/	3 %11,1	3 %8,6	22 %9,8
الشراكة الاوروميتوسطية	6 %4,1	/	2 %7,4	/	8 % 3,6
الشراكة الإفريقية	10 %6,8	1 %7,1	/	1 %2,9	12 %5,4

الشراكة الثنائية	68 **%45,9**	11 **%78,6**	13 **%48,1**	18 **% 51,4**	110 **%49,1**
الانضمام إلى م ع ت OMC	1 %0,7	/	/	5 %14,3	6 %2,7
دون إجابة	4 %2,7	/	/	/	4 1,8
المجمـوع	148 %100	14 %100	27 %100	35 %100	244 %100

القراءة الأولية لمعطيات هذا الجدول تبرز لنا عن أعلى نسبة بـ49,1% من المجموع العام للمبحوثين ،أجابت بأن الشراكة الأنسب للجزائر في إطار مسعاها التنموي ،هي الشراكة الثنائية ،تصدر هذا الاتجاه الأساتذة الذين صرحوا أنهم يتعاطون بشكل منتظم مع مجلات تصدر بلغة أخرى غير العربية بنسبة بلغت 78,6%،مقابل 48,1% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون بانتظام مجلات علمية بالعربية ولغ أخرى ،وبنسبة أقل منها بقليل 45,9% أجاب الأساتذة الذين يطالعون بانتظام مجلات عربية فقط في هذا الاتجاه.

الاتجاه الثاني كما رأينا دوما في هذا الصدد كان لصالح الشراكة المغاربية بنسبة عامة بلغت 27,7%،مشكلا من الأساتذة بمختلف فئاتهم من حيث لغة المطالعة والتعاطي مع المجلات العلمية وبنسب متقاربة عموما.

القراءة الإحصائية للجدول أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن عامل اللغة لم يكن له أي أثر في توجيه وتحديد وتشكيل رؤى وتمثلات المبحوثين بخصوص أهم عنصر منع ناصر النموذج التنموي ألا وهو نوع الشراكة التي يجب على الجزائر أن تختارها وتقررها في إطار سعيها نحو بناء إستراتيجية تنموية، من شانها أن تحقق النمو وتحرز التنمية الشاملة وتضع الجزائر على خط الإقلاع واللحاق بركب البلدان الصاعدة. وتبين أن النخبة الجامعية، على قناعة راسخة بان مصلحة الجزائر تكمن في اختيارها العقلاني البرغماتي لبلد شريك يتوفر على تجربة ناجحة، أو على الأقل مكنته من تجاوز المصاعب الكبرى، وبلغت به الأهداف التي سطرها. وكثيرة اليوم التجارب التنموية التي استطاعت أن تحوز على اهتمام المحللين والخبراء، بالنظر إلى النتائج الباهرة التي حققتها، كالتجربة الكورية الجنوبية والتجربة الماليزية والاندونيسية وغيرها.

جدول رقم:68 يبين الشراكة الأنسب للجزائر في نظر المبحوثين حسب لغة المطالعة الاعتيادية للجرائد.

مطالعة الجرائد / الشراكة الأنسب	العربية	لغة أخرى	عربية و لغة أخرى	د،إجابة	المجموع
الشراكة المغاربية	45 **%31,7**	1 %8,3	8 %17,4	8 **%33,3**	62 **%27,7**
الشراكة العربية	16 %11,3	/	6 %13	/	22 %9,8
الشراكة الاوورومتوسطية	6 %4,1	2 %16,7	/	/	8 % 3,6
الشراكة الإفريقية	11 %7,1	1 %8,3	/	/	12 %5,4
الشراكة الثنائية	60 **%42,3**	7 **%58,3**	32 **%69,6**	11 **% 45,8**	110 **%49,1**
الانضمام إلى م ع ت OMC	3 %2,1	/	/	3 %12,5	6 %2,7
دون إجابة	1 %0,7	1 %8,3	/	2 %8,3	4 1,8
المجمـوع	142 %100	12 %100	46 %100	24 % 100	224 % 100

يبين الجدول أنّ أكبر نسبة من المجموع العام للمبحوثين بـ49,1% ترى أن الشراكة الثنائية هي الصيغة الأنسب للجزائر في إطار مسعاها التنموي. يتصدر هذا الاتجاه فئة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يطالعون في العادة وبانتظام الجرائد الصادرة بالعربية والفرنسية معا بنسبة بلغت 69,6%، مقابل 58,3% في صفوف المبحوثين الذين يطالعون دوما وبانتظام الجرائد الصادرة بالفرنسية فقط في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يطالون الجرائد الصادرة بالعربية فقط ،ضمن هذا الاتجاه 42,3% مع الإشارة إلى أننا لم نتعرف على لغة الجرائد التي يطالعها 45,8% ضمن هذا الاتجاه لأنهم لم يجيبوا على السؤال على الرغم من وضوحه.

الاتجاه الثاني ممثل بنسبة27,7% من المجموع العام للمبحوثين، يرى أن الشراكة الأنسب هي الشراكة المغاربية، عبر عن هذا الرأي ما نسبته31,7% من مجموع الأساتذة الذين يطالعون

الجرائد المعربة فقط، مقابل 17,4% في صفوف الأساتذة الذين يطالعون الجرائد الصادرة بالعربية والجرائد الصادرة بالفرنسية.

بعد القراءة الإحصائية يتضح أن متغير اللغة فيما يخص القراءة الاعتيادية للجرائد لم يكن له التأثير الذي كان مفترضا قبل تحليلنا لمعطيات البحث الميداني،حيث أن أبرز الاتجاهات المسجلة على مستوى إجابات المبحوثين ساهمت في تشكيلها مختلف الفئات وبنسب أعلى بالمقارنة مع النسب التي عبرت بها لصالح إجابات أخرى .

إذن مهما كانت لغة المطالعة، فإن المبحوثين في معظمهم على توافق ملحوظ وواضح لا يدع مجالا للشك حول أفضلية الشراكة الثنائية (coopération bilatérale) إذا ما قيست بالشراكة التي يتم ضمن أطر متعددة الأطراف سواء كانت إقليمية أو قارية ،بالنظر إلى الالتزامات التي تفرضها عادة هذه الأطر على أطراف الشراكة مهما كان مستوى الأداء الاقتصادي الذي تتوفر عليه هذه الأطراف، علما أن الشراكة الحقيقية تبنى وتؤسس على مبدأ التعاون والمصلحة المتبادلة والتعاون يقتضي التكافؤ ،وفي حالة ما لم تكن هناك تكافؤ على مستوى القوة والأداء الاقتصادي بين أطراف الشراكة يصبح الالتزام ببعض بنود أو شروط الشراكة من قبل البلدان الضعيفة يصب في مصلحة البلدان القوية، إلى هذه الفكرة العامة أشار الكثير من المبحوثين الذين عقبوا على الإجابة عن السؤال في محاولة منهم ربما لتبرير نظرتهم وإعطائنا الانطباع بان المبحوث مدرك حقيقة للإجابة التي أجاب بها على السؤال.

فيما يخص الشراكة المغاربية فإن المبحوثين على قناعة راسخة أو على الأقل في قسم كبير منهم يؤمنون بحيويتها ونجاحها إذا ما أقيمت على أسس التكامل الاقتصادي والتعاون الاستراتيجي ،بعيد عن الاعتبارات السياسية والمصالح الطرفية الضيقة التي لا طالما كانت عائق ومعرقلا لاستمرارها ،بل ولانطلاقتها الفعلية.

الخلاصة:

ما يمكننا استخلاصه بعد معالجتنا لمعطيات العمل الميداني بخصوص هذا الجزء هو التوافق الكبير بين عموم المبحوثين حول أفضلية الشراكة الثنائية بالدرجة الأولى ثم الشراكة المغاربية ثانيا، على باقي الشراكات. وهو الاتفاق الذي لم يتأثر بأي متغير من المتغيرات التي تم اعتمادها في البحث. إذ أنّ أغلبية المبحوثين على مستوى كل التخصصات والأقسام باستثناء قسم العلوم السياسية ترى أن الشراكة الأنسب للجزائر في مسعاها التنموي هي الشراكة الثنائية التي

يمكن إبرامها مع البلدان التي استطاعت النهوض وحققت الصعود الاقتصادي وأصبحت اليوم مضرب المثل عند المحللين والمهتمين بهذا الشأن، في الجزائر وغيرها.

ضمن إضافات وتعقيبات الكثير من المبحوثين أتى ذكر البلدان أو الدول المقترحة لهذه الشراكة، وكانت في مقدمة هذه البلدان، ماليزيا، اندونيسيا، الصين، كوريا الجنوبية بالإضافة إلى تركيا. الأمر الذي يبين بصفة واضحة أنّ عناصر النخبة الجامعية على قناعة بضرورة التوقف عن تكثيف علاقات التعاون والشراكة، مع أطراف وتكتلات غربية، كانت في الواقع سببا في تفاقم الأزمة وتعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لأنّ هذه الأطراف كانت دوما ومازالت وستظل تبحث عن تحقيق مصالحها في المنطقة ليس إلاّ. وعندما ترغب عادة في إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع البلدان النامية، فهي تفعل ذلك من منطلق الرغبة في مواصلة الاستغلال والنهب الذي مارسته في المرحلة الكولونيالية، بوسائل وآليات أخرى، صيغت وهيئت حسب منطق وتعاليم وتوجيهات ومبادئ نموذج "توافق واشنطن"، الراعي الرسمي لمصالح وأغراض اللبرالية الجديدة أوبالأحرى الكولونيالية الجديدة.

إنّ وعي عناصر النخبة الجامعية من الأساتذة المبحوثين ضمن هذا العمل،بضرورة البحث عن أطراف أخرى للتعاون والشراكة بعيدا عن الطرف الأوروبي، يبرزه من جهة أخرى الرفض المعبر عنه من قبل أغلبية المبحوثين لمقترح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.إذ لم يلق هذا المقترح التاييد إلاّ من قبل نسبة ضئيلة جدا من مجموع المبحوثين، تكاد تساوي نسبة المؤيدين للشراكة الأورومتوسطية. في حين عبرت نسب معتبرة من عناصر النخبة عن ارتياحها وموافقتها على أن تكون وجهة الجزائر غي مجال البحث عن الشراكة التي من شأنها أن تعينها أولا على الخروج من الأزمة باعتبارها الرهان الأساسي الأول، ثم توفر لها عوامل الإقلاع والصعود ثانيا. نحو التفكير في إعادة تفعيل الأطر الجهوية والإقليمية (العربية والافريقية) باعتيارها فضاءات لتكتل إقتصادي قوي إذا ما استغلت الإمكانات الحقيقية الموجودة ومجالات لشراكة تكون للجزائر فيها الدور المركزي بما تحتله من أهمية من الناحية التاريخية والجيوسياسية ، ناهيك عن التكافؤ بين بلدان ودول المنطقتين من حيث مستويات النمو وتقاربها على صعيد القدرة التنافسية. الأمر الذي يعد مهما جدا في ابرام أي تعاون وشراكة. ويجعلها متوازنة وليست لصالح طرف على حساب آخر، كما كان الشأن مع التجربة الجزائرية في شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، أين خسرت الجزائر ما يقارب 2.8 مليار دولار ما بين سنة 2005 و2009 بسبب الغاء التعريفة الجمركية أمام تدفق السلع والمنتجات الأوروبية حينها. الإجراء الذي اعتبر كشرط

ضمن إتفاق الشراكة والتعاون، والذي كان سيكبد الجزائر خسارة حوالي 8.5 مليار دولار بين 2010 و2017 لو أبقت السلطة الجزائرية على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم ضمن الإتفاق، قبل تعديله و تاجيل منطقة التبادل الحر. حسب ما جاء على لسان السيد وزير التجارة السابق مصطفى بن بادة، في كلمة له خلال يوم تحسيسي واعلامي، حول ما سمي بالمخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، وهذا بالجزائر يوم 28 أوت 2012.

إنّ إجماع الأغلبية الكبيرة من عناصر النخبة الجامعية من الأساتذة المبحوثين حول ضرورة الاتجاه نحو الشراكة الثنائية الإستراتيجية مع البلدان ذات التجارب الناجحة في التنمية أو على الأقل البلدان التي أثبتت جدارتها و تقدمها في قطاع من القطاعات، أصبح اليوم رغبة الطرف الرسمي الجزائري أيضا و تطلع الحكومة الجزائرية التي أبانت في الكثير من المناسبات عن نيتها في تغيير وجهة البحث عن الشركاء الاقتصاديين. بل و تجسدت هذه الرغبة و أصبحت النية فعلا من خلال إبرام جملة من اتفاقيات الشراكة و التعاون الإستراتيجي مع الكثير من بلدان آسيا في الآونة الأخير. نذكر من ضمنها الشراكة الثنائية مع جمهورية الصين الشعبية سواء في المجالات التقليدية كالبناء والبنى التحتية والاتصالات. و مجالات أوسع تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توليها الجزائر أولوية ضمن المخطط الخماسي للتنمية. كالفلاحة والصناعة والسياحة. وآخر مشاريع الشراكة الجزائرية الصينية سوف تتجسد في الميناء التجاري الجديد للوسط، ومشروع استغلال الحديد بغار جبيلات، والفوسفات بواد كبريت. بالإضافة إلى مشاريع تركيب السيارات.

بفضل هذه الشراكة التي تعتزم الحكومة الجزائرية على توسيعها أكثر ضمن سياسة التعاون جنوب جنوب التي تتبناها الصين، أصبحت هذه الأخيرة الممون الأول للجزائر في السنوات الأخيرة، بعد أن استطاعت زحزحة فرنسا عن الريادة. وتشير الأرقام إلى أن الصين صدرت للجزائر سنة 2014 ما يقارب 8.2 مليار دولار من السلع بارتفاع يقارب 20 بالمائة مقارنة بسنة 2013. وقدر حجم الواردات الجزائرية من الصين في شهر أوت وحده 673 مليون دولار، ما يمثل 16.31 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية.

إلى جانب الشراكة مع الصين، دخلت الحكومة الجزائرية في شراكة ثنائية مع دولة اندونيسيا من خلال تخصيص 4.5 مليار دولار كغلاف مالي للصفقة التي أبرمت مع مجمع"منال أسمدال" بنسبة 51 في المائة ومؤسسة "أندوراما" الاندونيسية المختصة في الصناعة البيتروكيمياوية بغرض إنشاء مصنعين لتحويل الفوسفات، ضمن مسعى الجزائر نحو ترقية وتطوير قدراتها الإنتاجية في هذا القطاع الإستراتيجي بالنظر إلى توفرها على احتياطي كبير من هذه المادة. وهي الرغبة التي

لم تلق قبولا من طرف الشركات العالمية الكبرى التي ظلت تحتكر قطاع المناجم، حسب ما جاء في تصريح عبد السلام بوالشوارب، وزير الصناعة الجزائري خلال ندوة صحفية نشطها على هامش مراسيم ابرام الصفقة.

إنّ التحرك المكثف للطرف الرسمي الجزائري في اتجاه مد علاقات التعاون وإبرام صفقات الشراكة الثنائية مع مختلف البلدان والدول ضمن مبدأ "رابح رابح" في الآونة الأخيرة، وعلى مستوى كافة القطاعات الإستراتيجية، يعبر في اعتقادنا على الأقل عن نية السلطة وجديتها في العمل على تنويع الإقتصاد وترقية وتطوير الإنتاج في جميع الميادين والقطاعات، لتجاوز الأزمة الراهنة، كما يشير من وجهة نظرنا إلى يقظة الطرف الرسمي و وعيه بضرورة إعادة النظر في السياسات الإقتصادية التي تبناها إلى اليوم و مراجعة الكثير من الرؤى والتصورات التي قادت الجزائر نحو هذا المصير المأزوم. الأمر يتعلق على ما يبدو بإرادة نحو إنهاء العمل وفق النموذج التقليدي في التنمية و الشروع في إرساء قواعد و وضع أسس جديدة لنموذج بديل، قادر فعلا على تحقيق النمو الاقتصادي و تهيئة الإقلاع و الصعود.

نتائج الدراسة:

قبل التعرض للنتائج التي كللت بها دراستنا هذه و كشف عنها البحث طوال مراحله، نشير أولا إلى أن موضوع تمثلات النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية في الجزائر كان في البداية موضوعا مشوقا بالنسبة لنا حتى مع وعينا وإدراكنا لصعوبته، إن من الناحية النظرية والمنهجية أومن جانب المقاربة الميدانية الإمبريقية. كان مشوقا على اعتبار أننا كنا تطرقنا إلى جانب منه بالبحث والتأمل في إطار إعدادنا لرسالة الماجستير، أين وقفنا على حقيقة المعاني الكامنة ضمن فكرة التنمية التي ظلت ومازالت حلم وأمل الشعوب، وبالتالي ظلت ومازالت رهان الأنظمة السياسية والحكومات في استجلاب الشرعية والاستئثار بالحكم والظفر بمزيد من السلطة.

على الرغم من أنها عمليا لم تخلف إلاّ مزيدا من الدمار والخراب في الكثير من الأقطار أين جرى العمل بها منذ الخمسينيات من القرن الماضي. فإن التنمية ظلت تحتفظ بسحرها وتفرض منطقها على الحكومات والشعوب. و تواصل تربعها على قمة التفكير في تطوير المجتمعات، وتبقى دوما عنوانا لأي محاولة أو مسعى في اتجاه الخروج من الأزمات التي غالبا ما تكون سببا فيها. بدا لنا هذا الوضع غريبا نوعا ما، وكأن هناك قوة قاهرة فوق إرادات الدول والشعوب، تصر على التمكين للتنمية فكرة قدسية ومفهوما مركزيا يهيمن على عقول وذهنيات البشر قبل أن يجري تطبيقها في شكل برامج وسياسات. الأمر الذي دفعنا نحو التساؤل في حقيقة التنمية كفكرة

والتعمق في السياق التاريخي الذي ظهرت وتطورت من خلاله. والتأمل في الخلفيات الفلسفية والإيديولوجية والسياسية التي حولتها مع الزمن إلى نظريات ونماذج يتم تسويقها إلى من أوهموا أنهم في حاجة ملحة إليها.

من خلال مقاربة تاريخية لهذه الفكرة وإعادة قراءة لبعض التجارب التنموية التي جسدت جانبا من مضامينها، والتي لم يدخر في محاولة إنجاحها أي مجهود، والتجربة الجزائرية خير دليل على هذا. منذ اللحظات الأولى لانطلاقتها، تبين لنا في الأخير أن التنمية في الواقع هي فكرة أوروبية غربية بامتياز نشأت وتبلورت ضمن السياق التاريخي للغرب في سعيه نحو البحث عن مصادر الثروة وأسباب التطور. ونضجت كنظريات وعلوم ومعارف في سياق تغريب الغرب لذاته وتأكيد تمايزه وتفرده كذات حضارية متعالية متفوقة. قبل أن ينطلق في رحلة تغريب الآخر وفق مزاعم الرسالة الحضارية ومهمة نقل المتخلفين إلى دائرة التقدم التي رسم حدودها بنفس المنظار الذي قسم به العالم إلى متقدمين ومتخلفين. التنمية من هذا المنظور هي عبارة عن تمثل بالدرجة الأولى لما يجب أن يكون عليه حاضر ومستقبل البشرية، هي تمثل للطريق الذي يجب أن يسلكه المتخلفون إن أرادوا التقدم. هي رؤية وعقيدة منغرسة ومتجذرة في عقول الغربيين وقناعة راسخة لدى مفكري ومنظري الغرب و نخبه السياسية و العسكرية وحتى الجامعية.

كشفت لنا هذه الدراسة أنّ النخبة الجامعية من الأساتذة الذين أجرينا معهم البحث، على وعي بأهمية الإشكالية التي طرحناها و مدركون إلى حد بعيد بضرورة توجه البحث العلمي الأكاديمي منه والتطبيقي نحو الإهتمام بالأزمة وتفكير الحلول. وهذا ما جعل أغلبهم يتعاطون معنا بروح علمية وموضوعية ومن منطلق الإحساس بالمسؤولية، إذ الأمر يتعلق في نظرهم بموضوع قلّ ما يثار بالبحث على مستوى الأعمال الأكاديمية خصوصا. و نادرا ما يطرح للنقاش العلمي العميق و الجاد. بالخصوص داخل الجامعة وفي أوساط الجامعيين.

احتكاكنا بمجموع الأساتذة المبحوثين أثناء البحث الميداني بالخصوص سمح لنا بالتعرف أكثر على مستوى التوافق والتقارب من حيث التفكير والتصور الذي نتقاسمه كباحثين مع أغلب المبحوثين، حول الإشكاليات التي نعتبرها مصيرية وغاية في الأهمية بالنسبة لحاضر المجتمع ومستقبله. وعلى رأس هذه الإشكاليات بطبيعة الحال، الأزمة التنموية أوأزمة التنمية.

بخصوص النتائج التي تم الوصول في ضوء الأهداف المقررة عند الإنطلاقة في هذه الدراسة، يمكننا القول أن معطيات الميدان بعد تنظيمها وتحليلها أوضحت لنا بشكل عام عن مستوى لاباس به من التوافق والتناغم بين مجموع عناصر النخبة الجامعية ممثلة في الأساتذة

المبحوثين من حيث تمثلاتهم لكافة عناصر النموذج التنموي البديل. هذا التوافق في التمثلات و الذي لم يتاثر بأي من المتغيرات التي تم إدخالها، يشير في رأينا إلى أنّ مجموع الأساتذة متقاربين من حيث أصولهم الاجتماعية وخلفياتهم التاريخية و الثقافية و مرجعياتهم المعرفية. هناك شبه إجماع عام من قبل المبحوثين حول الإتجاه الذي يجب أن يأخذه مسار التنمية في الجزائر. وهذا ما سنحاول استعراضه ضمن الفقرات اللاحقة في هذا الجزء.

– عن سؤال ماهي التنمية أو كيف تعرف التنمية؟ جاءت إجابات أغلبية المبحوثين بأنها **عملية تاسيس لمشروع مجتمع**.

– عن سؤال مهي أسباب فشل التنمية؟ حصل شبه إجماع بين عناصر النخبة الجامعية على أن السبب يكمن في **غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة**.

– عن سؤال ماهي أولوية السياسة التنموية ؟ تجمعت إتفق معظم المبحوثين على ضَرورة **إصلاح جهاز الدولة و تحديث كافة مؤسساتها**.

– عن سؤال حول من هو الفاعل الأمثل في التنمية، أبدى معظم المبحوثين دعمه لأن تكون **الدولة هي الفاعل الرئيسي الأول في التنمية**.

– أما عن السؤال المتعلق بالشراكة الأنسب للجزائر في مجال التنمية، فإنّ الإتجاه العام من عناصر النخبة المبحوثة يرى في **الشراكة الثنائية هي الأنسب**.

عندما نتأمل في هذه الإجابات باعتبارها تمثلات النخبة الجامعية و لو في عينة ضيقة منها للنموذج التنموي في الجزائر، نستطيع القول أن تمثلات النخبة الجامعية تتشكل في اتجاه ينزع قليلا نحو نموذج الهوية الثقافية الذي أتينا على استعراضه في مبحث من مباحث هذه الدراسة.

الخاتمة

من خلال هذا المحاولة التي نرجو أن ترقى إلى مصاف الأعمال العلمية وتكون لبنة ضمن التراكم المعرفي الساعي بجدية في التحليل الموضوعي، إلى إثارة الإشكاليات الواقعية التي ينطوي عليها الواقع الجزائري، ومحاولة تقديم رؤية علمية وتصور عن حقيقة الأزمة في كافة تجلياتها وأبعادها.

من باب أن التفكير السوسيولوجي تبلور من حيث النظرية وتطور من حيث الممارسة الميدانية في السياق التفكير في الأزمات والتأمل في الوضعيات الصعبة التي يواجهها المجتمع جراء التحولات ومحاولة فهمها وتفسيرها وفق منهج علمي، وسيظل كذلك، فإن محاولتنا هذه إنما اتخذت من واقع الأزمة التنموية في الجزائر منطلقا لها، هذه الأزمة التي تعبر في نظرنا عن

الإنسداد الإجتماعي الذي وجدت الجزائر نفسها فيه بعد عشريات من المساعي الحثيثة والجهود المتواصلة في سبيل تحقيق حلم التنمية الاجتماعية والإقلاع الإقتصادي. أو بالأحرى الإنخراط ضمن الحداثة المتعددة الأوجه والأشكال.

إنطلقنا في محاولتنا هذه من قناعة أصبحت ثابتة لدينا يوما بعد يوم، مفادها أن التنمية يجب النظر إليها في المقام الأول على أنها فكرة تاريخية متجدرة ضمن سياق التقدم الغربي. ومفهوما مركزيا في صلب المصفوفة المعرفية المتشبعة بقيم وتمثلات وعقائد المركزية الغربية. تبلور هذا المفهوم داخل حقل العلوم الإجتماعية و بالضبط على يد مفكري الإقتصاد السياسي. هؤلاء الذين تفننوا في تخريج نموذج في التنمية هو في الواقع مجرد إعادة توصيف وبناء لمسار النمو كما تحقق في الغرب عبر مختلف مراحل تاريخ هذا الأخير. ولعل أكثر ما عبر عن ذلك، نظرية التطور الاقتصادي ومراحلها الخمس كما جاءت على يد الأميركي روستو، والتي استمرت عبر نظريات التحديث التي سيطرت على حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها في الستينيات والسبعينيات، من نظريات عالمية في التنمية والخروج من التخلف ومجاراة الدول الصناعية في سيرها الحديث نحو إقامة مجتمعات الرفاه. لكن النتائج كانت في واقع الأمر مخيبة؛ فلا تنمية تحققت ولا تحديث حصل وبقي الرفاه الحلم، مجرد حلم تتطلع إليه الشعوب. بل تبين في الأخير لذي متأمل فطن أن الأمر لم في الحقيقة يتعدى مجرد محاولات في مواصلة التغريب الذي بدأ حتى قبل ظهور مفهوم التنمية ذاته. هذا ما بيناه وخلصنا إليه ضمن العمل الذي أنجزناه في إطار التحضير لنيل شهادة الماجيستير.

من هذا المنطلق، وعلى أساس هذه القناعة كان اهتمامنا بموضوع التنمية هذه المرة، عبارة عن محاولة في تثبيت هذه الرؤية، و المضي في تأكيد ضرورة التفكير في الأزمة التنموية إنطلاقا من رفض مواصلة العمل بالنموذج الغربي مهما كانت مرجعيته، خصوصا وأنّ المحاولات اليوم حثيثة ومتواصلة من أجل التمكين لهذا النموذج القديم المتجدد في طبعته النيولبرالية. ثم الإنطلاقة في البحث عن نموذج بديل من شأنه أن يستجيب لتطلعات الجزائريين ويحقق آمالهم في التنمية الشاملة. لأنه منذ اللحظة التي سنتمكن فيها من النظر إلى التنمية من خارج منطق النقل والاقتداء والمحاكاة للنماذج الجاهزة، أي خارج أفق السيطرة الغربية الخاصة أيضا، سنجد أنفسنا مضطرين للتعامل معها بمنهج آخر. ولن نرى فيها حقيقة ناجزة ولا جوهرا ثابتا ولا نموذجا مثاليا أو كاملا يحتذى.

وباعتبار أن النموذج التنموي هو في النهاية بمثابة تمثل أو تصور تشكل لدى الذهنية الغربية ممثلة في الأقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة، في سياق ممارسة التفكير حول واقع المجتمع الغربي والإختلالات التي تعرض لها والإضطرابات التي عاشها، ضمن التحولات الحداثية الكبرى، أردنا طرح

الإشكالية داخل حقل التمثلات لدى شريحة نعتقد أنها مغيبة على مستوى تفكير الأزمة وصياغة السياسات، ومن الضروري إعادة الإعتبار لها وإقحامها في حركية التفكير، وتمكينها على الأقل من إبداء رأيها في المسألة. إنها شريحة من الأساتذة الجامعيين الذين تعاملنا معهم تحت مفهوم النخبة الجامعية.

انتهينا بعد عمل ميداني تخللته الكثير من الصعوبات، إلى أن هذه الشريحة من النخبة مدركة لحقيقة الوضع الذي وصلت إليه الجزائر في السنوات الأخيرة. وأنها على إدراك عميق بخلفيات الأزمة وما ينجر عنها إن لم يتدارك الأمر في القريب العاجل. كما أن النخبة الجامعية حسب ما كشفت عنه مجريات المقاربة الميدانية، مجمعة على ضرورة البدأ في تفكير الحلول على المستوى المحلي، واستثمار ما توفر من طاقات وامكانات وطنية والتوقف عن استيراد الحلول الجاهزة.

لكن هذا سوف لن يكون متاحا حسب ما تتفق عليه الأغلبية الكبيرة من عناصر النخبة الجامعية دائما، في ظل مواصلة تهميش وإقصاء المؤسسة العلمية وعلى رأسها المؤسسة الجامعة، وما تتوفر عليه من طاقات وقدرات عقلية وجاهزيات علمية معرفية. إنما يكون هذا ممكنا فقط في حالة ما إذا جرى العمل بمضامين الخطاب الرسمي منذ بداية بعث التنمية إلى يومنا الحالي، أين تشهد التنمية أصعب حقبة في تاريخ أزمتها. وهي مضامين كلها تتغنى بالدور الريادي والوظيفة الحيوية للجامعة في إنجاح التنمية و مرافقة مساعي التطوير وجهوده. وفي هذه الحالة سوف يكون من الضروري والمستعجل العمل أولا على إخراج الجامعة ذاتها من الأزمة التي تعاني منها منذ سنوات طوال. وأن نجعل منها مؤسسة في مستوى الأدوار التي يفترض أن تؤديها في مجال التنمية الإقتصادية والاجتماعية. وذلك بإعادة الإعتبار أولا للعلم والمعرفة ضمن الثقافة اليومية والمعتقد والتمثل الذهني والاجتماعي للإنسان الجزائري عموما وبالأخص لدى أصحاب السلطة وصناع القرار من النخب السياسية، الصناعية والمثقفين. بالنتيجة يمكننا القول، أن الخروج من الأزمة التنموية في الجزائر يتطلب التفكير في ايجاد نموذج تنموي بديل في الإطار المرجعية الثقافية للجزائر، مدعومة بما يمكن أن تفيد به التجارب التنموية الناجحة سيما منها الآسيوية، بعيدا عن أي محاولة لإعادة تجريب ما تأكد فشله، لأنه سيكون لا محالة مضيعة للوقت والجهد. هذه المهمة تقتضي تفعيل الخبرة والذكاء الوطني، والإستثمار في الرأسمال البشري من مفكرين وعلماء وتقنيين ومتخصصين جزائريين، داخل الوطن وخارجه في كافة الحقول المعرفية بعيدا عن كل مفاضلة وتحيز. بمعنى آخر على الجزائر اليوم من خلال السلطة المشرفة على الفعل التنموي أن تهيئ ما عبر عنه الخبير الجزائري عبد الحق لعميري بـ"Institution cerveau" في سياق حديثه عن الإجراءات العملية الواجبة على الجزائر القيام بها إذا أرادت فعلا أن تستغل ما أسماه بالفرصة الأخيرة في إعادة الأمل للجزائريين وبعث التنمية من جديد على أسس صحيحة.

في الأخير يمكننا القول أن جملة المهام والإجراءات المشار إليها باختصار شديد، مرهونة في الحقيقة بتوفر الإرادة السياسية ومستوى وعي النخبة على كافة مستويات إدارة العملية التنموية، بضرورة

إعادة النظر ومراجعة المنطق الذي يهيمن إلى اليوم على التنمية. والأهم في هذا الوعي بضرورة إمتلاك رؤية استراتيجية واضحة، تتحدد من خلالها الأهداف و ترسم على ضوءها الخطة نحو تحقيق شروط البقاء ممثلة في الإكتفاء الذاتي الغذائي بالدرجة الأولى، ومن ثم تهيئة الأرضية الصلبة للإقلاع والصعود إلى مصاف القوى الإقتصادية.

وهذه أهم النقاط والمسائل التي تجمع عليها تقريبا الكثير من الطاقات والخبرات الجزائرية، والنخب العلمية، والتي تمكننا من رصدها وتسجيلها، أثناء البحث مع عناصر النخبة الجامعية ممثلة في الأساتذة، ومن خلال القراءات و المطالعات التي قمنا بها في إطار التوثيق حول الموضوع. النقاط التي ارتأينا أن نستعرضها كتوجيهات أوتوصيات، ربما يكون لزاما على المشرفين على الشأن التنموي في الجزائر تسجيلها كأولويات للمرحلة الراهنة.

1- العمل على إرساء قواعد لنظام سياسي قائم على الحكم الراشد والفعالية على مستوى المؤسسات، النظام الداعم لمبدأ اللامركزية الذي يحمل المسؤولية للفاعل المحلي بإشراكه في صنع واقعه ومصيره. مع العمل على بناء إقتصاد سوق تنافسي بعيدا عن كل إحتكار من جانب القطاع العمومي أو الخاص، ويعطي دورا استراتيجيا للدولة كضابط بإعتبارها القائد والمشرف الأول على العملية كما يضطلع هذا النظام السياسي بمهمة الحد على الأقل من الفساد، من خلال إجراءات عملية ميدانية بإرادة سياسية كبيرة وتكريس آليات الرقابة والضبط.

2- إعادة النظر في الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة كفاعل في التنمية وكيف سيكون موقفها من القطاع غير الرسمي الذي تنامى بفعل بيروقراطية تستغل ضمن حيز وفضاء هو فضاءها في الحقيقة، والأهم من ذلك كيف يمكن إعادة إدماج هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال ميكانيزمات شفافة، بعيدا عن الإعتبارات الإدارية المتعسفة.

3- العمل على تهيئة مرحلة ما بعد البترول إنطلاقا من محاولة فهم لماذا منذ الإستقلال وعلى الرغم من النفقات الضخمة والجهود الكبيرة المبذولة لم ينجح النظام السياسي بكافة حكوماته المتعاقبة منذ 1963 إلى اليوم من الخروج من التبعية للمحروقات ؟

4- إعادة النظر في النظام التربوي وسياسة التعليم، ومحاولة توجيهها بما يتماشى ويتجاوب مع متطلبات النظام الإقتصادي. وهذا يجعلنا ملزمين بالتفكير في الكيفية التي نضمن بها مناصب شغل بـ 1,5 مليون جامعي المرتقبين بعد سنتين من الآن وهذا من شأنه أن يدفعنا وبالضرورة إلى إعادة تهيئة عميقة لبنى وهياكل السلطة. الأمر الذي يحتم وضع وتبني طريقة تسيير جديدة للموارد البشرية، بإعتبارها ثروة أهم من كافة الثروات بما فيها الثروة البترولية. وهي الضامنة الوحيدة للنجاعة والفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي الضروري معا.

المراجع

قائمة المراجع

بالعربية:

- **ابن منظور**، لسان العرب،ج4/ج6،دار المعارف، القاهرة،
- **أبوالعينين فتحي**، "الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية والتخلف والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث"،مجلة الشؤون الاجتماعية،ع38،1993
- **أبو ملحم أحمد**، أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت، العدد.98،1999
- **إبراهيم الحبيب فايز** ، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، عمان شؤون المكتباتن جامعة الملك سعود،ط1 ،1985
- **إدالكوس عبد الله** : " النماذج التفسيرية، دراسة في الأدوات التحليلية لعبد الوهاب المسيري الملتقى الفكري للإبداع، 2011
- **إدوارد سعيد**، صور المثقف، تر:غسان غصن،النهار للنشر ش.م .ل بيروت،1996،
- **أركون محمد** ، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد،تر: هاشم صالح،المؤسسة الوطنية للكتاب،1993
- **أنجرس موريس**، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، تر: صحراوي بوزيد، بو شرف كمال، سبعون سعيد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006 .
- **بن نبي مالك** ، من أجل التغيير، دار الفكر المعاصر،2000.
- **البابا طلال** ، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1986
- **بابا عمي محمد موسى** ، مقاربة في فهم البحث العلمي، معهد المناهج، دمشق،2007
- **بناصر البعزاتي**، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دراسات إبستمولوجية، منشورات دار الأمان، المغرب
- **بوتومور توماس**، الصفوة و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، تر:محمد الجوهري و آخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،دط،1988،.
- **بودون ريمون و بوريكو فرانسوا** ،المعجم النقدي لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ط2،2007.
- **بوحوش عمار**، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، ج2، ط1 .بيروت، دار الغرب الإسلامي،2007
- **بو سنة عبد الوافي زهير**: التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، قسم علم النفس و علوم التربية والأرطفونيا ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008/2007
- **التل سعيد و آخرون**: قواعد التعليم في الجامعة ، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997 .
- **تومي حسين**، "الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر، بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي"، دراسات اجتماعية مركز البصيرة للبحوث والدراسات و الخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 5 جويلية 2010.
- **حاطوم نور الدين**، تاريخ أوروبا في الصر الوسيط, دار الفكر، دمشق، 1982

- **جدعان فهمي،** أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- **حليلو نبيل و مخدان طارق** ، "دور النخبة المثقفة في المجتمع"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد07، سبتمبر 2013
- **حنفي حسن** : مقدمة في علم الإستغراب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة2، بيروت، 2000
- **حداد مناور**،" دور الجامعات في عملية التنمية الإتصادية و سوق العمل " ورقة بحثية مقدمة لفعليات الملتقى الدولي حول الجامعة و التشغيل الإستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحيى فارس، المدية، ديسمبر 2013
- **الحسيني السيد** ، التنمية و التخلف،دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، ط2، القاهرة،1982
- **حيدر فؤاد،** التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، 1990
- **خالدي الهادي** ، الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية،أطروحة ماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1992
- **خرازي عزيز**، "الاتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية" الحوار المتمدن، عدد 2175 ،2008
- **الد قس محمد** ، "سوسيولوجيا التخلف" مجلة سيرتا، جامعة قسنينة، عدد 1، ماي 1979
- **دوبوا ميشال** ، مدخل إلى علم الاجتماع العلوم، تر: سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008
- **رونالد ستورمبرج**، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، تر: أحمد الشيباني، دار القارئ العربي،ط.3، القاهرة، 1994
- **روشيه غي**، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة و تعليق محمد الجوهري و أحمد زايد،دار المعارف، القاهرة،1981
- **ريتور فيليب**، الدروس الأولى في علم الاجتماع، تر: محمد جديدي، دار الأمان ، ط1 ، الرباط، 2015
- **ريست جلبيرت**، تاريخ المعتقد الغربي: التنمية، ترجمة، عدنان محمود محمد،دار الحوار للنشر و التوزيع، اللاذقية، ط1، 2016
- **زايد مصطفى**:التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962–1980)ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1986
- **زريق قسطنطين**، في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة و أحوالها في الواقع الحضاري دار العلم للملايين ط4 بيروت1981
- **زغيب شهرزاد و تنقوت وفاء**، " التعليم العالي والتنمية بين الاقتراب النظري والواقع، حالة الجزائر "المستقبل العربي الجزائر،إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013
- **زكي رمزي** ، فكر الأزمة: دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي الغربي، مطبوعات مدبولي، القاهرة،1987
- **زمام نور الدين**، القوى السياسية و التنمية،دراسة في علم الاجتماع السياسي، د م ج،الجزائر،2007
- **سبعون سعيد**، السوسيولوجيا الأكاديمية و المشروع التنموي في جانبه التصنيعي في الجزائر، رسالة ماجيستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1997–1998
- **سبعون سعيد و جرادي حفصة** ، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع،

دار القصبة للنشر، الجزائر،2012

- **الشافعي محمد زكي**، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية،دار النهضة،مصر، 1977،
- **عنصر العياشي**، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 191 جانفي 1995
- **العيسوي إ براهيم**، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2014.
- **غربي على و حفيظي سليمة** ؛ "الممارسات الأكاديمية للأستاذ الجامعي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد 2 ، جوان 2012.
- **كوزي طه** ، النماذج المعرفية في فكر طارق رمضان، المناهج بحوث ودراسات، ط1، الجزائر، 2014
- **ليكلرك جيرار**، سوسيولوجيا المثقفين، تر: جورج كتوره، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008.
- **ماكسمينكو فلادمير**، الانتليجانسيا المغاربية: المثقفون أفكار و نزاعات، ترجمة عبد العزيز بو باكير، دار الحكمة و دار النهضة، الجزائر 1984
- **محمد حسن عبد الباسط:** علم الاجتماع، الكتاب الأول،دار غريب، الاسكندرية،2001.
- **محمد عبد الرحمان عبد الله** ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، دراسة في علم الإجتماع التربوي، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.
- **المكي هشام و آخرون**، سؤال التنمية في الوطن العربي، مداخل علمية و رؤى نقدية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1 بيروت، 2014.
- **منصور أشرف**، الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008 .
- **النجار سعيد**، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت، 1973.
- **الهر ماسي عبد اللطيف** ، الدولة و التنمية في المغرب العربي، تونس نموذجا، سلسلة آفاق مغاربية، سراس للنشر، تونس، 1993.
- **وسب . هـ . ب. فان**. الحكماء السبعة – المكتبة العصرية، بيروت 1963.

بالأجنبية:

- **A.B.C des Nations Unies**, Département de l'information des Nations Unies, New-York, 1998
- **Abdesselem. B**, cité par Ali. El KENZ et Mahfoud. BENNOUNE, Le Hasard et L'Histoire, Tome1, Ed, ENAG, Alger,1990.
- **Abric J. C**., Pratiques sociales et représentation, PUF, Paris,1994,p.16.17
- **Abric. J.C**. (DIR), Pratiques sociales et représentations, 2ème Ed, PUF, Paris,1997
- **Abric. J.C**. (Dir). Pratiques sociales et représentations ère Ed. PUF, Paris, 1994,
- **Amin. Samir**, L'Economie du Maghreb, Tome1, Ed, MINUIT, Paris, 1965
- **André. GHUICHAOUA, Yves. GOUSSAUL**, Sciences sociales et Développement, ARMAND- COLIN, Paris, 1993.
- **Aron. R**, La sociologie allemande contemporaine Paris. ALCAN 1950
- **Armatte. Michel**, La notion de Modèle dans les sciences sociales, Anciennes et Nouvelles significations, in Math et sci-hum. N°172,2005
- **Bare. J. François**, La Notion de Développement Comme Catégorie d'un système Sémantique, In COQUERY - VIDROVITCh et al, 1988
- **Belisle. C et Schiele. B**, les savoirs dans les pratiques quotidiennes, recherches sur les représentations sociales, CNRS, Paris,1985
- **Benmiloud. Khaled**, la raison para magique : sous développement et mentalités, Ed, DAHLAB, Alger ,1993
- **Bonardi. Christine, Roussiau. Nicolas** ; les représentations sociales, DUNOD, Paris, 1999.
- **BOUDJEMA. Rachid**, Economie du Développement de l'Algerie 1962-2010,Vol 1 : De l'Etat administrateur du Développement 1962-2010 à L'Etat correcteur du Développement 1979-1988, DAR, ELKHALDOUNIA Alger,2011
- **BOUDON. Raymond et autres**,Dictionnaire de sociologie,LAROUSSE,2005
- **Bouhdiba. A**, « La sociologie du développement africaine », Curent sociology, La sociologie contemporaine, n°2, Vol. XVIII, 1970,
- **Boukhoubza. M**, Octobre 88, Evolution ou rupture? Ed. BOUCHENE, Alger, 1991
- **Bouzida. A**, Travail, développement et idéologie du progrès, cas du projet progressiste Algérien, Tome2
- **Bouzidi. A**, Economie Algérienne ; Eclairages, ENAG, Alger ,2011
- **Bradley-SMITH**, « le modèle américain des universités : change we can't bélière in Paris 15 mai 2009 »
- **Bulletin** du FMI
- **Cantillon. Richard**., Essai sur la nature du commerce en général,Ed, INED, Paris,1952
- **Christian. AMBROSI**, L'apogée de l'Europe :1871-1918,Ed , MOSSON et Cie, Paris,1975

- **Claval. Paul**, Les Mythes fondateurs des sciences sociales, 2ème ED P.U.G, 1992
- **Coenen. HUTHER**. Jacques., Sociologie des élites, ARMAND COLIN, Paris,2004
- **Clerc. D**, Economie de l'Algérie, Imprimerie centrale d'Annaba, 1975
- **Dahmani. M**, Les voies du Développement dans l'impasse, OPU, Alger
- **De Bernis G.D**, « L'Algérie une volenté Anti- impérialiste de Développement » in, la Pensée, N° 212 Mai 1980, p. 64
- **De bernis. G.D**, « Les industries industrialisantes et les options Algériennes » in Revue du tiers-monde
- **Dictionnaire étymologiqu**e de la langue Française, 1968.
- **Doise. W et Moscovici. S**, « les décisions en groupe » cité par Pierre claver MIHILOT, in « Approche psychosociale des pratiques traditionnelles de guérison des Envoutes ou des possédés par les thérapeutes traditionnels : étude des Représentations sociales de Français et de Gabonais, thèse de doctorat en psychologie sociale, Uni Charles DE GAULLE LILLE 3 , Nov. 2006
- **Dortier. J F**, Les représentations sociales : l'image de la psychanalyse, Sciences Humaines, n°91, février, 1999
- **Dupuis. Xavier**, Culture et Développement de la Reconnaissance à l'évaluation, UNESCO, 1991
- **Durkheim. Emil**, Les règles de la méthode sociologique, Paris, PUF, 20è édition, 1981
- **EL.KENZ.A et Benoune. M**, Le Hasard et L'Histoire, Tome 1,Ed ,ENAG, Alger,1990
- **Engel P**, « La psychologie cognitive peut-elle se réclamer de la psychologie ordinaire ? » Hermès, n°3, CNRS, 1988
- **Ferréol. GILLES, et Autres**, Dictionnaire de Sociologie, 4è Ed,MEHDI, Algerie, 2013
- **Flament. C**, Aspects périphériques des représentations sociales, in GUIMELLI CH. (DIR.) Structures et transformations des représentations sociales, Neuchâtel, Delachaux et Niestlé, Textes de base en sciences sociales,
- **Garin. E**, Moyen Age et Renaissance, GALLIMARD, Paris 1969
- **Gendarme. René**, « Ou va le Tiers-monde ? Monde en Développement, tome17,N°68,Ed, ISMED, Paris, 1989
- **Ghalamallah. M**, l'université algérienne de la réforme de 1971 a la réforme LMD
- **Guerfi**, in mhtml://p14/Mes documents/Mustafa Cherif>>Blog Archive>>le savoir, condition du développement. Le 18/03/2011
- **Guerid. D**; « L'université dans la société du savoir » savoir et société en Algérie, CREAD, Alger, 2012
- **Guimelli. C**, Structures et transformations des représentations sociales, Neuchâtel Delachaux et Niestlé, Textes de base en sciences sociales, 1994

- **Gunder Frank. F**, « Sociologie du Développement et Développement de la sociologie, Etudes critiques, Cahiers internationaux de sociologie, Jan-Juin
- **Gurvitch. G**, Traité de Sociologie, T2, Chap. Problèmes de la Sociologie de Connaissance, P.U.F, Paris 1968
- **Hansson. B**, Ecole de Stockholm et Développement de la méthode d'analyse dynamique, traduit de l'anglais par Albert Paul : Ed. Minuit Paris, 1972
- **Herzlich. C**, La représentation sociale, in MOSCOVICI S. (Dir.) : Introduction à la psychologie sociale, tome 1, Paris, Larousse Université, 303– 323.
- **Herzlich. C**, santé et maladie. Analyse d'une représentation sociale, Ed .MOUTON, Paris, 1969
- **Jacquemot. Pierre**. et Autres, Economie et sociologie du Tiers-monde, Un guide bibliographique et documentaire, Paris, Ed. L'Harmattan, 1981.
- **Jacques. ADDAS**, Marie. CLAUDE ; La France face au Sud, le miroir brisé, Ed, KARTHALA, CNRS,1989,
- **Jodelet. D**, Représentation sociale : phénomènes, concept et théorie, in MOSCOVICI S. (DIR.) Psychologie sociale, PUF, Paris, 1984
- **Jodelet. D**, Représentations sociales : phénomène, concept et théorie, in S. Moscovici, Ed, Psychologie sociales, PUF, Paris, 1984.
- **Karady. V**, " Stratégies de réussite mode de faire – valoir de la sociologie chez les Durkheimiens "in Revue Française de la sociologie, VOL 20. 1979
- **Lacoste**. **Yves**, Géographie du sous – Développement, PUF, 3eme Ed, Paris
- **La houari. A** ; Marché, Etat et Société en Algérie.
- **La houari. A**, Algérie, chronique d'une expérience poste coloniale de modernisation, débats et réflexions, Ed, BARZAKH, Alger, 2012
- **Lamiri. Abdelhak** ; la décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie Algérienne ?, Ed, CHIHAB, 2013
- **Latouche. S**, Faut-il Refuser le Développement ?, PUF, Paris, 1986
- **Latouche. S**, La planète des naufragés, Essai sur l'après Développement, Ed, LADECOUVERTE Paris, 1991
- **Latouche. S**, L'occidentalisation du monde, Ed, LA DECOUVERTE, PARIS, 1989
- **Lied man**. S .E, Sciences sociales et projets politiques Ed : SOCIALES, PARIS, 1968
- **Lukacs. G**, La destruction de la raison T2, Paris, l'ARCHE, 1959
- **Malek. Redah**. ; tradition et Révolution, le véritable enjeu, Ed, BOUCHAINE, Alger,1991
- **Manicas. P**, Histoire et philosophie des sciences sociales, In Revue internat des sciences sociales , vol : xxv n° : 4, 1979.
- **Mannheim. K**, Idéologie et Utopie, Traduit de l'anglais par Pauline ROLET, Marcel RIVIERE et Cie, Paris, 1956.
- **Maquet. Jaques**, Sociologie de la Connaissance, LOIVAIN-NAUWELAETLTS, 1949.

- **Marcus. H. E**, Raison et révolution, Hegel et la naissance de la théorie sociale, Ed, MINUIT, Paris, 1968.
- **Moliner. P**, La représentation sociale comme grille de lecture, Presses universitaire de Provence, Aix-en-Provence, 1992
- **Moscovici. S**, Comment voit-on le monde ? Représentations sociales et réalité, entretien avec S. Moscovici, Sciences Humaines, Hors série n° 21, juin/juillet 1998
- **Moscovici .S**, Des représentations collectives aux représentations sociales: éléments pour une histoire, in JODELET D. (Dir.) Les représentations sociales, 6è Ed, PUF, Paris,1999
- **Moscovici S**. (Dir.), Introduction à la psychologie sociale, cité par Christine DOLO : quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? L'exemple du chômage, thèse de doctorat, université AIX-MARSEILLE, uni de Provence U.F.R. sciences de l'éducation ,2001
- **Myrdal Gunnar**, Procès de la croissance, PUF, Paris
- **Orfali. B**, Les représentations sociales : un concept essentiel et une théorie fondamentale en sciences humaines et sociales, L'Année Sociologique, Vol. 50 n° 1, 2000
- **Paraf. Pierre**, les Démocraties Populaires, ED, PAYOT, Paris, 1962
- **Quivy. R et Van Kampenhout. Luc** ; Manuel de recherche en sciences sociales, 3ème Ed, DUNOD, Paris, 2006
- **Rist. G**, Le développement. Histoire d'une croyance occidentale, Presses de sciences po, Paris, 2001
- **Rostow. W**, les étapes de la croissance économique, Ed, du SEUIL, Paris,1963
- **Schaff. Adam**, Marxisme et sociologie de la connaissance. Revue de l'Homme et la Société, Oct., Nov., Déc. 1968 n° 10, Paris, Anthropos
- **SECA. Jean Marie**, les représentations sociales, ARMAND COLIN 2ème éd , cursus, Paris, 2010
- **Teulon. Fréderic**, Croissance, crises et Développement, PUF, Paris,1992.
- **Trésor** de la langue Française, 1986.
- **Verges. P**, l'évocation de l'argent : une méthode pour la définition du noyau central d'une représentation, Bulletin de psychologie, n° spécial, : nouvelles voies en psychologie sociale,405,XLV,203-209.
- **Védrine. H**, Les philosophies de la Renaissance, PUF, Paris, 1971.
- **Vetrock. BYORN**, « Sciences sociales et l'évolution de l'état » - changements dans le discours de modernité, In Revue internationale des sciences sociales N° = 122, NOV / 1989, UNESCO

- **Walrchtein. E**, " Les Concepts des sciences sociales au 19ème siècle " In Revue Internationale de sciences sociales N° 118 , NOV 1988, ENISCO

الملاحق

استمارة الإستبيان

1- الدرجة العلمية: .....

2- الرتبة: .....

3-الشهادات المحصل عليها:

	السنة	التخصص	المؤسسة (المدينة أو القرية)
الباكلوريا	..... /	...../.....	
الليسانس	..... /	...../.....	
الماجيستير	..... /	...../.....	
الدوكتوراه	...../	...../.....	

أخرى أذكرها: -.....

- .....

4-الكلية: .....القسم.....

5- سنة أول توظيف في الجامعة: ...../.....

6- إلى جانب التدريس هل لديك مهام أخرى مكلف بها؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم أذكرها: - .....

-.....

7- هل أنت عضو أو سبق لك أن كنت عضوا في إحدى الهيئات العلمية داخل الجامعة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم أذكرها: -.....

-.....

-.....

8- هل أنت عضو أو سبق أن كنت عضوا في :

جمعية ثقافية ☐ نقابة مهنية ☐ حزب سياسي ☐ فرقة أو مخبر بحث ☐

9- هل لديك إصدارات علمية باللغة العربية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم ، حدد إن كانت: مؤلفات ☐ العدد .....

مقالات علمية ☐ العدد .....

بحث تطبيقي ☐ العدد.....

10- هل لديك إصدارات علمية بلغة أجنبية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم حدد إن كانت: مؤلفات ☐ العدد.....

مقالات علمية ☐ العدد.....

بحث تطبيقي ☐ العدد.....

11- كأستاذ باحث، ما هو موضوع إهتمامك عادة ؟ (أذكر على الأقل بعض محاور إهتمامك).

.....

.....

12- هل سبق وأن شاركت في تظاهرات علمية ؟

داخل الوطن نعم ☐ حدد إن كانت: ملتقى ☐ العدد .....

ندوة أو يوم دراسي ☐ العدد.....

لا ☐

خارج الوطن نعم ☐ حدد إن كانت: ملتقى ☐ العدد.....

ندوة أو يوم دراسي ☐ العدد.....

لا ☐

13- أذكر على الأقل عنوانا لمجلة علمية تطالعها دوريا

-.....

-.....

14- أذكر على الأقل عنوانا لجريدة وطنية أو أجنبية تقرأها يوميا أو عدة مرات في الأسبوع

-.....

-.....

15- أذكر على الأقل قناة تلفزيونية وطنية أو أجنبية تشاهدها يوميا أو عدة مرات في الأسبوع

-.....

-.....

16- ضمن قائمة المهام التالية، رتب حسب الأهمية ثلاثة مهام تعتقد أنه يجب عليك الإهتمام أكثر

التدريس ☐

البحث العلمي ☐

تنظيم التظاهرات العلمية و المشاركة فيها ☐

التأليف و النشر ☐

تقديم الخبرة و المشورة للمؤسسات التي تطلبها ☐

تأطير الطلبة والإشراف على مذكرات التخرج ☐

أخرى أذكرها..... ☐

17- في رأيك، هل الجامعة اليوم هي بالدرجة الأولى:

مؤسسة تعليم ونقل للمعارف ☐

مؤسسة للبحث العلمي و إنتاج المعرفة ☐

مؤسسة تكوين و تخريج الإطارات التقنية ☐

أخرى أذكرها ..... ☐

18- ضمن قائمة الأدوار التالية، رتب حسب الأهمية ثلاثة أدوار تعتقد أنه يجب أن تحظى بالأولوية من قبل الجامعة اليوم.

التعليم و التكوين ☐

البحث العلمي من أجل انتاج المعرفة و ترقيتها ☐

البحث العلمي التطبيقي ☐

إقامة شراكة مع المؤسسة الجامعية الوطنية و الأجنبية ☐

إقامة شراكة مع المؤسسة الإقتصادية الوطنية ☐

أخرى أذكرها..... ☐

19- في رأيك، هل الجامعة اليوم تعتبر فضاءا مساعدا على التواصل المعرفي بين الجامعيين؟

نعم ☐ كيف ؟ .....

.....

لا ☐ لماذا؟ .....

.....

20- هل سبق وأن تعرضت لموضوع التنمية في الجزائر؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم هل كان ذلك من خلال:

ملتقى علمي أو يوم دراسي ☐

نقاش مع الأساتذة ☐

بحث علمي أو تطبيقي أنجزته ☐

محاضرة أو درس أمام الطلبة ☐

حصة عبر الإذاعة أو التلفزيون ☐

مقال علمي نشر لك في مجلة أو جريدة ☐

مناقشة مذكرة أو أطروحة تخرج ☐

أخرى..... ☐

21- تتحمل الجامعة و من خلالها الأساتذة و الباحثين جزء كبير من مسؤولية الأزمة التي انتهى إليها مشروع التنمية في الجزائر. هل توافق على ذلك ؟

جد موافق ☐ موافق ☐ غير موافق ☐ غير موافق إطلاقا ☐

22- في رأيك، هل التنمية بالدرجة الأولى مسألة:

إقتصادية ☐ ثقافية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ☐

إجابة أخرى.....

23- عدا كلمة " التنمية" أذكر الكلمة أو الكلمات العربية التي تعتقد أن لها نفس المعنى مع الكلمة " Développement "؟ -.....

-.....

-.....

24- ماهي الألفاظ و العبارات (بالعربية أو بالأجنبية) التي تحضر ذهنك مباشرة عندما لما تفكر في التنمية ؟ -.....

-.....

-.....

-.....

25- ضمن القائمة التالية من الصيغ المعرفة للتنمية ما هي الصيغة الأنسب في رأيك ؟

التنمية هي مجموع الجهود و المساعي الرامية إلى تحديث المجتمع ☐

التنمية هي فعل يجسد التطلع نحو التحرر من كافة أشكال التبعية ☐

التنمية هي عملية بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة ☐

التنمية هي عملية بناء قاعدة صناعية قوية تحقق النمو و الوفرة المالية ☐

التنمية هي عملية تؤسس لمشروع مجتمع يعيد الإعتبارللذات الحضارية ☐

أخرى .....

26- ضمن القائمة التالية من الأسباب، ماهو السبب الأول في فشل التنمية في الجزائر ؟

غياب الإمكانيات المادية والمالية ☐

غياب الكفاءة العلمية والتقنية ☐

غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة ☐

هيمنة الثقافة التقليدية المقاومة لقيم التحديث ☐

تهميش المؤسسة العلمية والخبرة الوطنية ☐

الإعتماد المفرط على المحروقات ☐

غياب نظام ديموقراطي يكرس مبدأ المشاركة ☐

تهميش الفاعل المحلي و تغليب المركزية في اتخاذ القرار التنموي ☐

سبب آخر..... ☐

27- ضمن المقترحات التالية المعبرة عن أولويات السياسة التنموية، ما هو المقترح الذي يجب أن يحظى بالأولوية في رأيك ؟

إصلاح جهاز الدولة ☐

ترقية المؤسسة الوطنية . ☐

إعادة الاعتبار للمؤسسة العلمية ☐

الاستثمار في الرأسمال البشري ☐

فتح المجال أمام القطاع الخاص ☐

دعم القطاع الفلاحي ☐

28- ضمن المقترحات التالية المتعلقة بالفاعلين في التنمية، من هو الفاعل الأنسب في رأيك ؟

الدولة كفاعل مركزي مهيمن ☐

الدولة كمرافق و مسهل ☐

الدولة كمراقب و ضابط إلى جانب القطاع الخاص ☐

السوق الحر دون تدخل الدولة ☐

النخب العلمية و التكنقراطية ☐

المقاولون و النخب الصناعية ☐

29- من أجل تنمية ناجحة، في رايك ما نوع الشراكة الأنسب أكثر للجزائر ؟

الشراكة المغاربية ☐

الشراكة العربية ☐

الشراكة الأورومتوسطية ☐

الشراكة الإفريقية ☐

الشراكة الثنائية مع البلدان ذات التجارب الناجحة ☐

الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ☐

أخرى ..... ☐

30- إذا أرادت الجزائر الإستفادة من التجارب التنموية الناجحة في العالم، ماهي التجربة التي يمكن أن تستفيد منها أكثر

في رايك ؟..... و لماذا ؟.....

.....

.....

Guy Bajoit ; né le 22 avril 1937 à Mélin (Province du Brabant wallon en Belgique), Sociologue du développement et professeur émérite de l'Université Catholique de Louvain, Guy Bajoit assai de trouver depuis presque un demi-siècle une explication pour les inégalités dans le monde et le «modèle» qui y remédierait.

Son objet principal de recherche est le changement social et culturel dans les sociétés contemporaines d'Europe, notamment par des analyses du développement, de la jeunesse, de l'école, des métiers du secteur non-marchand, des politiques sociales, ainsi que de l'action collective et des mouvements sociaux. Tel est encore son fil conducteur, que l'on peut retrouver dans ses livres les plus importants : depuis *Pour une sociologie relationnelle* (1992), jusqu'à *L'individu, sujet de lui-même* (2013), en passant par *Les jeunes dans la compétition culturelle* (1995), *Le changement social* (2003), *Pour une sociologie de combat* (2010) et *Socioanalyse des raisons d'agir* (2011).